دكتور عز الدين فودة
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

خلاصة
الفكر الاشتراكى

ملتزم الطبع والنشر
دار الفكر العربى
١٩٦٩

دكتور عز الدين فوده
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

خلاصة الفكر الاشتراكى

ملتزم الطبع والنشر
دار الفكر العربى
١٩٦٩

دار الثقافة العربية للطباعة
ت ٩١٦٧٢٤ عابدين

« مذهبي صواب يحتمل الخطأ ، ومذهب
غيري خطأ يحتمـــل الصواب » . . .

الامام الشافعي

بسم الله الرحمن الرحيم

تتضمن هذه الطبعة لخلاصة الدروس والمحاضرات التى ألقيت على طلاب جامعة القاهرة فى الاشتراكية ، تعديلا وتنقيحاً فى بعض أجزائها التى يقتضيها إعداد البحث فى هذا الموضوع بصورة أوفى وأكمل للغرض . ذلك أنه وإن استدعى الأمر أن أقوم بطبع هذه المحاضرات كمذكرات للطلاب ، وأن تكون فى متناول أيديهم فى أسرع وقت ممكن ، إلا أننى قد سعيت جهدى فى إعدادها وإخراجها بالصورة المناسبة .

والله ولى التوفيق ؟

المؤلف

(١٩٦٩)

فصل تمهيدى

اصطلاح الاشتراكية

الاشتراكية كلمة عامة ، يكاد الناس جميعاً يتفقون على تفهم معناها الواسع وإدراك خصائصها وسماتها العامة ، ولكن لا يتفق الكتاب والمفكرون حول تعريف موحد لها . وليس أدل على ذلك من أنه منذ الثلاثينات من القرن التاسع عشر ، حين استخدمت كلمة اشتراكى Socialist فى انجلترا لتعنى أنصار التعاونيات من أتباع روبرت أوين (سنة ١٨٢٧) ، وشاعت فى فرنسا كلمة اشتراكية Socialisme (المشتقة من Société أى المجتمع) منذ استخدمها بيير لرو وغيره من أتباع سان سيمون (سنة ١٨٣٢)[١] لتعنى التضامن الانسانى المناقض للنزعة الفردية والمطالبة بمسئولية المجتمع عن تنظيم الحياة الاقتصادية بصفة خاصة ، ولم يسد الاتفاق حول مضمون موحد لهذه الكلمة التى أصبحت تعنى أشياء مختلفة ومذاهب متباينة أو مختلطة[٢]. فهى لم تعد تعنى نظرية واحدة لدى مفكرين مختلفين كسان سيمون وكارل ماركس وبرودون على سبيل المثال .

---

(١) انظر فى هذا الشأن Paul Louis, Histoire du Socialisme en France. Paris, 1925, p. 129.

وانظر فى تفصيل كلمة اشتراكية ، إيلى هالفى ، تاريخ الاشتراكية الأوروبية ، ترجمة الدكتورين جمال الدين الأتاسى وبديع الكسم ، دمشق ، هامش ص ١١ ، ١٢ .

(٢) تجدر الإشارة إلى أن نقولا الحداد وشبلى شميل وسلامه موسى كانوا من أوائل من استخدموا لفظ الاشتراكية باللغة العربية . وقد عنوا به المذهب الاجتماعى والحركة الاجتماعية التى تسعى إلى تنظيم الحياة الاجتماعية بما يحقق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين الأفراد ، =

فالواقع أن الفكر الاشــتراكى لأى من هؤلاء أو سواهم من المفكرين الاشتراكيين لم يكن لينشأ موحداً مع الآخر ، نتيجة تأثر كل بالبيئة الاجتماعية التى عاشها من جانب ، وتأثره بالمذاهب والمدارس الفلسفية السابقة التى سادت فيها من جانب آخر ، حتى يمكن بترسم أصول هذه المدارس الفلسفية البرجوزاية أن نتتبع الخيوط الأولى لاختلافات المدارس والمذاهب الاشتراكية فى أوروبا (١) .

ففكر سان سيمون ، على سبيل المثال ، قد تأثر كل التأثر بالنزعة التحررية العقلانية التى قادها المذهب الديكارتى ومنهجه فى وضع أساليب عقلية خالصة للبحث العلمى ، تفصل ما بين المادية والمثالية ، وتقوم على أساس النظر العقلى والتجربة الحسية . فالديكارتية التى بدأت فى القرن السابع عشر (سنة ١٦٣٧) لتثير الشك فى كل ماهو غير كائن أوموجود على أساس القولة السائرة « أنا أفكر ، فأنا إذاً موجود » ، والتى تفشت صرختها كنداء موجه إلى الطبقة البرجوازية الثورية لغزو العالم باستخدام

=من أجل إعدادهم وتكوينهم كمواطنين صالحين على قدم المساواة مع بعضهم البعض ، إلى آخر ما شاكل ذلك من أفكار تقليدية ، ولكنها كانت نواة ثورية للتفكير الاجتماعى فى أوائل هذا القرن . وقد كتب هؤلاء مقالات شتى حول آرائهم وأفكارهم الاشتراكية الاصلاحية فى مجلات العصور والهلال والمقتطف ، وغيرها من المجلات المعروفة وقتئذ .

كذلك تجدر الإشارة إلى كتاب شائع من تأليف نقولا حداد بعنوان الاشتراكية ، طبع دار الهلال سنة ١٩٢٠ ، وإلى بعض مقالات سلامة موسى التى جمعت فى كتاب بهذا العنوان أخيراً بمصر وبيروت سنة ١٩٦٦ .

(١) انظر فى تفصيل هذا البحث Zlatko Cepo, A Contribution To The Problem of Defining Socialism, Socialist Thought And Practice, Oct-Dec., 1967.

العلم والاكتشافات فى ميادين العلوم الطبيعية ، قد وجدت فى فكر سان سيمون صدى عميقاً (١) . فلم يكن فكر سان سيمون فى الاعتبار الكبير سوى حلقة متصلة لهذه الفلسفة العقلانية المادية ، ولا سيما إزاء مطالبته باتخاذ العلم والصناعة مقياساً للتقدم البشرى ، وإحلال طبقة الصناعيين (من علماء ومقاولين ومنظمين وفنيين وصناع مهرة) فوق قمة هرم التدرج الاجتماعى ، بحيث يشغلون مركز رجال الكهنوت ، إبان القرون الوسطى ، فى المجتمع الجديد . فتكون لهم السيطرة على الحياة الاجتماعية عن طريق ترشيد فن الصناعة (التكنولوجيا) والتخطيط وإنشاء المشروعات المختلفة ، حتى يصبح العلم بمثابة الدين الجديد .

كذلك يمكن القول أن ماركس قد ورث تراث المنهج الديكارتى ، فى تأثره بالمادية الفرنسية عند دولباخ وهلفيتوس إلى حد كبير . فعنده اتخذ تقدم العلوم وفنون التكنولوجيا مفهوماً أكثر أهمية ، فى عصر تقدم قوى الإنتاج التى صاحب التغيير الطارىء عليها وإحداث الثورة العلمية فيها ثورة فى المجتمع الانسانى وعلاقاته الاجتماعية ، وانتقاله من طور إلى آخر . فمما لا شك فيه أن الديكارتية قد مهدت بمنهجها العقلى إلى رفض الميتافيزيقا (ما وراء الطبيعة) وإلى اعتماد الانسان على إدراكه الذاتى لما حوله فى فحص قوانين الكون والطبيعة . ولكن الماركسية قد تخطت تطبيق هذا المنهج فى العلوم الطبيعية حسب نظارات ديكارت ، إلى العلاقات الانسانية عامة والاجتماعية خاصة (٢) .

---

(١) يراجع تفصيلا فى هذا الصدد ، هارولد لاسكى ، نشأة التحررية الأوروبية ، ترجمة عبد الرحمن صدقى ، القاهرة ، ص ٦٤ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ٨٨ ، ٩٤ ، ١٧١ .

(٢) Paul Langevin, Matérialisme Mecaniste et Matérialisme Dialectique, La Pensée ,Mai – Juin, 1947, pp. 8 –12.

وافترقت الاشتراكية — كما يبين من مثال سان سيمون وماركس على وجه الخصوص — عن الديكارتية حين نظرت إلى الحياة الاجتماعية نظرة تطور، وعالجت أحداث التاريخ، وأوضحت كل مدرسة منها — على قدرها — العوامل الأساسية في دفع التناقض الاجتماعي (بين أدوات الإنتاج المستحدثة وبين علاقات الإنتاج والعلاقات الاجتماعية القديمة) نحو إحداث التغيير الاجتماعي [١].

وبالأصح بينما كانت الديكارتية البرجوازية استاتيكية جامدة لا تعرف التطور، كانت الاشتراكية ديناميكية حركية — لا مجرد آلية — في نظرتها إلى الأشياء وعلاقات الإنسان بها، حتى يمكن القول بأن أوجه الخلاف بينهما قد بعدت واتسعت.

ومع ذلك لا يبدو الفكر الاشتراكي خالصاً في نظرته التاريخية الحركية تلك. فهو قد ظهر عند سان سيمون متأثراً بالفلاسفة الاجتماعيين الذين سبقوه في فرنسا، ولا سيما كوندرسيه [٢]. وظهر عند ماركس متأثراً بسان سيمون وغيره من الفلاسفة الاجتماعيين الفرنسيين من جانب،

---

(١) انظر في شأن أهمية سان سيمون وأثر نظرته في تطور التاريخ الانسانى فى الفكر الماركسى :

Maxime Leroy, Histoire Des Idées Sociales En France, Editions Gallimard, 1954, pp. 10 – 11;

انظر كذلك رأى كاوتسكى فى هذا الشأن كما ينقله :

Léopold Sedar Senghor, Nation Et Voie Africaine Du Socialisme, Paris, 1961, p. 56.

(٢) Maxime Leroy, op. cit., p. 10.

ومتأثرا بالفلسفة الهيجيلية الجدلية من جانب آخر . ومن كلا السياقين استطاع ماركس أن يصوغ نظريته فى تطور التاريخ فى قانون ثابت للصراع الطبقى .

هذا ، بينما يتناقض مذهب آخر هو المذهب الفوضوى ، كما تشرحه بصفة خاصة أفكار برودون ، مع المذهبين السابقين ، حيث يؤسس نفسه على الآراء المناقضة للفلسفة المادية فى القرن الثامن عشر ، ولا سيما آراء جان جاك روسو ، النازعة إلى تقديس فكرة الحقوق الطبيعية للفرد ، والرامية إلى تخليصه من سيطرة المحيط الاجتماعى ، كلما جدت له وسائل التسلح بالعلم والفكر والسيطرة على الطبيعة . وهكذا كانت دعوة برودون إلى المساواة كغاية اجتماعية ، عن طريق تأسيس التعاونيات فى الإنتاج والتوزيع أو الجمعيات التضامنية ، تقوم على أساس الارتباطات العائلية الحرة على كافة المستويات ، وفى مختلف القطاعات ، حتى يتشكل المجتمع فى صورة اتحاد تعاهدى يقوم على أساس المساواة بين أعضائه ، دونما حاجة إلى إخضاعهم لأية سلطة عليا قاهرة . وهكذا يتمتع الأفراد عند برودون بالحرية الاجتماعية (أو الفوضوية) الكاملة .

فهل يمكن القول بأن هذه المدرسة الأخيرة تتفق فى مضمون نظرتها الاشتراكية مع المعنى الأصلى للكلمة فى إعلاء شأن المجتمع على الفرد ، وإخضاع المصالح الذاتية لاعتبارات صالح المجموع ؟ أم أن هذا المذهب لا يعدو أن يكون فى طبيعته تعبيرا عن الروح الفردية خالصة ، وإطلاقها من عقالها كاملة ؟ !

الواقع ، أن هذه الاختلافات الجوهرية قد سادت بين شتى المذاهب

والفلسفات الاشتراكية حتى كونت مدارس مختلفة ، كانت فى عروقها الاقليمية جزءاً مكملاً للمدارس الفكرية البرجوازية السابقة عليها، حتى ليصعب أن نجمعها فى صيغة واحدة أو نحدد لها فى مجموعها تعريفاً جامعاً مانعاً . ولكنها ولا شك تتفق وبعضها فى قواعد كلية ، هى التى أضاءت الطريق أمام الطبقات المحرومة فى عصر قسوة النظام الرأسمالى ، من مطلع ومنتصف القرن التاسع عشر فى أوروبا ، لتتسلح بالفكر الاشتراكى أو تنتمى إلى مدارسه ونظرياته المختلفة فى صراعها من أجل نيل حقوقها .

إتجه إلى هذا الرأى عددمن كبار المفكرين والكتاب الاشتراكيين ؛ أمثال الكسندر جراى فى مؤلفه « التراث الاشتراكى » ، وجورج بورجان وبيير رمبيرت فى مؤلفهما « الاشتراكية » ، وهنرى ديمان فى كتابه « الاشتراكية البناءة » . وفى هذا الصدد يقول ديمان :

« وعلى كل حال فإننى اعتبر من المحال إيجاد تعريف كامل للاشتراكية . فهى ككل شىء حى ، مثلها مثل الدين والحب والجمال ، تحتوى على أشياء غير عقلية لا يمكن صياغتها فى ثوب من الكلمات . . . . إن التعريف الوحيد للاشتراكية هو تاريخ الاشتراكية . وكل المحاولات الأخرى لتعريفها تكون فى غالبية الأحيان مقتصرة على الدعوة لمفهوم لا يتناسب تماماً مع مجموعة الأحداث التى تكون حقيقتها التاريخية » .

والخلاصة ، أن تعريف البعض للاشتراكية قد اتخذ مبناه فى كثير من الأحيان مصطلحات تعنى مضامين نسبية ، ليست بمنأى عن الغموض ؛ كمضمون الاستغلال الذى يصبح نتيجة فائض القيمة ، ولكن يصعب قصر تعريفه عليها ، أو العدالة الاجتماعية التى تختلف باختلاف مفهومها فى كل

عصر وزمان . وأن البعض الآخر قد اتخذ التفرقة بين النظام الرأسمالى وبين النظام الاشتراكى بصدد علاقات الملكية أساساً لتعريف الاشتراكية . فاتخذ التخطيط الشامل والمركزى أساساً للتعريف لدى أحزاب الدولية الثانية فى اجتماعها بفرانكفورت سنة ١٩٥٢ ، بينما يرى آخرون وجوب التركيز على قاعدة الملكية العامة لأدوات الإنتاج الرئيسية بصفة أساسية . ومع ذلك فإن الجمع بين القاعدتين الأخيرتين كأساس للاشتراكية لا يفى بالغرض . فقيامهما وحدهما لا يستأصل الشعور بالطبقية ، والإحساس الفردى بعدم الاشتراك فى المصالح ، وإن كانا سبيلاً لإلغاء النظام الطبقى من أساسه . ومن ثم ، فقد أصبحت جميع الأسس والقواعد السابقة تشكل فى اعتبارنا الخصائص العامة للاشتراكية فى مناخها الفكرى العام ، حتى يمكن أن يقال مع « سويزى » أن الاشتراكية لا يستقيم لها مفهوم إلا بشرح جوهرها .

* * *

ويقتضى هذا أن نبدأ : (ا) بدراسة تطور المجتمعات الانسانية وفكرها الاجتماعى فى ضوء النظرة الاشتراكية ، (ب) ولاسيما تقاليد الفكر البراجوازى والنظام الرأسمالى، (ح) وتأثيرهما فى ظهور المدارس الاشتراكية المختلفة فى إطار الثورة الصناعية بأوروبا . (د) ثم نلى كل ذلك بدراسة لظهور الفكر الاشتراكى العربى فى إطار ظروف الثورة التحريرية ضد الاستعمار والتخلف فى بلاد العالم الثالث ، (ه) حتى يمكن أن ننتهى إلى بحث الخصائص العامة للاشتراكية فى النظرية والتطبيق . (و) وأخيراً نرجو أن يتسع لنا الوقت حتى نستطيع أن نقوم بدراسة لنماذج من التطبيق الاشتراكى فى البلاد المختلفة ، (ز) وبحث أهم القضايا النظرية التى يواجهها هذا التطبيق .

الفصل الأول

تطور المجتمعات الإنسانية
فى ضوء الفكر الاشتراكى

تقديم

تقتضى دراسة التطورات الراهنة فى المجتمع المعاصر ، واتجاه آماله نحو تحقيق الاشتراكية ، أن نتبين الخطوات التى سارت فيها الإنسانية وتطور فكرها حتى تأصل فى مذاهب ومدارس اشتراكية متنوعة ، فى المناخ الأوروبى لعصر الثورة الصناعية وتناقضاته الاجتماعية ، خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين .

فمن ناحية ، كان ظهور المدارس الاشتراكية فى عصر تطور الرأسمالية وانتقالها إلى الصناعة فى القرن التاسع عشر ، تعبيراً عن رد الفعل للمساوىء الاقتصادية والاجتماعية التى اعتصرت الطبقات الفقيرة والكادحة ، وبرزت هذه المدارس فى صيغها العلمية بفعل التناقضات الاجتماعية التى أدت إلى نشوء الطبقة العاملة فى مواجهة الطبقة الرأسمالية ، وما تلا ذلك من تكاثر أعداد الطبقة الجديدة النامية ، واستفحال ثوريتها ونقاء وحدتها . وذلك بحكم احتكاكها المستمر بالآلة ، وحياتها المشتركة تحت سقف واحد فى المصانع والمناجم ، وفى المساكن غير الصحية بالأحياء الشعبية الفقيرة . واحتاجت هذه الطبقة إلى نظرية سياسية ثورية ، تقوم فى شكل محاولة

مستقله عن الغيبيات الميتافيزيقية ، وأراجيف الفكر البرجوازى التقليدى ، وأفكاره المجردة فى الدفاع عن الملكية الفردية كمصدر للقوة السياسية والتعصب القومى والطبقى .

ومن ناحية أخرى ، لا يمكن إنكار الدور الذى أداه الفكر السياسى الإنسانى ، السابق على القرن التاسع عشر ، فى ظهور المناخ الاشتراكى العام والمدارس الاشتراكية ، بما احتوى من أفكار ومبادىء واتجاهات إنسانية للتقدم ، استهدفت إنشاء مجتمع مثالى التنظيم . وحيثما استطاعت هذه الأفكار أو الحركات أن تسير فى عمل سياسى وجماهيرى ، نحو كفاح الظروف والأحوال السيئة للواقع الاجتماعى المحيط بها ، وأن تعى فى ذلك القوانين والظروف الموضوعية لحركة التطور الاجتماعى والاقتصادى ، وأن تتفهم العلاقة بين المجتمع الذى ينتقدونه والمجتمع المراد إنشاؤه ، بعيداً عن كل تصور خيالى أو فكر مجرد عن ضرورات الكفاح الطبقى والقوى الاقتصادية التى تؤمن نجاحه ، فقد استطاعت أن تكفل لنفسها من أسباب النجاح والبقاء ما يخلد خط سيرها العلمى ، وارتقاءها مع تطور المجتمعات الانسانية نحو تحرير الفرد من ربقة العبودية والسخرة والاستبداد والاستغلال .

الثورة ومفهوم التغيير الاجتماعى

هكذا تكون الثورة الاجتماعية ، التى ترسى علاقات الملكية الجديدة وتقوض معالم النظم القديمة ، محاولة واعية لإدخال الفكر فى التجربة التاريخية ، وتكييف العمل السياسى فى ضوء هذه الفكرة ونظرتها إلى التطور التاريخى للمجتمعات الإنسانية . ومن هذا القبيل كانت ثورة الإسلام

على الشرك والجمود والتقاليد القبلية ، فى الاستغلال واكتناز المال ووأد البنات ، وموقفها من الرق وعتق الرقاب . كذلك استطاعت الثورة الفرنسية التى اختمرت لها أسباب النجاح ، ببروز قوة البرجوازية فى الكشوف الجغرافية والعلمية التى ناقضت معارف العالم القديم ، وبروز قوتها الاقتصادية فى تجميع الثروة القومية فى الداخل ونشاط التجارة الدولية فى الخارج ، أن تحدث صدى عالمياً بمبادئها فى الحرية والحقوق الطبيعية ، وشعاراتها فى المساواة الاقتصادية ، وأن تدفع بالبرجوازية إلى الحكم وسيطرة رأس المال عليه .

أما حيثما استوحى المفكرون والفلاسفة خواطرهم ، وبشروا بزوال العذاب الذى يقاسيه الناس فى المجتمعات النموذجية التى خططوا لها من بنات أفكارهم (كجمهورية أفلاطون،والمدينة الفاضلة للفارابى، ويتوبوبيا توماس مور ، ومدينة الشمس لكومبنيلا) وقارنوها بالواقع المحزن فى أيامهم ، أى نادوا بالثورة على أساس من المبادىء المجردة للعدل والأخلاق والحقوق الطبيعية للفرد ، أو المبادىء السياسية والاقتصادية التى لم تهيأ لها الظروف الطبيعية والوسائل الضرورية لتنفيذها . فلا تعدو هذه الأفكار والحركات أن تكون مشروعاً مثالياً أو اشتراكيات خيالية ، لا يملك أصحابها وروادها سوى القدرة على التنبؤ ، والتبشير بمجتمع العدل والمساواة الذى يترقبون إحداثه ، كما تنبض به العاطفة ويخطط له الخيال .

وكذلك الحال فى شأن حركات التمرد La révolte التى تنشأ من التجربة الفردية ، أو تأتى عفواً دون أن تختمر فى فكرة أو تتأصل فى مذهب ،

ولا تتحدد فى أسباب واضحة قدر ما تظهر فى احتجاجات مبهمة وعاطفية(١).
ومهما قيل فى شأن هذه الحركات ، وما يدور فى غمارها من أحاديث عن الصراع الطبقى أو إرادة إحداث التغير والتبدل الطارىء السريع ، فلابد وأن تخطىء فهم وإدراك ماهية الثورة الاجتماعية وعملية التحول الثورى المعقدة . ولا يعدو تاريخها أن يكون سلسلة من الوقوع فى الأخطاء ، والولوج فى الأحداث ، ومجابهة المشاكل التى لا تجد منها مخرجاً إلا بالتوقف أو تغيير وجهتها بغتة (٢) . ومن هذا القبيل كان تمرد

(١) تحمل العبارة الشهيرة :

"Non, Sire, ce n'est pas une révolte, c'est une révolution"

« كلا يا مولاى لسنا أمام تمرد ، بل أمام ثورة » الفارق المنطقى بين الحالتين من حيث أن الثورة هى التتمة المنطقية والواعية للمجهود الضائع واليائس لحركات التمرد العفوية .

— انظر فى هذا الشأن :

Albert Camus, L'Homme Rovolté, Idées, 1963, pp. 133—134; André Decoufleé, Socialagie Des Révolutions, Que Sais —Je ?, 1968, pp. 65—81.

(٢) تجدر الإشارة فى صدد تعيين الثورة والتعريف بها تمييزاً لها عن الانقلاب إلى ما يأتى :

(ا) أن الثورة تغيير جذرى فى العلاقات الاجتماعية على أساس التغيير فى علاقات الملكية ومركز الطبقات الاجتماعية منها ، بينما يأتى الانقلاب عادة من أعلى ، فيمسك بمركز السلطة ويؤمن بقاء العلاقات الاجتماعية القديمة على حالها .

(ب) أن الثورة يجب أن تكون تقدمية تسير مع ركب التاريخ نحو الأمام .

(حـ) أن الثورة يجب أن تكون شعبية ، وإلا كانت عملا مضاداً أو عملا فردياً أو انقلاباً للأقلية.

(د) أن الثورة يجب أن تكون ظاهرة اجتماعية شاملة وعالمية ، تقوم على أساس تفسير علمى لأحداث تغيير شامل وعالمى .

كذلك تجدر الإشارة إلى أن تبديلا يطرأ على نظام الملكية دون أن يقابله تغيير أساسى فى الهيكل السياسى العلوى للدولة ليس ثورة بل إصلاحاً .

وليس هناك من ثورة سياسية أو ثقافية أو دينية . . . الخ ، كما يرجف البعض . فما من ثورة بالمفهوم الذى أوضحناه إلا وهى تنطوى على مضمون اجتماعى شامل وعالمى ، يقوم على أساس تغيير فى هيكل علاقات الملكية والإنتاج ، الأمر الذى يضفى طابعه على المعتقدات والآراء والأفكار والفنون والتقاليد ، ويتبعه الهيكل السياسى العلوى للمجتمع ممثلا فى الدولة وأجزتها .

سبارتاكوس(١) فى العصر القديم ، وحركة بابك الخرمى(٢) فى إيران وآسيا الوسطى ، وحركة بابيف فى غضون الثورة الفرنسية ، وعصيان بلانكى فى كومونة باريس سنة ١٨٧١(٣) .

---

(١) بدأت حركة سبارتاكوس بتمرد ٧٠ من الرقيق فى جنوب إيطاليا ، وانتهت بجيش جرار قوامه ١٠٠٫٠٠٠ مقاتل يزحفون إلى روما ما بين سنة ٧٣ وسنة ٧١ ق . م . ويلاحظ بشأن هذه الحركة (التى جابهها القائد جراسيوس أغنى شيوخ روما وأكثرهم تملكا للرقيق ، وأحرز النصر النهائى فيها بومبى) أنها لم تقم لتأمين انتصار مبدأ أو نظام جديد على أنقاض مبدأ أو نظام آخر قديم .. وإنما قامت للانتقام من الأسياد واسترقاقهم وتنظيم معارك المصارعة بينهم ، بينما جلس أتباع سبارتاكوس فوق المدرجات يستمتعون بنفس الجرائم التى ارتكبتها روما من قبل .

انظر فى هذا الشأن :

Albert Camus, L'Homme Revolté, Idées, p. 137 ; G Hollgten, Histoire Des Dictatures, Payot, 19ol. p. 50.

(٢) حركة ظهرت فى النصف الأول من القرن التاسع الميلادى فى أذربيجان وإيران وأرمينية ، واقتصرت على الدعوة بين أهل هذه البلاد ، متأثرة بالأفكار المزدكية، وساعية إلى هدم النظام الاجتماعى لدولة الخلافة فى عهد المعتصم بالله العباسى ، حتى قضى عليها سنة ٨٣٨م. انظر فى هذا الشأن بندلى الجوزى ، من تاريخ الحركات الفكرية فى الإسلام ، بيروت ، ص ٧٨ — ١١٦.

(٣) استطاع الثورى الفرنسى أوجست بلانكى (١٨٠٥ — ١٨٨١) أن يفهم خطورة العمل السياسى ، بعكس الطوباويين . إلا أنه مثلهم لم يستطع أن يدرس المجتمع الرأسمالى دراسة علمية . صحيح أنه استنكر تماماً استغلال البرجوازية للبروليتاريا ، ولكنه لم يصل إلى المصدر الحقيقى لهذا الاستغلال . ولهذا كان يعتقد أن الشكل الأساسى للاستغلال الرأسمالى هو الضريبة والاقراض بالربا . أما ماركس فقد أوضح قوام هذا الاستغلال فى العمل غير المأجور أو فائض القيمة . ومن هنا نفهم كيف حالت النقائض النظرية الخطيرة بين بلانكى وبين تكوين مفهوم صحيح عن الكفاح الثورى . ذلك أنه بدلا من أن يتبنى مفهوم الكفاح الجماهيرى ، أى كفاح الطبقة العاملة فى مجموعها ، تمسك بالموقف الذى اتخذه بابيف من قبل وهو الاعتماد على « الأقلية النشيطة » . ولعل هذا الموقف جد قريب من الفكر الفوضوى الذى يتسم بالفردية .

وبعبارة أخرى ، فإنه وإن كانت هذه الأفكار والاشتراكيات الخيالية ، أو حركات التمرد اللاهبة والانتفاضات الجسورة التى تعذب وهلك فيها ملايين العبيد والفلاحين والصعاليك منذ العصور القديمة ، قد هبت برياحها على الفكر الإنسانى المعاصر ، فغذته بأفكار الحرية والمساواة ، وحملت معها بذور المجتمع العادل ، فإن الضعف البارز الذى اعتورها لم يكن إلا نتيجة عدم تكيف الفكرة مع التجربة التاريخية ودراسة الناس فى علاقاتهم بقوى الإنتاج وطاقاته وأساليبه ، أو نتيجة نزعاتها غير الواقعية للتبدل السريع ، والوقوع فى الأحداث دون استيعاب الفكرة ، ودون إدراك قوانين الحركة فى إطار صيغة للتطور التاريخى للانسانية ، تقوم على أساس تحليل شامل وملاحظة علمية ، وتفسير ثورى يرفض القيم البالية ويهدف إلى تغيير شامل وعالمى للظواهر الاجتماعية . فهم إما أنهم لا يستطيعون وضع فكرة المجتمع العادل الذى يطالبون به فى إطار حركة التاريخ والنظرة الشاملة لتطور الإنسانية ، فلا يعدو عملهم أن يكون مجرد فكرة أو حركة اجتماعية محدودة ، لا ثورة عالمية شاملة[1] . وإما أن تنتهى فكرة الحركة والتغير والثورة عندهم إلى السكون ، وعرقلة النمو والتطور الاجتماعى نحو الأمام . وهم فى كلتا الحالتين يصبحون فى عزلة سياسية عن مطالب الجماهير وثورتها الشاملة ، إن سلمية أو عنيفة[2] .

---

(١) انظر فى تفصيل ذلك :

Decouflé, op. cit., pp. 9—29.

(٢) Stephen Swingler, An Outline of Political Thought, Gollanz, 1939, p 81.

النظرة الاشتراكية لمعنى التاريخ

من ثم ، أصبح لزاماً علينا أن نعى النظرة الصحيحة لسير المجتمعات الانسانية وتطورها ، حتى لا نقع فى خطأ الطوباوية وتفسيرات الفكر البرجوازى المجردة ، التى تريد أن تجعل من الفكر السياسى مرآة للحياة السياسية ، لا أداة لإدراك قوانينها ووسائل تبديلها وبسط سيطرة الانسان عليها . تلك النظرة التى أهلت ببزوغ عصر الاشتراكية فى القرن التاسع عشر ؛ عصر الانتقال من الشك فى التاريخ لأنه زيف وبطلان وتملق لأصحاب السلطان فى القرن السابع عشر[١] ، وتعليل الأحداث التاريخية بتطور الطبائع والأفكار والآراء التى غزتها فكرة التقدم لدى كوندرسيه وفولتير[٢] وغيرهما من الفلاسفة الاجتماعيين فى القرن التاسع عشر ؛ إلى نظرية للتطور التاريخى للجنس البشرى فى صراعه من أجل المصالح الاجتماعية الكبرى لدى سان سيمون[٣] ، وأخرى لدى كارل ماركس تحدد هذه المصالح وتبرز

---

(١) انظر فى هذا الشأن فصلا ممتعاً فى أزمة الضمير الأوروبى لبول هازار ، مطبعة الكاتب المصرى ، ١٩٤٨ ، ص ٣٥ — ٥٥ .

(٢) فى هذا الصدد كتب فولتير ساخراً :

"Quand l'histoire n'est qu'un amas de faits qui n'ont laissé aucune trace, quand elle n'est qu'un tableau confus d'ambitieux en armes, tués les uns par les autres, autant vaudrait tenir registre des combats des bêtes."

(٣) يذهب ماكسيم لروى إلى أن نظرية سان سيمون فى فلسفة التاريخ هى نظرية متكاملة من حيث بناء التطور التاريخى على أساس التغيير فى الواقع الاقتصادى . فهى نظرية تربط بين التطور التاريخى للجنس البشرى وبين علاقات الانتاج . غير أن أتباع سان سيمون لم يبرزوا الجانب الاقتصادى لفلسفة التاريخ عند رائدهم قدر ما أبرزوا وأكدوا الجانب التاريخى .

Maxime Leroy, Histoire des Idées Sociales en France, D'Auguste Comte à Proudhon, 1954, pp. 1—11

وانظر فى هذا الشأن :

G. Plekhanov, The Development of the Monist View of History, Moscow, pp. 40—44.

تعارضها فى شكل قانون للصراع الطبقى أساسه التناقض القائم بين علاقات الإنتاج والملكية السائدة وبين وسائل وقوى الإنتاج الجديد[١] .

فقد ألقت فكرة التقدم ، بكل ماحملت من معانى التقدم المادى والمعنوى للانسان ، ضوءاً جديداً على فكرة التاريخ ومعناه . فنتيجة للكشوف الجغرافية والتطورات العلمية التى أخذت فى الظهور منذ عصر النهضة ، وتأكيد مبادىء الحرية والأخاء والمساواة فى الثورة الفرنسية ، وانتصار النظر العلمى فى عصر الانقلابات العلمية والصناعية والفنية ، ونشوء علم الاقتصاد السياسى علماً يكشف عن أسس ومبادىء دراسة الثروة وتجميعها وأسبابها ، وبروز التفكير العلمى فى الاجتماع والسياسة عوضاً عن التفكير الأخلاقى الاتعاظى ، لم يعد تاريخ الإنسان غيباً فى ضمير الزمان ، أو سراً مغلقاً من أسرار الطبيعة التى انبسطت عليها سيطرة العلم ؛ يدور معها من الصباح إلى المساء ، ومن الربيع فالصيف حتى الخريف والشتاء ، دورات تنظمها قوى خارقة ، أو تعبث بها عوامل خارجية تكون بمثابة الكوارث التى تلم بالبشر وتودى بالامبراطوريات . وإنما أثارت فكرة التقدم نزعة تفاؤل نحو المستقبل بكل ما يحمل من معانى الثقة فيه ، حتى لم يعد تاريخ الإنسان عرضاً من الأحداث المتناثرة والمواقف التى لا تنم عن معنى ، على حد ما قاله شكسبير على لسان ماكبث[٢] .

---

(١) Roger Garaudy, Les Sens de L'Histoire Selon Marx, Janus, No. 4.

(٢) Jscaque Madaule, L'Histoire de L'Avenir, Janus, No 4.

ومما يلاحظه مادول فى هذا المقال أن هذه النزعة التقدمية التفاؤلية فى تفسير التاريخ تتفق ورسالة الأديان السماوية فى الحض على الخير، والثواب والعقاب والبعث والنشور . تقول الآية =

وهكذا نشأت حركة لتفسير التاريخ وتحديد غايته ومعناه فى التقدم بالإنسانية إلى الأمام ، والدعوة إلى بسط سيطرة الإنسان على الطبيعة ، وتأكيد دوره فى تطور المجتمع ، ساعدت على تأصيل المبادىء والأفكار الاشتراكية ، وزعزعت المعتقدات والآراء التى تحولت إلى نكران التطور التاريخى للمجتمعات الانسانيـــة ، والإنصراف وراء الاستغلال الطبقى والاضطهادى الاستعمارى ، خلال القرنين التاسع عشر والعشرين .

ومن الواضح أن النظرة التفاؤلية التقدمية لتطور المجتمعات الانسانية ، هى مفتاح القضية فى دحض النظريات التشاؤمية البربرية ، التى تنحط بالانسان إلى مرتبة الحيوان ، وتحكم على العالم بالجوع . فتتحدث عن ضيق الأرض بمن عليها ، وتدعو صراحة إلى الحرب كوسيلة للعلاج ، فى رأى أولئك الذين يقول عنهم بول ايلوار « أنهم يبذلون قصارى جهدهم كى يبقوا وحدهم على الأرض » .

وأخيراً ، فماذا نستطيع أن نفهم من ظروف حياة المجتمع ، والقوى الرئيسية التى تحدد طابعه السياسى والاقتصادى ومراحل تطوره ؟ وما هو التطبيق العملى للنظرة الاشتراكية فى تطور تاريخ الإنسانية ، وخطواتها التى سخرت الطبيعة لخدمتها عبر آلاف السنين ؟

= الكريمة : « وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون » ، وجاء فى الحديث الصحيح « اعمل لدنياك كأنك تعيش أبدا ، واعمل لآخرتك كأنك تموت غدا » .

المجتمع العبودى

إننا لو ضربنا صفحاً عن المراحل الأولى لتطور المجتمع ، ونمو حجمه فى الجماعات المشاعية البدائية ، وفى نطاق الأسرة والعشيرة ، كخلاياه الاجتماعية الأولى[١] ، وانتقلنا إلى عتبة المدنية حين استطاع الانسان أن يستخدم الآلات المعدنية بدلا من الحجرية ، وفرض نمو الإنتاج — كتربية الماشية والزراعة والصناعة المنزلية — نوعاً ومقداراً من تقسيم العمل ، وفائضاً من الاستهلاك يزيد عن الحد الأدنى للحاجة الشخصية ، وأصبح من الضرورى ضم قوى جديدة للعمل ، فاسترق أسرى الحروب بدلاً من إعدامهم ، وانقسم المجتمع إلى أسياد وعبيد ، مستغِلين ومستَغلين ، ودعت الحاجة إلى السلطة السياسية فى سبيل مضاعفة ثروات الأسياد واستغلال العبيد واستعباد الأحرار[٢] وإخضاعهم إلى الأبد ، لرأينا تاريخ البشرية يدخل أولى مراحله الكبرى . فقد أخذت الدول العبودية تتدرج ، وتأخذ دورها فى الظهور مع انتصار أسلوب الإنتاج العبودى ، وتبنت جهازاً منظماً لإدارة شئونها وتأكيد سلطانها على الطبقات المستغلة ، ومارست شن الحروب لنهب خيرات الشعوب الأخرى ، وإجبارها على دفع الجزية أو تحويل أفرادها إلى عبيد[٣]

(١) انظر فى هذا الصدد ، نظام الأسرة بين الاقتصاد والدين ، للدكتور ثروت أنيس الأسيوطى ، دار الكاتب العربى ، ١٩٦٧ .

(٢) كنظام بيع المدين من أفراد القبيلة أو العشيرة أولاده سداداً للدين .

(٣) انظر فى تفصيل ذلك :

F. Engels, The Origin of The Family, L. & W., 1946, pp. 106-119.

دكتور رفعت المحجوب ، النظم الاقتصادية ، ١٩٦٠ ، ص ١٩ — ٢٨ ؛

أحمد غنيم ، تطور الملكية الفردية ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٣ ، ص ١٩ — ٣١ .

وقد أدى ظهور الدولة العبودية فى مصر ما بين الألف الرابع والثانى قبل الميلاد، والدول العبودية التى قامت على طول نهرى دجلة والفرات، وفى الهند والصين وإيران وآسيا الصغرى، وما بين القرنين الثامن والسادس قبل الميلاد فى اليونان وروما. إلى تأكيد قيام أول نظام اجتماعى يشهد تقسيم الناس إلى طبقات، وتثبيت علاقة كل طبقة بالأخرى على أساس المركز الذى تشغله فى الإنتاج القائم على أساس ملكية السيد لأدوات الإنتاج وللمنتجين أنفسهم وصافى إنتاجهم. ودعمت هذه الملكية الفردية لملاك العبيد بأن ظهرت قوانين تعاقب بالإعدام من يعتدى على الملكية الفردية، كالقانون الرومانى المعروف بقانون الألواح الإثنى عشر، وأخرى تحكم عليه بالعبودية كقانون بورجوند Burgonde، وقانون حمورابى، أو تدعو إلى تقديس هذه الملكية كقانون المانو فى الهند القديمة.

ولعبت الأفكار والآراء دورها فى تدعيم سلطان طبقة الأسياد. فالتفكير الذى ظهر قبل «الدولة ـ المدينة» عند اليونان وبعدها، كان ينوء تحت وطأة السلطان والواقع السائد، حتى أصبح فلاسفة الإغريق يعتبرون الحياة اليومية المليئة بالمشكلات المستعصية عالماً ناقصاً، لا يقابله إلا عالم آخر منظم ومعقول، ولكنه لا يوجـــد للأسف إلا فى المخيلة. وانتمى فلاسفة الإغريق إلى هذه الأرستقراطية الفكرية، التى كانت تعيش من أجل التأمل، وإن كانت شديدة القلق من جراء القلاقل الاجتماعية التى كانت تهدد أمنها وثقافتها. فلقى تحقير العمل اليدوى منهم تشجيعاً، لارتباط المعرفة لديهم بقوة منفصلة عن الأشياء المادية. ولهذا، فقد أصبح على غالبية السكان من العبيد أن ينهضوا بالعمل الإنتاجي كله من أجل الجماعة، تاركين للمواطنين

الأحرار حياة الفراغ المفيد ، والانشغال بالألعاب الرياضية والفلسفة والسياسة والفن .

فالعبد يسيطر جسده على روحه ، بينما تسيطر روح الإنسان الحر وعقله على جسده . وهكذا أصبحت العبودية عند أفلاطون شيئاً طبيعياً ومعقولاً ، وعند أرسطو ضرورة أبدية . فمن الخير عند أرسطو أن يكون إنسان ما عبداً ، وأن يكون هناك إنسان آخر يملك العبيد . كذلك كان ديمقريطس يدعو مواطنيه إلى أن يحاربوا كل من يهب ضد النظام العبودى للملكية ، كما يحاربون الوحش الضارى .

وقد تركت نهاية العصر المشاعى البدائى ، ومطلع عصر الرق ، وانقسام المجتمع إلى طبقات متنازعة ، آثاراً عميقة فى مخيلة الناس . فهم لم يدركوا الضرورة الموضوعية للمجتمع العبودى ، وظهور الطبقات والرق الذى جعل نمو الإنتاج ممكناً ، وجعل من الممكن تقسيم العمل على نطاق واسع بين الزراعة والصناعة والتجارة[1] ، فانتزع القبائل المتخلفة فى الفن الإنتاجى ، من حالة الانسانية البائسة التى كانت فيها فريسة للأخطار الطبيعية المتعددة ،

(١) فى ظل النظام العبودى ظهرت النقود المعدنية الأولى فى الحضارات الشرقية . ولم تكن النقود وسيلة لشراء وبيع السلع فحسب ، ولكنها كانت تستخدم للاستحواذ على عمل الآخرين بواسطة التجارة والربا . فقد تطورت تجارة الرقيق إلى درجة كبيرة ، وتأسست لها الأسواق إلى جانب المراكز التجارية الأخرى . وأدى هذا التطور التجارى إلى تطور الربا ، وظهرت إلى الوجود شركات جامعى الضرائب (العشارين) الذين اشتروا حق جباية المكوس . وعلى نحو تدريجى اندمج التجار والقائمون بتسليف النقود فى فئة جديدة من فئات الطبقة الحاكمة عرفت بالكابالارى أى الفرسان . ويرى البعض أن انتشار المصالح التجارية والمالية هي التي دفعت روما إلى الغزو والتوسع ، وبتأثير الفرسان الذين ألفوا طبقة أصحاب الأموال =

وسار بها خطوة ملحوظة إلى الأمام، من التقدم الاقتصادى[1] والفكرى[2] فى العالم القديم .

حقيقة ، أن مجتمع الطبقات المتنازعة قد حرم الانسان من الحصول على ثمرة عمله ، أو فصل بينه وبين عمله ، وأقدم على الاستغلال الوحشى لقواه البدنية والعقلية ، وأدى إلى امتهان آدميته باعتباره شيئاً لا شخصاً . ولكن بدلا من أن يدرك الناس ، ويعى الكتاب والفلاسفة ، أن كل خطوة إلى الأمام فى تاريخ التطور البشرى ينتج عنها أخرى إلى الوراء ، وأن كل ازدياد فى الانتاج والرفاهية والمدنية عند فريق من المجتمع يؤدى بالضرورة

= ولكنها فى نفس الوقت كانت من أسباب انهيار وضعف الامبراطورية الرومانية ، منذ أن عملت طبقة التجار والمتمولين على الحصول على نفس امتيازات طبقة ملاك الرقيق والأرض ، وعلى أن يكون لها نفس التأثير فى الحياة السياسية ونظام الحكم . كما سوف نرى فيما بعد .

هكذا كان رأس المال التجارى ورأس المال الربوى هما تاريخياً الشكلين الأولين لرأس المال .

(١) من الملاحظ أنه على الرغم من القول بالتقدم الاقتصادى أو التقنى فى العالم القديم ، إلا أنه لم يكن تقدماً على درجة كبيرة من الأهمية فى مجتمع يقوم على العبودية . فالعبد الذى لا يعمل إلا تحت تأثير الخوف ينعدم عنده كل حافز على زيادة الإنتاج .

والعبد الذى يعيش فى ظروف قاسية لا يمكن أن يبحث عن وسائل إتقان عمله، بل إن غضبه وحقده قد يؤدى إلى إتلاف أدوات إنتاجه ، مما يبقى الإنتاج فى مستوى تقنى منخفض .

وكان هذا من الأسباب الجوهرية التى دفعت الأرستقراطية الجرمانية عند غزوها للامبراطورية إلى القيام بحركة تحرير جزئية للعبيد وتحويلهم إلى أقنان يفلحون لأسيادهم قطعاً خاصة من الأرض لاستهلاكهم .

(٢) على الرغم من التقدم الملحوظ الذى حدث فى العلوم الطبيعية والرياضية ، فإن هذا التقدم لم يستغل فى الإنتاج قدر استغلاله فى الحروب وإقامة الآثار . وظلت طريقة الإنتاج العبودية لا تتعدى الاعتماد على القوة البدنية للانسان والحيوان المستأنس ، واستخدام الأدوات اليدوية ، دون أن تتخطى مرحلة التعاون البسيط .

إلى ازدياد استغلال سائر أعضاء المجتمع وازدياد شقائهم ، وأن إزالة هذا الشقاء لا تتم إلا بصراع مستمر فى طريق التقـــدم ، يستطيع إعادة الانسجام إلى الانسان والوحدة إلى الإنسانية ، راحوا يبغون الحياة السعيدة والفضائل القديمة فى أساطير عن إلهة الخصب وسقوط الإنسان ، أو أشعار عن الجيل الذهبى ، وفلسفات فى الأخلاقيات المجردة . ورأوا فى قدوم المجتمع العبودى نوعاً من الانتقام الإلهى ، وثمرة للشر وفساد الطبيعة الانسانية ، وفقدان البراءة البدائية ، أو على حد تعبير هيجل « مصيبة الوعى » .

ومن الملاحظ ، أن الانقسام الذى ساد المجتمع العبودى ، بين طبقة الأسياد وطبقة الأرقاء ، قد وجد تعبيره فى الفن والأخلاق والفلسفة ؛ كما لعب دوره فى النشاط السياسى للانسان ، الذى غدت طاقات المعرفة لديه أكثر ثراء واتساعاً . فقد ظهر فى ذلك الوقت علم الحساب والهندسة والفلك والطب . وأدى ظهور اللغة المكتوبة إلى ظهور وتطور الأدب ، الذى عرفناه فى التراجم الذاتيـة والأناشيد والأقوال المأثورة والأساطير الدينية . وقد بلغت هذه الفنون فى مصر القديمة أوجها ، كما بلغت فى الحضارتين اليونانية والرومانية شأواً بعيداً . وقد مارست هذه الحضارات الثلاث تأثيرها على الشعوب الأخرى أجيالاً عديدة . غير أن تدعيم النظام العبودى ، وازدهار دولته فى اليونان وروما ، كان له تأثير أوسع فى بروز إيدولوجية وفكر الطبقة المستغلة فى مواجهة الطبقة الحاكمة . فنشأ فى تاريخ اليونان والرومان صراع فلسفى طويل بين المادية والمثالية . ومازالت الأعمال الأدبية الأغريقية على اختلافها ، تثير خيال القارىء المعاصر وفكره العميق . وتميز الرومان بدورهم فى الفقه القانونى ، كما بلغ النحت والرقص والموسيقى وفن المسرح ذرى عالية من التطور والإتقان فى الحضارتين .

ولكن النظام العبودى كانت تحتمل فى داخله تناقضات أودت به إلى الانهيار . فبقدر ما اشتد استغلال العبد وزادت وحشيته ، بقدر ما احتدم الانقسام الأساسى فى الدولة الرومانية ، آخر الامبراطوريات القديمة ، بين الملاك والعبيد . فقد كان الشرط الأساسى لاستمرار الاقتصاد العبودى هو استمرار الحروب ، لجلب الرقيق وانخفاض أسعارهم . ولكن ، أصبح من المستحيل أن تستمر هذه الحروب التى يضطلع بعبئها صغار المنتجين الأحرار من الفلاحين والحرفيين ، طالما أن جلب الرقيق واستخدامهم فى مزارع العمل الكبير يؤدى إلى منافستهم وإفلاسهم ، وطالما أن الضرائب الباهظة تثقل كاهلهم ، وتحولهم إلى مدينين وعبيد . من ثم ، لم ير الفلاحون الأحرار بدأ من الانضمام إلى العبيد فى هباتهم المتعددة ، كما حدث فى تمرد العبيد بقيادة العبد المصارع سبارتاكوس .

وفى نفس الفترة التى تتابعت فيها هبات العبيـــد ، وتقوض السلطان العسكرى لروما نظراً لاختفاء الفلاحين الأحرار ، كانت العلاقات بين روما والشعوب التابعة لها قد توترت ، وقامت الانقسامات الداخلية التى أدت إلى الحروب الأهلية بين صفوف الطبقة الحاكمة ، مما يسر للقبائل الجرمانية أن تغزو الامبراطورية (التى انقسمت على نفسها إلى شرقية وغربية) ، وأحدث أزمة إقتصادية إلى جانب الأزمتين السياسية والاجتماعية . وأصبح من الأجدى لملاك الأرض والعبيد الأغنياء ، الذين توطنوا مدن الإمبراطورية ، أن يقوموا بتقسيم مزارعهم الكبيرة إلى أراضى وإقطاعيات صغيرة ، على أن يقدموا الأدوات الزراعية للعبيد ، كى يعملوا بها مقابل نصيب من المحصول يقتطعونه لأنفسهم ، وشيئاً فشيئاً استطاع الفلاحون الأحرار والعبيد المحررون أن يزرعوا هذه الأرض ، مقابل إيجار نقدى

أو عيني . وأن يتحولوا تدريجياً إلى فلاحين مستقلين أو مستعمرين (الكولونى) تتسع صفوفهم ، وتتكاثر تمرداتهم ، ويشتـــد ميلهم إلى الانفصال فى المقاطعات .

وهكذا ، شكل نظام الكولونى إحدى القسمات الرئيسية التى أفضت إلى تحلل النظام العبودى ، والانتقال حثيثاً نحو مطلع النظام الإقطاعى . فنظام الدولة السياسى كان ما يزال قيداً يحول دون ظهور الاقطاع . فمنذ القرن الرابع للميلاد ، وفى عهد الامبراطور قسطنطين ، كان الكولونى يرتبطون بالأرض التى يزرعونها ، ويجبرون على البقاء بها خداماً دائمين لملاكها ، حتى أصبحت القنانة والتبعية مصيراً لهؤلاء الفلاحين وغيرهم من الحرفيين البسطاء ، ممن يسمون أحراراً ، فى ظل الهيكل السياسى للدولة العبودية . فإذا ما أصابت الفرقة السياسية جهاز الدولة ، وقضى على وحدتها فى مساندة المصالح الطبقية لملاك العبيد ، وجاءت غزوات الجرمان للاندماج فى الامبراطورية هرعاً من القبائل المغولية ، وضع الفلاحون الفقراء أنفسهم فى حمايتهم خوفاً من اشتداد الجوع والفقر ، وساندوهم فى حروبهم كمحررين لهم .

القرون الوسطى

فى ختام القرن الرابع للميلاد ، قادت المتناقضات التى آذنت بزوال ثروة وسلطة ملاك العبيد إلى تصدع المجتمع العبودى وانهيار دولة الرق القديم . فقد كانت غزوات الفرس وقبائل الهون (الهانز) المغولية وقبائل القوط الشرقية Ostrogoths (les Goths brillants) وقبائل القوط الغربية

Wisigoths (les Goths sages) تطوق الامبراطورية الرومانية وتجتاح أراضيها ، بينما كان الصراع الدينى ، والصراع فى سبيل السلطة السياسية ، وتمردات العبيد والفلاحين الأحرار (الكولونى) ، تلعب دورها فى الانهيار من الداخـــل . وبوفاة الامبراطور Théodose سنة ٣٩٥ م ، إنقسمت الامبراطورية على نفسها إلى شرقية وغربية . وقد استطاعت إمبراطورية القسطنطينية أن تعالج أمورها الداخلية ، وأن تجعل من نفسها دولة الكنيسة الشرقية ، وتراجع القوانين والتشريعات الرومانية فى ضوء الواقع الجديد (le code théodosien) ، وأن تدفع عن نفسها غارات الهون بدفع الجزية أحياناً ، أو أن تحمل السيف فى مواجهة أعدائها من الفرس والعرب أحياناً أخرى ، حتى سقطت فى يد الأتراك العثمانيين سنة ١٤٥٣م ، انتاب الانهيار من الداخل والخارج دولة روما بصفة عاجلة . بينما أصبح أباطرة الدولة الغربية يخضعون لتأثير زعماء القبائل الجرمانية المرتزقة ، من القوط الغربيين الذى غزوا روما بقيادة Aiaric سنة ٤١٠ م [١] ، حتى استطاع قائد آخر لقبائل الوندال الجرمانية هو Odoacre أن يخلع آخر الأباطرة الرومان Romulus Augustule عن عرشه فى Ravenne وأن يجلس عليه سنة ٤٧٦ م [٢] .

ففى خلال النصف الأول من القرن الخامس للميلاد ، وجدت القبائل الجرمانية الشمالية نفسها (سنة ٤٠٥ — ٤٠٦ للميلاد) فى مواجهة غزو

---

(١) كان هذا هو الغزو الثانى لروما ، والذى لم تشهد مثيلا له منذ الغزو الأول الذى دمرتها فيه قبائل الغال سنة ٣٩٠ قبل الميلاد .

(٢) انظر فى هذا الشأن :

G. Mosca, Histoire De Doctrines Politiques, Payot, 1955, pp. 72-73.

شديد البأس من قبائل الهون البدوية غير المتحضرة ، التى عبرت حوض نهر الفولجا حوالى سنة ٣٧٥ م ، واجتاحت حوض نهر الدانوب وحوض نهر الراين ، فى طريقها إلى باريس بقيادة Attilla ، حتى أوقفتها جيوش الرومان والقبائل الجرمانية المتحالفة معها ، وهزمتها قرب تريف سنة ٤٥١م. وتدخل البابا ليون الأعظم ليحول بينها وبين أن تعرج على روما لنهبها وتدميرها سنة ٤٥٢ م ، فقفلت راجعة من أوروبا الغربية والوسطى ، حتى استقرت فى سهل الدانوب الأوسط ، وشمال جبال البلقان (بلغاريا) . وأمام هذا الغزو الساحق للقبائل الجرمانية ، التى اعتنق معظمها المسيحية ، وسكنت السهول والوديان ، واشتغلت بالزراعة على الحدود الشمالية للامبراطورية الغربية ، وجدت هذه القبائل نفسها بين مطاردة الهون لها وبين صراعها مع الإمبراطورية التى كانت بمنطق نظامها العبودى بمثابة المعتدى الدائم عليها ، فاضطرت إلى التسلل داخل الامبراطورية المسيحيـــة المتحضرة والانسياح فى أرجائها ، بقصد الإندماج فيها لا تدميرها[١] . فنزل القوط الغربيون شمال إيطاليا واستولوا على روما سنة ٤١٠م ، ثم رحلوا من بعدها إلى أسبانيا . وتجزأت بلاد الغـــال بين الفرنجة الذين نزلوا فى شمالها بين الراين والسوم ، والبرجوند الذين استوطنوا سافويا وحوض الدون والسون ، والألمان فى هلفسيا والشمال الشرقى ، إلى جانب القبائل الجرمانية الأخرى التى لم تهجر أماكنها بين الراين والألب وعلى ضفاف الدانوب[٢] .

---

(١) انظر فى هذا الرأى :

Henri Pirenne, Mohammed And Charlemagne, Merdian Books, pp. 21—22.

(٢) انظر فى شأن هذه الغزوات :

Histoire Universelle Larouse De Poche, V-X Siecle, Par Pierre Riche, 1968, pp. 89—108.

وبينما احتلت القبائل الجرمانية من الانجليز والسكسون بريطانيا، أخذت قبائل الوندال الجرمانية طريقها صوب أسبانيا فشمال أفريقيا حيث استولت على قرطاجنة سنة ٤٣٩ م، وانتقلت منها إلى صقلية وسردينيا وجنوب شبه جزيرة إيطاليا فشمالها، حيث خلع Odoacre آخر الأباطرة الرومان عن عرشه وجلس عليه سنة ٤٧٦ م. وبوفاة Odoacre سنة ٤٩٣م، نزل القوط الشرقيون إلى إيطاليا واستوطنوها.

وبنهاية القرن الخامس للميلاد، كانت القبائل الجرمانية المهاجرة قد أخلت غابات وسهول الاستبس، فى أوروبا الوسطى والشرقية، للقبائل السلافية. بل تمكنت القبائل السلافية من النزول إلى مقدونيا وماجاورها من الأراضى (يوغسلافيا) التى لم تستطع الامبراطورية الشرقية حمايتها والدفاع عنها فى ذلك الوقت.

هكذا تم توزيع السكان فى أوروبا كلها على أسس جديدة، حتمت زوال الامبراطورية الرومانية الغربية، وفناء نظامها السياسى والاقتصادى والاجتماعى[1]. فقد انهارت دولة الرق القديم بفعل تناقضاتها الداخلية — إقتصادية وسياسيـــة — حتى لم يعد من الممكن لها أن تشن الحرب الدائمة للحصول على الرقيق، أساس علاقات الإنتاج وزيادة الثروات؛ بل ولم يقدر لها أن تنتصر على غارات القبائل الجرمانية، التى كانت مصدراً

---

(١) انظر فى هذا الشأن :
Collection D'Histoire dirigée par Louis Girard, Rome Et Le Moyen Age Jusqu'en 1328, Bordas, 1966, pp. 129—133.

خصباً للرق. وزاد على ذلك، أن رحب العبيد والفلاحون الأحرار المرهقون بالضرائب والإيجارات العينية والنقدية بالغزاة الجرمان ، وانضموا إلى صفوفهم باعتبارهم محررين لهم ؛ وانصب غضب الجميع على ملاك العبيد ، فقتلوهم أو جردوهم من أملاكهم وسلطانهم .

ولكن ، حتى ذلك الوقت ، يصعب القول أن مجتمع القرون الوسطى قد بدأ . حقاً أن هناك مدناً قد دمرت ، وطرقاً وموانىء قد أهملت ، وأن قسوة الغزاة الجدد قد استخدمت ضد الشعوب المقهورة ؛ ولكن الامبراطورية الغربية لم يتغير فيها الكثير بحلول هذا الغزو ، الذى أراد الاندماج فى الامبراطورية، والحصول على امتيازات الطبقة العليا فيها. فالبلاد الرومانية القديمة ، لم يختلف فيها نظام توزيع الأراضى الزراعية أو نظام الإنتاج ، ولا وسائل هذا الإنتاج ، بقدوم الجرمان إليها . وإنما ظل نظام الملكية الزراعية على حاله ، سوى أن نبلاء الجرمان ورؤساءهم العسكريين قد حلوا محل أثرياء الرومان فى ملكياتهم الكبيرة . وبينما انتقلت الأراضى الإمبراطورية إلى ملوك الجرمان ورؤسائهم ، بقت أملاك الكنيسة الكاثوليكية على حالها لم تمس ، كما بقى الفلاحون الأحرار والعبيد فى وضعهم الطبقى الأول ، سوى أن يقوموا بدفع الايجارات أو تقديم صافى إنتاجهم إلى السادة الجدد . وهكذا ظلت الطبقات الاجتماعية على حالها ، تتشكل من أقلية أرستقراطية حاكمة ، تليها مجموعات الفلاحين الأحرار، وأخيراً العبيد من أسرى الحرب البرابرة الأغراب ، كالانجلوسكسون وغيرهم (١).

---

(١) هنرى بيرين ، المرجع السابق ، ص ٤٦ — ٥٥ ، ٧٥ — ٧٩ .

كذلك ظلت التجارة تؤدى دورها فى نقل الحبوب والزيت من شمال أفريقيا، وجلب الرقيق وبيعهم فى الأسواق الشهيرة كمرسيليا، والقيام بالعمليات الملاحية مع القسطنطينية وغيرها من بلاد البحر المتوسط. فحتى ذلك الوقت، لم تكن بلاد الامبراطورية القديمة قد انتقلت إلى الاقتصاد الزراعى المغلق والقائم على إشباع الحاجات. ولم تكن الدورة التجارية قد توقفت، أو المدن هجرت. فكثير من المدن — مثل روما ورافينا وطليطلة وقرطاجنة — بقت كمراكز للنشاط الثقافى والحرف اليدوية — كالغزل وصناعة الزجاج — وساحات للأسواق التجارية. حتى القرن الثامن والتاسع للميلاد (١).

أما الأسباب الحقيقية، التى لعبت دورها المؤثر فى الصدع الذى أحدثته الغزوات الجرمانية، وأدت دورها فى تحطيم بناء المجتمع الرومانى — الجرمانى بتقاليده ونظمه الكلاسيكية الرومانية الغربية، وقيام مجتمع القرون الوسطى ونظمه الإقطاعية، فقد كانت إلى جانب عوامل الانحلال الداخلية، الضربات الثلاث التى تلقتها أوروبا الغربية والوسطى خلال القرنين الثامن والتاسع. أولاها، هى الغزو العربى الإسلامى لبلاد الامبراطورية الشرقية فى المشرق ولبلاد الإمبراطورية الجرمانية الرومانية ودولها فى الغرب. وثانيهما، القطيعة التامة التى أصابت العالم المسيحى فى شرقه وغربه، نتيجة انشغال الإمبراطورية الشرقية بالغزو العربى فى سوريا وآسيا الصغرى، وانطوائها على نفسها فى بلاد الأناضول والبلقان كدولة بيزنطية (يونانية)، ذات عقلية دينية، وطقوس كنائسية، وبناء سياسى واجتماعى، متميزة عن

---

(١) المرجع السابق، ص ٧٨، ٧٩، ٩٩، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٦، ١٢٣.

مجتمعات أوروبا الوسطى وإفريقية المسيحية[1] . وثالثها ، الغزو المجرى الذى أصاب أوروبا الوسطى من الشرق عبر بحر آزوف سنة ٨٣٣م ، ونهر الدنيبر ثم جبال الكربات سنة ٨٩٦م، مهدداً بالخراب والدمار سائر مناطق أوروبا الوسطى والغربية . فبتوطن المجريين سهل الدانوب الحالى ، بدأوا فى شن الغزوات المستمرة على بافاريا وإيطاليا واللورين والبرجوند فى بلاد الغال ، حتى كانت المعركة الفاصلة التى هزموا فيها على يد أوتو الأعظم فى جنوب ألمانيا سنة ٩٥٥م[2] .

وإلى جانب الغزو المجرى من الشرق عاصرت أوروبا الغربية غزواً آخر مفاجئاً من القبائل الاسكندنافية Nordman الوثنية ، التى استوطنت البقاع الشمالية للدولة الكارولنجية ، ولا سيما قبائل Vikings التى استهدفت النهب والغنائم الحربية أكثر من أى شيء آخر . وقد استمرت هذه الغزوات البحرية والبرية حوالى قرن ونصف ، منذ سنة ٨٠٠م ، هوجمت فيها بريطانيا وكافة بلاد بحر الشمال والمحيط الأطلسى ، حتى أسبانيا والبحر المتوسط فى بعض الأحيان ، ودمرت فيها مدن كثيرة ، مثل كولونيا ونانسى وأورليانز وبوردو ولندن ويورك ، فانتشر الرعب فى جميع أنحاء أوروبا الوسطى والغربية ، حتى بدأ الناس يهجرون المدن ويتخلون عن أراضيهم ، ويضعون أنفسهم تحت حماية الإقطاعيين ، مقابل حمايتهم والدفاع عنهم[3] .

---

(١) Marc Bloch, Feudal Society, Vol. 1, 1965, p. XIX

(٢) المرجع السابق ، ص — ١٤ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٥ — ٣٨ ؛
Histoire Universelle Larous, op, cit., pp. 265-280

ولقد كان الغزو الإسلامى ، والتقدم السريع الحاسم الذى أحرزه فى آسيا وأفريقيا وأسبانيا وجنوب فرنسا فى القرن الثامن للميلاد ، أهم هذه الأسباب والعوامل الخارجية ، من الوجهة الحضارية . فقد أظهر هذا الغزو ديناً جديداً ، وثقافة متميزة عن الثقافة الرومانية والديانة المسيحية ، التى صنعت وحدة البحر المتوسط . فكان أن شغلت القسطنطينية عن دورها فى وحدة العالم المسيحى ، وعلاقاتها مع حواضر وثغور البحر المتوسط والبلاد الرومانية الجرمانية ؛ كما عزلت أفريقية وأسبانيا عن مجتمع الامبراطورية الغربية التى كونت جزءاً منه وألحقت بدمشق وبغداد ، وأصبح البحر المتوسط فى شرقيه وغربيه بحيرة إسلامية بعد أن كان بحراً رومانياً مسيحياً . وبهذا لم يعد البحر المتوسط طريق اتصال لوحدة العالم الرومانى المسيحى ؛ وإنما أصبح فاصلاً بين عالمين ، وعازلاً بين حضارتين ودينين متميزين ، مغلقا فى وجه الاتصال التجارى والملاحى مع أوروبا الرومانية الجرمانية ، حتى اختفت منه السفن التجارية إلا فيما ندر(١) . فبينما انتعش الطريق البرى للتجارة ، من بغداد إلى دول البليطق عبر نهر الفولجا ، انقطع الطريق البحرى إلى موانىء أوروبا الجنوبية ، وأقفر ساحلها من خليج ليونز والريفييرا حتى مصب نهر التيبر ، وانتقلت الحياة التجارية والثقافية فى أوروبا الغربية من من مهدها الأول فى حوض البحر المتوسط إلى الشمال الجرمانى ، حيث تأسست من قبل الدولة الكارولنجية بتقاليدها الجرمانية ، ما بين السين والراين ، واتخذت حواضرها فى باريس وماسترخت وإكس لاشابل وفريزلاند(٢) .

---

(١) هنرى بيرين ، المرجع السابق ، ص ١٨٤ ، ٢٣٤ ، ٢٣٦ ، ٢٨٤ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٣٣٨ ، ٢٤١ .

وقد بذلت هذه الدولة جهدها فى رد غزوات المغيرين ، فى الجنوب والشمال والشرق ، حتى أصبحت دولة أوروبية بالمعنى الصحيح ، تدافع عن وحدة أوربا الغربية والوسطى، ولا سيما منذ انتصر شارل مارتل على العرب فى معركة بوايتيه سنة ٧٣٢م . ولكن هذه الدولة (التى يعود الفضل فى ذيوع صيتها ، حتى فى عصر الأمبراطور شرلمان ، إلى الوجود العربى الإسلامى فى الجنوب ، ودوره فى تحطيم التوازن الأوروبى بين مختلف الدول الرومانية الجرمانية ، حتى أصبح ملك الفرنجة سيداً وحيداً فى الغرب المسيحى) لم تعدُ أن تكون قوة برية فحسب ، فى وسط وشمال أوروبا . فقد انقطعت معها العلاقات التجارية ، وعاشت على مواردها الذاتية ولا سيما الزراعة[1] .

وقد أكد هذا الوضع وكرسه العداء الصريح والصراع الطويل الذى قام بين الامبراطورية البيزنطية فى الشرق والدولة الفرنجية (التى غدت فى عهد شرلمان تسمى الامبراطورية الفرنجية النمساوية الجرمانية) فى الغرب. ولم يجد البابا مفراً من أن يلجأ إلى الدولة المسيحية الجديدة ، وأن يخضع الكنيسة الكاثوليكية لتقاليدها الإقطاعية ، نتيجة تقلص نفوذه وعجزه عن الدفاع عن مصالحه. فالقوة العسكرية والبحرية للمسلمين قد حطمت التقاليد الكلاسيكية للامبراطورية الرومانية الجرمانية ، وأنهت وحدة البحر المتوسط ، حتى لم تجد الكنيسة مفراً من أن تعيش فى ظل النظام الإقطاعى ، الذى اكتمل تكوينه مع مطلع القرن التاسع للميلاد ، ببروز الدور الحقيقى الذى بدأت الروح الجرمانية الأصيلة ، والتقاليد الجرمانية الحقيقية ، تلعبه فى التاريخ

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٨٤ ، ٢٣٦ ، ٢٨٤ .

الأوروبى"، فتبنى حضارة جرمانية على أسس جديدة ، تتمثل فى النظام الاقطاعى [١] ".

فقد استدعت الضرورات ، والقلاقل التى كانت تجتاح بلاد الفرنجة فى ذلك الوقت ، أن يضحى بكل غال ومرتخص من أجل الضرورات العسكرية . ولهذا ، أصبح على الكنيسة أن تقبل الأوضاع الجديدة ، التى تحل أصحاب الخدمة والالتزامات العسكرية محل أرستقرطية الرومان القديمة فى حيازة الأرض وتملكها ، وأن ينشأ نظام السيد grandi والتابع vassi ، القائم على أساس انتفاء العلاقة المباشرة بين الملك ورعاياه بدون اتباعه ، كأسلوب للتنظيم الاجتماعى لم يستقر قبل عصر شارل مارتان والدولة الكارولنجية ، فى القرنين الثامن والتاسع للميلاد[٢] .

النظام الاقطاعى

باجتياح الجرمان الأمبراطورية الغربية ، حدث تزاوج بين التنظيم العشائرى للقبائل الجرمانيـــة (نظام الملكية المشتركة للأسرة[٣]) وبين العناصر الإقطاعية التى ظهرت داخل المجتمع العبودى الرومانى (منذ تحلل

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٨٤ ، ٤٨٥ .

(٢) المرجع السابق ، ٢٤٣ ، ٢٧١ — ٢٧٣ .

(٣) ظلت الزراعة ميدان الإنتاج الرئيسى الذى أحسنه الجرمان فى بلادهم الأصلية وفى ظل تنظيماتهم العشائرية . وكانت الأرض فى ظل التنظيم العشائرى الجرمانى توزع بالتساوى بين الأسر ، لتستخدمها كل أسرة بما يحقق كفايتها من الإنتاج والمحصول . ونظراً لبعد الأراضى الزراعية عن مضارب العشيرة، تجمعت الأسر التابعة للعشائر المختلفة إلى جانب الأراضى المزروعة، فتكونت القرى التى يملك سكانها فى الوقت نفسه على الشيوع الأحراش والمراعى ومياه الأنهار والبحيرات والغابات ، فتشترك على قدم المساواة فى صيد الأسماك والرعي وقطع الأخشاب .

الملكية الكبيرة لملاك الرقيق) ، وأخذت شكلها فى نظام تقسيم الأرض المملوكة ملكية خاصة ، وتأجيرها للعبيد القدامى والفلاحين الأحرار. فبعد أن بدأ الجرمان بتقسيم الأرض الزراعية بين عائلات العشيرة ، وحسن هذا النظام من حال الفلاحين المحليين ، تغلبت امتيازات المحاربين من القواد والفرسان وأصحاب الالتزامات العسكرية ، فأصبحوا يستحوذون على مساحات شاسعة من الأرض المفتوحة ، بدأت بثلث الأراضى الزراعية ، ثم زادت نتيجة تأييد السلطان السياسى للغالبين إلى الثلثين . ونتيجة تركيز الثروة فى أيدى هؤلاء ، وانعدام التساوى بينهم وبين غيرهم من الأسر الأخرى والجماعة القروية ، وعدم السماح لرعايا الرومان بالاندماج فى التنظيم العشائرى الجرمانى ، نظراً لكثرة عددهم بالنسبة إلى أعداد الفاتحين المحدودة [١] ، فضلا عن مقاومة المغلوبين للغالبين بسبب عداء الكنيسة الكاثوليكية الرومانية للوثنيين من الفرنجة ، والهراطقة من القبائل الجرمانية المسيحية الأخرى ، تكونت من المحاربين الجرمان ، أصحاب الامتيازات والأراضى الكبيرة ، طبقة أرستقراطية جديدة ، تتبع النظام الرومانى التقليدى فى الملكية الخاصة الكبيرة للأرض [٢] .

وعلى الرغم من أن الطبقة الحاكمة الجرمانية ، قد أخذت تستعين بالبقية الباقية من كبار الملاك الرومان فى أعمال الخدمة المدنية، بحكم صلة التجاور فى الإقليم compact groups ، إلا أن هذا الاختلاط المحدود لم يتطور إلى

---

(١) انظر فى تفصيل ذلك Henri Pirenne, op. cit., pp. 36-37.

(٢) انظر فى ذلك Collection D'Histoire. op. cit., p. 135—136,

وانظر الرأى المخالف فى هنرى بيرين ، المرجع السابق ، ص ٣٥ — ٣٧ — ٤٠ ، ٥١ — ٥٢ .

الاندماج حتى عصر لاحق ، حين أحكمت الصلة بشيوع العادات والتقاليد الجرمانية . وأخذ الناس يفضلون الحلل الجرمانية بدلاً من الملابس الرومانية الفضفاضة ، وتأثرت اللهجات اللاتينية المحلية بأساليب التعبير الجديدة حتى غدت لغات متميزة ، وازدادت علاقات الزواج والمصاهرة بين الجرمان والرومان (١) .

وحتى ذلك الوقت ، من القرن الثامن والتاسع للميلاد ، استمر حرص الغزاة الجرمان على وجود التمييز فى العلاقات بينهم وبين السكان الأصليين للأراضى الرومانية ، وسمحوا لذلك بمبدأ شخصية القوانين ، ليحكم القانون الرومانى علاقات الرومان، وقانون الفرنجة علاقات الفرنجة من الجرمان (٢). وأصبح على الطبقة الجديدة الحاكمة أن تحافظ على سلامة الأراضى المفتوحة من القوى الداخلية والخارجية ، بإيجاد تنظيم يقوم على شكل جديد من أشكال الحكم ، وتدعيم السلطان المباشر للقادة العسكريين والرؤساء العشائريين للأسر الجرمانية الارستقراطية . ونتيجة لإيمانهم بعدم صلاحية التنظيم العشائرى الجرمانى ، وطرقه للسيطرة والهيمنة على الأعداد الكبيرة من السكان الأصليين ، تحولت أجهزة التنظيم العشائرى (القائم على السلطة الأبوية فى الأسرة ، ورئاسة النبلاء من كبار ملاك الأراضى والقطعان للعشيرة) إلى أجهزة دولة (٣) . فتحولت الرياسة العشائرية والعسكرية إلى ملكية ،

---

(١) انظر هنرى بيرين ، ص ٣٨ — ٣٩ .

Collection D'Histoire, op. cit., p. 136,

(٢) وأحياناً كان القانون الرومانى هو الذى يطبق على الجميع كما كان الشأن فى دولة القوط الشرقية . هنرى بيرين ، المرجع السابق ، ص ٤٠ .

(٣) هنرى بيرين ، المرجع السابق ، ص ٤٥ — ٤٦ .

وتحولت السلطة الأبوية وامتيازات أصحاب الالتزامات العسكرية إلى امتيازات التبعية الاقطاعية ، وفقاً للسلم الهرمى الذى وضعه النظام الجديد . وقامت على أنقاض الامبراطورية الرومانية الغربية عدة دول جديدة ، يرأس كل منها ملك يستند إلى أرستقراطية العشيرة والمحاربين من أتباعه ، كدولة الفرنجة التى قامت بتجميع القبائل الفرنجية تحت زعامة كلوفيس ملك الغال ابتداء من سنة ٤٨١ م ، ودولة البروجند التى استمرت حتى القرن السادس للميلاد ، ودولة القوط الشرقيين التى تأسست برئاسة الملك تيودورس (٤٨٨ — ٥٢٦ م) واتخذت عاصمتها فى رافينا ، ودولة القوط الغربيين التى تأسست فى أسبانيا فى القرن السادس واتخذت طليطلة عاصمتها (١) .

وتوطدت العلاقة المعنوية ، القائمة على أساس الولاء العسكرى للملك من قبل أتباعه ، بعلاقة مادية أخرى قوامها منح الأرض الكبيرة لهؤلاء الأتباع . فقد أخذ الملوك يتوسعون فى الاستيلاء على الأرض المفتوحة من السكان الأصليين للبلاد ، ويوزعونها على أقاربهم وأتباعهم وخدامهم مقابل الالتزام بأداء الخدمة العسكرية . وفى بادىء الأمر ، كانت هذه الأراضى التى يطلق عليها عطايا أو وسايا لا يمكن توريثها ؛ وإنما تعطى كمنح للانتفاع بها مدى الحياة ، وتعود إلى الملك بوفاة حائزها ، أو تسحب منه إذا أخل بواجبه العسكرى وولائه نحو الملك . ولكن بمرور الوقت ، ولا سيما فى القرنين التاسع والعاشر ، أعطت الأرض لحائزها صفة الاستقلال ، وقوت من مركزه الاقتصادى ، واكتسبت صفة الملكية الخاصة التى تورث بالتدريج ،

---

(١) Collection D'Histoire, op. cit., pp. 136—137.

وأصبحت تعرف بالإقطاعيات التى تتكون من أقاليم بأسرها أو وسايا بالأقاليم المختلفة ؛ كما عرف أصحابها بالإقطاعيين . وسرعان ما أخذت السلطة المحلية الإقطاعيين تزداد وتستفحل ، بينما سلطة الملوك المركزية تضعف وتضمحل . فأضحى الإقطاعى شخصية مستقلة ، له أتباعه الذين يقسمون له يمين الطاعة والولاء بوصفه سيداً (إيرلاً أو دوقاً أو كونتاً) ، بينما يتحول الآخر إلى تابع أو سيد صغير (بارون) ، يحصل من سيده الكبير على الأرض التى تتكون من ٢٠ أو ٣٠ قرية ، فى مقابل الخدمة العسكرية التى يقدمها له عن طريق الفرسان الذين يعتبرون ملاكاً إقطاعيين صغاراً ، يملك الواحد منهم قرية واحدة أو أكثر .

ولم يعمل بهذا النظام الجديد ، فى أول الأمر ، إلا أفراد قلائل من كبار الملاك (اللوردات) ، الذين كانوا يعتبرون أنفسهم أشرافاً ، على قدم المساواة مع الملك بوصفه السيد الإقطاعى الكبير . ولكن منذ أن ضعفت السلطة الملكية ، فى أعقاب انهيار إمبراطورية شرلمان ، وقيام الدول الملكية الثلاث فى فرنسا وإيطاليا وألمانيا ، ثم قامت دولة ضعيفة فى القرن العاشر باسم الامبراطورية الرومانية المقدسة ، وتجددت الحروب الداخلية والخارجية ، وكثرت تمردات رجال الإقطاع ليسلب بعضهم بعضاً أو يستولون على عرش الملك ، أكسبت الأوامر الملكية هذا النظام قوة القانون . وهكذا تفككت وحدة الدول الغربية ، التى تكونت من إقطاعيات كبيرة تمثل أقاليم بأسرها ، حتى غدت ألمانيا على سبيل المثال تنقسم إلى حوالى مائة دولة صغيرة ، وأصبح الناس يسخرون من ذلك بقولهم : « إن السيد ينام ورأسه فى أملاكه ، بينما تصل قدميه إلى أرض جيرانه » .

ونشأ نتيجة لذلك السلم الهرمى لعلاقات التبعية الإقطاعية وعلى رأسه الملك ، ثم تابعيه من الإقطاعيين الكبار (الإيرل ، الدوق ، الكونت) الذين يعتبرون فى نفس الوقت سادة بالنسبة لتابعيهم من ملاك الأراضى الأقل ثراء (البارونات) ، أولئك الذين أصبحت الحاجة تستدعى تعيينهم للإشراف على الأراضى المزروعة للسادة الكبار واجتراء صافى إنتاجها أسوة « بالخولى » ، والذين أصبحوا يتملكون الأرض ويحكمون من عليها نظير قيامهم بالواجبات الإقطاعية فى الحرب والمبارزة ، أو الدخول فى حلف إقطاعى ضد الملك . وأخيراً هناك الفرسان الذين يعتبرون بمثابة الإقطاعيين الصغار [١] .

وقد حتمت ظروف القرون الوسطى قيام هـذه العلاقات للتبعية الإقطاعية . فقد كان الملوك أو السادة الإقطاعيين الكبار يحتاجون إلى المحاربين فى غزواتهم ، كما كان التابعون يحتاجون إلى معونة سادتهم وحمايتهم ضـد غزوات الاقطاعيين الآخرين أو ثورات الفلاحين فى إقطاعياتهم . ولهذا قامت العلاقة على أساس الالتزامات التبادلية . فالملوك يصدرون نداءاتهم لجمع المحاربين إلى الدوقات ، وهؤلاء يصدرون أوامرهم إلى البارونات ، الذين يقومون بدورهم بجمع الفرسان . فليس هناك ثمة علاقة مباشرة بين الملك ورعاياه ، وليس لتابع إقطاعى كفارس أو بارون أن يستجيب لنداء الملك ، حسب القاعدة المعروفة فى التبعية الاقطاعية :

My vassal's vassal is not my vassal.

---

(١) انظر فى هذا الشأن ، كوبلاند وفينوجرادوف ، الاقطاع والعصور الوسطى فى غرب أوروبا ، ترجمة محمد مصطفى زيادة ، ١٩٥٨ ، ص ٢٣ — ٣٤ .

وهكذا تطورت علاقة التبعية فى النظام الإقطاعى إلى أن أصبحت بمثابة السلم الاجتماعى ، والتنظيم الطبقى لحقوق السيادة الإقطاعية Feudal lords الذى تحافظ داخله كل طبقة على مقومات وجودها ومصالحها ، بأن ينتصر بعضها لبعض فى التحالف ضد الملوك ، أو ضد ثورات الفلاحين ، أو فى مساعدة الكنيسة لإخماد حركة من حركات الهرطقـــة ، أو فى الحروب الصليبية .

وإلى جانب هذا التنظيم الطبقى للعلاقات الاقطاعية فى أوروبا الغربية ، وقفت الكنيسة الكاثوليكية التى كانت تملك مساحات كبيرة من الأراضى بلغت ثلث الأراضى الزراعية ، تعتنق نظام الإقنان وتدافع عنه ، بعد أن كانت تحارب العبودية فى عصر الإمبراطورية الرومانية. فقد كانت الكنيسة قوية التنظيم بحكم انتشارها بقساوستها فى كل بلد وقرية ، وبحكم تعدد أديرتها بين الفلاحين فى الريف ، وبحكم تأثيرها الروحى والفكرى . وأخذ الملوك والإقطاعيون يمنحونها الأراضى ، كما أخذ الناس يمنحون الكنيسة شيئاً قبل وفاتهم ، أى يدفعون لها جزءاً من دخلهم كضرائب church tithes مقدرة عليهم من قبل أسيادهم ، حتى زادت ثروة الكنيسة التى اقتفت أثر النظام الإقطاعى فى علاقاته الطبقية . فوقف على رأس الكنيسة الكاثوليكية بابا روما ، ومن بعده الكرادلة والمطارنة والأساقفة . . . إلخ .

ووقف الفلاحون والعبيد المحررون وحدهم خارج إطار هذا التنظيم لحقوق السيادة الإقطاعية . فبانهيار الامبراطورية الرومانية، دخل الفلاحون الأحرار والبقية الباقية من العبيد فى حوزة نبلاء الجرمان. ولكن منذ أصبح عمل العبد متخلفاً وغير منتج ، لجأ نبلاء الجرمان إلى منح عبيدهم قطعاً صغيرة

من الأرض لاستعمالهم الشخصي، مقابل أن يخصص العبد وقته وجهده في فلاحة أرض سيده وتسليمه صافي الإنتاج فيها . وهكذا لم يعد العبد عبداً بالمعنى القديم ، ملكاً لسيده ، يحق له أن يقتله أو يبيعه ، وأن يستولي على كل ثمار عمله ، ولا يترك له سوى ما يكفي أوده . وإنما أصبح العبد قناً ، يرتبط بنوع من التبعية الشخصية والاقتصادية بسيده . فهو مقيد بالأرض التي يعمل بها طوال حياته وذريته من بعده ، ولكنه يعمل لنفسه في قطعة أرضه مقابل عمله عن طريق السخرة في أرض سيده ، وإعطائه جزءا من إنتاج الأرض المخصصة له مثلاً في صافي إنتاج هذه الأرض .

أما الفلاحون الأحرار، فمالبثوا أن فقدوا هم بالتالي حريتهم الشخصية لصالح السادة الإقطاعيين . فالفلاح الحر الصغير ، الذي كان من الوجهة الشكلية يستطيع أن يترك أرضه نتيجة إفلاسه أمام نظام الملكية الكبيرة وزيادة الضرائب الواقعة عليه ، لم يستطع في الوقت نفسه أن يهجر الزراعة التي كانت وسيلة الإعاشة الوحيدة . فاضطر إلى تسليم أرضه الخاصة ، وإلى طلب الحماية والحياة في كنف السادة الإقطاعيين (أمام غارات وسلب الإقطاعيين الآخرين ، وإزاء غزوات الهنغاريين والنورمان وغيرهم) ، وأصبح تابعاً أو خادماً دائماً لسيده ، لا فرق جوهري بينه وبين غيره من الأقنان . فقد أعيدت الأرض إلى هؤلاء الفلاحين كمجرد حائزين لها ، يعملون فيها مقابل تسليم مالكها فائض إنتاجها في شكل الريع الاقطاعي ، أو مقابل قيامهم بالعمل في الأرض الكبيرة للمالك الإقطاعي ، بماشيتهم وأدوات إنتاجهم التي سمح لهم بتملكها .

وساعد على قيام هذه العلاقات الانتاجية والاجتماعية الجديدة، بين السيد

الاقطاعى وفلاحيه وأقنانه ، التفكك الذى انتاب الدول الملكية منذ القرن التاسع كما ذكرنا . فالإقطاعى يعيش على أرضه الواسعة فى اقتصاد مغلق يقوم على عمل فلاحيه ، وكل إقطاعية تكتفى ذاتياً وتنتج وسائل الإعاشة للسيد وأقنانه. ولم تكن هناك ثمة عمليات تبادل أو تجارة إلا بصورة محسوسة ، وفى جزء صغير من الإنتاج الحرفى . فالإنتاج الزراعى ، ومنتجات العمل الصناعى التى يتخصص فى إنتاجها داخل ورش الإقطاعية بعض سكانها ، يتم استهلاكها كلها على وجه التقريب . ولم يكن هناك ثمة اتصال بين إقطاعية والأخرى ، داخل نطاق الدولة الواحدة . فالفلاحون يعيشون كل أوقاتهم داخل الإقطاعية ، وفى كنف السيد الإقطاعى ، الذى مارس على أشخاصهم وعلى نشاطهم حقوقاً واسعة . فقد أصبح له حق إعلان الحرب ، وتجنيد المحاربين ، وفرض الضرائب على السكان ، ومحاكمة تابعيه ، وتنفيذ القانون فى حقهم . كذلك كان يسخرهم فى العمل بأرضه ، دون أن يحق لهم الانتقال منها بغير إذنه ، أو أن يتزوجوا من خارج الإقطاعية بغير إذنه ، وأن يؤدوا واجب تبعيتهم بتقديم جزء من غلة أرضهم الخاصة له . وكان الإقطاعى يفرض على قيونه تضحيات ضخمة وضرائب باهظة . فلا يتزوج أحدهم ، أو يولد له مولود ، أو يموت له ميت ، إلا ويدفع مبالغ معينة ، رمزاً لتبعيته . كما كان يحتكر الطواحين ومعاصر الزيت والأفران والورش ، التى يفرض على فلاحيه استخدامها مقابل أجور عينية أو نقدية باهظة(١) .

---

(١) كوبلاند ، المرجع السابق ، ص ٣٥ — ٤٠ .

تحلل النظام الاقطاعى

كان النظام الإقطاعى فى طوره الأول ، حتى منتصف القرن الحادى عشر ، ضعيفاً وقائماً على إشباع الحاجات للاستهلاك المحلى . ومع ضآلة التبادل وضعف الإنتاج الحرفى ، ظلت القرية تسيطر على المدينة . فلم يكن الإنتاج الحرفى المنزلى إلا نشاطاً مساعداً إلى جانب الزراعة . ولكن مالبث النشاط الحرفى أن انفصل بصورة تدريجية عن الزراعة ، نتيجة تطور نظام الإقنان ، الذين أخذوا يتمردون على سلطات الإقطاع ، وينظمون العصابات فى الغابات ، ويطالبون بإلغاء بعض الامتيازات الاقطاعية ، أو يهربون إلى المدن والأماكن الأخرى يمارسون الصناعة اليدوية والتجارة .

وباختصار ، انعكس نضال هؤلاء على التناقض الخاص بعلاقات الانتاج . ففى ذلك الوقت كانت التغيرات التى طرأت على خريطة أوروبا ، نتيجة غزوات القرن التاسع والعاشر ، قد أخذت فى الاستقرار . واستعمرت شبه جزيرة إيبيريا والسهول الجرمانية بشعوب مختلفة . فأنشئت قرى جديدة ، واستخدم المحراث فى الغابات والأحراش والأرض الخراب ، وتعاونت القرى المختلفة على تعبيد الطرق وبناء الجسور فوق الأنهار . وأصبح الملوك والنبلاء أنفسهم يشجعون على ذلك ، تيسيراً لعمليات نقل الجيوش .

وبنهاية الحروب الصليبية ، التى قامت فى القرنين الحادى عشر والثانى عشر ، انتعشت وسائل الاتصال والملاحة البحرية ، وأخذت البلاد الداخلية تتلقى قوافل التجار ، الذين حظوا بادىء الأمر بتشجيع الملوك

وأتباعهم من أجل الحصول على المكوس والضرائب . واستدعى الأمر قيام الأسواق ، وانتعاش المدن ، ونشأت طبقة متخصصة فى البيع والشراء ، نمت بفتح طريق البحر المتوسط مع الشرق ، وبهدوء الغزوات الشمالية ، وقيام الاتصال مع شعوبها عبر الأراضى الواطئة ومرافئها[١] .

وبحلول منتصف القرن الثانى عشر ، تكونت الطوائف الحرفية فى المدن ، وقامت بعض المدن بالدفاع عن نفسها ضد حقوق الإقطاع وامتيازاته ، كما دافعت من قبل ضد الغزاة الأجانب . وانتقلت الصناعة إلى ميادين جديدة لم تعرف من قبل ، ولاسيما صناعة الأسلحة النارية التى شجع عليها الملوك ، وأخذوا يحصلون عليها بالأموال التى يقرضهم إياها التجار ، بعد ان ظهر عجز الفن الحربى الاقطاعى فى حرب المائة عام .

وجدير بالذكر أنه بينما قام هذا الانتعاش فى وسائل الاتصال والتجارة وميادين الانتاج والثقافة فى الغرب ، كان الانهيار قد بدأ يلعب دوره فى دولة الخلافة فى المشرق ، حتى تم دمار بغداد على يد هولاكو سنة ١٢٥٨م ، وفى دولة الأندلس التى أخذ المسيحيون يهددون إماراتها منذ النصف الثانى من القرن الحادى عشر . ومع ذلك فقد ظلت هذه الأيام أيام عظمة ومجد للثقافة والسلطة العربيتين ، فى الأمصار الخارجة عن دولة الخلافة كمصر وسوريا بصفة خاصة .

فالسلطان الثقافى لتلك الدول الرائعة أصبح يضارع السلطان الحربى

---

(١) Marc Bloch, op. cit, pp. 9—71.

للمرابطين الذين غزوا الأندلس وضموها إلى مراكش ، بعد أن هزموا الجيش المسيحى فى الزلاقة بجوار بطليوس . كما أصبح يضارع سلطان الأيوبيين والزنكيين فى المشرق منذ القرن العاشر حتى القرن الثانى عشر للميلاد . ولقد اخترقت هذه الثقافة أسوار القرون الوسطى حتى أثمرت عصر النهضة ، وقامت بدور هام فى الغزو الثقافى لأوروبا الغربية .

فالتطور الطارىء على النشاط الاقتصادى فى أوروبا قد أدى إلى إحداث تطور مماثل فى الحياة السياسية والفكرية الاجتماعية ، حتى أخذت الكتب المطبوعة والمعارف الإنسانية الجديدة ، التى لا تقر سلطة الكنيسة على الفكر ، تطالب بالبحث فى الأشياء على أساس الملاحظة والعقل . وفى جميع البلاد التى حدث فيها التقدم الاقتصادى الجديد ، شوهد تقدم فى العلوم الطبيعية والجغرافية والاجتماعية ، أدى إلى قلب هيكل المعرفة فى العصور الوسطى والابتعاد عن مناهجها ، واضعاً بذلك أسس المفهوم العلمى للأزمنة القادمة . فكان من آثار العهد الجديد فى التخصص الإنتاجى ، وظهور الحرف ونمو المدن ونشاط التجارة ، وقيام الطبقة الوسطى فى صراعها مع الإقطاع ، أن اكتشف الفرد شخصيته ، مما كان له أثر بعيد فى الفلسفة والإيمان بالعلم . ويرجع إلى العمل الجليل فى اكتشاف كوبرنيكوس سنة ١٥٢٠ أن الأرض كوكب يدور حول الشمس أسوة بالكواكب الأخرى[١] ، بدلاً من النظرة القديمة القائلة بأن الأرض هى مركز الكون ، أن استخدمت البوصلة فى الملاحة واكتشفت القارات الجديدة ، وتهيأ للإنسان البحث والنظر لتحطيم العقائد الجامدة ، عن طريق الشك الفلسفى ،

(١) انظر فى هذا الشأن الفصل الخاص بثورة كوبرنيكوس فى مؤلف جون لويس «مدخل إلى الفلسفة» ، الترجمة العربية ، القاهرة ، ١٩٥٧ ، ص ٨٣ — ٩٢ .

والتعبير عن ذلك فى الأدب والفن. وتحت تأثير النمو الصناعى، والاكتشافات الجغرافية والرحلات البحرية ، أصبحت التجارة هى مصدر الثروة الرئيسية، التى ترمز إلى الشمس مصدر الكون بعملتها الذهبية ، لا الأرض وملكية الإقطاع لها كوسيلة الإنتاج الرئيسية .

وهكذا يمكن القول ، أنه باكتشاف العالم الجديد سنة ١٤٩٣ ، دخل المجتمع الإنسانى عصراً جديداً من النظام الاقتصادى والاجتماعى ، الذى بدء حقاً وصدقاً بالقضاء على النظام الإقطاعى وقيام الملكية المطلقة (ما بين وفاة الكاردينال مازارين Mazarin وتولى لويس الرابع عشر السلطة سنة ١٦٦١ حتى وفاته سنة ١٧١٥). وبقيام الدولة القومية الموحدة قام التحالف فى المصالح بين البرجوازية التجارية والمهنية وبين الملوك[١] .

من ثم يمكن القول بأن القرون الوسطى ، التى استمرت حوالى العشرة قرون، قد مرت بطورين أساسيين . أولاهما ما بين القرنين السابع والعاشر، وثانيهما ما بين القرنين العاشر والثالث عشر ، مر خلالهما التطور البشرى والتنظيم الاجتماعى بمراحل مختلفة ، اختلفت فيها عقلية الناس ومفاهيمهم وأفكارهم ونظمهم ومعتقداتهم ، حتى انتقل المجتمع البشرى إلى طور الملكية الرأسمالية فى مراحلها المتميزة .

---

(١) موسكا ، المرجع السابق ، ٧٣ . ومن الأهمية بمكان أن نرجع هنا إلى الفصل الخاص بظهور الدولة القومية تاريخياً فى

Histoire Universelle Larousse De Poche, De Marco Polo A Christophe Colomb, Par Jean Favier, 1968, pp. 197-234.

طبيعة النظام الرأسمالى

حدثت فى القرن السادس عشر ثورة حقيقية أدت إلى حلول الدولة القومية محل الإقطاعات ، صاحبت التغيير الجذرى فى الفكر الاجتماعى والسياسى والاكتشافات الجغرافية لأجزاء العالم المختلفة . وفى هذه المرحلة عادت التجارة العالمية على أشدها من جديد ، وتوارت آثار الاقتصاد الإقطاعى رويداً ليحل محله نظام الحرية الاقتصادية للبرجوازية التجارية فى المشروعات والعمل . كما بدأت المصارف ورؤوس الأموال تلعب دوراً رئيسياً فى تكييف عناصر الشكل الجديد من أشكال النظام الاقتصادى والسياسى . ومن المعروف ، أنه بنهاية القرن الثامن عشر سجل اختراع البخار مولد الصناعة الحديثة ، وانتصار الرأسمالية على بقايا الطبقة الأرستقراطية الإقطاعية ، واستخدام القوى الطبيعية فى الإنتاج . وبنشوء هذه الظاهرة الجديدة ، حلت الرأسمالية الصناعية محل البرجوازية التجارية ، وتفكك العهد البائد ، وتلاشى نظام الملكية المطلقة ، وقامت الدولة البرجوازية فى شكل الديمقراطيات الغربية والأنظمة الفاشية الخاضعة بأشكال متفاوتة لسيطرة ودكتاتورية رأس المال . واليوم ، تقوم على الصعيد العالمى ثورة جديدة تأخذ فيها الدولة الاشتراكية فى النظام السوفييتى وفى الديمقراطيات الشعبية والديمقراطيات الاشتراكية ، مكانها إلى جانب الدولة البرجوازية والنظام الرأسمالى .

مفهوم ما تقدم ، أن النظام الرأسمالى كنظام خاص للإنتاج قد مر بمرحلتين أساسيتين . المرحلة الأولى ، هى التى لعبت فيها البرجوازية التجارية دورها الأساسى ، حيث كان نظام المشروعات ، وكيفية استخدام

النقود فى التبادل والتعامل بقصد الربح ، هى الطابع لهذا النظام . والمرحلة الثانية ، هى المرحلة التى تطورت فيها الرأسمالية وتميزت بظهور علاقات ملكية وعلاقات اجتماعية جديدة ، انفصلت فيها قوة العمل عن الملكية ، وأصبحت فى ظلها قوة العمل مجرد سلعة تباع وتشترى فى الأسواق ، أسوة بغيرها من الأشياء . وبمعنى أصح ، يعنى النظام الرأسمالى فى صورته المتميزة عن النظام البرجوازى فى مرحلته التقدمية إزاء صراعه ضد الإقطاع ، لا كونه نظام إنتاج من أجل السوق ، أو نظاماً يقوم على أساس فكرة المشروع الفردى الحر للإنتاج السلعى فحسب ، ولكن كونه فى الأساس نظاماً اجتماعياً طبقياً ، تتركز فيه ملكية وسائل الإنتاج فى أيدى قلة تبيع لها قوة عملها كثرة مملقة .

ومن الواضح أيضاً ، أن المفهوم الأخير لا يضم فى نطاق الرأسمالية النظام الحرفى المستقل فى الإنتاج ، حيث يملك الصانع اليدوى أدوات إنتاجه ، ويأخذ على عاتقه عبء ومخاطر الحصول على مواده الخام ، وتصريفه للإنتاج . ففى هذا الأخير ، لا يوجد ثمة انفصال شبكى بين عنصر الملكية وبين العمل . ومن ثم يمكن القول ، بأن ظهور أرباب الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال ، هو عنصر على أهميته لا يكفى للقول بقيام النظام الرأسمالى ، كنظام اقتصادى متميز الإنتاج ، ما لم يستخدم هؤلاء رأسمالهم فى إخضاع العمل للمنافسة ، وخلق فائض قيمة عن طريق استخدام العمل الأجير فى عمليات الإنتاج(١) .

---

(١) Maurice Dobb, Studies In The Development Of Capitalism, 1959, p.p. 7-8.

على أنه مما تقدم يبين ، أن الخلاف حول ما إذا كانت طبيعة النظام الرأسمالى تكمن أساساً فى نظام المشروع الفردى ، وحرية المنافسة فى الإنتاج السلعى من أجل السوق، أو فى نظام خاص للإنتاج يتحدد فيه مركز كل طبقة تشترك فى عمليات الإنتاج إزاء الأخرى ، على أساس نصيبها فى ملكية أدوات الإنتاج وبالتالى فى التوزيع ، يمكن أن يفسر لنا خصائص المراحل التى مر بها النظام الرأسمالى، فى نشوئه وتطوره من عصر البرجوازية التجارية الناشئة فى رحم الإقطاع ، إلى عصر الرأسمالية الصناعية وضعف تقاليدها الفكرية أمام بروز عناصر التناقض داخلها ، ونمو الطبقة العاملة وفكرها الاشتراكى فى رحمها . وذلك على الرغم من وجود تداخل بين هذه المراحل وتشابك فى عناصرها . فنحن فى ميدان البحث بصدد علاقات اجتماعية تفرض مثل هذا التداخل لعناصر وجوانب النشاط الاقتصادى وتؤكده .

نشأة وتطور البرجوازية التجارية

بدأت الخيوط الأولى لظهور عصر البرجوازية التجارية إثر إنتهاء الحروب الصليبية ،والقضاء على العزلة التى جعلت من البحر المتوسط فاصلا بين جنوبه وشماله ، وتدعمت بقيام عصر الكشوف الجغرافية والتوسع فى التجارة الدولية، باكتشاف رأس الرجاء الصالح والعالم الجديد سنة ١٤٩٣، حتى أصبحت التجارة هى أداة در الثروة الرئيسية ، والغرض الرئيسى للنشاط الاقتصادى ، بتحقيق أكبر قدر ممكن من الربح والثروة ، لا مجرد إشباع الحاجات كما كان الأمر فى عصر الإقطاع .

وإذا كان الأصل فى كلمة « برجوازية »[1] هو نسبتها إلى الأبراج

(١) هناك رأى يميل إلى القول بأن كلمة برجوازية تجد أصلها الحقيقى فى كلمة برج العربية، =

التى سكنتها فى البنادر أو الأسواق ومراكز المعارض التى أقامتها لبضاعتها، كما أشرنا من قبل ، فإن الأصل فى نشوء هذه الطبقة بهذا المفهوم هو فى انتقالها ببضاعتها من شواطىء الأدرياتيك والبحر المتوسط ، ومن البندقية على وجه التخصيص ، إلى وسط وشمال القارة الأوروبية بوسائل النقل النهرى فى ذلك الحين، متخذةمن المراكز الرئيسية على ضفاف تلك الأنهار مراكز للاتصال والتجارة وإقامة المعارض . ومن هذه المراكز بدأرجالها يؤمون المقاطعات والقرى لبيع المنسوجات والعطور والتوابل والحاصلات والمنتجات الريفية . ومنذ أقيم فى كل سوق مكان لسك النقود، نشأت عدة عملات محلية داخل الدولة الواحدة، مما يرمز إلى المحلية التى كانت تضرب أطنابها فى عصر الإقطاع[1] . وساعد ذلك فيما بعد على استخدام

= والتى جاء ذكرها فى القرآن الكريم «ولو كنتم فى بروج مشيدة» ، وأن طبقةالبرجوازية قد نسبت إلى كلمة برج العربية نسبة لها ، على أساس أنها تسكن الأبراج وتخرج عن سلطان القانون والكنيسة فى القرون الوسطى ، دون أن تضع نفسها تحت حماية الإقطاع أسوة بالاقنان، وذلك تشبهاً منها بالمسلمين من المماليك والشراكسة الذين كانوا يسكنون الأبراج فى عصر الحروب الصليبية وما بعدها بالشرق العربى ، وهى الأبراج التى نسب إليها فيما بعد المماليك البرجيه . وليس لهذا الرأى فى الواقع من مصدر علمى دقيق . ولاشك أنه رأى مبالغ فيه ، سيما وأن كلمة بروج ليست عربية أصلا وإلا طوعت وكان لها اشتقاق من فعل. والغالب أنها كما تفيد دائرة المعارف الإسلامية مأخوذة فى العربية عن اللاتينية Burgus عن طريق اللغة السريانية . ومن المعروف ، كما يقول البستانى ، أن أهل توسكانة فى جنوب إيطاليا كانوا أول من أقاموا الأبراج. والكلمة تعنى فى اللاتينية السوق market town والحصن والبلدة الحصينة ، كما تعنى فى العربية الحصن والبيت يبنى على سور المدينة (المعجم الوسيط) . ومن المعروف أن عدداً من البلاد العربية والإسلامية ، حتى فى مصر، قد أسميت بهذا اللفظ « انظر القاموس المحيط» . ويقول عبد الله العلايلى (المرجع ـ المجلد الأول) أن البرج بناء مرتفع على شكل مستدير أو مربع ويكون منفردا أو قسما من بناء عظيم ، والجمع أبراج وأبرجة وبروج ، قيل دخيل من اليونانية وهو وهم ، فالكلمة عريقة فى الساميات بمعنى البينية المرتفعة كالعلية .

(١) انظر فى هذا الشأن كوبلاند وفينوجرادف ، الإقطاع والعصور الوسطى ، ترجمة محمد مصطفى زيادة، ١٩٥٨ ، ص٢٦ .

الأموال النقدية فى التجارة ، ثم عملية تمويل المشروعات ، ولا سيما بعد ورود سيل الذهب والفضة من العالم الجديد ، واتساع نطاق الأسواق ، وارتفاع الأثمان التى جعلت من التاجر سلطان ذلك العهد ، ومدار التطور الاقتصادى الطارىء ، وأساس طبقة اجتماعية ثرية جديدة لها أهميتها لدى الملوك ورجال الإقطاع. وقد تميزت هذه الطبقة الجديدة، بالحركة والانتقال والاندفاع فى الأسفار ، وكون رجالها أينما ذهبوا مجموعة من الأجانب الغرباء الذين يخالفون فكر الكنيسة والنظام القانونى للإقطاع، فلا يخضعون لنفوذ الكونت أو البارون المتملك للأرض ، والحاكم المطلق فيما تحت يده من الأراضى ومن عليها من السكان . فهم ليسوا من الأقنان[1] ، وإنما من الأحرار المطالبين بحق الانتقال وحرية التجوال بين الأقاليم . بقصد الربح والتجارة والحصول على المال . وما لبث السادة الإقطاعيون أن استجابوا لمطالب هذه الطبقة النامية ، لقاء مبالغ من المال يقوم البرجوازيين بدفعها .

ومن المؤكد أن هؤلاء التجار كانوا يبيتون ليلهم حيث يعرضون منتجاتهم على عتبات Portus قصور نبلاء الإقطاع وضياعهم ، وخارج أسوار المدن المتبقية فى عصر الإقطاع والتى أصبحت تمثل أبعاديات كبرى ، بعيداً عن حماية الفرسان ورجال الإقطاع . ولكن مالبثت هذه الأماكن أن

(١) القن فلاح قرارى يعيش على قطعة الأرض التى يمنحها إياه سيده متملك الدومين. وهو مربوط إلى هذه القطعة من الأرض فلا يملك الحرية فى الانتقال عنها ، وليس له أن يتزوج من جهة خارج الدومين التابع له إلا باذن مبتوعه ، وعليه أن يؤدى واجبات التبعية بالخدمة فى أرض هذا المتبوع وتقديم جزء من غلته له . وإذا تزوج أو جاءه مولود أو مات له ميت ، فعليه أن يقوم بدفع مبالغ معينة رمزاً لتبعيته . هذا بالإضافة إلا أنه فى ظل بعض الحالات يشترى ويباع ويبدل بغيره حسبما يشاء متملك الدومين ـ المرجع السابق ، ص ٣٦ .

أصبحت تستدعى تحصينها وحمايتها عندما تغمر الثلوج الأراضى فى الشتاء، وكلما أصبح المرور والانتقال فى بعض الأحوال أمراً عسيراً. ومن ثم تطورت هـذه الأماكن إلى أسواق وأبراج، تحيط بها الأسوار فى المناطق ذات الأهمية التجارية التى تنشأ على مفترق الطرق أو عند ملتقى ومصب الأنهار، أو فى مواجهة حصون الإقطاع وفى ضواحيها. وعلى الرغم من أن قيامهم ببناء هذه الأسوار أو الأبراج لم يكن إلا برضاء رجال الإقطاع، ولقاء مادفعوه لهم من مال أو هدايا، فإن قيامهم بحراسة هذه الأبراج، وإغلاق أبوابها فى وجه البارونات الذين يقومون على السلب والنهب robber Baron، إنما يعنى قيامهم بإدارة شئونهم بأنفسهم وحكم نفسهم بنفسهم ؛ وهى نزعة إلى الحرية والديمقراطية، والخروج عن وصايةوسلطان الإقطاع، لم يكن ليرضى عنها رجال الإقطاع، وكذلك رجال الكنيسة الذين كانوا يملكون إقطاعيات وضياع يطبقون عليها نظام الإقطاع، ويتقاسمون فى ظله مع النبلاء كافة الامتيازات [١].

ومن هنا نشأ صراع طويل بين البرجوازية وبين الإقطاع والكنيسة، هو الذى شهد المرحلة الأولى للنظام الرأسمالى فى قيام البرجوازية التجارية بالدفاع عن حقوقها، والتوسع فى الحصول على امتيازات جديدة، مستخدمة الرشوة والمال والعطاء للملوك والنبلاء، من أجل أن يصبح لها شبه استقلال إدارى فى أبراجها أو مدنها، وأن تساهم فى إدارة شئون المملكة وخدمة الملكية وتوحيد إدارتها المركزية، حتى تبطل امتيازات الإقطاع ومكوسه وضرائبه على تجارتها وحقها فى العبور والمرور [٢]. وسرعان ما استطاعت

---

(١) André Phillip, La Gauche, 1964, p. 10.

(٢) المرجع السابق، ص ١٠.

أعداد متفاوتة من البرجوازية التجارية أن تتسلل إلى صفوف الأرستقراطية الحاكمة ، عن طريق مصاهرة النبلاء ومشاركتهم فى حق تملك الأرض ، أو بالدخول إلى قاعة العرش والجلوس فى حضرة الملك . ولا يعنى ذلك أن هذا التسلل للطبقة البرجوازية من أسفل قد جعل منها قوة اجتماعية يعتد بها فى تلك المراحل الأولى . فما زالت الكلمة العليا لرجال الإقطاع ، ولم يظهر أثر حقيقى وفعال للبرجوازية فى القرون الوسطى قبل القرن السادس عشر ، نتيجة اتساع نطاق الكشوف الجغرافية ، ونمو التجارة الدولية وانتقال مركزها الأساسى من البحر المتوسط إلى المحيط الأطلسى . ففى ذلك الوقت ، كانت مناجم كثيرة للذهب والفضة قد اكتشفت فى بيرو والمكسيك ، من مستعمرات أسبانيا التى سيطرت حينئذ على العالم الجديد . وأدى سيل الذهب والفضة الذى تدفق على ميناء قادس ، أحد الموانى القليلة التى سمح لها بالتجارة مع العالم الجديد ، إلى ثروة طارئة على أهل أسبانيا الذين عمدوا إلى الإنفاق والتبذير بدلا من الجهد والعمل ، حتى ارتفعت الأسعار إلى حد كبير . ومن عجب أن هذه الظروف قد أصبحت مصدر ثروة وثراء حقيقيين ، لا لأسبانيا وحدها ، وإنما لفرنسا وانجلترا والفلاندر ، وغيرها من البلاد التى أخذت تصدر إلى أسبانيا منتجاتها الحرفية وحاصلاتها الزراعية ، أو تقوم بتوريد العمال الزراعيين والحرفيين للعمل والفلاحة بأسبانيا .

ومن الواضح ، أن التجارة هى التى كانت تقوم بهذه العمليات الأساسية ، سواء بنقل الإنتاج للأسواق البعيدة ، أو توريد المواد الخام الجديدة للصناعة ، أو نقل الأعداد المتزايدة من الحرفيين الذين أصبحوا مجرد عمال فقدوا أدوات إنتاجهم ، وأصبحوا يعملون مقابل أجر لدى أصحاب رؤوس الأموال الجديدة من التجار الذين تراكمت لديهم الأرباح . وبمعنى أصح ، أنه

فى هذه الفترة برز دور اقتصادى جديد للبرجوازية التجارية . فقد أصبحت وسيلة المنتج الصغير فى توصيل منتجاته إلى مستهلكيها فى الأسواق البعيدة ، كما أصبحت وسيلته إلى الحصول على المواد الأولية اللازمة لعمله ، حتى أمكن القول بأنه قد تم الفصـــل بين المنتج الحرفى وبين مصادره الأولية وأسواقه النهائية . وظهرت آثار ذلك بصورة أوفى ، عندما ما وقع كثير من المنتجين تحت سيطرة كبار التجار ، وما يملكون من قدرة مالية وأعمال مصرفية ذات فوائد باهظة . فقد كان صغار المنتجين يضطرون إلى دفع فوائد ربوية باهظة لتمويل مشروعاتهم ، وثمن مرتفع للحصول على المواد الأولية ، إلى جانب ثمن منخفض لمنتجاتهم .

عند هذه المرحلة ، يمكن القول بأن البرجوازية التجارية المغامرة والمتنقلة قد اجتازت مرحلة النضج ، وأصبحت أكثر استقراراً فى مدنها ومراكزها التجارية التى أصبحت فى حقيقة الأمر بنوكاً ومراكز مصرفية للعمليات التجارية . ففى تلك الفترة من ظهور البرجوازية المالية وأرستقراطية التجارة ، عرفنا كثيراً من البيوتات التجارية المالية الأرستقراطية ، كآل مديتشى فى فلورنس على سبيل المثال . وقد لعب هذا الدور المالى للبرجوازية دوراً أساسياً فى إذلال الإقطاع وتحطيم نفوذه ، حيث أصبحت البرجوازية تناوىء الإقطاع فى التحلى بالتقاليـــد الأرستقراطية ، وإمكانية شراء الأراضى وبناء القصور واقتناء التحف الفنية الثمينة ، وتذل لها النبلاء عن طريق إقراضهم المال ، أو تحيط نفسها بالأدباء والكتاب والفنانين ، حتى غدا ظهورها ونموها من أبرز العوامل التى ساعدت على الرقى الفكرى والنهضة الفنية والعلمية فى عصر النهضة بأوروبا .

على أن البرجوازية لم تسلم ، بطبيعة الحال ، من حفيظة الطبقة المنهارة ، التى لجأت إلى الكنيسة لشن حملاتها الفكرية والدعائية على وسائل البرجوازية فى جنى الأرباح ، وطالبت بمنع السمسرة والربا ، وتحديد الأسعار للحد من أرباح البرجوازية ، حتى قام من رجال الكنيسة وعاظ يحاربون الفائدة الربوية ، أمثال جاك دوفيزى وإيف دى شارتر .

ولم يغن كل ذلك فتيلاً أمام القوة الاقتصادية للتجارة والأعمال المصرفية التى أصبحت أدوات در الثروة الرئيسية ، أو بالأحرى أدوات النشاط الاقتصادى ووسائله الأساسية . فالثروة النقدية هى التى أصبحت تحدد القيمة الاجتماعية والمركز الصحيح للفرد ، لا الملكية الواسعة للأرض . كذلك أصبحت البرجوازية تجد فى الملوك حلفاء طبيعيين لها ، فى السعى لتحطيم النظام الإقطاعى وقوانينه ، وحرمان رجال الإقطاع ورجال الدين من سلطاتهم الإدارية اللامركزية وحق ممارسة القضاء بين الناس ، وتوحيد قوة الدولة المركزية تحت سلطان الملوك . وبتحقيق هذه الأطماع للملوك بمساعدة البرجوازية [1] ، استطاعت البرجوازية أن تجد لها مكاناً طبيعياً فى حضرة الملوك ، التى تغيرت من المائدة المستديرة التى كان يجلس حولها الفرسان إلى شكل حدوة حصان ، يجلس فى منتصفها الملك وعن يمينه نبلاء الإقطاع ، وعن يساره ممثلى البرجوازية [2] . ومن ذلك الوقت نشأ نظام اليمين واليسار فى الصراع السياسى .

---

(١) حدث هذا مثلا فى فرنسا فى عصر لويس الحادى عشر والكاردينال ريشيلو فى القرن الخامس عشر ، حيث قضى على الاقطاع كقوة سياسية ، وإن بقى كقوة اجتماعية .

(٢) انظر فى تفصيل هذه المرحلة ، محمد فؤاد شكرى ، الصراع بين البرجوازية والإقطاع ، الفصول الأولى من المجلد الأول ، دار الفكر العربى ، ١٩٥٨ .

هكذا تميزت هذه المرحلة ، بكونها قد انطوت على صراع تقدمى شامل ضد الإقطاع ، فى الفكر والسياسة والاقتصاد . ففى هذه المرحلة ، لعب الفكر البرجوازى دوره الهام فى مواجهـــة الجمود الكنسى وتحالفه مع الإقطاع . وركزت البرجوازية نشاطها الفكرى على محاربة الكنيسة وأساليبها ، بوصفها الأسس الروحية التى يستند إليها النظام الإقطاعى ، حتى أنها دعت إلى دين جديد مؤداه « عبادة العقل والعمل » ، ودفعت مارتن لوثر وجون هس وكالفن إلى الثورة على الكنيسة . ووقف كالفن يعلن ولاءه الصريح للبرجوازية فى قوله : « لماذا نسمح لصاحب الأرض أن يستغل أرضـــه ويؤجرها لقاء مبلغ من المال ، ولا نسمح لصاحب المال أن يستغل ماله ؟ » .

وفى المرحلة نفسها ، أخذت البرجوازية على عاتقها المناداة بالحرية العقلية فى مواجهة الأفكار الرجعية السائدة . فنادت بالحقوق الطبيعية للانسان ، وبنظرية العقد الاجتماعى كأساس للتنظيم السياسى للمجتمع ، ودافعت عن حق الشعب فى أن يحكم نفسه بنفسه ، وأن يصبح مصدر السلطات فى مواجهة الحق الإلهى للملوك . ولكن أى الشعب ؟ هو الشعب الذى يدفع الضرائب ، والذى أعلنت عنه البرجوازية حينئذ فى صراعها مع الإقطاع بقولها : « لا ضرائب بلا تمثيل » .

وهكذا يمكن القول ، بأنه على الرغم من أن هذه البرجوازية التجارية والمالية ، التى مهدت للثورة البرجوازية الكبرى على الاقطاع ، والتى حمت الثورة الفرنسية — الثورة البرجوازية الرئيسية سنة ١٧٨٩ — ضد جميع حركات الردة التى غذتها الكنيسة (كحركة Vendée) ، لم تستكمل دورها

فى القضاء على بقايا النظم الإقطاعية فى الحياة الاجتماعية لدى عديدمن البلاد الأوروبية ، نتيجة أنها لم تشأ استكمال هذا الدور التاريخى فى تعميق الصراع ضد الإقطاع والقضاء على كافة ضروب الاستغلال . ومع ذلك فهى قد مهدت الطريق لكل ذلك ، عندما قدمت لعصر الرأسمالية الصناعية ونشوء طبقة البروليتاريا ، ذلك العصر الذى قضى على كافة عناصر النظام الاقتصادى الإقطاعى فى أوروبا قضاء مبرماً .

خصائص البرجوازية التجارية

هكذا يمكن أن نحدد خصائص هذه المرحلة ، للإنتاج فى ظل المجتمع البرجوازى التجارى ، كالآتى :

(١) نظام إنتاج سلعى للسوق ، يقوم على أساس السعى وراء الربح والمنافسة فى السوق الموسع إلى حد المخاطرة بالإفلاس . فالسلعة المنتجة إنتاجاً فردياً ، بحيث تصبح معدة للبيع والتبادل فى السوق بقيمة نقدية بغرض الربح ، ولا تنتج من أجل إشباع حاجات الاستهلاك الشخصى ، قد أصبحت خلية هذا النظام الاقتصادى (١) .

(٢) يقوم هذا النظام على أساس حرية المشروعات . فالمنتج ـ من حيث المبدأ ـ حر فى الإنتاج كما يشاء ، والبيع كما يشاء وأينما يشاء وكيفما يشاء ، بالسعر الذى يحقق له أكبر ربح ممكن . والمنافسة هى التى تقوم بدور المنظم للحياة الاقتصادية فى هذا النظام . ولهذا ، ترى أرباب الأعمال يشحذون

---

(١) انظر John Strachey, The Coming Struggle for Power, Left book club, 1937, pp. 11-31.

طاقاتهم ، ويسخرون كافة إمكانياتهم فى هذه المعركة الضارية ؛ فيحددون بأنفسهم ماتنتجه مشروعاتهم من سلع ، وفقاً لتوقعاتهم لحركة الأسواق ، وما يطرأ عليها من تغيرات وتقلبات فى الأثمان .

وهكذا يحدد كل مشروع نوعية وكمية إنتاجه ، بصرف النظر عن ماتفعله المشروعات المستقلة عنه ، حيث أن الحافز والغرض هو الربح عن طريق المنافسة ، ولو كان ذلك على حساب بقية المشروعات الأخرى ، أو على حساب الاحتياجات الاستهلاكية (١) .

(٣) مايلبث صاحب العمل أن يصبح مرغماً على الوفاء بالتزاماته ، تجاه الوسطاء فى تسويق سلعه ، وتجاه دائنيه وعماله ، وإلا أصبح عرضة لانعدام المقاومة أمام منافسيه، وكان الإفلاس هو مصيره المحتوم. ومؤدى ذلك ، أن صاحب العمل مايلبث أن يفقد حريته فى اختيار السوق الذى يصرف فيه منتجاته ويفقد قدرته على استيراد المواد الخام اللازمة للصناعة. ويظهر الدور الرئيسى للتجارة فى نقل السلع للأسواق البعيدة ، وفى توريد المواد الخام لأرباب الأعمال ، وفى القيام بالأعمال المصرفية ذات الفوائد المرهقة للمشروعات الفردية .

وهكذا تظهر سمات جديدة لنظام المشروع الفردى ، فكثير من هذه المشروعات يقع تحت سيطرة كبار التجار ورأس المال الربوى، نتيجة أن كثيراً من المنتجين كانوا يدفعون فوائد كبيرة للحصول على الأموال من أجل

---

(١) J. A. Lesourd et C. Gerard, Histoire Economique (XIX et XX Siècles), Armand Colin, 1966, Tome 1, P. 17.

التوسع فى الإنتاج أو تحسين وسائله ، كما كانوا يدفعون أثماناً باهظة للحصول على المواد الأولية ، إلى جانب أثمان منخفضة لمنتجاتهم .

(٤) كذلك أصبح من السمات الواضحة لهـذا التطور فى الإنتاج ، حدوث انفصال شبكى بين المنتج وبين مصادر إنتاجه الأولية من جانب ، وأسواق تصريفها النهائية من جانب آخر ، نتيجة حلول الطبقة البرجوازية التجارية وسيطاً وعاملا مسيطراً فى تحديد هذه العلاقات .

(٥) ومن الواضح أيضاً ، أنه بتطور الإنتاج السلعى تأكد دور النقود ، ورسخ كمقياس لتحديد قيمة السلعة فى الأسواق ، وكوسيلة للتبادل والدفع . وهكذا أصبح الثمن ، الذى هو التعبير النقدى عن قيمة السلعة أو سعرها ، من العناصر الأساسية للحياة الاقتصادية حينئذ . ولـكن من الملاحظ ، أنه منذ ظهور الأسواق الـكبرى ، وقد قامت إلى جانبها البورصات التجارية التى قامت بدور أساسى فى التضييق على حرية المنافسة ، وفى احتكار تقييم أسعار السلع الأساسية ، ولاسيما الغلات الزراعية ، كبورصة القمح فى شيكاغو ، وبورصة القطن فى نيو أورليانز وليفربول ، وبورصة الصوف فى لندن واستراليا ، وبورصة البن فى البرازيل والهافر ، وبورصة المطاط فى لندن وسنغافورة ، وبورصة الزهور فى هولندا وجراتز . ومن بعد قامت بورصات الأوراق المالية ، لتلعب دوراً مماثلاً فى قياس وتصريف إنتاج المشروعات التجارية وعمليات دعمها وتمويلها ، والتدخل فى تنظيم عمليات البيع والشراء بأفضل الشروط ، وما قد ينتج عن ذلك من هزات وفناء لبعض المشروعات [١] .

---

(١) Ibid, p. 17.

الدور الانتقالى لسوق العمل

اقتضى قيام نظام الإنتاج السلعى وحرية المشروعات تحرير قوة العمل من السخرة والتبعية التى كان يقتضيها النظام العبودى والنظام الإقطاعى . فالبرجوازية التجارية التى رفعت شعارات الليبرالية الاقتصادية ، وطالبت بعدم تدخل السلطة العامة بوضع قيود على الإنتاج والاستهلاك ، رفعت إلى جانبها شعار حرية الفرد المواطن فى اختيار المهنة التى تلائمه ، وحرية انتقاله فى إطار الكفاح لخلق السوق القائم على أساس حرية التبادل .

وهكذا ، كان نجاح البرجوازية فى تحرير قوة العمل من العبودية الشخصية والتبعية الاقتصادية التى سادت النظام الإقطاعى ، وتقييم العلاقة القانونية والاقتصادية بين العمل ورأس المال ، على أساس حرية التعاقد فى سوق العمل (عقد العمل) ، أمراً أساسياً لإغراء أفواج العمال وجماعات المحررين من ربقة الإقطاع الزراعى على الانتقال للعمل بأجر فى المشروعات الفردية . ففى انجلترا ما زالت البرجوازية تكافح ضد قانون الصناعة الحرفية الصادر سنة ١٥٦٣ Statute of artificers وتخرقه بين الحين والآخر ، حتى تم إلغاؤه سنة ١٨١٤[١] . ولعل الرغبة فى القضاء على الأنظمة البالية التى قيدت الإنتاج وعوقت حرية التجارة ، داخل المستعمرات البريطانية فى العالم الجديد ،

---

(١) كان هذا القانون وغيره من قوانين العمل التى صدرت فى عهد التيودوريين وآل ستيورت ، تستهدف فى حقيقة الأمر زيادة إرهاق الصناع وإرهابهم وتعذيبهم ، وتحميلهم ما فوق طاقتهم من الأعباء الاقتصادية ، الأمر الذى أدى إلى ضعف الطاقة الانتاجية والعزوف عن العمل وعدم الرغبة فيه .

<u>An Outline Of Social Development</u>, Part II, Progress Publishers Moscow, p. 28.

كانت من أسباب الثورة فى الولايات الثلاث عشرة سنة ١٧٧٦ ، حتى غدت الولايات المتحدة من أكثر بلاد العالم تمثيلاً لمبادىء الحرية الاقتصادية .

وفى فرنسا ألغيت الطوائف الحرفية بقانون Turgot سنة ١٧٧٦ ،تحت تأثير مبدأ الحرية الاقتصادية فى ذلك الوقت . ونظمت العلاقات الاقتصادية تنظيما جديداً ، يضمن حرية بيع وشراء قوة العمل كسلعة للتبادل ، بإلغاء كافة التنظيمات السابقة على الثورة الفرنسية مساء ٤ أغسطس سنة ١٧٩٠ ، ثم صدور قانون Chapelier سنة ١٧٩١[١] . وفى أبريل سنة ١٧٩٣ أطلق العنان لحرية رأس المال فى الأعمال المصرفية وعمليات الائتمان والقروض. فلا تتدخل الدولة فى تنظيم الحياة الاقتصادية ، وإنما تترك ذلك للاحتكارات التجارية والمصرفية ، التى أخذت فى السيطرة على النشاط الاقتصادى والتجارى والزراعى والصناعى فى الداخل والخارج ،منذ وجدت البرجوازية التجارية فى ذلك حماية لها من أخطار المغامرة والمنافسة .

وهكذا ، لم يعد الفرد هو الحكم الوحيد فى تحقيق حريته ، أو تحديد مصلحته فى التعاقد على العمل . ولم تعد للمشروعات الفردية بالتالى الدور الذى استهدفته البرجوازية التجارية من الدعوة لحرية المشروعات فى الإنتاج والاستهلاك ، حتى أصبحنا ننتقل إلى ثمة نظام وأسلوب جد مختلف ، للإنتاج الواسع الرأسمالى الاحتكارى[٢] .

---

(١) أما فى ألمانيا فقد تم القضاء على قوانين الطوائف وغيرها من نظم الحرف والصنائع فى فترة أكثر تأخراً ، وفى غمار حركة توحيدها ، ما بين سنتى ١٨٦٣ و ١٨٨٥ .

Lesourd, op. cit., p. 18.

(٢) Simiand, La Monnaie Et le Salaire, Tome II, p. 50.

وزادت البرجوازية النامية ، على استصدارها التشريعات والمراسيم لإطلاق العنان لحرية انتقال العمل والتعاقد عليه ، بأن استخدمت فكرها لتمجيد العمل والترغيب فيه . فالبرجوازية التى واجهت جمود الكنيسة بالدعوة إلى عبادة العقل وتحرير العمل ، لعبت دوراً رئيسياً فى تغيير النظرة للعمل ، منذ بداية عصر التنوير حتى منتصف القرن الثامن عشر . فكلمة العمل الفرنسية travail مثلاً مشتقة من الكلمة اللاتينية tripalium التى تعنى البؤس والهم وآلام الوضع إلى جانب معنى العمل ، مثلما تدل كلمة «شغل» العربية على الشقاء فى العمل . كذلك كانت تعنى كلمة عامل travilleur الرجل المعذب ، ومنها اشتق الفعل الانجليزى to travel بمعنى المخاطرة فى الأسفار . ولكن، مالبثت البرجوازية بما شجعت من أفكار وتصورات، ومذاهب عقلية ودينية ، أن أصبحت هى الأرستقراطية الزراعية والتجارية والمصرفية ، وغدت مثالاً يحتذى فى حب العمل واحترامه والرغبة فيه[١] .

ففى فرنسا على سبيل المثال، تهيأت الأذهان لقبول فكرة العمل اليدوى والآلى والدفاع عنه فلسفياً ، حتى أن فولتير كان يقول «إن العمل يعصمنا من شرور ثلاثة فادحة ، هى السأم والرذيلة والحاجة » ; وأكد روسو فكرة التزام الإنسان بالقيام بعمل ما . وفى انجلترا شجعت البرجوازية — كما ذكرنا من قبل — أتباع كالفن ، ولا سيما الأطهار . ولعل فى انتشار مذهب الأطهار فى بريطانيا ، حيث ظهرت الثورة الصناعية الأولى ، دلالة واضحة على مدى التحول الذى طرأ على معنى العمل . فالظروف الاجتماعية

---

(١) أندريه فيليب ، المرجع السابق ، ص ١٢ .

التى شقت فيها البرجوازية التجارية طريقها إلى الأمام ، وجعلت منها ومن سلالتها طبقة أرستقراطية لا تحتقر العمل[١] ، هى التى تبنى فى محيطها الأطهار فكرة حب العمل وتقديسه والإخلاص له ، إلى الحد الذى كانوا يقولون معه أن العمل عبادة[٢] . وبظهور هذه الفرقة الاجتماعية فى حياة بريطانيا تهيأت الظروف أمام البرجوازية التجارية لخلق سوق للعمل ، إلى جانب سوق رأس المال ، يساعدها فى استغلال قوة العمـــل المأجور فى كافة مشروعاتها التجارية والزراعية والصناعية ، كما تهيأت الظروف لتقسيم العمل ، والانتقال إلى العصر الصناعى والرأسمالية الآلية المتطورة فيما بعد .

ومع ذلك فمن الملاحظ أن الترغيب فى العمل ، والسعى إلى تحريره على أساس حرية التعاقد ، لم يكونا كافيين وحدهما لخلق سوق للعمل تباع فيه وتشترى قوة العمل ، وذلك ما دام الفرد المواطن لا يحتاج إلى بيع قوة عمله لآخر ، أو بالأحرى يستطيع أن يعمل لحساب نفسه أو يفلح أرضه ما دام مالكا لها أو مالكا لأدوات إنتاج ، وما دام بإمكانه الحصول على

---

(١) من المعروف أنه لا علاقة وثيقة بين هذه الطبقة الثرية الجديدة وطبقة الإقطاع القديمة ، فطبقة كبار ملاك الأراضى التى ظهرت فى بريطانيا حينئذ واشترت الأراضى الواسعة من نبلاء الإقطاع ، وغدت أرستقراطية بريطانيا فى القرن السادس عشر وما بعده ، تعود فى جذورها العريقة إلى تجار القرون الوسطى الذين أثروا مع الكشوف الجغرافية ، بمثل ما تعود البرجوازية الصناعية التى ظهرت فيما بعد إلى هؤلاء التجار وإلى الحرفيين الذين توسعوا وأثروا فى الصناعة. وهكذا اختلفت ظروف انجلترا ، وغيرها من البلاد القارة كشرق ألمانيا ، حيث ظهرت الملكية الكبيرة التى ساعد على الاحتفاظ بها نظام الوراثة الانجليزى للابن الأكبر فى الأرض ، عن ظروف فرنسا التى انتشرت فيها الملكيات الصغيرة والمجزأة فى أعقاب ضعف الإقطاع ثم القضاء عليه . انظر ستراشى ، المرجع السابق ، ص ٤٢ .

(٢) أندرية فيليب ، المرجع السابق ، ص ١٢ .

المواد الخام اللازمة لصناعته الحرفية . فالعمل الحرفى كان وما زال فى فرنسا وقتئذ عنوان الاستقلال والحرية والاعتماد على النفس لكسب العيش ، على الرغم من الأفكار التحريرية البرجوازية المشار إليها هناك . ومن ثم، فإننا نرى ظروف الثورة الصناعية والآلية الأولى أكثر نضجاً حيث قامت فى انجلترا ، عنها فى فرنسا[١] .

هكذا لم تعد العوامل والعناصر السابقة كافية لإغراء أفواج كبيرة من الناس على الانتقال من الريف إلى المدينة ، أو ترك العمل الحرفى وعرض قوة عملهم كسلعة للتبادل ، تباع وتشترى على أساس عدد الساعات والأيام والأسابيع التى تؤجر فيها للقيام بالأعمال المشتركة فى المناجم وغيرها من المشروعات الفردية الموسعة ،ما لم يؤد الأمر بهؤلاء الناس إلى فقدهم ملكية أراضيهم وغيرها من أدوات إنتاجهم ، وعدم إمكانهم الحصول على المواد الخام المرتفعة الأسعار لإنتاجهم الرخيص .

فبدون تحقيق ظروف حرية التعاقد ، اقتصادياً وقانونياً ، إلى جانب فقدان القدرة على العمل المستقل ، لم يكن من الممكن والمحقق للبرجوازية التجارية ذات الاتجاهات الاحتكارية ، ومن بعدها الرأسمالية الصناعية بصفة خاصة ، أن تخلق سوقاً للعمل حيث تجد حاجتها المستمرة لأعداد غفيرة من العمال ، يؤجرون قوة عملهم طبقاً لقوانين السوق العادية من عوض وطلب وتقلبات فى الأسعار ، واعتبارات السعى من أجل الربح

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٢ .

وضمان الاستمرار فى الإنتاج[1] .

وبالفعل بدأت فى انجلترا ، فى أوائل القرن السادس عشر ، حركة قوية ترمى إلى تشجيع تملك البرجوازية الأراضى الزراعية الواسعة ، وتحويطها لرعى الأغنام ، واستخدام صوفها فى صناعة الصوف التى ظهرت وقتئذ . ووجد هؤلاء بغيتهم فى الاستيلاء على أراضى الكنيسة ، ونزع ملكية صغار الفلاحين وضمها إلى أراضيهم التى تملكوها قرب نهاية الإقطاع ، ثم إقامة الأسوار حولها وإعدادها لتربية الأغنام . وقد أسمى هذا النظام ، الذى استمر خلال القرنين السابع والثامن عشر ، بنظام ربط الزمام عن طريق تحويط الأرض وإنشاء الأسيجة . واستصدرت لحمايته ، ولا سيما بعد سنة ١٧٦٠ ، عدة قوانين Enclosure Acts من البرلمان الإنجليزى الذى وقع تحت سيطرة طبقة كبار الملاك من الارستقراطية الجديدة . وعلى الرغم من معارضة الرأى العام لهذه القوانين ، ومحاولات الفلاحين للثورة عليها ، فقد تم قمع حركاتهم بالقوة ، وتم تسييج مساحة تبلغ حوالى ربع

---

(١) عبرت هذه الحركة فى التوسع الزراعى السابق على التطور الصناعى عن بداية الثورة البرجوازية فى انجلترا فى أربعينات القرن السابع عشر (١٦٤٩) . فجدير بالذكر أن الثورة البرجوازية لا تعنى الثورة الفرنسية التى قامت فى أواخر القرن الثامن عشر فحسب ، ولكنها تعنى خصائص عامة فى تغيير علاقات الإنتاج كما ذكرنا ، سواء فى الثورتين المشار إليها أو فى غيرهما كالثورة البرجوازية الهولندية التى قامت بطرد الاسبان من الوطن . ولكن كلا من الثورة الانجليزية والفرنسية كانت لهما أهميتهما من حيث أصداؤها وتأثيراتهما العالمية وإعلانهما النظام السياسى والاجتماعى الجديد فى أوروبا . فبتطور حركة التحويط فى انجلترا مثلا وبداية خلق سوق العمل ظهر الطابع التراكمى لرأس المال ودوره فى التوزيع الجديد للقوى والطبقات الاجتماعية لعصر الرأسمالية .

An Outline of Social Development, op. cit., pp. 25-26.

وانظر فى تفصيل ذلك جون ستراشى ، المرجع السابق ص ٤٣ ـ ٤٣ .

الأراضى المزروعة فى انجلترا لاستخدامها فى الاستثمارات الجديدة ، سواء بتربية الأغنام أو بالزراعة الموسعة والمتطورة فنياً .

ومما لا شك فيه أن الزراعة الموسعة قد عبرت عن ثورة زراعية فعلية، عن طريق زيادة المحاصيل بأقل تكلفة وبأقل أعداد من العمال الزراعيين ، كما أدت بالتالى إلى استخدام أحدث الوسائل الفنية لتحقيق ذلك ، بمثل ما أدت تربية الأغنام الكثيرة إلى تحقيق ثورة قومية كبيرة .

ولكنها بالمقابل قد أدت إلى تسريح أعداد كبيرة من أصحاب الأراضى الصغيرة فى الزراعة من قبل ، وخلقت منهم جيشاً من العاطلين فى الريف، الذين أصبح عليهم أن يتوجهوا إلى المدن لكسب قوت يومهم ، بالعمل فى خدمة أوجه أخرى من النشاط الاقتصادى ، كالتجارة أو صناعة الزجاج والمعادن والمدافع وبناء السفن وأعمال المناجم . ومن ثم ، فقد خلقت البرجوازية النامية لنفسها جيشاً احتياطياً بلا عمل ، يباع ويشرى لخدمة أغراضها ، الأمر الذى سمح إلى حد كبير بتطور الإنتاج وتقنيته ، وتقسيم العمل والتخصص فيه ، مما أدى إلى الاتساع فى الأسواق لتصريف الزيادة الكبيرة فى الإنتاج ، وخلق سوق حقيقية وموسعة للعمل .

ومن الواضح ، أن تحقيق ذلك بصورة أرقى ، قد أصبح يتطلب ثورة مماثلة فى وسائل النقل ، عن طريق إنشاء الطرق الحديثة وشق القنوات لنقل العمال ، ونقل الفحم الذى أصبحت أهميته على وشك الظهور والانتشار (ولا سيما فى الفترة بين سنة ١٥٦٩ وسنة ١٥٨٠) ، مما أهل بالتالى لبزوغ فجر الثورة الصناعية .

أهمية التخصص وتقسيم العمل فى خلق سوق العمل

وبالفعل ، أدى تجمع رأس المال وإخضاعه للإنتاج ،فى ميادينه المختلفة من زراعة وبناء إلى غزل للقطن ونسجه ، وغير ذلك من ميادين النشاط الاقتصادى الموسع ، أن تطورت وسائل وأساليب الإنتاج . فنمو التجارة واتساع الأسواق ، والاتجاه نحو توحيدها فى الداخل ، والسيطرة على التجارة الخارجية بصفة كاملة ، عن طريق إنشاء الشركات الاحتكارية التى تتعامل مع المناطق المختلفة،قد أدى إلى التوسع فى الإنتاج السلعى. واستدعى نظام الانتاج الموسع بالتالى تقسيم العمل والتخصص فى الانتاج . ومن الواضح ، أن السير فى طريق التخصص فى الإنتاج وتقسيم العمل يدفع إلى التقدم الفنى والآلى ، كما يقتضى الزيادة المطردة فى أعداد أفراد الوحدات الإنتاجية .

وفضلاً عن أن زيادة أعداد العمال وعملهم الجماعى المشترك داخل المصنع الواحد ، يخلق بينهم روح المنافسة ، ويؤدى بالتالى إلى زيادة الانتاج، فإن التقدم الفنى والآلى لابد وأن يسمح كذلك بتخفيض الانتاج، كنتيجة لانخفاض نصيب كل وحدة من الوحدات المنتجة من النفقات الثابتة من ناحية ، ونتيجة لزيادة مهارة العاملين التى يؤدى إليها التخصص من ناحية الأخرى . وبطبيعة الحال ، فإن زيادة الانتاج وانخفاض تكاليفه فى المصانع التى يعمل بها أعداد من العمال ، لابد وأن تؤدى إلى تحطيم منافسيهم من الحرفيين وصغار المنتجين ، الذين يأخذون فى التحول رويداً رويداً إلى عمال أجراء .

ومن ثم ، فكلما نافس صانع الأحذية ، الذى يسعى إلى تطوير وسائل

إنتاجه واستخدام أفضلها ، الصناعة المنزلية للأحذية التى كان يقوم بها الفلاح فى وقت فراغه ، فقد أصبح يخضع فيما بعد لمنافسة الإنتاج الواسع والآلى المتطور . وأمام بساطة وسائل إنتاج الحرفى أو صاحب العمل الصغير ، فإن المصير الحتمى لتلك المنافسة كان كساد بضاعته وإملاقه ، ثم طرده من سوق رأس المال ، حيث أصبح يبيع أدوات إنتاجه بدلاً من سلعه إلى سوق العمل حيث صار يبيع قوة عمله . ولعل أفضل الأمثلة التى تضرب فى هذا السبيل ، هو إملاق آلاف أصحاب الأنوال والمغازل الفردية فى انجلترا ، أمام ظهور مصانع النسيج الكبيرة فى لانكشير . ففى مثل هذه الصورة ، لا يظهر شخص محدد أو مالك معين للأراضى أو أدوات الانتاج ، يقوم بإحلال الشقاق بين المنتج الصغير وأدوات إنتاجه وطرده منها بصورة مباشرة ، كما هو الشأن فى نظام تحويط الأراضى ، وإنما يختفى الرأسمالى التجارى الصناعى ، فى هذه الحالة ، ويتستر خلف التطور الطارىء على وسائل الانتاج ، حتى يحسب المنتج الصغير أن سبب إملاقه ليس تمركز رأس المال وسيطرته واتجاهاته الاحتكارية ، أو بالأحرى ملوك التجارة والمال ومصانع القطن ؛ وإنما السلع المنتجة والآلات التى لا يقوى على منافستها ومن ثم توجهت الثورات الأولى للعمال والمنتجين المملقين ضد هذه الآلات .

حقاً أن الإنتاج اليدوى المجمع فى المرحلة السابقة على مرحلة الصناعة الآلية ، وهى المسماة مرحلة المانيفاتورة[1] ، قد ساعد على تنمية الاستفادة

(١) حدث الانتقال لهذه المرحلة بولادة الورش أو المعامل والمشاغل التى تجمع فيها العمال الحرفيون بواسطة رأس المال بإحدى طريقتين :

من القوة المنتجة الجديدة لهذا العمل المجمع،وتأثيره على تهيئة وسائل الإنتاج وتحويلها ، وفقاً لاحتياجات وإمكانيات هذا النشاط الإنسانى الجديد (العمل الاجتماعى) . وقد تم ذلك عن طريق تقسيم العمل إلى درجة عالية داخل المشروع الواحد عند صناعة سلعة واحدة ، خلافاً لتقسيم العمل فى المجتمع

= (ا) تجمع العمال الذين يزاولون حرفاً مختلفة لصناعة سلعة معينة تتطلب تعاونهم . هكذا مثلا نشأت ورشة صناعة العربات التى جمعت فى مكان واحد الحداد والسراج والمنجد والحائك والنقاش .

(ب) تجمع العمال الذين يزاولون حرفة واحدة واختصاصاً واحداً فى ورشة واحدة بقصد تجزئة عملية الإنتاج فى الورشة إلى سلسلة من العمليات، يعهد بكل منها إلى مختص، فلا يقوم كل منهم إلا بجزء من العمل الذى كان يقوم به كاملا من قبل . هكذا مثلا برز إلى الوجود مشغل الإبر ، حيث كان سلك الحديد يمر بين أيدى ٧٢ عاملا أو أكثر ، أحدهم يمدده والآخر يقومه والثالث يجزئه والرابع يدقق رأسه . . . إلخ .

وقد سبق هذه المرحلة مرحلتين : أولاهما، مرحلة الإنتاج الحرفى الصغير، حيث كان الحرفى ينجز جميع العمليات الضرورية لصنع بضاعة معينة بنفسه ، وتتوقف ثمرة عمله على صفاته الشخصية من قوة ومهارة وفن . . إلخ .

وثانيهما ، مرحلة التعاون البسيط الذى برز عند تفكك الإنتاج الصغير (الحرفى) وتحوله نحو العمل الاجتماعى بواسطة رأس المال الذى يستثمر عن طريقه التجار المحتكرون والحرفيون الأغنياء والمرابون ومعلمو المهنة عدداً يقل أو يكثر من العمال الأجراء (الحرفيون الذين أصيبوا بالخراب أو فقراء الفلاحين) الذين يقومون بعمل من نوع واحد ، مما أدى إلى خلق بعض الامتيازات لهذا الأسلوب من الإنتاج على الإنتاج الحرفى السلعى البسيط . فالتعاون البسيط أوجد قوة منتجة جديدة للعمل (ا) زادت من إنتاجيته، (ب)وأتاحت توفير النفقات وصنع البضائع بأقل التكاليف ، (ح) وأدت إلى مزاحمة المنتجين الحرفيين الصغار مزاحمة نجحت فى إثراء أرباب تلك العمليات ، (د) كما فتحت الباب على مصراعيه للاستفادة من هذا النشاط البشرى الجديد الممثل فى أسلوب الإنتاج الجديد وتحويله وتنميته وفقاً لاحتياجاته بولادة الصناعة اليدوية (فى مرحلة المانيفاتوره) القائمة على أساس تقسيم العمل والتخصص فيه (انظر فى هذا الشأن Maurice Dobb, op. cit , Chapter IV, pp. 124 — 161. دراسات فى الاقتصاد ، أسلوب الاقتصاد الرأسمالى ، دار الفكر الجديد ببيروت ، ص ٢٩ — ٣٧ ؛ أحمد محمد غنيم تطور الملكية الفردية ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٤ ، ص ٦٨ — ٧١).

بين مختلف المشروعات لصنع سلع مختلفة (مجتمع الصناعة الحرفية) ، والذى يفترض توزيع وسائل الإنتاج وبعثرة طاقاتها بين منتجين أو حرفيين منعزلين ومستقلين بعضهم عن بعض . وقد أدت هذه الطريقة إلى جملة . النتائج الآتية :

١ — افترض تقسيم العمل فى الصناعة اليدوية تمركز وسائل الإنتاج فى قبضة صاحب المشروع . فالعامل الذى يقوم فى داخل هذا المشروع بعملية خاصة من عمليات إنتاج السلعة ، والذى تحول من عامل كامل (يحترف حرفة كاملة ويصنع سلعة بنفسه يعتمد فيها على صفاته الشخصية من مهارة وقوة أو دقة وفن) إلى عامل جزئى ، لم يعد يستطيع القيام بدوره مع غيره فى إنتاج هذه السلعة ،عن طريق أدوات الإنتاج المتطورة والمتخصصة (والتى تكاملت لتصبح أكثر ملاءمة للعملية الجديدة التى أعدت لها) إلا بواسطة رأس المال ، وقدرته على توفير هذه الأدوات والمستودعات ونقل المواد الخام والمنتجات التى يتم صنعها .

فمن جهة ، افترض تقسيم العمل أدوات عمل متقنة ومتخصصة . فكلما تحول العامل من عامل كامل إلى جزئى، فإن الأدوات القليلة التى كان يستعملها فى الحرفة الكاملة قد تخصصت بدورها تخصصاً جزئياً ، طبقاً لمتطلبات الصناعة اليدوية المجزأة . ومن ثم تعددت أشكال الأدوات ، وأصبحت كل أداة تتوامم مع عملية محدودة واحدة .

ومن جهة أخرى ، إفترض رأس المال (الموظف فى إنتاج السلع عن طريق السيطرة على وسائل الإنتاج وأساليبه الجديدة) سيطرة احتكارية على توفير ونقل المواد الخام ، وتوزيعها على بيوتات الصناعة وتصريف

المنتجات ، أو إن شئت فقل علاقة متينة بين رأس المال التجارى ورأس المال الصناعى الناشيء[1] ، مما يساعد على توسيع المشروعات الصناعية القائمة، وإنشاء مؤسسات جديدة تعتمد على أسلوب التقنية الحديث فى تسهيل وتبسيط كثير من العمليات التى آلت إلى حركات غاية فى البساطة ، حتى تهيأت الظروف المناسبة لإحلال الآلة (التى تحتوى على ذات الأدوات المستخدمة فى العمل اليدوى) بديلاً للعمال ، بظهور الطاقة المحركة البخارية (وقوة الغاز والقوة الكهربائية . . . إلخ) فى دفع الجهاز الآلى للقيام بعملية الإنتاج .

٢ — لم تكن نتيجة ذلك كله مجرد تفاقم وضع المنتج الصغير وإفلاسه، أو نزع ملكية أدوات إنتاجه وعجزه عن الاستقلال بعمله أو إنتاج ما يشاء، حتى أصبح مجرد سلعة يرثها الرأسمالى نتيجة بيعه قوة عمله له ، وإنما تفاقم وضعه بعد أن أصبح عاملا أجيراً كذلك .

فمن ناحية لم يعد العامل الأجير — على عكس المنتج الصغير — مالكاً للسلعة المنتجة . وإنما أدى تركز أدوات الإنتاج بين يدى صاحب المشروع الرأسمالى إلى أن يصبح هو فى نفس الوقت صاحب السلعة المصنعة . وذلك لأن العامل الأجير — على عكس المنتج الصغير — لم يعد يصنع السلعة بنفسه ، بل أصبحت هذه الأخيرة النتاج المشترك لجهد مجموع عمال المصنع اليدوى .

ومن ناحية أخرى انخفض دخل هذا العامل الجزئى الأجير . فالعامل الجزئى الذى يكرر العملية البسيطة نفسها باستمرار ، إنما يبذل جهداً ووقتاً

---

(١) Dobb. op. cit., pp. 178, 183.

أقل مما يبذله الحرفى الذى يقوم بسلسلة من الأعمال المختلفة . كذلك يقوم العامل الجزئى بعملية بسيطة أقل حذقاً ومهارة من العامل الحرفى ، بحيث يسهل تدريبه عن العامل الكامل ، كما يسهل الاستغناء عنه واستبداله بآخر يتقاضى أجراً أقل . ولهذا ، فعلى الرغم من أن العمل الجزئى المتخصص قد أصبح أكثر قسوة وشدة ، نتيجة السرعة فى متابعة عملية محدودة تماماً ، مع ما تتطلبه من يقظة ودقة ، ودون أن يتمتع بإنفاق بعض الوقت فى الانتقال من عملية لأخرى أو يغير الأداة التى بيده ، الأمر الذى أدى إلى تشويه العامل الجزئى من الناحيتين الجسدية والمعنوية ، فقد انخفضت الأجور التى يحصل عليها العمال الجزئيون عما كان يتقاضاه العمال الكاملون .

وسمح بتشغيل النساء والبنات القاصرات والأطفال فى عامهم الخامس والسادس ، وأن تبتلعهم فيما بعد الصناعة الآلية التى تبسط عملية الإنتاج ولا تحتاج إلى قوة عضلية كبيرة ، فتشغلهم فى ظروف قاسية لقاء أجر بائس . وترتب على هذا حدوث الانهيار الفكرى والعصبى لدى الرجال ، الذين تحولوا إلى مجرد أدوات مشوهة . فأصيبت أعمدتهم الفقرية بالاعوجاج وعظام صدورهم بالانخفاض . وكذلك الحال لدى النساء الذين أصيبوا بالتشويه والانحلال ، ولدى الأطفال الذين ارتفعت بينهم نسبة الوفيات .

الثورة الزراعية

مع تطور تقسيم العمل والتوسع فيه ، نشأ تخصص فى توظيف رأس المال فى مختلف نواحى الإنتاج السلعى الذى لم يقتصر على الصناعة وحدها ، وإنما شمل الزراعة كذلك وحول منتجاتها إلى سلع وبضائع . فنتيجة تجميع

الأيدى العاملة فى الصناعة وخاصة فى المدن ، أدت زيادة سكان المدن إلى زيادة طلبهم على المنتجات الزراعية وخصوصاً المواد الغذائية ، وأخذ يجرى تخصيص مناطق مختلفة فى الريف لإنتاج السلع المطلوبة لمواجهة طلب السوق من الحاصلات الزراعية ، كالكتان وبنجر السكر والتبغ والقطن (فى بعض الأماكن بفرنسا مثلاً) ، وكذلك الألبان والجبن ، إلى جانب تحويط الأراضى الزراعية الواسعة لرعى الأغنام من أجل صناعة الصوف (كما حدث بانجلترا) .

وهكذا أدت خدمة الأسواق ، واحتياجاتها من المواد الغذائية الزراعية والحيوانية وغيرها ، إلى التحول عن زراعة الاستهلاك الذاتى . ونشأ التخصص لا بين الزراعة والصناعة فحسب ، وإنما بين مختلف فروع الإنتاج الزراعى كذلك . وبتحول الزراعة من الاستهلاك الذاتى إلى التخصص لخدمة الأسواق ، أصبح التبادل وخدمة أغراض النشاط التجارى المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالاستثمار الصناعى ، تشق طريقها نحو السيطرة على السوق بين الريف والمدينة . وتخطى الاحتكار التجارى السيطرة على إنتاج وتسويق السلع المصنعة إلى التغلغل فى إنتاج السلع التجارية الزراعية ، وتنميتها عن طريق استخدام أفضل الطرق لتحسين الإنتاج الزراعى ، وإدخال الوسائل الجديدة لزيادته حتى يواجه التوسع فى الأسواق[1] .

لم يكن كل ذلك ليتم بغير توجيه رؤوس الأموال التجارية إلى تنمية الزراعة وتطويرها ، وتحويل المبالغ الفائضة والمتكدسة من النقود ، لدى

---

(١) دكتور رياض الشيخ ، دروس فى التطور الاقتصادى والاشتراكية ، ١٩٦٥ ، ص ٤٦ .

الفئات الميسورة فى الريف وسادة الإقطاع فيه إلى الاستثمار الزراعى أو النشاط التجارى . وقد أدى ذلك بدوره إلى ازدياد المنافسة بين الزراع ، وإلى تأكيد تبعية الفلاح للسوق والتقلبات العفوية لأسعاره . ونشأ نتيجة لذلك تقسيم طبق أساسى بين أهل الريف .

فمن جهة نشأت البرجوازية الريفية التى استطاعت أن تستخدم وسائل وأساليب الإنتاج السلعى الجديد فى الزراعة ، باستخدام وسائل العمل المأجور بدلاً من نظام تأدية الخدمات (العمل فى أرض الملاك الإقطاعيين مدداً معينة فى السنة) الذى كان سائداً من قبل ، والتى اتخذ عن طريقها التجميع الأولى لرأس المال التجارى ومدخرات الزراعة والأرباح الناشئة عن الإنتاج والتبادل شكله النموذجى فى اغتصاب الأراضى ، وإحالتها إلى مراعى للأغنام ، واخراج الفلاحين من ديارهم واخضاعهم لنظام العمل المأجور .

ومن جهة أخرى ، فإن هذا النظام الجديد الذى أدى إلى تصفية الإقطاعيات لم يقض على بقاء الأرض ملكاً خاصاً لمجموعة صغيرة نسبياً من الناس ، أدركت أن نظام تأدية الخدمات (القائم على بقاء طبقة من أبناء الريف حائزين للأرض نظير التزامهم بالعمل فى أرض الملاك) لم يعد ملائماً لنظام الانتاج المتخصص فى الزراعة ، وتنميته وزيادته لمواجهة التوسع فى الإسواق . وهكذا تقوضت أسس العلاقات الإنتاجية والاجتماعية للنظام الإقطاعى ، بالقضاء على أساليب الزراعة المتأخرة واستثمار الفلاح التابع فيها ، وعجلت الثورة الزراعية (التى عبرت عن تقدم فنى لا ينكر فى تحقيق الثروة القومية ، ومواجهة الاحتياجات الجديدة للملكية الخاصة الموسعة

للأرض وزراعتها طوال العام ، لتحقيق أقصى حد ممكن لإنتاجيتها) بالوصول الى طريقة الإنتاج الرأسمالية، بأقل تكلفة وأقل أعداد من العمال الزراعيين .

وقد تم ذلك بالفعل بين فقراء أهل الريف وعماله الزراعيين وبين الأرض . وهى عملية حولت ملكية وسائل العيش الاجتماعية إلى احتكار رأس المال ، كما حولت من جهة أخرى المنتجين الفعليين الى عمال أجراء .

فلم يكن بوسع أحد غير الفلاح الميسور (الكولاك) أن يستأجر أرضاً بالمال ، ودون الحاجة الى عقد الإيجار الاستعبادى القائم على نظام تأدية الخدمات ، كأحد البقايا المباشرة للسخرة . أما الفلاح الفقير الذى لم يكن يملك وسائل الإنتاج ، وكذلك الفلاح المتوسط الذى كان يملك قليلاً من الأرض ، وعدداً محدوداً من الماشية (ولم يكن ينتج من القمح الا ما يكفى لغذائه) ، فلم يكن باستطاعة أى منهما أن يكيف حياته مع نظام الانتاج الجديد فى الزراعة التجارية الموسعة والمتخصصة، إلا بأن يصبح عاملاً بأجر (البروليتاريا الزراعية) لدى كبار الملاك العقاريين والبرجوازية الريفية (الكولاك) ، الذين أصبحوا يكثرون من استخدام العمل المأجور ، لأنه أصبح أكثر إنتاجاً عن عمل الفلاح التابع والقائم على نظام تأدية الخدمات [1] .

هكذا تأكدت أهمية الاستثمار الرأسمالى والعلاقات الرأسمالية فى الريف،

---

(١) دراسات فى الاقتصاد ، المرجع السابق ، ص ٣٨ ـ ٤١ .

بظهور التمايز الطبقى بين أهل الريف ؛ ذلك التميز الذى شكل جزءاً من التقسيم الاجتماعى للطبقات فى النظام الرأسمالى — القائم على استغلال الرأسماليين للعمال الأجراء — بظهور البروليتاريا المؤلفة من جماهير العمال الذين لا يملكون من الثروة غير قدرتهم على العمل ، ولا يملكون أية أداة للانتاج تحقق لهم الاستقلال الاقتصادى ، فى مواجهة أولئك الذين يملكون أدوات الانتاج ، كما يملكون المال اللازم لشراء قوة العمل فى سوق العمل .

وبتحقيق هذه الظروف ، والتحولات المادية التى حدثت فى مجال الإنتاج السلعى فى الزراعة ، تأكدت فى نفس الوقت أهمية التوافق بين الصناعة الآلية ، وبين الزراعة التجارية التى أحلت العامل الزراعى الأجير محل الفلاح المستقل ، وأدت إلى إضعاف مقاومته ، وبعثرة قوة تجمعه مع سواه ضد التقدم الفنى والآلى ، وأساليب استخدامها فى الزراعة الرأسمالى فى المستقبل ، وما يصاحب ذلك من مساوىء جسمانية ومعنوية مماثلة لمساوىء التقدم الآلى فى الصناعة[1] .

---

(١) غير أنه تجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى ما يأتى :

١ — أن استخدام الآلات فى الزراعة يقدم إمكانيات واسعة للاستثمارات الزراعية الكبيرة. فالآلات التى لا تصبح فى متناول يد صغار الفلاحين ترفع إمكانية العمل وتقلل نفقاته بدرجة كبيرة، حتى لا يقوى على منافستها التكنيك المتأخر القائم على العمل اليدوى فى الزراعة الصغيرة. وبالتالى يجر ذلك الخراب على المنتجين الصغار .

٢ — ولكن يلاحظ أنه حيث تكون الأيدى العاملة الأجيرة فى الزراعة أرخص من استخدام الآلات ، تفضل اليد العاملة على الآلة . وهذا يؤدى إلى تأخير التطور الآلى فى الإنتاج الزراعى .

٣ — كذلك من الملاحظ أن استخدام الآلة فى الإنتاج الزراعى مازال بطيئاً عنه فى =

مما تقدم يبين ، أن مرحلة الإنتاج اليدوى (المانيفاتورة) قد خلقت الظروف المناسبة لتهيئة سيطرة رأس المال على العمل ؛ ولكنها لم تحقق ذلك بصورة جذرية . فقد كان تقسيم العمل والتخصص فيه فى مرحلة الإنتاج اليدوى بمثابة خطوة كبرى نحو تطور الإنتاج والعمل، فى وظيفتهما الاجتماعية . فهى تبدو كمرحلة أساسية ، وتقدم تاريخى ملموس فى تطور قوى المجتمع المنتجة ، إلى جانب كونها وسيلة من وسائل الاستغلال البالغة التمدن . ولكنها لم تستطع القيام بإحداث ثورة جذرية فى علاقات الملكية والعلاقات الاجتماعية المجتمع ، ما دام لم يكن بوسعها أن تزيل من طريقها الإنتاج الحرفى الصغير لتحل هى محله بصورة حقيقية . فحتى تلك الفترة ظل الإنتاج السلعى القائم على أساس العمل اليدوى يقوم فى القسم الأكبر منه على ما يستطيع أن يقدمه الحرفيون .

حقاً لقد استطاعت « المانيفاتورة » أن تؤدى إلى تفاقم وضع المنتج الصغير إلى درجة قصوى ، وأن تؤدى إلى إفلاس الكثيرين منهم وخراب أعداد من فقراء الريف ، وأن تسجل ظاهرة فصل المنتج المباشر عن وسائل الإنتاج ، كإحدى خصائص الانتقال نحو الإنتاج الرأسمالى

= الإنتاج الصناعى، حتى أن كثيرا من البلدان الرأسمالية المصنعة ما زالت تستخدم الحيوان فى جر الآلات الزراعية ، بحيث يعتبر القوة المحركة الأساسية لديها فى الزراعة حتى الوقت الحاضر.

٤ ــ يولد ذلك بالتالى تعارضا أساسيا بين الريف والمدينة ، يمكن معه أن يقال بتأخر الزراعة فى تطورها عن الصناعة بالبلاد الرأسمالية . (انظر على سبيل المثال : ليونتييف ، الاقتصاد السياسى ، ترجمة راشد البراوى ، ١٩٤٦ ، ص ١١٣) .

القائم على استغلال العمل الأجير . ولكنها بمؤسساتها الكبيرة ، والهامة نسبياً على قدر ما تتيحه طبيعة العمل اليدوى وأعضاء الإنسان المحدودة الطاقة ، لم تستطع القيام بسد الطلب المتزايد على السلع المصنعة من قبل السوق الآخذة بالاتساع . وظل الإنتاج الحرفى بأسلوبه الأولى ، وعلى اختلاف درجات تبعية أصحابه للموزعين والتجار الاحتكاريين وأصحاب مصانع الإنتاج اليدوى ، هو الأساس .

وقد حدثت الثورة المشار إليها عند الانتقال من العمل اليدوى إلى الصناعة الآلية التى ولدت فى الثلث الأخير من القرن الثامن عشر ، وتطورت خلال القرن التاسع عشر فى أهم البلدان الأوروبية الرأسمالية وفى الولايات المتحدة الأمريكية . ومنذ بدايتها فى انجلترا ، حيث نشأت ظروف تاريخية ملائمة لنشأة الصناعة الآلية الكبيرة ، وهى لم تتوقف — خلال مائة عام أو يزيد من القرنين الثامن والتاسع عشر — عن اكتشاف أساليب جديدة للتقنية ، واختراع آلات جديدة كضرورة لإتقان فن الإنتاج ، من أجل مواجهة الطلب المتزايد فى السوق وسباق الرأسماليين إلى الربح .

ولم تكن السوق الداخلية الموسعة فى الصناعة والزراعة على حد سواء ، والتى اقتضى نشوءها بهذه الصفة المزدوجة طلب وسائل إنتاج متقنة وآلات ومواد أولية جديدة ومزيد من السلع الاستهلاكية ، هى وحدها التى ساعدت على ذلك . وإنما كان فتح الأسواق الخارجية الواسعة ، ونجاح السياسة الاستعمارية فى غزواتها ، إلى جانب حماية النظام السياسى للاستثمارات

الرأسمالية ، من الأسباب الجوهرية التى أفسحت المجال لنشوء هذه الثورة بانجلترا[١] .

كذلك كانت الآلة ذات المحرك ، والتى تنتقل فيها إدارة الأجهزة والأدوات من العامل اليدوى إلى الجهاز الآلى[٢] ، هى الأساس المادى وأسلوب التنقية الحديثة لهذه الثورة .

وقد بعثت الحاجة إلى قيام مصانع مزودة بعدد وافر من هذه الآلات ، عندما نشأت الظروف الضرورية لقيام ثورة فى الإنتاج فى جميع فروع الصناعة ، ولاسيما فى صناعة القطن والصناعات التعدينية ، بينما قصرت القوة العضلية ، واستخدام مساقط المياه كمصدر للقوى المحركة ، عن مواجهة

---

(١) تمت هذه الثورة فى انجلترا وحدها ، كما قدمنا أعلاه ، خلال مائة عام من التطور فى اكتشاف أساليب التقنية ، واختراع الآلات الجديدة . فكأن الثورة الصناعية تحسب بهذه الوضعية على أساس ما قدمت من تغييرات سريعة ومتلاحقة ، وإن تمت فى فترة زمنية طويلة ، فى فن الصناعة وإنتاجيتها وفى الظروف والعلاقات الاجتماعية التى أحاطت بها . فقد أصبحت هذه التغييرات الجوهرية التى قدمها استخدام الآلة البخارية فى صناعة النسيج والصناعةالمعدنية؛ بمثابة نقطة تحول حاسمة فى التاريخ الصناعى والاقتصادى بصفة عامة ، وفى تاريخ بريطانيا التى غدت ورشة العالم الصناعية بصفة خاصة .

(٢) تتكون هذه الآلة من ثلاثة أجزاء . ١ ـ المحرك الذى يولد قوة الدفع المحركة للآلة دون استخدام قوة عضلة أخرى للانسان أو الحيوان . ٢ ـ جهاز نقل الحركة المكون من عدة أعمدة أو محاور وتروس وطارات وسيور للقيام بتنظيم الحركة وتوزيعها . ٣ ـ آلة التشغيل التى تحتوى على الأجهزة والأدوات التى كان يشتغل بها العامل فى الصناعة الحرفية واليدوية ، فتؤدى عن طريق العدد المتصلة بها العمل الذى كان يؤديه عضل العامل اليدوى من قبل . وهكذا تنتقل هذه العدد أو الأجهزة من أدوات عمل يدوية إلى أن تصبح أجهزة آلية (دراسات فى الاقتصاد ، المرجع السابق ، ص ٤٣ ـ ٤٤) .

هذا التغيير . فكان لابد من إعادة تنظيم استخدام الصناعة على أساس جديد ، وإيجاد قوة محركة قادرة على أن تلاحق متطلبات السوق ، وفتح الباب على مصراعيه أمام تطور الصناعة وتوسيع استثماراتها . فكان أن قدم جيمس وات آلته البخارية الأولى سنة ١٧٧٩ . وأدى استخدام الآلة البخارية إلى تحقيق الثورة فى جميع فروع الصناعة ومصادر استخدامها :

١ — كان استخدام البخار كمصدر للقوى المحركة يتفوق على مساقط المياه فى كونه لا يتعرض للجفاف أو الفيضان أو التجمد ، وينتج قوة محركة تخضع كلياً لرقابة الإنسان ، وتتيح للصناعة أن لا تبقى تحت سيطرة المصادر الطبيعية للطاقة وأماكن استخدامها الممكنة ، على طول مجارى المياه مثلاً .

كذلك أتاحت إمكانية نقل استخدام البخار لمسافات بعيدة ، توسيع نطاق استخداماته حتى شملت كافة نواحى النشاط الإنتاجى ، من صناعة وزراعة إلى نقل برى ومائى . فى سنة ١٨٠٧ أنشىء أول مركب بخارى فى الولايات المتحدة الأمريكية , ومنذ صنعت القضبان التى تدفع عليها العربات ، أولاً من الخشب ، ثم من الحديد ، مد أول خط حديدى ما بين مانشستر وليفربول سنة ١٨٢٥ .

٢ — ظهرت الحاجة إلى الثورة الآلية الجديدة فى صناعة القطن والصناعات التعدينية بصفة أساسية ، ومنها انتشرت إلى مختلف فروع الإنتاج الصناعى والاقتصادى .

وقد عرفت انجلترا الصناعة القطنية لدى فتحها للهند ، واستيراد المنسوجات القطنية الرقيقة (الموسيلين) التى اشتهرت بها منطقة مدينة دكا . وقد أدت منافستها لصناعة الصوف الاحتكارية إلى تحريم استيراد السلع القطنية من الهند . ولكن شدة الطلب عليها ، واعتياد الناس على استخدامها ، قد أدى إلى قيام صناعة انجليزية فى غزل القطن ونسجه . ولكن هذه الصناعة واجهت العجز فى الأيدى العاملة ، حتى اضطرت إلى جذبها عن طريق دفع أجور مرتفعة نسبياً . واشتدت حمى المنافسة بينها وبين صناعة الصوف التقليدية ، التى قامت على الآلات اليدوية فى المنازل والقرى منذ القرن السادس عشر ، والتى أخضعت للاحتكارات التجارية فى عمليات توريد خاماتها وتحويلها أو إقراضها وتسويق منتجاتها ، حتى أصبحت بمثابة القائم على حمايتها ضد الصناعة القطنية الطارئة[١] .

وهكذا ،اضطرت الصناعة القطنية إلى إدخال تحسينات فنية على أسلوب إنتاجها ، باستخدام أدوات جديدة لمضاعفة إنتاجية عمل النساج (اختراع المكوك الطيار سنة ١٧٣٣) وأخرى للغزل الدائم (سنة ١٧٦٥) من أجل ضمان عدم تأخير خيوط الغزل عن النسج . وكان أن اخترع كارتيت سنة ١٧٨٥ الأنوال الميكانيكية لمسايرة التقدم المطلوب وللقضاء على التفاوت بين سرعة الغزل وسرعة النسيج . كذلك لجأت الصناعة القطنية أمام هذه المقتضيات إلى تجميع الأيدى العاملة فى الصناعة اليدوية للغزل والنسيج ، من أجل خفض تكاليف الإنتاج . وقد ردت على ذلك صناعة الصوف ، بأن عمدت إلى خفض أثمان شراء المنتجات من الحرفيين ، وتخفيض أجور

(١) Ardré philipe, op. cit., pp. 14-15.

العاملين فيها ، مما أصبحت صناعة القطن معه فى حاجة إلى استخدام الطرق الآلية التى تحققت باكتشاف البخار واستخدامه ، كمصدر للقوة المحركة للماكينات محل الصناعة اليدوية[١] .

وقد استمرت هذه المنافسة بين صناعة القطن وصناعة الصوف مدى ما يقرب من نصف قرن ، استمرت خلاله صناعة القطن فى إدخال شتى التحسينات فيما يتعلق بأصناف منتجاتها ، واستخدام الكيمياء فى عمليات التبييض والصباغة والطبع ، من أجل مواجهة الارتفاع النسبى لأجور العاملين فيها . ولجأت خلاله صناعة الصوف إلى مواجهة كل تطور وتقدم فنى أو علمى من هذا القبيل فى الصناعة القطنية ، بخفض الأجور وأثمان شراء المنتجات من الحرفيين ، الذين يضطرون لبيعها إلى الرأسمالية التجارية المحتكرة للسوق . ولكن شدة الطلب على المنسوجات القطنية قد مكنها من الاستمرار فى إدخال التحسينات وزيادة الإنتاج مع ثباتها فى السوق ، الأمر الذى اضطرت معه الصناعة الصوفية (أو غيرها من صناعات المنسوجات الأخرى كالحرير والكتان) أن تتقبل أسلوب التقنية الحديث ، واختفاء الصناعة المنزلية والحرفية التقليدية أمام غزو الثورة الصناعية[٢] .

ولعبت الثورة الآلية دورها الأساسى فى الصناعة التعدينية ، نتيجة الحاجة إلى استخراج الفحم كبديل للخشب ، وشح الحصول عليه لاستخدامه

---

(١) من المعروف أن استخدام الآلة البخارية فى صناعة القطن لم يبدأ إلا بعد اختراعها بحوالى خمسة عشر عاما Dobb, op. cit., p. 261

(٢) André Philip, op., cit, p. 15.

كوقود فى المنازل وفى صهر الحديد . ففى بعض بلاد أوروبا الغربية كفرنسا ، لم يساعد استخدام فحم الخشب فى الاحتراق على تطور صناعة التعدين . وقد قاست انجلترا فى هذا السبيل أكثر مما قاست فرنسا ، نتيجة ضآلة مساحة ما بها من غابات ، وأصبح عليها أن تجد وسيلة أخرى تساعد فى الحصول على المواد الأولية للاحتراق ، ولاسيما فحم الكوك من المناجم . وبزيادة الطلب على فحم الكوك ظهرت الحاجة إلى الآلة البخارية ، التى أمكن عن طريقها التخلص من المياه التى كانت تغمر المناجم فى باطن الأرض . وباستخدام المضخة البخارية سنة ١٧٨٤ ، أمكن تحقيق نمو سريع فى استخراج الفحم ، وازداد استخراج النحاس والحديد الذى استخدم فى بناء القضبان والآلات . ولكن استخدام الآلة البخارية لم يقتصر على هذه الأغراض . فقد أدخل وات عدداً من التحسينات على هذه الآلة ، أمكن بمقتضاها الاقتصاد فى الفحم اللازم للاشتعال فى الأفران . ومن ثم ولدت الأفران العالية التى أمكن بواسطتها الحصول على الحديد النقى والصلب اللازم لصناعة الآلات بدلاً من الخشب .

وهكذا ولد فرع صناعى جديد هو صناعة الحديد ، واكتشفت الطرق الرخيصة لصناعة الصلب واستخدام ألواحه ، بدلاً من قطع الخشب وقطع الحديد فى صناعة الآلات ، نظراً لانخفاض ثمنه وقوة تحمله مما أتاح إطالة عمر الآلات وزاد فى صلابتها ، ومكنها من العمل بقوة وشدة لم تعرفا من قبل ، وأتاح من بعد — فى مطلع القرن التاسع عشر — صنع المطارق العالقة والمكابس والمخارط . . . إلخ .

وهكذا بزيادة الحديد والصلب فى صناعة الآلات ، زاد الطلب على

الفحم اللازم لهذه الصناعة ، وتحققت الظروف الجوهرية لنشأة الصناعة الكبيرة ، وامتدت شيئاً فشيئاً حتى شملت كافة فروع الإنتاج المعدنى ، ودفعت صناعة التعدين ، فى انجلترا على وجه الخصوص ، نحو تقدم سريع . فما أتت سنة ١٨٢٤ حتى توسعت فى صناعة الآلات من الصلب والحديد ، إلى الحد الذى أتاح معه البرلمان البريطانى وقتئذ تصدير تلك الآلات . وما أتت سنة ١٨٤٠ حتى استطاعت الصناعة الآلية الحديثة أن تقتلع جذور الصناعة اليدوية الأساسية هنـــاك ، خلافاً لفرنسا التى استمرت فى الاعتماد فى صناعتها التعدينية على فحم الخشب ، نتيجة ما لديها من وفرة فى الغابات حتى سنة ١٨٦٠[١] .

ساعد انجلترا على ذلك فى نفس الوقت التوسع فى الأسواق ، وتدفق الأرباح عليها من تجارة التبغ والسكر والتوابل التى كانت تتولاها الشركات الانجليزية بين الهند وأوروبا . واتجهت هذه الأرباح إلى الاستثمارات الصناعية ، حتى تمكنت انجلترا من السيطرة على السوق العالمية للمنتجات الصناعية .

أما فى فرنسا ، فقد ظلت الصناعة اليدوية ، حتى منتصف القرن التاسع عشر هى الأساس فى صناعة المنسوجات وغيرها من السلع الكمالية المركزة حول باريس ، وفى صناعة الحرير المركزة حول مدينة ليون . ولم يتهيأ للصناعة الآلية أن تلعب إلا دوراً محدوداً فى الصناعة

---

(١) أندريه فيليب ، المرجع السابق ، ص ١٥ .
An Outline of Social Development, op. cit., p. 45.

القطنية ، وصناعة التعدين بشمال وشرق فرنســـا ما بين سنة ١٨٢٠ وسنة ١٨٦٠[١] .

وفى ألمانيا ، عوق النظام الإقطاعى فى الزراعة ، والقائم على النقابات الطائفية وقيودها فى الصناعة ، إلى جانب التجزئة السياسية وقيام الحواجز الجمركية ، تقدم الثورة الصناعية . فعلى الرغم من قيام صناعة لها أهميتها ، فى الفحم والمعادن بمنطقة الراين ووستفاليا ، وأخرى للنسيج فى سكوسونيا وسيليزيا ،فإن إدخال الوسائل الآلية والتكنيكية الحديثة على هذه الصناعة اليدوية ، لم يبدأ إلا بتزعم بروسيا لحركة الإصلاح من أجل تحقيق الوحدة الألمانية ، وبالذات بعد انتصار البرجوازية النامية فى ثورة سنة ١٨٤٨-١٨٤٩ ، واتجاهها نحو السيطرة على الاقتصاد الألمانى وحذوها حذو الرأسمالية البريطانية فى الاهتمام بالصناعة الآلية فى غمار الخمسينات (١٨٥٠ — ١٨٦٠). ومن ثم بدأت الأعمال التمهيدية بإنشاء السكك الحديدية والقنوات المائية . واستطاعت ألمانيا ، عن طريق توفير رأس المال والخبرات واستفادتها من التجارب السابقة عليها فى تاريخ الصناعة بالبلاد الأخرى ، أن تصبح من أكبر بلاد العالم الصناعية ، بنهاية القرن التاسع عشر[٢] .

هكذا، سجلت الثورة الصناعية بداية عصر الصناعة الرأسمالية الكبيرة

---

(١) يرى البعض أن الثورة الفرنسية وما ولدته من عدم الاستقرار السياسى ، كانت العامل الرئيسى وراء تأخر فرنسا عن بريطانيا فى الثورة الصناعية . ولكن هذا الرأى لايمكن قبوله بسهولة ، لأن الثورة الفرنسية حققت بين ما حققت الحرية الشخصية ، وقضت على ما بقى من قيود الإقطاع والقرون الوسطى . وهذا فى حد ذاته يساعد على تهيئة الجو للتطور الصناعى .

(٢) An Outline of Social Development op. cit, p. 47.

القائمة على أساس الصناعة الثقيلة ، أى صناعة إنتاج وسائل الإنتاج من آلات ومعادن ووقود . وهى مرحلة لاتبدأ إلا بالتراكم الكمى لرأس المال وتكديسه فى أرباح الصناعة الاستهلاكية (أى الفروع التى تنتج سلع الاستهلاك الفردى) . فالحاصل أن هذه الأرباح اجتذبت بصورة تدريجية وعفوية نحو الصناعة الثقيلة ، وخلال سعى الرأسماليين إلى الربح . وهكذا استمرت عملية التصنيع الرأسمالى عشرات السنين، ومرت بمراحل متفاوتة، انتقلت خلالها من صناعة إلى أخرى ، فتحقق الخراب لصغار المنتجين ، وسجلت سيطرة رأس المال على العمل ، وازداد تفاقم التناقضات بين الرأسماليين وبين ملايين العمال الأجراء والفلاحين والحرفيين المدقعين وأبناء المستعمرات المنهوبة الثروات .

الآثار الاجتماعية للثورة الصناعية

لم يشكل التصنيع الرأسمالى ونمو الصناعة الآلية الكبيرة سوى بداية عصر الثورة الصناعية . فلم تكن التغيرات الجذرية التى أحدثها الانقلاب الآلى الهائل ، وماتبع ذلك من تطور فى الاختراعات ، واستحداث مصادر جديدة للطاقة المحركة ،تحقق زيادة إنتاجية العمل وانخفاض تكاليفه، وتكفل بالأهم سيطرة رأس المال فى سباقه من أجل الربح على الإنتاج والعمل ، تقتصر فى الجانب الهام منها على هذه الأسس المادية والفنية للثورة الصناعة فحسب [١] . فقد حدثت نتيجة لذلك تغيرات أهم فى العلاقات الاجتماعية .

---

(١) ظهرت الآثار الواضحة لهذه التغييرات المـــادية والفنية فى خلق وسيلة جبارة لزيادة إنتاجية العمل وسباق رأس المال إلى الربح عن طريق : (ا) تحرير عملية الإنتاج من النطاق =

ذلك أن الصناعة اليدوية فى المرحلة السابقة لم تستطع ، كما أشرنا من قبل ، أن تزيل الإنتاج الصغير بوسائله البدائية ، لتحل هى محله بصورة جذرية . ومن ناحية أخرى ، سمح اعتماد الصناعة اليدوية (المجمعة فى ورش ومصانع المانيفاتورة) على المهرة من العمال المتخصصين ، مع ضعف إنتاجها بالنسبة لمتطلبات السوق ، أن يكونوا أكثر مقاومة لمطالب رأس المال وأغراضه . ومن ثم أصبحت الآلة ، التى لا تعتمد على القوة العضلية لأعضاء الإنسان ، هى أقرب الوسائل لتحطيم مقاومتهم من ناحية ، والقضاء على ضروب الحاجة إلى التخصص الطويل فى العمل اليدوى ، والإنتاج الحرفى الصغير ، من ناحية أخرى .

كذلك قضى انطلاق الصناعة الآلية الكبيرة على المصالح والأوهام والارتباطات المحلية و المهنية والطائفية التى عاشت عليها أجيال الحرفيين وعمال الصناعة اليدوية ، لدى توزعهم فى عـــدد كبير من الحوانيت والورش الكبيرة نسبياً ، وانقسامهم وفق ضروب مختلفة من المصالح المهنية الضيقة .

وبالأهم ، أفضى هذا التطور إلى تدفق أفواج الفلاحين والحرفيين الذين ساروا فى طريق الخراب على الصناعة الكبيرة فى المدن ، وأدى

= الضيق الذى كانت تفرضه أعضاء الإنسان المحدودة المجال . (ب) أتاح استخدام الآلات اكتشاف مصادر أخرى للطاقة المحركة كالغاز (سنة ١٨٧٧) والديزل (سنة ١٨٩٣) والكهرباء بنهاية القرن التاسع عشر . (حـ) أتاح استخدام الآلات لرأس المال أن يوضع العلم الذى يبسط سلطان الإنسان على الطبيعة فى خدمة الإنتاج وزيادة إنتاجية العمل . وهكذا استتبت السيطرة لأسلوب الانتاج الرأسمالى بقيام الصناعية الآلية.

إلى النمو السريع للمـــدن والمراكز الصناعية ، وتكوين طبقة عاملة فى الصناعة ، وفصل الارتباط المباشر بينها وبين الآلة وظروف الإنتاج الكبير مابينها وبين الريف من ارتباطات ، وبدد أحلامها الطوباوية فى العودة إلى الاستقلال بالعمل الذى عاشت عليه فى ظل تلك الارتباطات .

فلم يكن تطور العلاقات والقوى الاجتماعية ، بظهور أشكال جديدة للسيطرة والاستغلال ، وطبقات اجتماعية جديدة أضفى عليها التطور الصناعى صفة الثبات ، إلا نتيجة طبيعية لتطور الإنتاج الرأسمالى ، واتساعه فى الصناعة بالأخص إلى درجة كبيرة ، متخذة فى ذلك وسائل مختلفة أبرزها :

(ا) الاستيلاء على المستعمرات ونهب ثرواتها واستغلال سكانها ، ولا سيما من قبل فرنسا وانجلترا اللتين استولتا على المستعمرات فى جميع أنحاء العالم ، وابتزتا منها ثروات وأرباحاً هائلة وظفتها فى صناعاتها خلال قرنين من الزمان .

(ب) الحرب والتعويضات التى تفرضها البلاد الغالبة على البلاد المغلوبة . وأبرز مثال على ذلك مافعلته ألمانيا عقب انتصارها على فرنسا فى حرب سنة ١٨٧٠ ، حيث أجبرتها على دفع تعويضات قدرها خمسة مليارات فرنك ، ووظفتها فى بناء صناعتها الكبيرة .

(حـ) الامتيازات التجارية والقروض الأجنبية ذات الفوائد المرتفعة ، والتى كانت سبباً فى تبعية البلاد المتخلفة للبلاد المتقدمة اقتصادياً ، وإخضاعها

لها سياسياً . ومن المعروف أن روسيا القيصرية قد قبلت قروضاً من هذا القبيل كوسيلة للسير تدريجياً فى سبيل التصنيع .

(د) نهب السكان الأصليين للبـــلاد ، كما حدث بالولايات المتحدة الأمريكية التى أنشأت صناعتها الكبيرة عن طريق القروض الخارجية والديون الطويلة الأجل ، واستئصال شأفة السكان الأصليين وإفنائهم . وقد قامت البلاد الرأسمالية الأصلية بوسائل مشابهة فى إفقار شعبها عن طريق زيادة الضرائب واستغلال العمال ، وإفقار أهل الريف وتحطيم حيويتهم وحريتهم واستقلالهم .

فقد قام هذا التوسع على حساب أهل الريف ، وأدى فى البلاد الرأسمالية الصناعية إلى تخلف الريف على المدينة [١] ، ما لم تؤد هجرة الأيدى العاملة فى الصناعة وشحها فى الزراعة ، إلى استخدام الآلات الميكانيكية فى هذه الأخيرة ، كما حدث بالولايات المتحدة الأمريكية بوجه خاص ابتداء من سنة ١٩٢٠ .

هكذا ، أخذ التوسع الآلى فى الصناعة يؤدى دوره فى تقييم أوضاع اجتماعية جديدة وعلاقات اجتماعية جديدة . فهناك الأوضاع الناشئة عن التناقض بين الريف والحضر ، وهناك التغيير الحادث فى علاقات القوى داخل الطبقة الرأسمالية نفسها ، حيث أصبحت الرأسمالية الصناعية هى سيدة السوق وصاحبة السيطرة فى تنظيمه وعلاقاته على البرجوازية التجارية .

---

(١) انظر هامش ٢ ص ١٠٤ من هذا الكتاب .

ظهور طبقة البروليتاريا[١]

وبقيام الرأسمالية الصناعية ، وانتصارها فى الصناعة الكبيرة ، خلقت قوة ثورية هائلة ومنظمة ، أضفت عليها الظروف السيئة للإنتاج الصناعى الكبير خصائص معينـــة ، ساعدتها على التعرف على مصالحها الخاصة ، وتكوين تشكيلاتها النقابية وتنظيماتها السياسية الخاصة ، من أجل الدفاع عن مصالحها والنضال فى سبيل الحصول على حقوقها . ونما فى إطار هذا الدفاع (الذى ساندت فيه أولاً البرجوازية كقوة تقدمية ضد الإقطاع ، وتوجهت من بعده لضرب النظام الرأسمالى الاستغلالى) وعيها الثورى بقوة وحدتها الطبقية . هذه القوة الثورية هى البروليتاريا العاملة فى الصناعة، والتى يعزى ثبات وحـــدتها الطبقية فى مجابهة النظام الرأسمالى إلى عدة عوامل أهمها :

١ — زيادة عددها وتكوينها كطبقة متميزة ، لها مصالحها الخاصة التى تدافع عنها فى إطار تنظيماتها النقابية والسياسية، ولها وحدة ظروفها الخاصة فى العمل تحت سقف واحد أمام الآلة وأفران الصلب وفى الصناعة المنجمية، وفى الحياة المعيشية تحت سقف واحد فى الأحياء الصناعية . وهكذا اكتسب العمال قوة جديدة ، إلى جانب قوتهم العديدة ، بتجمعهم هذا فى مصانعهم وأحيائهم. فقد بلغ عدد العمال فى المؤسسات الصناعية ووسائل النقل بانجلترا

---

(١) البروليتاريا اصطلاح إغريقى قديم شاع استخدامه تعبيرا عن الطبقة الغزيرة النسل ، والتى أصبحت فى المفهوم الاشتراكى — ولاسيما عند الماركسيين — تعنى الطبقة العاملة فى الصناعة التى تتمتع بعنصر الثبات والوحدة الطبقية فى تكوينها ، والقوة الثورية فى نضالها ، وفهم رسالتها التاريخيه فى الصراع ضد مستغليها ، نتيجة استشراء النفوذ الرأسمالى الاحتكارى وقسوته عليها فى الصناعة الكبيرة .

مثلاً فى العقد الثانى من القرن التاسع عشر قرابة مليونى شخص ، وزاد هذا العدد أكثر من ثلاث مرات خلال المائة سنة التالية . وفى فرنسا بلغ عدد عمال الصناعة والنقل حوالى مليونى شخص سنة ١٨٦٠ ، وتضاعف عددهم حتى بلغ ما لا يقل عن ٣٫٨٠٠٫٠٠٠ عامل فى مطلع القرن العشرين . وفى الولايات المتحدة الأمريكية أصبحوا ٦٫٧٠٠٫٠٠٠ عامل سنة ١٨٨٩ . وبإلغاء القنانة فى الأرض فى روسيا القيصرية ، ازداد عدد العمال فى المؤسسات الرأسمالية الكبرى ، فأصبحت المصانع والمعامل الكبيرة والصناعات التعدينية والخطوط الحديدية تشمل ٢٫٧٩٧٫٠٠٠ عامل فى سنة ١٩٠٠ .

٢ — صاحب نمو الرأسمالية وطريقة إنتاجها الآلية الموسعة فى الصناعة استغلال بشع للعمال ، وازدياد فى سوء أحوالهم التى واصلوا فيها الكفاح ضد النظام الرأسمالى وقوانينه الرهيبة فى البحث عن الربح والمنافسة والاحتكار التى تؤدى إلى الحروب وخراب الشعوب . ففى خلال نصف قرن من بدء الثورة الصناعية ، يمكن أن نلاحظ تراكماً كمياً ضخماً فى رؤوس الأموال ، ونمو ثروة حفنة من الرأسماليين سيطرت على الأسواق بالتوسع فى نطاق الإنتاج الصناعى ، وزيادة لا تتوقف فى الاختراعات والأدوات الجديدة ، تقابلها زيادة نسبية ومتتابعة فى فقر الطبقة العاملة ، وتضاؤل مستمر فى نصيبها من الدخل القومى ، كلما بذلت كفايتها فى العمل وازداد الإنتاج[1].

---

(١) فى هذه الفترة صاحب نمو الرأسمالية الصناعية نمو الرأسمالية الزراعية . فبدأ إحلال المراعى محل الزراعة فى انجلترا ، كى تنمو تربية الأغنام لبيع الصوف إلى النساجين الفلمنك الذين ازداد طلبهم على الصوف (فأدى الأمر إلى طرد الفلاحين من الأرض ونقصت الحاجة إلى الأيدى العاملة فى الزراعة ، ونشأ الفلاح الحر Yeoman الذى كان يشكل الأساس لسلطة كرومويل فى القرن السابع عشر) ، وأعفى ملاك الأرض من الضرائب . بل استطاعت الرأسمالية الزراعية =

فى الوقت الذى يعظم فيه باضطراد نصيب الرأسماليين من الدخل القومى للبلد بأسره ، ويزداد ثراؤهم بسرعة مذهلة ، يتضاءل نصيب العمال النسبى من هذا الدخل ، ويحدث ازدياد فى فقر الطبقة العاملة ككل[1] ، يصاحبه انخفاض فى مستوى الأجور والدخل الفردى ، نتيجة إحلال الآلة محل الإنسان ،وتضخم سوق العمل بمن يعرضون قوة عملهم من العاطلين « جيش الصناعة الاحتياطى » .

= أن تحصل من غليوم الثالث على أملاك الدولة بعد ثورة سنة ١٦٨٨ فى المانيا . ثم كان صدور قوانين ربط الزمام وإقامة الأسيجة فى القرن الثامن عشر حيث أدمجت الأملاك البلدية التى كان يزرعها صغار الفلاحين أو يرعون عليها ماشيتهم وحلت الأغنام محلها. هكذا استطاعت الرأسمالية الزراعية أن تنتصر بصورة تامة ، وأن تقذف إلى المدن بجماهير غفيرة من الفلاحين. وقد تكاثرت على هؤلاء المطرودين قوانين تعسفية لعدم قدرتهم على إيجاد عمل بسبب نظام الطوائف الحرفية . فى خلال القرنين ١٦ و ١٧ كثرت قوانين التسول ضد هؤلاء .

ولم يتيسر للرأسمالية الصناعية أن تستقر إلا فى المدن الجديدة التى لم تكن تعرف نظام الطوائف الحرفية ، حتى تمردت المدن القديمة بدورها على هذا النظام ، نتيجة الغزو الشامل لعالم رأس المال ، ودخول نظام الاستعمار (والدين العام ونظام الحماية على المستعمرات) حتى أصبحت حكومات القرن ١٨ و١٩ ضامنة كلها لازدهار الرأسمالية وتعزيز توسعها فى الإنتاج الصناعى .

وهكذا فان الرأسمالية الزراعية ، ومثلها الصناعية ، قد أدت إلى نظام الحرية،حرية الفلاح المطرود من أرضه والذى يمضى للبحث عن عمل فى المدن ، وحرية رب العمل فى أن يحدد الإنتاج وأجر العامل ، وحرية الرأسمالى فى أن يحتكر أدوات الإنتاج ويتملك وحده السلع المنتجة ويتحكم فى كيفية تصريفها، ويتصرف بارباحه ورؤوس أمواله كسيد مطلق ؟ أما حرية الفلاح والعامل فمحكوم عليه فيها بأن يكون مستغلا من قبل من يستأجر قوة عمله ؟ (انظر ايلى هالفى ، تاريخ الاشتراكية الأوروبية ، ترجمة الدكتورين جمال الدين الأتاسى وبديع الكسم ، دمشق ، ص ١٣٧ ـ ١٣٨) .

(١) تشير كثير من الاحصاءات الدقيقة إلى هذا الوضع ـ انظر مثلا ليونتييف ، المرجع السابق ، ص ٨٨.

دور القوانين الرأسمالية فى إفقار البروليتاريا

واضح إذاً أن وجود هذا الاحتياطى من الأيدى العاملة الحرة ، كان من الشروط الضرورية لقيام الرأسمالية التى ترتكز على استغلال العمل المأجور . ولهذا أصبح ضرورياً لنمو الرأسمالية أن تزداد البطالة ، وتتوافر الأيدى العاملة فى الأوقات التى تنشأ فيها الحاجة إلى الصناعة الكبيرة . وقد نشأت هذه الظروف كما رأينا نتيجة منافسة الرأسمالية الصناعية للانتاج الصغير والصناعة اليدوية ، ونتيجة الدمار الذى أصاب الفلاحين على يد الرأسمالية الزراعية [١] .

وهكذا ، أصبح حال الطبقة العاملة يسوء بمقدار المدى الذى يتكتل به رأس المال ، وتزداد ثروات أصحاب الملايين . فقد رأينا أنه بتطور الصناعة اليدوية التى تعتمد على نوع ما من العمال المتخصصين ، الذين تسمح لهم الظروف بمقاومة مطالب رأس المال ورفض شروط العمل القديمة ، تنشأ الحاجة إلى الآلة لتحل محل عمل الإنسان ، ولا تبقى حاجة إلى استخدام قوة عضلية كبيرة ؛ وإنما يمكن إشراك النساء والأطفال فى الإنتاج بصورة واسعة وبأجر بائس [٢] ، وتخلق إمكانيات واسعة لتخفيض ساعات العمل

---

(١) انظر هامش ٢ من الصفحة السابقة .

(٢) من الملاحظ أن عدد عمال الصناعة من الرجال (فوق سن ١٨ سنة) لم يتجاوز بانجلترا فى أوائل القرن التاسع عشر ٢٧٪ . فأول قانون يحمى الأطفال فى الصناعة صدر فى ٢٢ مارس سنة ١٨٤١ ، وهو القانون الذى نص على عدم السماح لمن هو دون ١٨ سنة بالعمل فى المصانع ، وبتحديد ساعات العمل للأولاد من سن ٨ سنوات إلى سن ١٨ سنة باثنتى عشر ساعة يوميا على الأكثر . على أن هذا القانون لم يطبق وبقى معطلا ومهملا ، حتى صدر قانون ٢ نوفمبر =

الضرورية لإنتاج السلعة. ولهذا يسعى الرأسمالى ، فى ركضه من أجل الربح، إلى استعمال الآلة إلى الحد الأقصى وإرغام العمال على بذل مجهود أكبر بإطالة يوم العمل إلى أقصى حد . فى تلك الفترة الأولى ، من عصر الصناعة الكبيرة ، كان العمال الفرنسيون يعملون مابين ١٢ و ١٤ ساعة يوميا (١) .

وهكذا جعل الإنتاج الرأسمالى فى الصناعة الآلية من الانسان تابعاً للآلة . وأصبحت الآلة ، التى هى بحد ذاتها تتيح مزيداً من استخدام المواهب الفكرية والمبدعة فى العمل ، ووسيلة عظيمة لتخفيف عبء العمل عن كاهل الإنسان ، لاتبقى للعامل سوى عمل رتيب ومضن يصيبه بالمرض والشيخوخة والهرم قبل الأوان ، حتى ينخفض حد السن الذى يلقى به فيه إلى عرض الطريق . فسرعة العمل وحدته الخارقة ، إلى جانب ضيق أبنية المؤسسات الصناعية وضعف النور وقلة وسائل التهوية ، وانعدام وسائل الحماية والأمن الصناعى ، كان لابد وأن تؤدى إلى تفشى الأمراض المهنية، وانهيار الروح المعنويه لدى الرجال ، والانحلال الخلقى لدى النساء والصغار .

وفوق كل ذلك ، لم تعد الآلة كما هو معروف مجرد وسيلة لجنى الربح نتيجة التوسع فى الإنتاج ، أو استنزاف أكثر ما يمكن من عمل العامل فى مدة معينة . وإنما أصبحت كريهة للعامل من حيث هى تفرض عليه نظام

= سنة ١٨٦٢ بشأن عمل الأطفال و ابنات القاصرات والنسوة. فنص على أن يعمل كل من هؤلاء ١١ ساعة يوميا ، إلا من بلغ ١٢ سنة ؟ ! ولا يسمح بالعمل الليلى إبتداء من التاسعة مساء إلى الخامسة صباحا إلا لمن زادت سنة عن ١٣ سنة ؟ !

(An Outline of Social Development, op, cit., p. 48.)

(١) أندريه فيليب ، المرجع السابق ، ص ١٦ .

طاعة فى المصنع لشروط الرأسمالية ، ومن حيث هو يعيش أمامها فى خوف دائم من أن يرى نفسه فى صفوف العاطلين ، حتى أنه يقبل سائر ما يوقع عليه من العقوبات والخصم من الأجر . ومع ذلك فإن الاستخدام المتزايد للآلات ، بالإضافة إلى التقدم الفنى المستمر فى أساليب الإنتاج ، لابد وأن يقصى بين الحين والآخر (فى عصر التقدم الصناعى) أعداداً متزايدة من العمال الأجراء ، فينضمون إلى صفوف العاطلين فى سوق العمل الذى يتوسع بصفة مستمرة .

ولذلك ، فإن العمال فى فجر عهدهم بالإنتاج الصناعى الكبير ، حين لم يتيسر لهم أن يكتشفوا عدوهم الحقيقى بعد ، عمدوا إلى التعبير عن غضبهم الشديد فى هذه الظروف السيئة بتحطيم الآلات . ففى أوقات الإضراب والاضطراب كان العمال يبدأون بتحطيم الآلات ، إذ اعتبروها السبب الرئيسى فى الأحوال القاسية التى يعيشون فى ظلها[١] .

ومن الغريب أن الرأسماليين قد قاوموا هذه الحركة العمالية غير الواعية باستخدام آلات جديدة وكبيرة على أوسع نطاق . فظهر فى انجلترا بعد سنة ١٨٣٠ من الاختراعات والاكتشافات الجديدة ، التى استدعتها مصالح الصراع الطبقى للرأسمالية ضد الطبقة العاملة ، وتحطيم مقاومتها للإنتاج

---

(١) أحرق العمال فى انجلترا أول آلة لجز الصوف لأنهم فقدوا عملهم بسببها . وفى مطلع القرن التاسع عشر قامت فى المقاطعات الصناعية بانجلترا حركة واسعة دعيت حركة « محطمى الآلات » ، وكانت موجهة ضد أنوال النسيج البخارية . وقد احتاجت الطبقة العاملة إلى بعض الوقت والخبرة والوعى ، لتدرك أن ما تلقاه من اضطهاد وبؤس ليس سببه الآلات ، بل من استخدموها استخداماً رأسمالياً .

الرأسمالى واضطهاد رأس المال للعمال ، ما أدى إلى التوسع فى خفض عدد العمال الذين يعملون فى الصناعة .

وهكذا كان أسلوب الإنتاج الرأسمالى وتوسعه فى الاستخدام الآلى يلقى بعمال جدد إلى قارعة الطريق ،ويخلق البطالة باستمرار ، فيزيد أوضاع العمال سوءاً ، ويقوى قبضة الرأسماليين عليهم . فهو يخلق جيشاً دائماً من العاطلين ، يصبح فى أيدى الرأسماليين سلاحاً قوياً لفرض شروط العمل ، وإتاحة تخفيض نفقات الإنتاج ، وزيادة الأرباح على حساب تخفيض الأجور ، وقبول العمل بأى شروط ، حيث لا تجعل البطالة وخطر الجوع محلاً للمساومة والاختيار أمام العمال[١] .

هكذا يصبح العمال العاطلون أداة ضغط ، تؤدى إلى خفض مستوى معيشة غيرهم من العاملين وإملاق أسرهم ، وتقوى التناقضات الطبقية بين العمل ورأس المال ، فى غمرة صراع كل منهما ضد الآخر[٢] .

---

(١) حقاً يستطيع الرأسماليون فى البلاد الاستعمارية منح العمال بعض الامتيازات فى الدخل ومستوى المعيشة ، مادامت المستعمرات تدر عليهم أرباحا طائلة . وبطبيعة الحال يكون استغلال العمال فى البلاد المتخلفة هو أقسى منه فى البلاد المتقدمة .

(٢) فى غمرة هذا الصراع ، يلجأ رأس المال إلى شراء حفنة من العمال يجعل منهم خدامه الأمناء . وبهذا يخلق فريقاً ممتازاً من العمال الذين يسمون بالأرستقراطية العمالية . ومع ذلك فلا يشعر هؤلاء بالاطمئنان إلى وضعهم هذا ولا مراكزهم تلك أمام ما قد يأتى به الغد .

كذلك يؤدى الاستخدام الرأسمالى للمنيفاتورة ، ثم الآلة ، ونشأة النظام المصرفى وإنشاء الشركات المساهمة، إلى تحرر الرأسمالى من القيام بوظيفة الإدارة للعمل والرقابة المباشرة للعمال، كما تحرر من قبل من العمل الجسدى بنشأة التعاون البسيط وتجميع العمال فى الورش ومدهم بأدوات حقوق الإنتاج والخامات .

=

ويصل فقر الطبقة العاملة إلى حده الأقصى فى أوقات الأزمات. فالأزمة تكشف متناقضات الرأسمالية وتزيد من حدتها ، كما تهبط بالطبقة العاملة إلى أعظم درجات الفقر . فكل أزمة تؤدى إلى إنقاص الإنتاج ، وتلقى بملايين جديدة من العمال إلى قارعة الطريق ، حتى تزيد حوادث الانتحار والموت جوعاً ، وتنتشر الأمراض .

ويؤدى هذا بالتالى إلى خفض جديد فى أجور العمال الذين يظلون فى العمل . ومن المعروف أن مستوى معيشة الطبقة العاملة ، حتى فى أغنى البلاد الرأسمالية ، قد هوى خلال أزمة سنة ١٩٣٠ إلى درجة يستحيل تصديقها فالعمال فى انجلترا قد باعوا أثاثهم ، وقبلت أسرهم على ضيق الأماكن بها سكاناً جدداً لمعاونتها فى دفع الأجر ؛ وإذا كان الوالد عاملا فالإبن قد أصبح عاطلا أو بالعكس .

هذا بينما يقف القانون مسلحاً بالنظريات البرجوازية التقليدية ، فى الدفاع عن « التطور الطبيعى » المزعوم فى حياة الجماعات والأفراد ؟ ! فليس ثمة ما يحول بين المنتج الصغير ومواصلة إنتاجه الحرفى ، والاعتماد على أدواته

= فهذه الوظائف ـ الإدارة والرقابة ـ يوكل القيام بها إلى صنف خاص من العاملين بأجر ، إداريين كانوا أو رؤساء عمال ، فيأمرون وينهون فى المشروع الرأسمالى باسم الرأسمالى .

ومن ثم أصبح الفصل بين العمل اليدوى وبين العمل الإدارى والذهنى سلاحا من الطراز الأول فى يد الرأسماليين ، لخلق تعارض بين فئتين من العمال الذين يتضامنون فى الإنتاج من أجل الربح .

غير أن هذا التضامن يتحول بحكم هذا الحال ، وبحكم تمييز الرأسمالى للعمل الذهنى والإدارى وإعطائه بعض الرواتب المرتفعة ، إلى نقيضه . فينقلب إلى نوع من الغيرة وعدم الثقة التى تبدأ بعصر الصناعة اليدوية ، وتتطور إلى تناقض أساسي وطبقى حين يبلغ دور هؤلاء درجة كبيرة من الأهمية فى الصناعة الكبيرة .

البسيطة ، والتمتع باستقلاله فى العمل ؟ ! وليس ثمة ما يحول بينه وبين قبول عرض الرأسمالى الكبير فى العمل لديه بأجر يحقق لهذا الأخير فائض قيمة ، هو الفرق بين قيمة السلعة المنتجة وبين ما يتقاضاه العامل من أجر ؟ !

ولكن ، كيف يتأتى له الخيار أما الإنتاج الآلى الواسع والرخيص ، والذى لا يقوى على منافسته بآلته الصغيرة أو رأس ماله الصغير ؟ ومن ثم فلابد أن يخضع لمنافسة الرأسمالى التجارى الصناعى ، ويعود إلى نوع من التبعية القديمة بين الإقطاعى والقن . ولكنها تبعية من نوع جديد ، تبعية اقتصادية وفعلية لا قانونية أو رسمية . وقد كان هذا الدور الرئيسى للرأسمالية التى قلبت «تحرير» العمل ، الذى نادت به البرجوازية ضد امتيازات وقوانين الإقطاع ، إلى «تحرير» من تملك أدوات الإنتاج ، وإخضاع لقوانين السوق ونظام العمل الأجير . وأصبحت قوة العمل سلعة تباع وتشترى على أساس العرض والطلب .

وحتى ذلك الحين ، من قيام سوق العمل إلى جانب سوق رأس المال ، وانفصال العمل عن تملك أدوات إنتاجه ، وانفصال رأس المال عن العمل ، وتسلح هذا الأخير بالاحتكار الذى حال بينه وبين المخاطرة بتصريف السلع المنتجة فى السوق ، وتعميم الإنتاج الآلى وقيام الصناعة الآلية الكبيرة (التى يقوم رأس المال فيها بعملية عفوية بقصد الربح الفردى والمحافظة على الاستشراء والتوسع فيه، بينما يؤدى التوسع الآلى إلى الإنتاج الاجتماعى ويتطلب العمل الجماعى ذو الوظيفة الاجتماعية على أوسع نطاق [١]) ، لم يكن

(١) بفضل استخدام الآلات ازداد تمركز الإنتاج الصناعى بصورة مطردة فى الصناعات والمؤسسات الكبيرة ، ونما العمل والإنتاج الاجتماعى الذى يمكن أن تعزى أسبابه إلى ما يأتى : =

للرأسمالية أن تقوم وتنمو كنظام متميز عن البرجوازية . فلا يحق لنا استخدام لفظ « رأسمالية » للتعبير عن مرحلة سابقة على هذا النظام الأخير الموسع فى الإنتاج وفى السوق ، بخصائصه المتميزة المشار إليها [١] . كما لم يكن للطبقة العاملة أن تدرك أن الآلات بحد ذاتها ليست هى عدوتها ، وإنما هذا النظام الرأسمالى بطبيعته تلك ، والتى تستخدم هذه الآلات فى ظله .

وبوضوح هذه الطبيعة للرأسمالية والعلاقات بين الرسمالية والبروليتاريا فى ظلها ، بدأ النضال الطبقى الذى شكل تاريخ الحركة العمالية والاشتراكية .

= « ا » تتطلب الآلة بحد ذاتها عملا جماعيا يقوم به عمال كثيرون .

« ب » تزداد عدد الفروع للصناعة الواحدة بتطور التقسيم الاجتماعى للعمل ، وفى الوقت نفسه يزداد الترابط بين مختلف المؤسسات الانتاجية .

« د » تزيل الرأسمالية عن طريق الصناعة الآلية مختلف أشكال التبعية الشخصية للعامل . فالعمل بأجر يصبح أساس الإنتاج .

« ح » تبرز إلى الوجود مدن وأحياء صناعية كبرى ، ويزداد بوجودها انقسام المجتمع أكثر فأكثر إلى طبقتين متنازعتين : الرأسمالية والعمال الأجراء .

(١) وهكذا يمكن القول بأن مرحلة الانتقال من البرجوازية التى حطمت الاحتكار الاقطاعى إلى الرأسمالية التى أصبحت وحدها صاحبة أدوات الانتاج والاحتكار للسلع المنتجة وتسويقها ، تتميز بخصائص واضحة :

« ا » سيطرة الاتجاهات الاحتكارية على أدوات ووسائل الإنتاج فى ميادينه المختلفة وعلى وسائل تمويله . فقد ظهر الاحتكار أمام وفرة رأس المال ، وزادت أهميته كأفضل الوسائل لزيادة الانتاج وخفض تكاليفه وتنمية التجارة ، وبالتالى تحقيق الأرباح وخلق موراد الثروة القومية للدولة القومية الحديثة التى كانت ترى قوة الدولة السياسية والعسكرية فى تحقيق السيطرة الاقتصادية عن طريق الغزو الاستعمارى .

« ب » نظام موسع فى الإنتاج (انظر ستراشى المرجع السابق ، ٤٦ ، ٤٧) .

« ح » نظام موسع للسوق بقيام سوق العمل بجانب رأس المال .

« د » انفصال العمل عن رأس المال ونشأة نظام العمل المأجور وقيام الطبقة العاملة .

« ه » التناقض بين رأس المال الفردى ومصالحه الأنانية التى تضع حدوداً لتطور القوى المنتجة وبين الانتاج الاجتماعى والعمل الجماعى ذو الوظيفة الاجتماعية .

التناقضات الأساسية للنظام الرأسمالى

هكذا يحمل طريق نمو الرأسمالية ، الذى هو فى نفس الوقت طريق إفقار الطبقة العاملة وإملاقها ، فى داخله التناقضات الأساسية التى تسمح بتفسخه والقضاء عليه ، سواء منها ما ينهض عن طبيعة الرأسمالية نفسها وبنيتها الاقتصادية وهدفها الرئيسى فى الإنتاج من أجل الحصول على الربح ، أو ما ينهض عن نتائجها الاجتماعية فى التناقض بين رأس المال وبين العمل ، وكفاح كل من الرأسماليين والعمال فى طريق يتعارض مع طريق الآخر .

ويكمن التناقض الأساسى ، النابع عن طبيعة النظام الرأسمالى وسعيه المطلق إلى الربح ، فى قانون المنافسة ، كإحدى العوامل الهامة فى تطور النظام الرأسمالى . فالمنافسة بين الرأسماليين ، التى هى من جانب ، محاولة مستمرة لتخفيض الإنتاج عن طريق زيادة التخصص وتقسيم العمل ، واستخدام وسائل العلم والتكنيك الحديث فى تطوير أدوات الإنتاج وإحلال آلات جديدة محل العمال ، بحيث لا يستطيع أى رأسمالى فردى التخلف عنها لتوسيع سوق تصريف منتجاته . كما تؤدى ، من جانب آخر ، إلى خروج بعض المتنافسين من حلبة الصراع ، وزيادة حجم المشروعات الأكثر كفاية أو الأكثر قدرة على جمع مقدار كاف من رأس المال ، لتحسن به أساليبها الإنتاجية ومن فرصها ضد منافسيها .

هكذا ، يمكن القول بأن الرأسماليين لا يعيشون فقط على استغلال قوة الطبقة العاملة ونهب شعوب المستعمرات ، وإنما يلتهمون بعضهم بعضاً كذلك . فالمنافسة تؤدى إلى قتل المنافسة ، وتصفية كل مشروع يحول دون

استئثار المشروع الأقوى بالأسواق والمستهلكين[١] .

ومن ثم تبرز ظاهرة الاحتكار . فإن كبر حجم بعض المشروعات يمكنها من الاستمرار فى التغلب على المنافسين ومن زيادة حجمها . وكثيراً ما تستطيع هذه المشروعات القوية أن تتكتل مع غيرها من المشروعات المشابهة أو المشروعات المكملة لها ، عن طريق شراء بعض هذه المشروعات أو إدماجها فيها وتكوين شركة احتكارية واحدة (أو مشروعاً واحداً من النواحى الاقتصادية والإدارية والمالية) تسيطر على فرع معين من الصناعة بكامله (الترست) ، أو عن طريق الاتفاق بين عدد من المشروعات المستقلة تحدد فيه أسعار بيع المنتجات وحصة كل عضو من الإنتاج ، وتقسيم الأسواق فيما بينهم بحيث يختص كل مشروع بأسواق معينة لا يزاحمه فيها مزاحم (الكارتل)[٢] .

وقد أدت البنوك والمصارف دوراً أساسياً وجوهرياً فى تحقيق أغراض

---

(١) Strachy, The Coming Struggle For power, op. cit., 53-58
— أحمد الشيبانى ، دراسات فى العقائد ، بيروت ، ص ٥٠ — ٥١ .

(٢) انظر فى تفصيل ذلك المرجع السابق ، ص ٥٩ — ٦٤ . وجدير بالذكر فى هذا الصدد ما حدث خلال أزمة البترول الايرانى . فقبل أن يقدم مصدق على التأميم كانت إيران الدولة الأولى المنتجة للبترول فى الشرق الأوسط ولكن ما كاد التأميم يعلن حتى غدت إيران الدولة الأخيرة فى إنتاج البترول بالمنطقة . وسبب ذلك إقدام الاتحاد الذى يحتكر السوق العالمية « ويضم فى طياته الشركات البترولية الكبرى من أمريكية وبريطانية وهولندية وفرنسية » على إغلاق السوق الدولية فى وجه البترول الإيرانى ، بحيث لم تستطع إيران أن تبيع سوى كميات جد قليلة من بترولها ، وتدنى إنتاجها مما يقارب ٤٥ مليون طن سنويا إلى ما يعادل الثلاثة ملايين طنا . ولجأ هذا الاحتكار إلى تعويض النقص فى البترول الايرانى بالتوسع فى إنتاج البترول بآبار كل من الكويت والمملكة السعودية والعراق .

الشركات الاحتكارية الموحدة (الترستات) والمتحدة (الكارتلات)، ولا سيما بعد تزايد قوتها وتعدد وظائفها . فالبنوك قد سارت سير المشروعات الصناعية فى ميلها إلى التركيز والاحتكار، وابتلاع المصارف الكبرى للبنوك المتوسطة والصغرى أو إخضاعها وإلحاقها بها، حتى نشأت الاحتكارات المصرفية فى شكل كارتلات وترستات بنوك تدير كل نشاط تجارة النقود فى البلاد الرأسمالية المتقدمة .

وقد أصبحت هذه البنوك والمصارف الاحتكارية الكبرى تكشف، بفحصها حسابات عملائها الجارية، عن المركز الاقتصادى الحقيق لهؤلاء العملاء . ومن ثم استطاعت، بقبولها أو رفضها إقراضهم، أن تدعم مركزهم أو تدفع بهم نحو الإفلاس والإختفاء . وهكذا استطاعت هذه الاحتكارات المصرفية أن تلعب دوراً لخدمة الاحتكارات الصناعية فى تصفية الشركات المستقلة . فبينما تستطيع الشركات الاحتكارية الصناعية أن تقدم على افتعال الأزمات، عن طريق إغراق السوق بالسلع والبضائع لفترة معينة ينخفض فيها سعر السلعة إلى مادون قيمتها الحقيقية، لا تستطيع الشركات المتوسطة الصغرى أن تتحمل هذه الخسارة لفترة زمنية طويلة . ولما كانت أبواب المصارف الكبرى مغلقة فى وجه هذه الأخيرة للاستدانة والقروض، بل غالباً ماتعمد المصارف إلى مطالبتها بسداد ماعليها من ديون قديمة، لذلك سرعان ما تفلس هذه المؤسسات الصغيرة .

ومن ثم يدفع إفلاس هذه الشركات والمؤسسات الصغرى إلى إفلاس المصارف الصغرى والمتوسطة المستقلة التى كانت تقوم على إقراضها .

وهكذا يتركز رأس المال فى المصارف الموحدة ، بمثل ما تتركز المشروعات الصناعية فى متحدة وموحدة [١] .

وقد ترتب على تزايد قوة البنوك فى عمليات الائتمان تسللها أكثر فأكثر إلى الحياة الصناعية . فلم تعد تقنع بمجرد إقراض رؤوس الأموال، وإنما شاركت مباشرة فى تكوين وتوظيف المؤسسات الصناعية . فعندما اتجه نحو تنظيم الصناعة ، وتوفير رؤوس الأموال الكبيرة الضرورية لمشروعاتها وغيرهامن المؤسسات والمشروعات الكبرى (كالسكك الحديدية ومشروعات النقل البحرى والسفن التجارية) عن طريق الشركات المساهمة التى تضم عدداً من المساهمين ، كل منهم ذو مسئولية محدودة ، لعبت البنوك دوراً أساسياً فى هذا الاتجاه ، وأصبحت تتولى ضمن وظائفها الرئيسية إنشاء المشروعات الصناعية على أساس الملكية المساهمة بدلا من الملكية الفردية ، ورعايتها من البداية إلى النهاية . فأصبحت تستحوذ على حصص تأسيس وأسهم ممتازة فى تلك المؤسسات ، وقامت بتعيين أعضاء مجالس الإدارة فى الشركات الكبيرة . بل استطاعت هذه المصارف الاحتكارية الكبرى أن تبلغ من درجات القوة ما استطاعت معه أن تضع رجالها فى مناصب الوزارة والإدارة العليا لأجهزة الدولة . وهكذا تيسر لجماعة رأس المال المالى أن تزيد ثروتها بسرعة ، وأن تفرض سلطتها الاحتكارية وأن يصبح أصحاب النفوذ فى عالم الصيرفة هم أصحاب النفوذ فى التجارة والصناعة والسياسة .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٥٠ .

وهكذا تنتهى المنافسة الرأسمالية فى صورها ومراحلها المتعددة إلى ضدها : الاحتكار الرأسمالى الذى يكون سبباً فى ظهور سمات ومراحل جديدة لتطور الرأسمالية نحو الاستعمار ، والصراع فى سبيل الحصول على المستعمرات وتقسيم العالم إلى مناطق للنفوذ ، حتى ولو أدى الأمر إلى الحروب[1] .

---

(١) وقد أصبح ذلك ضرورياً عندما وجد رأس المال الاحتكارى أن لكمية فائض القيمة التى يستحوذ عليها مجالا محدوداً داخل بلده الأصلى ، فأخذ فى البحث عن أسعار للربح خارج بلاده ، وتدفقت رؤوس الأموال إلى البلاد المتخلفة حيث كانت الأرباح مرتفعة لضآلة رؤوس الأموال فيها ، وحيث كانت أثمان الأراضى والمواد الأولية والأجور منخفضة. وقد اتخذ تصدير رأس المال بهذه الصورة — كشىء متميز عن تصدير السلع وكآخر مظهر لتطور الرأسمالية نحو الاستعمار — شكل أساسين ، أولاهما الاستثمارات المباشرة كتلك التى قامت بها بريطانيا فى إنشاء المؤسسات الصناعية ببلاد الدومنيون واليونان وأمريكا الجنوبية ، وثانيهما القروض إلى الحكومات الأجنبية كالقروض الفرنسية إلى تركيا وروسيا ومصر . وشيئاً فشيئاً أصبح تصدير رأس المال يتقدم تصدير السلع ، وأخذ الرأسماليون أنفسهم يبذلون وسعهم دائماً فى أن يربطوا تصدير رأس المال بالظروف السياسية التى تفقد البلاد المدينة استقلالها

وقد ساعدت عملية تصدير رأس المال على إنماء الرأسمالية فى كافة أنحاء العالم ، والتعجيل بظهورها فى البلاد المتخلفة . وساعدت بالأخص ، نتيجة غزو العالم برأسمال القروض — الذى تمثله الولايات المتحدة أجلى تمثيل فى الوقت الحاضر — على تكوين احتكارات عليا تتخطى بسرعة حواجز البلاد وحدودها القومية ، وتؤدى دوراً هاماً فى الحياة السياسية والاقتصادية الدولية .

ومن الدراسات الحديثه فى شأن هذه الاحتكارات العليا العالمية أن الترست الألمانى فارين المرتبط بمؤسسات ميتسوى اليابانية من جانب ، ومؤسسات ديبون وشركة الصناعات الكيماوية الامبراطورية .L.C.T وستاندارد أويل من جانب آخر ، لم تفقد علاقاته بها بقيام الحرب العالمية الثانية ، وإنما أوقفت فقط عندما قطعت الحرب الطريق المباشر للاتصال بينها ، ثم عادت من جديد بانتهاء الحرب إلى الاتفاق والتعاون المشترك .

(أحمد غنيم ، المرجع السابق ، ص ٩١ — ٩٢) .

ومن الواضح أن عامل المنافسة لا ينتهى ، كغيره من العوامل المؤثرة فى الإنتاج الرأسمالى إلى هذه النتيجة وحدها فى التناقض . وإنما هو يدفع إلى تناقض أشد وأوضح فى الأساس الاجتماعى للنظام الرأسمالى . فالتنافس بين الرأسماليين على توسيع أسواق إنتاجهم ، يدفع كما رأينا كلاً منهم إلى تخفيض تكاليف الإنتاج . ويلجأ الرأسماليون بصورة خاصة إلى إنقاص الأجور وإطالة ساعات العمل، وحمل العمال على مضاعفة جهودهم فى الإنتاج، أو يلجأون إلى إحلال الآلة محل الإنسان ، مما يسبب البطالة وانخفاض مجموع الأجور وهبوط القوة الشرائية للحصول على السلع الاستهلاكية ، فينشأ الكساد والانخفاض فى الأسعار ، وتقفل المصانع وتزداد البطالة وتتوالى التفاليس ، ويصبح الإنتاج مشلولا عاجزاً إلى الوقت الذى يصبح فيه على قدر من الانخفاض يتطابق مع إمكانيات الاستهلاك المنخفضة . ومن ثم تبدأ دورة اقتصادية جديدة .

وتلعب ظاهرة الاحتكار دورا مماثلا وأشد خطورة فى هذا المضمار . فهى تؤدى إلى التحطيم المستمر لصغار المنتجين الرأسماليين ،وتحويل أعداد متزايدة منهم إلى عمال يبيعون قوة عملهم للاحتكارات الكبرى . وهكذا تزداد الثروة القومية فى يد عدد محدود من الأفراد ، بينما تحرم الأغلبية من ملكية أدوات الإنتاج أو الاستقلال بالعمل بواسطتها . وفى هذا يكمن التناقض الأساسى بين رأس المال وبين العمال، الذى أصبح بمثابة محرك للصراع بين الطبقتين الكبيرتين المتضادتين ، كل تسير فى طريق يتعارض مع طريق الآخر . فالرأسماليون يكافحون من أجل تحسين وسائل الإنتاج وتطوير أساليبه وتقدم القوى المنتجة ، بغية زيادة العمل الإضافى والحصول على فائض القيمة . وهو كفاح يحمل فى طياته تناقضاً أساسياً مع أهدافه

وأغراضه . فبمقدار ما يقوم الرأسماليون بتطوير أساليب الإنتاج وزيادة التخصص فيه ، وتوسيع التقسيم الاجتماعى للعمل ، بحيث تتحول فروع الصناعة الواحدة (التى كانت فيما مضى على درجة من الاستقلال) إلى سلسلة واحدة من العمليات المترابطة التى تتبع إحداها الأخرى ، وبمقدار ما يزداد توثق العلاقات الاقتصادية والارتباط بين المؤسسات الصناعية والتجارية فى مختلف المناطق وفى مختلف البلدان ، بمقدار ما يتطلب كل ذلك عملا مشتركا وتكاملياً من مئات وألوف العمال ، وينجم عن ذلك تكون طابع اجتماعى للعمل وللإنتاج .

وكلما جرى تجميع العمال فى أعداد أكبر وأكبر ، واتسعت الصفة الاجتماعية للإنتاج ، عاد نتاج هذا العمل الاجتماعى لملايين الناس ملكية خاصـــة للرأسماليين . وهنا يبرز التناقض العميق فى النظام الرأسمالى . فبينما الإنتاج يتسم بالسمة الاجتماعية . ويتحول العمل إلى تأدية وظيفة جتماعية وبصورة جماعية ، تظل ملكية أدوات الإنتاج ملكية رأسمالية فردية لا تتوافق مع تطور الصفة الاجتماعية للإنتاج والجماعية للعمل .

إن التناقض بين الطابع الاجتماعى لعملية الإنتاج ووظيفة النشاط الانسانى الذى يبذل فى تحقيقه ، وبين الشكل الخاص الرأسمالى لتملك ثمرات الإنتاج ، يضع حدودا لتطور القوى المنتجة ، ويعوق انطلاقها فى خدمة الوظيفة الاجتماعية التى أسبغت صفتها عليها . فالشىء الذى يهم الرأسمالى ليس اقتصاد العمل الاجتماعى ، ولا تخفيف عبء العمل عن العامل ، وإنما الذى يهمه هو الاقتصاد فى الأجور ، والسعى وراء الربح والمنافسة ، حتى يتجلى هذا فى فوضى الإنتاج الرأسمالى واضطرابه (بانتشار البطالة والأزمات

والحروب . . إلخ) ، وفى احتداد الصراع الطبقى بين الرأسمالية وجماهير العمال . هذا الصراع الذى يأخذ كفاح العمال فيه صورة الكفاح الثورى الذى يسير مع تطور التاريخ ، فى سبيل سيطرة الشعب المستغل على أدوات الإنتاج وتوجيهها للصالح الاجتماعى .

الرأسمالية فى مرحلة الاستعمار

دخلت الرأسمالية هذه المرحلة الأخيرة من مراحل تطورها الاقتصادى، عندما استهدفت الاستغلال الجماعى لموارد وثروات الشعوب الأخرى ، فى النصف الأخير من القرن الماضى . فمنذ أن (ا) بلغ تركز الإنتاج ورأس المال درجة سيطرت معها المشروعات والمؤسسات الاحتكارية على الحياة الاقتصادية ، (ب) واندمج رأس المال المالى برأس المال الصناعى ، فظهرت أقلية من ملوك الصناعة والمال تسيطر على أمور البلاد وتوجه سياستها الداخلية والخارجية ، (حـ) ونما تصدير رأس المال كشىء متميز عن تصدير البضائع ، وازدادت أهميته فى شكل قروض أو عمليات تمويل واستثمار ، (د) وتشكلت الاحتكارات الرأسمالية العليا[١] واقتسمت العالم فيما بينها ، كما حدث فى صناعة الفولاذ والبترول وغيرها . واتفقت هذه الاحتكارات على النسب التى تكون لكل منها فى مجموع التجارة الدولية التى كبر حجمها وتزايدت أهميتها بالنسبة للاقتصاد القومى للدول المصدرة[٢]، وقد تم تقريباً التقسيم الاقتصادى للعالم .

---

(١) راجع الهامش السابق ، ص ١٣١ .

(٢) كثير ما كانت تعين أسواق خاصة لكل شركة أو مؤسسة احتكارية ويتفق على أسعارها .

فمنذ ذلك الوقت ، الذى لم تستطع فيه الدول الصناعية المتقدمة أن تعتمد على أسواقها المحلية وحدها مهما اتسعت ، بل وجدت نفسها مضطرة للبحث عن أسواق خارجية (للحصول على الفوائد من رؤوس الأموال المصدرة ، ولتصريف منتجاتها والحصول على المواد الخام بأثمان بخسة) ، وهى تحرص على أن تصبح هذه الأقاليم والأسواق ومناطق النفوذ مضمونة لها دون سواها ، بحيث تستطيع أن تستبعد منها كل منافسيها . وهذا ما لا يتحقق إلا بالسيطرة السياسية التى لا تكفى فيها المنافسة أو الحروب الاقتصادية ؛ وإنما يتسلحون ليخوضوا حروباً دامية ، يكسبهم فيها انتصارهم التفوق على منافسيهم واحتلال المستعمرات والأقاليم ذات الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لهذا التوسع .

منذ ذلك الوقت دخلت الرأسمالية مرحلتها الامبريالية ، مرحلة احتلال الأقاليم والتقسيم المباشر والكامل للعالم . وهى مرحلة تتميز فى تاريخ الرأسمالية عن المرحلة الاستعمارية فى عصر البرجوازية التجارية ، وتكوين الامبراطوريات الأولى فى القرنين السابع والثامن عشر . فالامبريالية ، كمرحلة عليا للنظام الرأسمالى ، تتميز بنفس الصفات والقوانين التى تحكم النظام الرأسمالى ككل .

فهى أولا ، تقوم على أساس المنافسة والتصادم الذى قد يؤدى للحروب فى سبيل الحصول على أسواق ومحميات أو مستعمرات ومناطق للنفوذ ، فى عالم يضيق على التوسع الرأسمالى بتلك الإمكانيات التى لا يمكن تحقيقها من قبل دولة إمبريالية إلا على حساب الأخرى ، بخلاف عصر الكشوف الجغرافية التى بدأ فيه بناء الامبراطوريات المتسعة الأرجاء .

وهى ثانياً ، تبين والحال هذه بمثابة المرحلة الاحتكارية للرأسمالية ، لا فيما يتعلق بقيام المؤسسات المتحدة والاتحادية والاحتكارات فحسب ، وإنما فيما يتعلق بالاحتكارات فى ضم الأراضى والملحقات والمستعمرات . فالإمبريالية كنظام متميز لا تبدأ إلا بالسيطرة العالمية لإحدى الإمبراطوريات الاستعمارية ، أو تقسيم العالم بينها وبين غيرها من الإمبراطوريات بصورة تامة ومباشرة .

وهى من ناحية ثالثة ، تبين بمثابة مرحلة متميزة للسياسة الاستعمارية التى توقفت فى مرحلتها الأولى نتيجـــة المقاومة المتزايدة لأهالى الأقاليم المفتوحة ، فانتقلت إلى مرحلتها الثانية القائمة على أساس المنافسة والمزاحمة، فى تقسيم هذه المستعمرات ومناطق النفوذ أو إعادة تقسيمها بأى ثمن [١] . والدليل على ذلك ، أن التوسع الاستعمارى فى مرحلة الإمبريالية لم يستهدف البلاد المتخلفة فقط ، ولـكنه كان توسعاً عاماً يتجه كلما واتته الظروف ضد الدول الأوروبية المتقدمة نفسها . وأوضح مثال على ذلك هو الاتجاهات التوسعية التى أظهرتها السياسة الألمانية فى عهد بسمارك للاتجاه نحو شرق أوروبا ، والتى أظهرها الاستعمار النازى داخل أوروبا نفسها .

وهكذا يمكن القول ، بأن الإمبريالية هى المرحلة الاحتكارية للرأسمالية. أولا ، من حيث كونها تتيح للاحتكارات الرأسمالية فرصتها كاملة للتحكم فى الإنتاج . وثانياً ، من حيث أنها لا تترك شبراً من الأراضى فى العالم إلا وتخضعه لاحتكارات إحدى الدول الإمبراطورية .

---

(١) ستراشى ، المرجع السابق ، ٢٣٢ — ٢٣٤ .

وهكذا تصبح الحروب بين الدول الكبرى ، والحروب العالمية، نتيجة لظاهرة اقتصادية تتعلق بطبيعة الرأسمالية . فتركز الإنتاج ورأس المال فى أيدى جماعات المال المالى فى كل قطر من الأقطار ، الذى هو فى الظاهر مجرد عملية اقتصادية صرفة ، يؤدى إلى احتدام الصراع بين مختلف الاحتكارات الرأسمالية التى تستخدم نفوذها لدى حكوماتها لدفع سياستها للحصول على أسواق ومستعمرات ، ولو أدى ذلك إلى الحرب .

وقد أدت مثل هذه الصراعات إلى عدد من الحروب لإعادة تقسيم العالم، لعل أهمها هى حرب الولايات المتحدة ضـــد أسبانيا سنة ١٨٩٨ ، والتى استولى الأمريكيون فى إثرها على الفيلبين وجزر هاواى ، وتمت لهم السيطرة على كوبا .

والواقع أن تاريخ الفتوحات الاستعمارية ، وخصوصاً بعد أزمة سنة ١٨٧٣ الإقتصادية ، توضح لنا هذا الطابع الامبريالية . ففى خلال هذه الفترة الوجيزة من أواخر القرن التاسع عشر ، أصبحت كل أراضى العالم محتلة ومقسمة ، ثم أعيد تقسيمها ولا سيما بعد الحرب العالمية الأولى [١] .

---

(١) يجب ألا يغيب عن البال أن تقسيم العالم ليس فى حد ذاته انعكاساً مباشراً لقوة الدولة الرأسمالية . فهناك بعض الدول الصغيرة كالبرتغال وهولندا وبلجيكا كانت أو مازالت امبراطوريات كبيرة بينما يبدو أن نطاق مستعمرات الولايات المتحدة محدوداً . وحقيقة الأمر أن هناك ثمة ظروف تاريخية لعبت دورها فى تحديد هذا التقسيم . كما يجب ألا ننظر إلى المسألة من ظاهرها . فالبلاد التى يقال عنها مستقلة أو امبراطورية كالبرتغال هى فى حقيقة أمرها بلاد تابعة للقوى الحليفة والاحتكارية الكبرى . وهناك بلاد أخرى ، كبلاد أمريكا الوسطى ، تعتبر بمثابة مستعمرات خفية للاحتكارات الأمريكية . أما الولايات المتحدة فلم تعد تبحث اليوم عن الاستعمار المباشر للأقاليم ، ولكنها تعمد إلى استعمار بصورة غير مباشرة ، وهى ما نطلق عليه وصف الاستعمار الجديد .

ومن المعروف ، أن الحرب العالمية الثانية كانت قبل كل شيء صراعاً من أجل إعادة تقسيم العالم ، ولا سيما من قبل قوى الفاشية . ولكنه كان صراعاً أدى إلى نقيضه . فالسيطرة الإستعمارية التي أدت إلى الحروب والكوارث الإجتماعية الأخرى، قد أدت إلى قيام وانتشار الحركات الوطنية والتحريرية في البلاد المستعمرة والخاضعة [1] ، كما أدت إلى بروز مدى ثوري عالمي ، اشتراكي وعمالي ، يطالب بالقضاء على أسباب الحروب وتحريمها ، عبر عنه ميثاق الأمم المتحدة بوضوح ، حيث ينص في المادة ٢ / ٤ منه على أن « يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة » .

---

(١) أدت الامبريالية إلى تخلف العديد من البلاد المستعمرة ، وإلى نزوح الثروة القومية منها إلى البلاد الرأسمالية المتقدمة ، فازدادت الفروق بين المستويات الاقتصادية في البلاد المتخلفة والبلاد المتقدمة ، فالشركات الاحتكارية في البلاد الامبريالية تجد نفسها قادرة على أن تجني من استغلال الشعوب المتخلفة أرباحا أكثر من المعدل الاعتيادي للأرباح في بلادها . وسبب ذلك هو انحطاط مستوى معيشة هذه الشعوب التي لا تملك من وسائل الإنتاج غير الوسائل البدائية، ثم الأحوال السيئة التي تفرضها عليها الاحتكارات الرأسمالية .

غير أن تصدير رؤوس الأموال للاستثمار في المستعمرات قد أدى إلى ظهور طبقات جديدة ، وعلى الأخص الطبقة العاملة التي لا تملك أدوات الإنتاج ؛ كما أدى إلى تحطيم الرأسماليات المحلية الصغيرة أو الضغط عليها . وفي نفس الوقت حولت الزراعة إلى إنتاج المواد الأولية المطلوبة للصناعات في البلاد الاستعمارية (القطن) ، وتعرض الفلاحون للأزمات الاقتصادية كنتيجة للأزمات في البلاد الصناعية المتقدمة ، واستطاعت الاحتكارية الرأسمالية الحصول بطرق مختلفة على أرباح متزايدة على حساب الفلاحين ، كنتيجة لتخفيض الأسعار النسبية للمنتجات الزراعية . وهكذا تجمعت في هذه البلاد القوى الوطنية المتعددة صاحبة المصلحة في القضاء على الاستعمار وسيطرة الاحتكارات الرأسمالية عليها .

وأخيراً ، يجب أن يلاحظ أن جنى الأرباح الطائلة نتيجة تقسيم العالم إلى مستعمرات ونهب ثرواتها واستغلال أبنائها ، قد يؤدى إلى حصول العمال فى البلاد الاستعمارية الرأسمالية المتقدمة على بعض الامتيازات . فالحصول على الأرباح الطائلة من المستعمرات . مكن الرأسمالية فى بعض البلاد كانجلترا من الاستجابة إلى بعض مطالب الطبقة العاملة البريطانية فى تحسين أحوالها التى هى فى الحقيقة أحوال الفئات العليا من العمال المهرة . فأصبح هؤلاء يعيشون فى مستوى أرفع من العمال فى البلاد الأخرى . ومن ثم فقد أصبحوا يجدون شيئاً من التوافق بين مصالحهم وبين الاستثمارات الرأسمالية للمستعمرات .

وهكذا ، يمكن القول بأن بعض أقسام هذه الطبقة ، التى تقوم بالفعل بتمثيل الطبقة العاملة البريطانية فى اتحادات النقابات وحزب العمال وعضوية البرلمان وأجهزة الحكم والوزارة ، تميل إلى أن تصبح انتهازية . ويظهر هذا الميــــل واضحاً لدى زعمائها الذين يحاولون التفاهم مع الرأسمالية ، والاتفاق معها حول الابقاء على المستعمرات . وانتهاج السياسة الاستعمارية فى استخدام القوة أو التهديد بها للابقاء على المصالح الاحتكارية ومناطق النفوذ ، غير مبالين بمصالح أغلبية العمال فى بلادهم . وهكذا ينتهى هذا التهادن إلى اتفاق فئات القيادات العمالية إلى حد بعيد مع السياسة الاحتكارية والاستعمارية التى تسلكها طبقة رأس المال المالى فى بلادها وخارجها ، وإلى تمييع الحركة الاشتراكية وفكرها المعادى للاستغلال والاستعمار بكافة أشكاله .

الأصول التقليدية لمفهوم الاستعمار

يبين مما تقدم ، أن التاريخ الاستعماري يعرف صوراً أوأشكالا متعددة لمفهوم الاستعمار . ومن الأهمية بمكان أن نحدد فى اللغات الحية ، واللغة العربية على وجه الخصوص ، الأهداف والمعانى الصحيحة التى تكمن خلف الاستخدامات المتعددة لهذا المفهوم ، فى الفكرين السياسى والاقتصادى على اختلاف الأمكنة والأزمان .

فالاستعمار ، كظاهرة سياسية عامة ، ترمى إلى تحقيق أطماع شعب قوى فى التوسع على حساب غيره من القوميات والشعوب ظاهرة قديمة ، تعود بنا إلى عصر الإمبراطوريات القديمة ، وسياستها فى إخضاع القوميات المتباينة لسيطرة حاكم واحد ، أو امبراطور ، عن طريق استخدام القوة ، بل إنها فى العنصر الأخلاقى ، الذى لا يحمل كل هذا الإسفاف فى تبرير القوة ، لتعود بنا إلى ما هو أبعد من ذلك ، إلى عصر الهجرات البشرية المتدافعة نحو بعض الأماكن واحتلالها لها ، على حساب بعض الأجناس والقبائل الأخرى .

وهكذا ، يمكن العودة بمفهوم الاستعمار فى أصوله الأولى إلى الأصل اللغوى لمعنى الكلمة ، وهو التعمير أو الإعمار الذى ينشأ نتيجة هجرة بعض الأجناس إلى مكان ما وبقائها فيه Colonisation . وهى عملية بيولوجية تشبه هجرة النحل إذا ما زاد عدده فى خلية إلى خلية أخرى ، وقد أعطتنا الشعوب القديمة أمثلة عديدة على قيام هذه الهجرات ، ونشأة المستعمرات الإنسانية التى كانت سبباً فى تفرق بنى الانسان واختلاف أجناسهم إلى أماكن متعددة ، حتى شمل الجنس البشرى كافة أرجاء المعمورة .

من ثم ، يمكن القول أن لفظ المستعمرة فى الأصل لم يكن لفظاً مشيناً كما هو الحال فى الوقت الحاضر . فقد كان يعنى فى الأصل اللغوى مكاناً للإعمار ، وفى المعنى السياسى تكوين فرع من دولة الأصل ، يشب ليجعل من نفسه دولة جديدة تشبه الدولة الأم فى الجنس واللغة والآداب والتقاليد ، وتربطها بها رابطة ولاء وتحالف لدرء غوائل المعتدين . وقد قامت مثل هذه العلاقات الطبيعية والوشائج الثقافية والوجدانية بين فينيقيا وبين المستعمرات الفينيقية فى الشمال الأفريقى ، وكذلك بين المدن اليونانية وبين مستعمراتها فى جنوب إيطاليا .

ومع ذلك ، فإن بعض هذه المستعمرات التى قامت على أساس الهجرة الاستيطانية Colonisation ، وكونت من أنفسها دولا استقلت فيما بعد عن دولة الأصل ، أو امتزجت شعوبها مع غيرها من المستعمرين الآخرين وأبناء البلاد الأصليين ليتكون منها شعب جديد ودولة جديدة ، كثيراً ما سعت هى الأخرى إلى التوسع على حساب غيرها ، وتكوين امبراطورية عن طريق إستخدام القوة ، كما فعلت المستعمرة الفينيقية فى شمال أفريقيا عندما بلغت درجة معينة من القوة ، وتطورت إلى امبراطورية كبيرة أخذت تهدد غيرها من الامبراطوريات .

ومنذ هذا التاريخ ، وقد عرفت السيطرة الاستعمارية Imperialism (فى مفهومها القديم) كسياسية اتبعت فى تنظيم الامبراطورية . فالامبرياليزم ، كما هو واضح ، لفظ اشتق من كلمة امبراطور Imperator اللاتينية ، بمعنى القائد العام للجيوش البرية ، أو رئيس الأقليم وصاحب السيادة الشخصية على جميع التابعين له . وعلى هذا الأساس ، يفرق فى اللفظ والمعنى بين السيادة

الشخصية على الأفراد أينما كانوا Imperium ، كأثر من آثار الحكم المطلق فى القديم ، وبين السيادة على الإقليم بمن عليه Dominium فى عصر إقليمية السيادة على القانون فى الآونة الحديثة .

ومن كلمة إمبراطور اشتقت كلمة إمبراطورية التى تعنى دولة شاسعة الأرجاء ذات حكومة مركزية ، وتضم قوميات متباينة تعيش حياة مختلفة ، قامت على إخضاعها بالقوة ، وجعلت منها مجموعة من المستعمرات لانتزاع الخيرات وتحقيق الثروة والجاه .

ومن ثم ، كانت السيطرة الاستعمارية أو الإمبريا ليزم فى القديم ، هى السياسة التى تتبع لتنظيم الإمبراطورية ، والاستحواذ على القوميات والأراضى التى استولت عليها . وهى فكرة يمكن أن نعود بها إلى عصر الإسكندر الأكبر ، وإمبراطوريته الأوروبية الأسيوية التى ضمت قوميات متباينة ، أخضعت جميعاً لسيطرة قائد واحد بالقوة .

الاستعمار الاستيطانى فى العصور الحديثة

وقد سار هذا التطور فى العصور الحديثة سيراً مماثلاً لما كان عليه الحال فى العصور القديمة ، بالانتقال من تأسيس المستعمرات الاستيطانية إلى قيام الإمبراطوريات ، كعمل من أعمال التوسع فيما وراء البحار ، ذلك الذى دشن عصر السيطرة الاحتكارية للرأسمالية فى المفهوم الحديث . فمنذ القرن السادس عشر ، وقد قامت فى أوربا ثورة علمية وفنية باستخدام البارود وغيره من أسلحة الحروب والقتال ، إلى جانب الثورة الصناعية فى الآلات وإنتاج سلع

الاستهلاك. وكان هذا عاملا مساعداً على قيام الدول الأوروبية بشن حروب الغزو ، والسيطرة على طرق المواصلات العالمية ، أو إنشاء مراكز تجارية واستراتيجية لها فى أماكن مختلفة من العالم ، الذى ما لبث أن قسم بينها فيما بعد إلى مناطق نفوذ فمستعمرات وإمبراطوريات .

فيفى العالم الجديد ، تأسست مستعمرات للمهاجرين الأوروبيين هى صورة طبق الأصل من المستعمرات ذات الطابع العنصرى التى عرفت قديماً . فالمستعمرون يؤسسون نظماً مماثلة لما عليه الحال فى الوطن الأم ، ويقيمون معه صلات ووشائج روحية وسياسية واقتصادية . ومن ثم نجد المهاجرين الفرنسيين فى كندا يطلقون عليه « فرنسا الجديدة » ، كما يطلق الإنجليز على على ساحل الولايات المتحدة الشرقى « إنجلترا الجديدة » ، ويطلق الهولنديون على مدينة نيويورك « نيوامستردام » . وقد بقيت هذه الأخيرة كذلك حتى استطاع الإنجليز أن يفوزوا بها وأن يطلقوا عليها اسمها الحالى .

أما فى الشرق ، حيث كانت توجد دول قوية فى الهند والملايو وجزر الهند الشرقية ، لم تجد الدول الأوروبية وسيلة إلى توطين مستعمريها فى تلك البلاد . ولكن مما لا شك فيه ، أن مثل هذه المستعمرات قد قامت فى أجزاء متفرقة من أفريقيا قبل بزوغ القرن التاسع عشر ، كما حدث فى جزر الكنارى وسان توما فى القرن السادس عشر ، والماسكارين فى القرن الثامن عشر ، وإلى حد ما فى سانت لويس بالسنغال . ويمكن التدليل على ذلك بصفة خاصة بقيام مثل هذه المستعمرات على يد « فان ربيك » برأس الرجاء الصالح سنة ١٧٥٢ ، والتى أصبحت مقدمة ونواة لمولد شعب جديد من المستوطنين ، هو شعب البوير .

غير أن هذه المستعمرات لم تكن الوسيلة الوحيدة لنفوذ الاستعمار الأوروبى إلى البلاد الشرقية . فمنذ القرنين الخامس والسادس عشر ، وقد أنشأ التجار والبحارة الأوربيون مؤسسات أو وكالات تجارية لجلب وتوزيع البضائع فى الموانى البعيدة . فكانت هناك الوكالات التجارية لجنوا فى البحر الأسود ، وللبندقية فى مصر ، وللهانز فى برجن وغيرها من البلاد الاسكندنافية ، من أجل الحصول على التوابل والحرير أو الفراء وأسماك الرنجة . ولم تكن هذه الوكالات أو المراكز التجاريةمستعمرات حقيقية . فالقناصل أو التجار والبحارة الذين يوجدون بهايقيمون فيها إقامة مؤقتة ، ويعودون منها بعد تمام مهامهم . فهم لا يفلحون بها الأرض ولا يكونون عشيرة أو أهلا ، وإنما يقومون بالاختصاصات المحدودة الممنوحة لهم بمقتضى التوكيل التجارى.فلم تكن هذه الوكالات أو المراكز إذاً سوى فروع تقوم بأعمال بالتجارة فحسب .

من ثم ، يبين أن عنصر السكان كان جوهرياً فى تحديد الفرق بين الوكالة التجارية والمستعمرة فى ذلك الوقت . حتى أنه عندما شاع اصطلاح « المستعمرات » بالنسبة لهذه الوكالات ، وأصبح عدد كبير منها مراكز عسكرية وبحرية كذلك ، أصبح لفظ المزرعة Plantation هو الذى يطلق على المخططات التى كانت تشغل أذهان الكثيرين لبناء المستعمرات الغاصة بالسكان . ومن ذلك كانت إشارة لورد بيكون فى مقال له عن المستعمرات المختلفة فى أيرلندا (١) .

(١) انظر فى تفصيل هذا Henri Brunschwing, Colonisation Et Décolonisation, Cahiers D'Etudes Atricaines, 1 pp. 44-55.

ومع ذلك ، فما لبثت هذه الوكالات أو المراكز أن أصبحت مستعمرات استيطانية بالمعنى الصحيح . وهي التي عرفت في النظام الإنجليزي باسم « مستعمرات التاج » ، والتي أعدت بقرار مجلس العموم سنة ١٨٠٧ لإستقبال العبيد المحررين، للقيام بأعمال فلاحة الأرض وغيرها من الأعمال التجارية التي تدر ربحاً ضئيلا ، كما حدث في فريتون وانجلترا الجديدة التي غصت بالسكان السود تحت إدارة وسيطرة المبشرين والإداريين البيض ، أو كما حدث من جانب الفرنسيين بالسنغال وساحل غينيا من إنشاء المراكز التجارية التي تحولت فيما بعد إلى مستعمرات استيطانية ، أوالقواعد العسكرية التي تحولت إلى محميات .

والخلاصة ، أنه حيثما لم يتمكن الاستعمار الأوربي من تأسيس المستعمرات الاستيطانية في البلاد الشرقية، فقد قام بتكوين الشركات التي تديرها مصالح دولة معينة ، أو يحتكر أعمالها رأس مال يساهم فيه كبار المتنفذين في شئون الدولة ، للقيام بالتجارة مع تلك البلاد .

ولكن ، عندما استطاع رأس المال الأوروبي أن يقوى وأن يشتد عوده ، بظهور التطور الصناعي وتضخم إنتاجه ، لم تعد عملية التبادل التجاري كافية لتحقيق الربح ، كما كان الحال في عصر البرجوازية التجارية . ففي ذلك الوقت ، كانت الدول الأوروبية تستورد من مستعمراتها والبلاد الشرقية الأخرى أكثر مما كانت تصدر إليها . ولكنها في عصر تضخم الإنتاج الصناعي الرأسمالي ، قد أصبحت تصدر إلى تلك البلاد أكثر مما كانت تستورد منها . ومن هنا ظهرت الحاجة إلى الأسواق لتصريف المنتجات، كما اشتدت الرغبة في بناء المستعمرات والتوسع فيها للحصول على المواد الخام . وهكذا ،

برزت الدوافع الاقتصادية المحضة للسياسة الاستعمارية فى السيطرة الامبرياليه ، بعد أن كانت — إلى حد ما — تعبر من قبل عن الرغبة فى التوسع السياسى ، وإظهار القوة فى المجال الدولى ، بما يحول دون سقوط الدولة الاستعمارية إلى ما دون مرتبة الدول الكبرى . وقد كان هذا هو شأن فرنسا بصفة خاصة ، فى الفترة ما بين سنة ١٨٨٠ وسنة ١٨٨٥ ، من أعقاب الحرب السبعينية .

من ثم ، أصبحت الدوافع الاقتصادية حافز الدول الرأسمالية فى زحفها المستمر لغزو أقاليم ما وراء البحار ، والتوسع فى إنشاء المستعمرات . وبرز عامل المنافسة والدعوة إلى احتكار الأسواق للحصول على المواد الخام وتصريف المنتجات . فالثروة الاقتصادية فى المستعمرات ، قد أصبحت قوة تفوق فى أهميتها حركة الاستيطان البشرى ، وإظهار التفوق العسكرى من أجل النفوذ السياسى ، أو تحقيق النزعات القومية فى التوسع وهى العناصر التى غدت فى مجموعها مجرد عوامل تسير فى ركاب الدافع الاقتصادى ، حتى أصبحت الظاهرة الاستعمارية فى عصر الامبريالية والاحتكار الرأسمالى هى بحق صورة حديثة للنظام الرأسمالى فى الإنتاج ، أو إن شئت فقل أن الامبريالية قد أصبحت بحق أعلى مراحل التطور الرأسمالى .

ولم يعد الاستعمار الاستيطانى ممكناً ، إلا حيثما صلح المناخ لتوطن أفواج المهاجرين الأوروبيين الجدد . ولكنها هجرات لم تقم فى الآونة الحديثة على أساس الاستيعاب كما كان الشأن فى الهجرات القديمة ، بل قامت على أساس الدفع واتساع نطاق النشاط الاستعمارى فى منطقة من مناطق الضعف الجاذب ، حيث استطاع المستعمر احتلال الأرض ، وتشريد الشعب الأصلى

وإقامة حكومة من المستوطنين الجدد ، ترتبط بحكومة السياسة الاستعمارية التى ساعدتها على الوجود فى تلك المنطقة والتوطن فيها ، كما حدث فى الجزائر وجنوب أفريقيا ، وأخيراً فى فلسطين .

السيطرة الاستعمارية أو الامبريالزم

ويمكن القول ، أنه منـــذ مؤتمر برلين سنة ١٨٨٥ ، واندفاع الدول الأوروبيـة الـكبرى لاينى عن اقتسام الأسواق العالمية لتحقيق الربح الاقتصادى . فقد ظهر عصر الامبراطوريات الحديثة التى قامت عن طريق الغزو والقهر ، وساندتها القواعد القانونية الرجعية التى برزت للسياسة الرأسمالية الاستعمارية حق الفتح ، واستخدام القوة أو التهديد لإخضاع الشعوب الضعيفة .

والواقع أن فكرة الاستعمار الرأسمالى (الامبريالى فيما بعد) قد أخذت فى الظهور منذ كتب عنها « لورى بوليه » Learoy-Beaulieu فى مؤلفه عن « الاستعمار الاستيطانى لدى الشعوب المتمدنة » سنة ١٨٧٤ . غير أن هذا المؤلف ظل قليل الانتشار ، برغم من جهود الجمعيات الجغرافية فى إذاعة أفكاره حتى قيض له أن تعمل الشركات الاحتكارية الـكبرى على نشره وتعميمه حوالى سنة ١٨٩٠ . ومن ثم ، بدأت المقالات والبحوث تترى عن نظام الربح والاستثمارات فى ظل النظامين التجارى والامبريالى ، وأهمية المشروعات الجديدة للتوسع الرأسمالى . وقد ظهر أن الفائدة الحقيقية فى ظل النظام الامبريالى ، لم تعد تـكمن فى الفرق بين قيمة الصادرات والواردات بين البلد الأم وبين مستعمراتها ، نتيجة عدم التوازن فى عمليات الدفع ، كما كان الشأن فى عصر السياسة التجارية ، وإنما تـكمن فى الفرق بين ثمن السلع

بسعر الشراء فى البلد الأم وبين سعر البيع فى المستعمرة من جانب، ونتيجة سياسة الاستثمار والأقراض بأجل للبلاد المستعمرة فى الجانب الأعم. فالبلاد المتخلفة وشبه المستعمرة قد قويت بها الحاجة إلى المال، لاستخراج خاماتها وتطوير اقتصادياتها، إلى الحد الذى أصبحت معه شبه مرغمة على عقد الاتفاقيات المالية للقروض والاستثمارات، ثم معاهدات الارتباطات السياسية والاقتصادية.

وعلى الرغم من أن الاستعمار الرأسمالى قد أخذ يلهث فى لهفة وينافس بعضه بعضاً، من أجل الحصول على الأرباح الطائلة من هذه الاستثمارات والقروض، فقد أصبحت دوائر المال والاحتكارات الأوروبية بوصفها المصدر الوحيد لهذه العمليات، تتحكم فى عمليات الاقراض التى تقدمها للبلاد المستعمرة والمتخلفة، وتملى شروطها لتنظيم الأحوال المالية فى تلك البلاد، أو لتخصيص موارد معينة لخدمة قروضها تحت إشراف إدارة من الأوروبيين والأجانب.

وكلما استطاع البلد المدين أن يدفع ثمن المنتجات الصناعية المباعة له، أو الأرباح التى يغلها الفرق بين ثمن السلعة فى الشراء وبين ثمنها فى البيع على يد التجار الأجانب، كانت حصيلة ذلك من الأموال المقرضة أو المستثمرة بأجل؛ حتى أصبح يحل للاحتكارات الرأسمالية أن تقبض دينها عدة مرات. ومن المعروف أن مصر تحت حكم انجلترا، وفى عهد كرومر بوجه خاص، قد قاست الأمرين فى هذا الصدد. وأصبحت مصر من الأمثلة التقليدية لهذه الصورة من صور الاستغلال الرأسمالى. التى حذت حذو ما حدث فيها الدول الاستعمارية فى المستعمرات الأخرى. فقد عملت الدول الأوروبية،

والولايات المتحدة الأمريكية فيما بعد ، على تطبيق هذه السياسة فى كل من الصين وتركيا وتونس ومراكش وإيران وليبيريا ، وجمهوريات أمريكا الوسطى واللاتينية ، حيث استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تحول مبدأ مونرو فى العزلة الأمريكية لخدمة الدولار ، ومنع رؤوس الأموال الأوربية من دخول القارة الأمريكية .

ولعل الأمثلة السابقة ، توضح أن السيطرة الأمبريالية للدول الرأسمالية على مستعمراتها ومناطق نفوذها ، لم تكن تحتم بالضرورة أن تصبح الدولة الأمبريالية مسئولة عن شئون المستعمرة سياسياً ، على الأقل فيما يتعلق بشئونها الداخلية . فالصورة القانونية البارزة فى حكم العلاقة بين البلد الاستعمارى ومستعمراته ، أصبحت تتمثل فى إتفاقيات الحماية التى اتخذت مثلها التقليدى فى اتفاقية بوردو المعقودة فى ١٢ مايو سنة ١٨٨١ بين فرنسا وتونس . غير أن هذا لا يعنى أن السيادة الداخلية التونسية التى تقررت بموجب هذه الاتفاقية لم تعد أن أصبحت ضرباً من الخيال المحض ؛ ولاسيما بعد عقد اتفاقية المرسى بين الدولتين فى ٨ يونيو سنة ١٨٨٣ . فقد نصت هذه الاتفاقية على أن يولى المقيم الفرنسى العام كافة السلطات المالية والإدارية والقضائية الداخلية ، كما نصت على أن يقوم الباى بعقد قروض جديدة من فرنسا ، وأن لا يؤذن له بعقد أية قروض أخرى من أية دولة أجنبية إلا بتصريح من الدولة الحامية .

وهكذا ، فإن نظام الحماية ما لبث هو الآخر أن أتاح للسيطرة الإستعمارية تمويل بلاد المستعمرات بالقروض والاستثمارات ، لإنشاء المشروعات الخاصة التى تحقق للمستعمر أهدافه فى الحصول على المواد الخام واستغلال

ثروات البلاد . ومن ثم، فقد أصبح نظام الحماية صالحاً لأن يحتذى فى تأسيس وتدعيم السيطرة الإستعمارية فى بلاد أخرى ، كمدغشقر ومراكش ، وكثير من بلاد الشرق الأوسط والأقصى ، فعقدت معاهدات واتفاقيات الحماية ، التى لم تكن تعدو فى بادىء الأمر أن تكون إعلاناً عن قيام تحالف بين الدول الاستعمارية وتلك البلاد ، من أجل منع التدخل الأجنبى فى شئون هذه الأخيرة (كمعاهدة حماية فرنسا مع دنيس ملك الجابون) . ولكنها ما لبثت أن أصبحت مظهراً من مظاهر السياسة الاستعمارية فى السيطرة المباشرة ، وتنظيم الإستغلال الاقتصادى لأقاليم وثروات وسكان البلاد الخاضعة .

كذلك أصبح نظاما الانتداب والوصاية (على الرغم مما عبرا عنه من تطور فى الإشراف الدولى على البلاد المستعمرة) من الصور القانونية التى مثلت ، لا مظاهر السياسة الاستعمارية فى الاضطهاد السياسى والاستغلال الاقتصادى فحسب . وإنما شكلت خطراً على كيان البلاد المستعمرة وشخصيتها كذلك ، ولم تحل فى بعض الأحيان دون أن تخضع هذه البلاد لأسوأ أنواع العسف ، وأن تمكن من سلب أهل البلاد الأصليين أراضيهم ، وتحرمهم حقهم الطبيعى فى الحياة الكريمة . ولعل ما حدث بفلسطين العربية مثلا واضحاً فى هذا السبيل .

الكولونيالزم

وقد أتى على الإمبريالية حين من الدهر أصبحت فيه بمثابة العقيدة السياسية لأوروبا ، التى تترسم أهدافاً ومثلاً حضارية فى حمل رسالة الرجل

الأبيض. وساعد على انتشار هذه الفكرة فى أوروبا ، أن النزعة الامبريالية فى الاستغلال الاقتصادى قد سارت يداً بيد مع النزعة القومية فى التوسع السياسى ، والدعوة إلى إلغاء الرق فى المستعمرات . وحـــين لم يعد تعبير « امبرياليزم » فى المفاهيم والشروح السابقة (سواء فى كتابات هوبسون سنة ١٩٠٢ ، أو الاشتراكى النمساوى رودلف هليفردنج سنة ١٩١٠ ، أو لينين سنة ١٩١٧) التى قامت فى مجموعها على التحليل الاقتصادى ، كافياً فى حد ذاته لوصم دعاة السياسة الاستعمارية بطابع سوء النية ومنافاة الأخلاق وإهـــدار الكرامة البشرية ، ظهر فى قاموس الفكر الاشتراكى لفظ كولونيالزم ، للتعبير عن السياسة الاستعمارية التى عمدت إلى هذه الأساليب الشريرة فى تجريد الشعوب المستعمرة من شخصيتها وذاتيتها ، وتعويق نمو إمكانياتهـا فى كافة المجـالات الثقـافية والفكرية والإدارية والاقتصادية . فأصبحت هذه السياسة ، فى مفهوم الكولونيالزم ، بمثابة تحدٍ للإنسانية فى هذا العالم المتحضر ، على خلاف ما اتجه إليه لفظ امبريالزم لدى دعاته أمثال دزرائيلى وجوليوس فيرى فى أواخر القرن التاسع عشر ، من أنه يمثل إلى جانب ما أوضحنا نزعة نحو التمدن .

مما تقدم يبين ، أنه بينما يعبر لفظ الامبريالية عن السياسة الاستعمارية فى جانبها الاقتصادى ، لا يعدو لفظ كولونيالزم أن يكون تعبيراً سياسياً . وهو على أية حال تعبير حديث ، ظهر لأول مرة عنواناً لـكتيب من تأليف بول لويس Paul-Louis فى المكتبة الاشتراكية سنة ١٩٠٥ ، ثم ذاع استخدامه بين اليساريين ، والماركسيين بصفـــة خاصة ، فى أوروبا . ومنها انتقل إلى المثقفين والقادة السياسيين فى بلاد المستعمرات التى وقعت فريسة

للامبريالية والتوطن الاستعمارى ، وأخذت تكافح شرور هذه السياسة من أجل نيل استقلالها وتطوير اقتصادياتها .

وهكذا يمكن القول،فى ختام هذهالتفرقة بينالامبريالية والكولونيالزم، أنه بينما نركز فى استخدام لفظ الامبريالية على التوسع الاستعمارى للقوى الكبرى فيما وراء البحار ، فإننا نركز فى استخدام لفظ كولونيالزم على تتبع الأحداث التى تدور فى بلاد المستعمرات ، وما لحقها من تخلف أو ضعف واستغلال للقوى البشرية ،نتيجة للسياسة الامبريالية فى تلك البلاد . وهكذا ، أصبحت السياسة التى تتبعهـــا كل دولة من الدول الاستعمارية المختلفة فى مستعمراتها ليست سياسة إمبريالية ، وإنما هى سياسة كولونيالية Colonialisme .

ومن ثم ،فإن تتبع الأحداث التى تدور فى أفريقيا اليوم، ونقد السياسات والألاعيب الاستعمارية فيها ، يجب أن تدور فى نطـــاق مفهوم لفظ الكولونيالزم ، لا الامبريالية . ولهذا ، فإن كفاح أفريقيا اليوم فى سبيل التحرر والوحدة هو كفاح ضد الكولونيالزم ، وإن كان ينطوى فى الوقت نفسه على معاداة السياسة الامبريالية كمرحلة من مراحل التطور الرأسمالى فى استغلال شعوب المستعمرات، لأن تعبير كولونيالزم —كما هو واضح— أعم وأشمل من تعبير إمبريالية .

وقد عبرت المؤتمرات التحررية المختلفة ، كمؤتمر باندونج وما أعقبه من مؤتمرات الشعوب الآسيوية الأفريقية ، وكذلك المؤتمرات الأفريقية ، عن السياسة الاستعمارية فى بلادها بلفظ الكولونيالزم . كذلك أصبح

يعبر عن سياسة معاداة الاستعمار بلفظ L'anticolonialisme ، بمعنى السياسة التى ترمى إلى كشف ووصم كافة أشكال الاستعمار ، القديم منها والجديد ، فى سعيها لإعاقة نمو الشعوب المستعمرة وتطورها نحو الاستقلال الاقتصادى ، وارتقائها إلى مرتبة السيادة الكاملة . ومن الواضح أن كلاً من السياستين (الكولونيالزم ومعاداة الاستعمار) لا تهتم بالأسس الاقتصادية للسياسة الاستعمارية وحدها ، قدر اهتمامها بالعوامل النفسية والثقافية والقومية كذلك .

الاستعمار الجديد

ومنذ أن أصبحت السياسات الاستعمارية المباشرة أساليب قديمة ، تثبت كل يوم قصورها فى مواجهة حركة التحرير فى المستعمرات ، أخذ حماة الاستعمار ودعاته يبحثون عن وسائل وأشكال وأساليب جديدة مقنعة أو مزخرفة ، تختفى خلف واجهات الاستقلال ، كى تواصل تنفيذ خططها القديمة فى تدعيم الاستعمار فى البلاد الحديثة الاستقلال .

فالاستعمار الجديد ظاهرة تعبر عن ضعف النظام الرأسمالى أكثر مما تعبر عن قوته السياسية والاقتصادية . فالرأسمالية والقوى الاستعمارية تجد نفسها أمام التغيرات التى تفرضها علاقات القوى الجديدة وحركات المد التحريرى الثورية ، مضطرة إلى تغيير سياستها التقليدية فى استخدام القوة وأساليب السيطرة المباشرة ، واستخدام وسائل وأشكال أكثر مرونة وليناً للإبقاء على مضمون السيطرة السياسية والاقتصادية القديمة . وهى بذلك تحدث أضراراً لا حد لها للبلاد الحديثة الاستقلال والسائرة فى طريق

التقدم . بل تشكل أيضاً خطراً على الاستقلال والسيادة لهذه البلاد قد يفوق خطر النوع القديم والمباشر للاستعمار ، حيث أنها تخفى نفسها الاستعمارية والاستغلالية . وهى بذلك ، تشكل فى المحل الأخير خطراً على الاستقرار والأمن فى العلاقات الدولية .

وليس هنا مجال الإفاضة فى ألوان وأشكال الاستعمار الجديد ، وإنما تكفى الإشارة إلى أن الاستعمار القديم ، فى أشكاله السابقة المعروفة ، قد اعتمد على نظام الحكم المباشر ، بحيث دفع أهالى المستعمرات إلى معارضته ومقاومته والمطالبة بالاستقلال . أما الاستعمار الجديد فيعترف بمبدأ الاستقلال للمستعمرات القديمة ، ولكنه يحتفظ فى نفس الوقت بالدعائم الرئيسية التى قام عليها الاستعمار منذ يومه الأول ، ولا سيما المصالح الاقتصادية والأهداف الاستراتيجية ، وتحويل القوى الوطنية إلى التناحر والصراع الداخلى فيما بينها ، ولهذا فقد أصبح من وسائل الاستعمار الجديد ، ربط البلاد الحديثة الاستقلال بالأحلاف العسكرية الأجنبية ، أو الاحتفاظ فيها بالقواعد الحربية ، وربطها بالقيود والاتفاقيات المالية والاقتصادية غير المتكافئة ، والتسلط عليها عن طريق أعوانه من أبناء البلاد الأصليين .

والواقع ، أن السياسات التى نهجتها البلاد الاستعمارية فى هذا السبيل قد تلونت ، واختلفت بحيث أصبح من المتعذر تحديد أشكال وألوان الاستعمار الجديد ، وتعددت التعريفات له بحسب ظروف كل بلد وأحواله ، وموقف الدول الاستعمارية حياله فى محاولتها الإبقاء على تبعيته لها . ومن ثم ، كانت الاستثمارات الأجنبية التى رمى بها إلى الإبقاء على البلاد الحديثة الاستقلال فى حالة تبعيته للدول التى كانت تستعمرها ، لوناً من ألوان

الاستعمار الجديد ، كما أصبحت العلاقات غير المتكافئة التى تقوم بين الدولة الاستعمارية القوية والدولة الحديثة الاستقلال ، فى نطاق حلف عسكرى ، أو اتفاقية اقتصادية لتصدير المواد الخام وتسويق المنتجات ، لوناً آخر من ألوان الاستعمار الجديد .

كما أصبحت إثارة الثورات المضادة فى البلاد الحديثة الاستقلال ، واستغلال التناقض بين العمال والفلاحين و بين الرأسمالية الوطنية، أو إثارة النعرات القبلية ، وزيادة ما بينها من تناقضات ، وتخويفها بأخطار خارجية لا وجود لها ، هى أيضاً من ألوان الاستعمار الجديد (١) .

وقد قدم قوامى نكروما ، فى مؤتمر أديس أبابا المنعقد فى مايو سنة ١٩٦٣ ، تفسيراً آخر لمفهوم الاستعمار الجديد ، الذى يتمثل فى بلقنة الدول الأفريقية والسعى إلى تجزئتها إلى دويلات صغيرة ، لا تستطيع كل منها أن تقوم وحدها أو تتحمل أعباء استقلالها ، فتضطر إلى مد يدها للدولة الاستعمارية القديمة تحت ستار الاستقلال ، حتى تستمر علاقة التبعية فى ظل الاستعمار الجديد . وواضح أن نكروما فى محاولته هذه ، إنما يعنى على وجه التخصيص ، ما عمد إليه الإستعمار الفرنسى لدى إعلان استقلال البلاد التابعة له قديماً ، من تجزئتها إلى عدد من الدول الصغيرة التى تقوم اليوم فى حوض بحر النيجر وبلاد خط الاستواء . فقد مزق الاستعمار الفرنسى الأقاليم التى خضعت له فى هذه المنطقة إلى اثنتى عشر دولة ، ثم

---

(١) انظر فى هذا الشأن :

Alek, Bozovic, Colonialism and Neocolonialism, Belgrade, 1964.

أقام بينها بعض الوحدات الإقليمية الشكلية كمجلس الوفاق (بين ساحل العاج والنيجر وفولتا العليا وداهومى فى ٢٩ مايو سنة ١٩٥٩) ، أو الاتحاد الأفريقى الملجاشى (بين مجموعة دول برازافيل — كما كانت تدعى من قبل — فى ١١ سبتمبر ١٩٦١) ، وغيرها من الوحدات المماثلة التى ظل نكروما يهاجمها على أساس أنها تعوق جهود القارة نحو وحدتها الشاملة ، حتى أقيل بالانقلاب المضاد فى غانا [١] .

وقد كان لمصر ورئيسها جهد واضح فى الإسهام العالمى لتحديد أساليب ومفهوم الاستعمار الجديد ، سواء فى مؤتمر القمة الأفريقى المنعقد فى أديس أبابا فى مايو سنة ١٩٦٣ . أو فى مؤتمر القمة الأفريقى المنعقد فى القاهرة فى يوليو سنة ١٩٦٤ ، وغيرها من المؤتمرات العالمية ، إذ كشفت النقاب عن دور إسرائيل فى خدمة المصالح والأهداف الاستعمارية فى أفريقيا بصورة غير مباشرة ، وأوضحته بذلك لوناً جديداً من ألوان التسلل لخدمة الأهداف الاستعمارية تحت شعار الاستقلال والمعونة الاقتصادية والمساعدة الفنية . جاء على لسان الرئيس المصرى فى مؤتمر أديس أبابا الآتى : « هناك محاولات اصطناع أدوات للاستعمار جديدة ومبتكرة ،

(١) وهناك مثل واضح فى هذا الصدد بشأن الكونغو ليوبولدفيل . فبلجيكا خرجت مرغمة تحت ضغط الأصوات المتعالية التى طالبت بالسيادة أسوة بالدول الأفريقية الأخرى ، ولكن لتعود ثانية متخفية وراء انفصال كاتنجا فى أغسطس سنة ١٩٦٠ تحت زعامة مويس تشومبى . وكان واضحا فى الوقت نفسه أن تشومبى استخدم أداة للمحافظة على مصالح بلجيكا فى ذلك الإقليم الذى يمثل وحده ثلاثة أرباع ثروة الكونغو . وقد تكشف للرأى العام أن بلجيكا تساند سياسية تشومبى فى الانفصال ، ثم فى حكم الكونغو المتحد تحت رئاسته مساندة تامة . فالضباط البلجيكيين ضمن جنود المرتزقة البيض الذين قاموا بالتنكيل بالشعب الكونغولى .

تتسلل حتى وراء أعلام الأمم المتحدة التى جرت من تحتها فى الكونغو تلك المأساة المروعة التى راح ضحيتها باتريس لومومبا . وحتى تحت ستار تقديم المعونات لشعوب القارة وقعت محاولات تسلل .... وهناك الإصرار على تحويل القارة إلى مجرد مخازن للمواد الخام بأسعار لا تكفى لسد جوع أهلها، بينما الفائدة كلها تذهب إلى البلاد المستوردة ، التى تحاول أن تجعل من تقدمها الصناعى والعلمى شبه استعمار من نوع جديد ، من حيث هو استغلال غير عادل لثروات الغير » .

ومهما يكن من أمر التعريفات والشروح لمفهوم الاستعمار الجديد ، فقد ولدت المناقشة حول وجوب تحديد مفهومه نوعاً من الصراع الفكرى الخصب ، انتهى أولا بالاعتراف بوجود ظاهرة الاستعمار الجديد كحقيقة واقعة ، وثانياً بأن مقاومة أساليب الاستعمار الجديد فى التسلل إلى البلاد الحديثة الاستقلال تقتضى بالضرورة تطوير استقلال هذه البلاد، والانتقال بها من مرحلة الاستقلال والسيادة السياسية إلى مرحلة الاستقلال الاقتصادى والتحرير الاجتماعى . ولا يكون هذا على حد تعبير الرئيس سيكوتورى ، إلا برفض النظام الرأسمالى ، حتى لا يكون ذلك مدعاة إلى إخضاع خططها فى التنمية والبناء الاقتصادى لتحكم المساعدات والرأسمالية الاحتكارية الأجنبية .

محاولات تحسين النظام الرأسمالى

وقد كشفت قسوة الصراع الاستعمار ، بين الاحتكارات الرأسمالية العالمية فى مختلف الدول الأمبريالية ، أن النظام الرأسمالى الاحتكارى

لا يتمتع بالاستقرار ، وأقامت الدليل (أمام الأزمات المتتالية[١] ولا سيما فى أوائل القرن العشرين وفترة ما بين الحربين التى سادتها أزمات فيض الإنتاج[٢] وتعرض العالم فيها لحربين عالميتين نتيجة السيطرة الاستعمارية) على استحالة قيام تنظيم دولى واحد تحكمه رأسمالية الاحتكارات[٣] .

وكشفت هذه الهزات فى الوقت نفسه عن مظاهر التحلل السريع داخل المجتمع الرأسمالى ، نتيجة التناقض البين بين علاقات الإنتاج الرأسمالية

---

(١) تعرض النظام الرأسمالى لعديد من هذه الأزمات ، من أشهرها الأزمة الصناعية الأولى فى انجلترا سنة ١٨٢٥ ، والأزمة التى نشبت سنة ١٨٤٧ وأصابت الولايات المتحدة وعدد من البلاد الأوروبية ، وأزمة سنة ١٨٧٣ . وقد تعددت الأزمات فى أوائل القرن العشرين ، وكان أعنفها سنة ١٩٢٩ — سنة ١٩٣٣ .

(٢) اهتز العالم الرأسمالى فيما بين الحربين ثلاث مرات بأزمات فيض الإنتاج . الأزمة الأولى بدأت سنة ١٩٢٠ وأدت فوراً إلى زيادة هائلة فى البطالة ، فبلغ عدد العاطلين وأنصاف العاطلين فى الدول الرأسمالية ٤٠ مليون نسمة . وقد قضى على هذه الأزمة فى أواخر سنة ١٩٢٣ ولكن الاستقرار الذى تلا ذلك لم يكن وطيداً أو راسخاً ، فلم يستمر سوى خمسه أعوام . وفى سنة ١٩٢٩ اهتز العالم الرأسمالى تحت وطأة أزمة اقتصادية جديدة بالغة . ولم تكد جراح هذه الأزمة تندمل سنة ١٩٣٣ ، حتى ظهرت أزمة جديدة فى خريف سنة ١٩٣٧ ، ولكنها لم تنتشر فى كل الدول الرأسمالية الرئيسية ، فبقت ألمانيا وإيطاليا واليابان التى بدأت بالفعل فى الإعداد لحرب عالمية جديدة والتى طورت صناعاتها الحربية بشدة ، خارج حدود هذه الأزمة . ومع ذلك فإن حجم الإنتاج الصناعى فى العالم الرأسمالى كله انخفض بنسبة ١٦ ٪ ، وفقد واحد من كل خمسة عمال عمله فى الولايات المتحدة ، ومن كل سبعه فى انجلترا ، ومن كل أربعه فى بلجيكا وهولاندا .

(٣) انشق العالم حينئذ إلى معسكرين بقيام الثورة البلشفية سنه ١٩١٧ ، وانقسمت أوروبا على نفسها ، وبرزت إلى الوجود ظواهر جديده ، لا فى الاقتصاد العالمى بوضع حد للاحتكارات الرأسمالية فى روسيا البلشفية فحسب ، وإنما فى السياسة والعلاقات الدولية كذلك . فبرز التنظيم الدولى الدائم الذى يضم بين طياته البلاد الرأسمالية إلى جانب روسيا البلشفية ، والذى تدور المناقشات الدبلوماسية فيه على أسس برلمانية وعلنية تتتبعها الشعوب والرأى العام العالمى .

وبين طابع القوى الإنتاجية الاجتماعى ، حين حملت الاحتكارات الرأسمالية على معارضة قانونها فى التقدم الفنى والآلى الذى يؤدى لتحقيق فيض من الإنتاج لا تستطيع تصريفه ، وتقليل استغلال رؤوس الأموال فى أدوات الإنتاج بصورة نسبية ، وتحطيم الكثير من قوى الإنتاج فى البلاد الرأسمالية المتطورة نفسها .

وحين لم يعد من المربح استخدام أساليب علمية جديدة ، وأصبح من الضرورى وضع القيود على الاختراعات الحديثة ، حيث لم يعد من الممكن التوسع فى تسويق السلع أو زيادة إنتاجها وأكثرية المستهلكين فقيرة ومعدمة ، اتجهت الرأسمالية الاحتكارية إلى إنتاج السلاح طمعاً فى الإثراء السريع ، أو إن شئت فقل اتجهت إلى التخريب ، وإعداد وسائل القضاء على النظام الرأسمالى نفسه ، وتهديد الحضارة الانسانية بالفناء .

ونحن إذا أخذنا أزمة سنة ١٩٢٩ — سنة ١٩٣٣ مثالا لما نقول ، لرأينا كيف استمر هبوط الإنتاج بسبب الأزمة حوالى ثلاث سنوات ، وكيف انخفض حجم الإنتاج فى الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لسنة ١٩٢٩ إلى النصف تقريباً ، وفى ألمانيا إلى أكثر من ٤٠ ٪ وفى العالم الرأسمالى ككل إلى حوالى ٢٥ ٪ . ورأينا كيف تقهقرت الصناعة الرأسمالية إلى مستوى سنة ١٩٠٨ — ١٩٠٩ ، وأن عدد العاطلين فى البلاد الرأسمالية قد قدر بما لا يقل عن الثلاثين مليون نسمة .

وقد طبعت النتائج الاقتصادية السيئة للأزمة آثارها على الأحوال الاجتماعية والظروف المعيشية لجماهير العمال والفلاحين . فهبطت ثقة

الجماهير الشعبية بالنظام الرأسمالى ، واتسعت حركة الإضرابات ، وانجرف العمال إلى التيار اليسارى المتطرف [١] . وأوشكت الأزمة الإقتصادية أن تتطور إلى هزات اجتماعية وسياسية خطيرة .

فى هذه الظروف ، بدأ قادة العالم الرأسمالى يفكرون فى وضع الخطط لإعادة الثقة بالرأسمالية ، وتهذيب النظام الرأسمالى وإصلاحه ، قصد الحفاظ على سيادة الرأسمالية الاحتكارية ومساندتها . فوضعت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دول العالم الرأسمالى المنهاج الجديد New Deal ، الذى أعلن عنه فرانكلين روزفلت ممثل الحزب الديمقراطى فى الحملة الانتخابية سنة ١٩٣٢ . وقد استهدفى هـــذا المنهاج الجديد ، الذى أخذت حكومة روزفلت فى تطبيقه تدخل الدولة فى تحقيق بعض الإصلاحات فى الإقتصاد ، قصد التغلب على الأزمة فى النظام الرأسمالى وحماية مصالح المؤسسات الاحتكارية .

وأنشأت الحكومة الأمريكية لهذا الغرض ، منظمات خاصة لمراقبة الإنتاج فى كل فرع من فروع الصناعة وأثمان المنتجات . وفرضت حداً أدنى للأجور ، كما وضعت أسعاراً إجبارية للمنتجات الزراعية ؛ بل وأتلفت كميات هائلة منها [٢] .

---

(١) ففى هذه الظروف استطاع الحزب الشيوعى الألمانى مثلا أن يتمتع بأغلبية جماهير العمال فى المراكز الصناعية الهامة ببرلين والروهر ، وحصل فى انتخابات سنة ١٩٣٢ على ما يقرب من ٦ ملايين من الأصوات .

(٢) كل هذه الإجراءات كانت من أجل الإنقاص «المخطط» للإنتاج والتغلب على الأزمة . ولكن من المستحيل وجود تخطيط حقيقى فى ظروف تحكم الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، =

ولقيت إجراءات الحكومة الأمريكية لمساعدة العمال العاطلين اهتماماً كبيراً. فقد أنقصت ساعات أسبوع العمل ، ووجه العاطلون إلى معسكرات العمل لإنشاء الطرق والجسور والمطارات . وسمح لأول مرة بنشاط النقابات المهنية بصفة رسمية ، قصد العمل على إضعاف حركات الإضراب، وأوجب على أصحاب الأعمال أن يعقدوا مع النقابات عقوداً جماعية ، ومنع فرض العقوبات على العمال لإسهامهم فى الإضرابات . وإلى جانب كل ذلك ، سعت الحكومة إلى تقوية نفوذها فى الطبقة العاملة ، بنشر دعاية واسعة لأفكار التعاون الطبق بين الرأسمالية والعمال .

وقد أتاح المنهاج الجديد التغلب على الأزمة فى الولايات المتحدة الأمريكية . ولكن ما أن حدث الانتعاش الاقتصادى ، حتى عادت الاحتكارات الرأسمالية إلى تجميد أكثر الإجراءات التى كانت عصب هذه السياسة . فضلا عن أنه لم يستطع إزالة خطر أية أزمة أخرى تحيق بالولايات المتحدة الأمريكية ، كالأزمة التى تلت تطبيق المنهاج الجديد ، ونشبت فى خريف سنة ١٩٣٧ ، وفقد فيها واحد من كل خمسة عمال فى الولايات المتحدة عمله [١] . هذه الأزمة الأخيرة التى لم يقل الولايات المتحدة

= عندما يتصرف مالك كل مؤسسة على هواه من أجل الحصول على الأرباح ، والواقع أن تحديد حجم الإنتاج فى البرنامج الجديد لم يمس الاحتكارات عامة إلا بقدر محدود ، وإنما أدى هذا الإجراء من جانب آخر إلى إفلاس آلاف المشروعات المتوسطة والصغيرة ، فتمكنت المؤسسات الاحتكارية الكبرى من ابتلاعها .

(١) تعاقبت السنون ، وقابل الرأسماليون الأمريكيون أنفسهم بين الإنتاج الأمريكى المحدود فى ظل البرنامج الجديد وبين قدرة الإنتاج الأمريكى على غمر الأسواق العالمية ، وجنبه أقصى حد ممكن من الأرباح . وهداهم التفكير إلى أن من الأسباب الرئيسية التى تحول بينهم وبين أهدافهم =

منها سوى الحرب العالمية الأخيرة سنة ١٩٣٩ ، وما أدت إليه من زيادة الطلب على المنتجات الحربية ، بواسطة الحلفاء أولا ، ثم بواسطة الولايات المتحدة الأمريكية نفسها لدى دخولها الحرب .

وقد حملت هذه الإصلاحات مغزًى جديداً ، ألا وهو الضرورات قد فرضت على الفكر والنظام الرأسمالى أن يراجع موقفه ، وأن يحل تدخل الحكومة (لاتخاذ الإجراءات الكفيلة للحيلولة دون نشوب هزات عنيفة فى النظام الرأسمالى) محل دعوى عدم التدخل التى عرف بها فلاسفة الرأسمالية ومؤيديها هذا النظام . فمبدأ التدخل الحكومى ، الذى طبقه روزفلت لمعالجة الأزمات وزيادته عن طريق اشتراك الحكومة مباشرة فى بعض المشروعات الاقتصادية الكفيلة بتنشيط الاقتصاد القومى (١) ، قد اعترفت به النظرية الكينزية لتحقيق نفس الاصلاحات .

= هو قيام الحرب اليابانية فى الصين . هذه الحرب التى حالت دون استقرار رؤوس أموالهم فيها واستثمار أسواق الصين الداخلية الواسعة ، وتجنيد ٤٥٠ مليون نسمة من سكانها فى عداد مستهلكى السلع الأمريكية . وهكذا أخذت الرأسمالية الأمريكية ترقب تقدم الجيوش اليابانية فى الصين بقلب واجف ، وتمد الجمهورية الصينية التى اعتبرتها خط الدفاع الأول عن المصالح الأمريكية فى الشرق الأقصى بالمساعدات المالية والحربية ، وتنتظر على أحر من الجمر غزو اليابان للممتلكات البريطانية والفرنسية والهولندية فى المحيطين الهادى والهندى من أجل الحصول على المواد الخام التى يفتقدها النمو السريع للصناعة اليابانية .

وباتفاق اليابان مع ألمانيا وإيطاليا على تقسيم الامبراطوريات المالية الثلاث : بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة ، وإعادة توزيع أملاكهم ومستعمراتهم ومنشآتهم الصناعية ، فضلا عن دور التجارة الألمانية المدعومة بالتهديد العسكرى والقوة السياسية فى تدنى مقادير الصادرات الانجليزية والفرنسية والأمريكية فى بعض أسواقها الهامة ، كمعظم البلاد الأوربية ، أصبحت الحرب العالمية الثانيه بين ألمانيا واليابان وإيطاليا من جهة ، والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا من جهة أخرى وشيكة الوقوع .

(١) رغم قبول الاحتكارات الرأسمالية الأمريكية فكرة المشروعات الحكومية ، فقد =

النظرية الكينزية

يعالج اللورد كينز فى نظريته مآل الرأسمالية فى المجتمع الرأسمالى النامى الحديث ، بسبب ما يجثم على كاهله من بطالة مستمرة وأزمات تمثل خطراً كبيراً عليه وتؤدى إلى تحطيمه . ولا يؤمن كينز هنا بحتمية التاريخ، والسير الطبيعى نحو إحلال تنظيم اشتراكى ، على نمط الاشتراكية السوفيتية التى يبغضها كل البغض .

ولذلك ، يقرر كينز أنه من الممكن تفادى هذه النتيجة بالانتقال إلى الاشتراكية ، عن طريق إنقاذ النظام الرأسمالى ، إذا ما قضينا على البطالة . ولا يمكن تحقيق ذلك عند كينز إلا بالتنازل عن سياسة الحرية الاقتصادية، وقيام الدولة بالتدخل لمنع أسباب البطالة التى تنشأ عن عدم كفاية الطلب الكلى الفعال على السلع . فعنده أن سبب الأزمات وانخفاض النشاط الاقتصادى ، هو قصور الطلب عن امتصاص السلع المعروضة فى الأسواق ؛ ومن ثم تتوقف المشروعات عن الإنتاج ، وتنتشر البطالة .

وعلى هذا الأساس ، تنحصر السياسة التدخلية التى ينصح بها كينز فى

= احتدام الصراع حول طبيعة هذه المشروعات . فقد رحبت الاحتكارات بمشروعات إنشاء طرق أو غيرها ، مما يفتح الباب لاستفادة الاحتكارات الرأسماليه نفسها ، وأن تجدلها سبيلا الى النشاط الانتاجى . ولكنها قاومت كافة المشروعات الحكومية الهادفة الى إنتاج سلع أو خدمات يمكن استخدامها مباشرة فى إشباع حاجات المستهلكين والطبقات الشعبية الفقيرة .

كذلك قاومت المشروعات الحكومية لاستخدام مساقط المياه لتوليد الكهرباء وغيرها من المشروعات التى يضيق التدخل الحكومى فى شأنها المجال على أن تفيد منها المؤسسات الاحتكارية الرأسمالية .

العمل على رفع مستوى هذا الطلب حتى يزيد الإنتاج ، ويتحقق التشغيل الكامل . ولما كان الطلب الفعال يتكون من نوعين : طلب استهلاك وطلب استثمارات ، فيجب أن تتخذ الإجراءات لزيادة كل منهما .

ففيما يتعلق بطلب الاستهلاك ، يقتضى الأمر إعادة توزيع الدخول بين الأفراد توزيعاً قريباً من المساواة ، وفرض ضرائب تصاعدية بصورة تقتطع جزءاً من ثروة ودخول الأغنياء ، لأن التفاوت فى توزيع الدخول من أسباب زيادة الادخار ؛ ومن ثم يكون من أسباب عدم كفاية الطلب الكلى ووجود البطالة[1] .

وفيما يتعلق بطلب الاستثمار ، ينبغى أن تقوم الدولة نفسها بإنشاء بعض المشروعات العامة الجديدة التى توظف فيها جزءاً من العمال العاطلين ، حتى ولو كانت غير مربحة ، وأن تخفض الدولة من سعر الفائدة حتى تشجع المنظمين على الاقتراض والقيام باستثمارات جديدة . كما ينبغى أن تقضى الدولة على احتكار المخترعات الجديدة ، حتى يكون لكل منظم بمجرد ظهور اختراع جديد حق تطبيقه ، وإنشاء الاستثمارات الجديدة التى يأتى بها هذا الاختراع[2] .

---

(١) هكذا يستعير كينز بعض الأفكار الاشتراكية ، قصد أن يطعم بها النظام الرأسمالى ، وأن يسهم فى إيجاد علاج وقتى لأزمة الرأسمالية ، كما حدث فعلا . على أن هذه الأفكار قد أخذت على يده لوناً إصلاحياً ؛ يمكن معه القول بأن كينز هو إقتصادى رأسمالى ، أراد أن ينقذ النظام الرأسمالى من الأزمة ، فنصح ببعض الأفكار الاصلاحية لمعالجة الركود العضوى فى هذا النظام .

(٢) دكتور رفعت المحجوب ، الاشتراكية ، ١٩٦٦ ، ص ١١١ — ١٢٣ ، النظم الاقتصاديه ، ١٩٦٠ ، ٧٩ — ٧٣ ؛ دكتور لبيب شقير ، تاريخ الفكر الاقتصادى ، ١٩٥٦ ، ص ١٦٦ — ١٧٨ .

وحجة كينز فى ذلك ، أن المشروعات الجديدة سوف توظف عدداً من العمال ، وتعطيهم أجوراً ، فتخلق فى يدهم قدرة شرائية تحدث طلباً فعلياً على السلع الاستهلاكية ؛ الأمر الذى يدفع المشروعات الخاصة إلى الإنتاج لمقابلة هذا الطلب . هذا إلى جانب أن الطلب الفعال يزداد من ناحية أخرى ، هى طلب المشروعات للمواد الأولية والسلع والآلات والخدمات اللازمة لعملياتها الإنتاجية . وبهذا يشترك هذا النوع من الطلب الفعال فى إنعاش الاقتصاد ، والقضاء على البطالة والركود .

وعلى هذا الأساس ، فالنظرية الكينزية تفسر الأزمات التى يتعرض لها النظام الرأسمالى ، لا على أنها تحدث كنتيجة لعدم قدرة الطلب الفعال على استيعاب المنتجات الصناعية فحسب ، أو على أساس تراكم الثروة القومية فى يد القلة المحتكرة ، والضيق النسبي لحجم السوق كنتيجة لاستغلال القوى العاملة ، بل ترجع ذلك فى المحل الأول إلى عدم تمشى الاستثمارات مع الادخار المتاح للاستثمار . وبمعنى آخر ، يرى كينز أن زيادة حجم المدخرات هى السبب الرئيسى لحدوث الأزمة ، لأن المدخرين يصدرون فى قراراتهم عن أسباب تختلف عن تلك التى يصدر المستثمرون على أساسها قراراتهم بالاستثمار .

وانتهى كينز إلى أن علاج ذلك (الأزمة الاقتصادية) إنما يتم عن طريق التدخل الحكومى لاستخدام الزيادة المحققة فى الادخار فى إنشاء بعض المشروعات العامة ، التى يمكن أن تؤدى إلى زيادة احتيال المستثمرين أنفسهم على العودة إلى نشاطهم الاستثمارى . وبذلك تدفع عجلة الاقتصاد مرة أخرى

إلى النشاط والانتعاش . وقد عبر كينز فى هذا الصـــــدد عن أهمية هذه المشروعات التى تقوم بها الحكومات وطبيعتها . فهى ليست المشروعات الهادفة إلى إنتاج سلع وخدمات لإشباع حاجات المستهلكين والطبقات الشعبية الفقيرة ، ولكنها المشروعات الهادفة لأن تفتح للاحتكارات الرأسمالية سبيلا للنشاط الاستثمارى ! ؟ ذلك أن الهدف هو تحريك عجلة الاقتصاد القومى ، حتى ولو تم ذلك عن طريق مشروعات تستهدف بناء الأهرام وهدمها ، أو شق القنوات ثم ردمها ، أو حفر حفر توضع بها أوراق البنكنوت ويردمون عليها ، ثم ينقبون عليها مرة أخرى لاستخراجها . فهذه العمليات تؤدى على كل إلى العمالة ، وتعطى العمال أجراً ينفقونه فى شراء السلع من ورائها ، الأمر الذى يشجع المشروعات على الإنتاج وعلاج البطالة ، ويحل نمو الرأسمالية محل الضائقة والفقر وعدم الاستقرار ، ومبررات نظرية الانهيار الرأسمالى[١] .

فكأن كينز يعبر بوضوح عن ضرورة الابقاء على النظام الرأسمالى ، وعلاجه على دفعات أو جرعات ، ولو تم ذلك عن طريق الإسراف فى استخدام قوى الإنتاج . وقد عبر عن ذلك صراحة فى قوله ، أنه إذا ما كان عليه أن يتحيز لإحدى الطبقتين الرئيسيتين فى المجتمع الرأسمالى (الرأسمالية أو الطبقة العاملة) ، فإنه يفضل الانحياز لطبقته وفكرها البرجوازى . ولكن من المؤكد ، أن الوسائل التى ينصح بها اللورد كينز — كأحد كبار كتاب الرأسمالية — هى حلول مؤقتة ، وليست جذرية

---

(١) انظر فى الرد على نظرية انهيار الرأسمالية . س كروسلاند ، مستقبل الاشتراكية ، تعريب خيرى حماد ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٥ ، ص ٢٠ — ٢٣ .

لإنقاذ الرأسمالية من أزمتها المحتومة ، وعيوبها العضوية الناجمة عن الملكية الاستغلالية الخاصة لوسائل الإنتاج ، وما تسببه من تناقض فى علاقات الإنتاج .

ومن الملاحظ فى هذا الصدد ، أن التحليل الكينزى يقتصر على مناقشة مشكلات الرأسمالية فى المدى القصير ، دون أن يدرس التطور التاريخى الذى ستنتهى إليه فى المدة الطويلة . فالتحليل الكينزى خاص بطريقة سير الرأسمالية لا بمصيرها .

كذلك يلاحظ ، أن تحليل كينز وسياسته ينطبقان فقط على الاقتصاديات الرأسمالية فى البلاد الصناعية المتقدمة . أما البلاد المتخلفة ، فلها مشاكل أخرى تتعلق بحالات خلاف تلك التى تعرض لها كينز ، بحيث يصبح من الخطورة بمكان تطبيق ما وصل إليه من نتائج عليها .

رأسمالية الدولة

من ثم ، تجدر هنا الإشارة إلى التحول الحادث فى السلطان الاقتصادى لبعض المؤسسات الاقتصادية بالبلاد الرأسمالية ، لدى تملك الدولة لها ، الأمر الذى يحدث بإنشاء بعض المشروعات والمؤسسات أو طرق المواصلات الحديدية والمائية على نفقة الدولة وميزانيتها ، أو ما يحدث نتيجة نقل بعض الصناعات الأساسية الخاصة إلى ملكية الدولة مقابل دفع تعويض كبير .

ففى رأى البعض ، أن هذا التحول يقلل بوضوح من سلطان الطبقة الرأسمالية ، وأنه نهج اشتراكى . ولكنهم ما يلبثون أن يعترفوا بأن سلطة اتخاذ القرارات الاقتصادية فى هذا القطاع العام ، قد تتحول لأسباب عملية من أيدى الرأسماليين إلى أيدى طبقة المديرين الصناعيين الجديدة والمستقلة إلى حد كبير (؟!) ؛ أو إن شئت فقل إلى أيدى الموظفين من قبل السلطة السياسية للدولة الرأسمالية ، التى لم تتغير طبيعتها الطبقية وسيطرتها القانونية الواضحة على هؤلاء المديرين أو الموظفين[1] .

الواقع إذاً يؤكد أن لا علاقة لهذه الملكية الجديدة بالاشتراكية . فملكية الدولة فى هذه البلاد هى ضرب من الملكية الرأسمالية ، لم يعد المالك فيها شخصاً بعينه ، وإنما الدولة الرأسمالية التى تخضع لحفنة من كبار الاحتكاريين . فهولم يعدل إطلاقاً من الطبيعة الاقتصادية للمؤسسات المؤممة باعتبارها مؤسسات رأسمالية ، ما بقت المؤسسات الاحتكارية هى صاحبة السيطرة على أجهزة الدولة . واستخدمت الاحتكارات أسلوب التأميم (التدويل)[2] كإجراء رأسمالى للحفاظ على النظام الرأسمالى وإدخال بعض التحسينات فيه[3] ، أو ترخيص بعض السلع الإنتاجية لصالح الصناعات الرأسمالية الخاصة الأخرى . كذلك قد تستخدم أسلوب التأميم

---

(١) المرجع السابق ، ص ٣١ .

(٢) انظر فى الفرق بين التأميم والتدويل ص ٣٢ ، ٣٣ من هذا الكتاب .

(٣) مثلا تنقل نتائج مختلف الأبحاث العلمية التى تقوم بها الدولة الرأسمالية أو تحولها إلى الشركات الخاصة التى تستثمرها وتجنى الأرباح منها .

هذا لإنقاذ بعض صناعاتها من الإفلاس والانهيار[١]، أو لتحطيم إضراب العمال فيها، وإجبارهم على أن يبذلوا جهداً أكثر حدة مقابل أجور منخفضة، خداعاً لهم بأنهم فى نظام اشتراكى يؤمم مصادر الثروة وأدوات الإنتاج.

فالواقع يؤكد أن التأميم لا يجرى فى البلاد الرأسمالية، إلا فى الحالة التى لا يعود فيها فرع معين من فروع الاقتصاد والصناعة قادراً على إعطاء الأرباح، فى الوقت الذى تكون فيه المؤسسات الرأسمالية الأخرى فى حاجة لخدماته.

وهكذا، كان تأميم حكومة حزب العمال فى انجلترا لبنك انجلترا وصناعة الفحم والسكك الحديدية والغاز والكهرباء (سنة ١٩٤٥ — ١٩٥١) موضع انتقاد شديد، من جانب الطبقة العاملة البريطانية نفسها. فقد عبرت التعويضات الضخمة التى دفعت لأصحاب الدخول الكبيرة، مع بقاء الأجور فى هذه الصناعات على حالها، عن أن حكومة حزب العمال قد راعت مصالح الأولين دون الأخيرين.

ولعل هذا كان مدار نفس المناقشات لدى اعتزام حكومة ويلسن الحالية تأميم صناعة الصلب، وتصريح كل من براون وزير الاقتصاد، وكالاغان وزير المالية، وجاى وزير التجارة، إلى جانب تأكيد ولسن نفسه لكبار الرأسماليين ورجال الصناعة، بأن هذه الحكومة لا تعتزم إجراء تغييرات جذرية، وإنما سوف تكتفى بما يجعل الرأسمالية تسير على نحو أفضل، ودون

---

(١) فالسكك الحديدية ووسائل الاتصال الملاحية، وبعض مرافق الاقتصاد الأخرى لا تستطيع الاستمرار دون مساعدة الدولة أو لجوئها إلى التأميم فى بعض الأحيان.

هزات مماثلة لما حدث فى عهد حكومة المحافظين . ومن ثم ، لم يدخل ويلسن فى منازعات مع ملوك الفولاذ ، وإنما دخل معهم فى مفاوضـــات لشراء موافقتهم على ملكية الدولة لصناعة الصلب مع دفع أكبر التعويضات الممكنة ، وعلى نحو لا يضعف معه الاقتصاد الرأسمالى .

وهكذا ، فإنه على الرغم من أن حكومة ويلسن قد عادت إلى انتهاج أسلوب التأميم الذى انتهجته حكومة أتلى من قبل ، والذى تركز عليه الأنظمة الداخلية لعدد كبير من النقابات العمالية والنظـام الداخلى لحزب العمال البريطانى نفسه (المـادة ٤) ، لمـا ينطوى عليه هذا الإجراء من مسائل إيجابية وحيوية ؛ إلا أنه يفقد أهميته ببروز عدد كبير من نقاط الضعف المشار إليها ، بالإضافة إلى وقوع لجنة مراقبة التأميم وإدارته فى أيدى العناصر الوثيقة الارتباط بمصالح الرأسمالية الاحتكارية ، حتى يستحيل أن يصبح هذا الإجراء ، حتى فى أدق عناصره ، فى خدمة الشعب أو تحت سيطرته .

فهذا الإجراء ، لا يخدم فى حقيقة الأمر إلا فى صيانة وتدعيم النظام الرأسمالى ، ما دام ليس فى مقدوره أبداً ، ولو بأقل درجة كانت ، تبديل مركز الطبقة العاملة البريطانية . وبل لعل حقائق كهذه تقدم مزيداً من الشكوك حول صلاحية الطريق البرلمانى البريطانى للاشتراكية ، عندما يحرز حزب العمال أغلبية برلمانية ، ويشكل الوزارة ، ولكنه لا يستطيع تغيير طبيعة النظام وأساس الحكومة الرأسمالية .

ظهور الفاشية

غير أن نزعات الإصلاح للمحافظة على السلطة الاحتكارية فى النظام الرأسمالى ، قد تقصر عن أن تؤدى دورها فى بعض الظروف والبلدان . فعندما تؤدى الهزات والأزمات والصراعات الإستعمارية إلى ضعف الرأسمالية اقتصادياً وسياسياً ، بينما تقـــوى الحركة العمالية ، وتنتظم الإضرابات والمطالبات الشعبية بمزيد من الحقوق أو رفع مستوى المعيشة ، وتصبح الحكومات البرجوازية عاجزة عن أن تواجه الصراع الإمبريالى ، ومنافسة الاحتكارات الرأسمالية الأجنبية داخل البلاد وخارجها من جانب ، أو تعجز عن مواجهة مشاكل الأزمة الاقتصادية وهبوط ثقة الجماهير الشعبية بها من جانب آخر ، ويلحق الخطر بالنظام الرأسمالى ككل أمام محاولات الأحزاب والحركات العمالية والاشتراكية إسقاطه ، تظهر الفاشية كأحد الأسلحة الحادة التى تستخدمها الرأسمالية الاحتكارية لقمع الطبقة العاملة ، وتضليل الجماهير الشعبية غير الواعية ، من أجل الإبقاء على نفسها .

وقد كان هذا هو ما حدث بالفعل لدى ظهور الفاشية كظاهرة سياسية ، وحركة ، وحزب ، لمواجهة مجمل الظروف السابق إيضاحها ، فى كل من إيطاليا وألمانيا والمجر وبولندا والنمسا وبعض بلاد البلقان ، التى شكلت أضعف حلقات الرأسمالية ، فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، ولا سيما فى الثلاثينات من هذا القرن ، حين هزت الأزمة أركان النظام الرأسمالى .

فالفاشية ، لا تعدو أن تكون ظاهرة سياسية للأزمة العامة فى البلاد الرأسمالية ، فعندما تعمق وتستفحل تناقضاتها ، ويتخلخل استقرارها . عندئذ

يصبح اللجوء إلى النظام الفاشى ، فى هذه البلاد ، تعبيراً عن ضعف ووجل الرأسمالية من إمكان حل هذه التناقضات بالوسائل السلمية المعتادة .

ومن ثم ، فهى ليست كما يحسب البعض مجرد ظاهرة ألمت بالمجتمع الإيطالى خاصة فى أعقاب الحرب العالمية الأولى . ولكنها ظاهرة عامة تعبر عن العنف الذى تلجأ إليه الرأسمالية فى أى بلد من البلاد ، يهدد عمق الأزمة فيه نظامها الرأسمالى بالانهيار . هى ظاهرة سياسية ، حيث تتوافر ظروف اقتصادية واجتماعية معينة من نتاج الأزمات والمنازعات الطبقية ، وحيث يصبح اللجوء إلى الفاشية كحركة وكحزب ، ونظام يستخدم أجهزة الدولة العسكرية والبوليسية فى قمع الحركات العمالية ، أو يضلل الحركة الشعبية بأساليب الدعاية الغوغائية لحماية الرأسمالية ، أمراً ضرورياً .

وهكذا يمكن تعريف الفاشية ، بأنها الدكتاتورية الإرهابية السافرة للأوساط الأكثر رجعية وتطرفاً وتعصباً ، والأكثر إمعاناً فى التوسع الإمبريالى لرأس المال المالى .

ويبين الارتباط الوثيق بين الفاشية وبين الأزمة من كون دعاة الفاشية وإنبيائها ، الذين نذروا أنفسهم لإعادة مجد الوطن ووحدة الشعب ، يلجأون فى خطبهم الغوغائية لتحريك عواطف الجماهير إلى مهاجمة الرأسمالية ، فى المرحلة الأولى لحركتهم على الأقل [١] . وكثيراً ماحسب البعض أنها نوع من الزعامة البونابرتية لبعض أبناء البرجوازية الصغيرة ، الذين يضعهم مركزهم

---

(١) انظر فى هذا الشأن :

Giuseppe Tassinari, Fascist Economy. Roma, 1937, pp. 9 — 24.

الطبقى المنهار فوق حساب الطبقات المتصارعة . ولذلك ، فهم لا يسعون إلى إحلال طبقة محل الأخرى . ولكن الحقيقة التى اتضحت بعد تمركز الأحزاب الفاشية فى الحكم ، أن الاحتكارات الرأسمالية هى التى قامت على تمويل حركاتها ، سعياً منها إلى تأكيد سلطانها على الحكم ، باستبعاد أية حركة ثورية مناهضة لتقويض أسس النظام الرأسمالى (٢) .

وبالفعل ، ظهرت فى الثلاثينات من هذا القرن حركات وأحزاب فاشية فى بلاد أخرى عدا إيطاليا ، كألمانيا والنمسا والمجر وبولندا وأسبانيا ، التى كانت تخوضها وتعصف بها الأزمات الاقتصادية ، وتهدد فيها الحركات الثورية والعمالية استقرار النظام الرأسمالى . وقد اتخذ قيام هذه الحركات عدة سمات نجملها فى الآتى :

(ا) أن الرأسمالية التى طالما دافعت عن النظم الديمقراطية فى تلك البلاد، سرعان ما تنازلت عنها وقبلت قيام الدكتاتورية الفاشية التى أسقطت جميع واجهات الديمقراطية ومؤسساتها ، وأسلمت البلاد لإرادة زعيم نذر نفسه لدعم الوحدة القومية وبناء عظمتها العسكرية والإمبراطورية .

(ب) اعتمدت الفاشية فى هذا الصدد على حزب جماهيرى يدعى الثورية ويتمسح بالاشتراكية (كما كان شأن «الحزب الوطنى الاشتراكى » النازى) ،

---

(١) يتهكم البعض على اعتبار الفاشية الإيطالية والهتلرية نفسها حركة ثورية ، فيقول أنها ثورية بمفهوم كليمنصو عندما قال أنه على الرغم من دق جيوش الألمان أبواب باريس، فانه يلزم أن يقوم كل مواطن فرنسى بواجبه نحو إقالة فرنسا من عثرتها ، وذلك عن طريق الإطاحة بحكومتها القائمة . يعنى أن ذلك قد يؤدى إلى خلاص الرأسمالية الفرنسية مما بها من أزمات تتعلق بمقاومة الطبقة العاملة وثورتها، عن طريق إقامة حكومة رأسمالية وإحلال مثيلة لها محلها. (ستراشى ، المرجع السابق ، ص ٢٦٣) .

ويرمى إلى التأثير على عواطف الجماهير وتحريكها ، بحيث يتمكن من ضبط جميع أعضائه فى سلك واحد وعلى هدف واحد فى تأييد الزعامة ، بالوسائل الدعائية المموجة .

وهكذا استغلت النازية حسن طوية الجماهير وثقتها بالثورة ، والآمال التى تحيا فى أفئدتها لتحقيق الاشتراكية . مثلاً ، رمز موسولينى إلى العمل الثورى بالزحف على روما ، كما زحف بلسودسكى على وارسو . وظهرت النازية وغيرها من الحركات الفاشية فى البلاد الأخرى تلبس لباس الثورة وتتجلبب بالاشتراكية ، وهى التى قامت على خدمة المصالح العليا للرأسمالية ، وهدف إلى تقويض كل أمل فى الاشتراكية .

ومن الملاحظ ، أن الأحزاب الفاشية ليست منظمات سياسية يتم التوجيه فيها بحرية ، أو تتخذ القرارات بالأغلبية ويتم النزول فيهـــا على إرادة القاعدة ، ولكنها منظمات تفرض روح الزعامة ، واستغلال الشعارات والعبارات الطنانة ، حتى أسميت « باشتراكية البلهاء » لدى النازية . ولكن على أية حال ، فإن ديناميكية الحركة والتنظيم داخل إطارات هذه الأحزاب ، قد ارتفع بها إلى درجة كبيرة من قوة التأثير ووحدة الحركة ، والتفوق على الأحزاب البرجوازية التجمعية الأخرى (١) .

(حـ) اعتمدت الفاشية بصفة أساسية على الدعاية فى التأثير على الجماهير وتحريك عواطفها وجذب أنظارها إليها . فاستخدمت الدعاية المتطرفة ضد

---

(١) انظر فى الشأن : H. Mau et H. Krausnick, La National Socialsme Allemagne, 1962, pp, 41—69

الرأسمالية ، حتى حان الوقت لتصبح أداة حكم الاحتكارات الرأسمالية وتدعيم قوتها ونفوذها . فالنازية مثلا ، ضربت على أوتار أفئدة الطبقة المتوسطة المنهارة فى وقت الأزمة ، ودعت إلى تغليب صالح الجماعة على الفرد ، وتحريك حاسة الناس فى طلب العدل ، واستغلت العاطفة الوطنية الجريحة ، لتقود الناس خلفها ضد نتائج صلح فرساى سنة ١٩١٩ .

وزادت النازية على ذلك ، بأن استخدمت الشعارات المعادية للرأسمالية والسامية (كنص المادة ١١ من منهاج الحزب الوطنى الاشتراكى الألمانى التى تقول « بإلغاء الربح بدون عمل والخلاص من عبودية الفائدة ») لاستقطاب قوى الطبقة العاملة والبرجوازية الصغيرة إلى جانبها . ففى هذا النص الأخير ، لم يكن النازيون يطالبون على طريقة الاشتراكيين بإلغاء الربح الذى ينظر إليه على أنه هدف وأساس الاقتصاد الرأسمالى ، بل يطالبون بمجرد إلغاء الفائدة التى لا تعدو أن تكون شكلا محدوداً من أشكال استغلال الرأسمالية المصرفية للمزارعين والعمال الحرفيين . ووجهت الدعاية النازية ضد هذه الصورة من صور الرأسمالية الربوية بصفة خاصة ، حيث كان على رأس المصارف عدد كبير من اليهود . وأصبحت الطبقة المتوسطة التى هدتها الأزمة تشعر أنها تكافح أصحاب المصارف اليهودية من جهة ، والبروليتاريا التى كان على رأس حركتها الاشتراكية أو الشيوعية عدد آخر من اليهود من جهة ثانية . ومن ثم ، فقد أصبح عداء السامية ، الذى كان داء مزمناً لدى الطبقة المتوسطة فى ألمانيا ، عقيدة من عقائد الفاشية الهتلرية[١] .

---

(١) ليلى هالنى ، المرجع السابق ، ص ٣٥٨ .

كذلك كانت الدعاية أساساً من أسس الفاشية الإيطالية . فهى قد بدأت بالدعاية المتطرفة ضد النظام الرأسمالى ، وانتهت إلى ما أسمته « الدولة التعاونية » التى فى ظلها تطورت إيطاليا الرأسمالية إلى دولة إمبريالية ، أقدمت فى طيش على احتلال الحبشة ، ضاربة بتهديدات عصبة الأمم وعقوباتها الاقتصادية عرض الحائط ، بينما بقيت « الدولة التعاونية » حبراً على ورق[1] .

هكذا يبين ، كيف اختارت الفاشية أن تسمى نفسها حركة ثورية ، أو دولة تعاونية ، وكيف ادعت التخطيط القومى وبعض إجراءات التأميم لخداع المثقفين ؛ كما استخدمت نظرية الجنس الآرى وعداء السامية لجذب انتباه العوام ، واستغلال عواطفهم فى خدمة حركات تخدع الصراع ضد الاستغلال الرأسمالى .

(د) أن الفاشية بتركيزها أجهزة الدولة وأدوات القمع فى أيديها ، تقوم على أساس مركزية وعسكرية السلطة ، واستغلال كافة وسائل الضغط والقسر بمساعدة المنظمات الفاشية (كفرق الصاعقة الألمانية التى تشكلت قبل وصول النازى إلى السلطة) ، لضرب القوى المناهضة للاحتكارات الرأسمالية وسلطتها السياسية ، وهى فى هذا ، لا ترمى إلى استعباد النشاط الإنسانى ووظيفته الاجتماعية لسطوة المال والآلة فحسب ، وإنما ترمى كذلك إلى تدمير ثروة المجتمع وطاقاته الإنتاجية ، وخنق كل ميل إلى التفكير الحر ، بل أى نوع من التفكير فى ذاته مجرداً ، كما كانت تفعل الحركة

(١) ظهرت فى اليابان فى نفس الحقبة دعوة إلى إقامة « يابان بلا استغلال » كما ظهرت فى الولايات المتحدة الأمريكية نزعة فاشية مماثلة تحت شعار « توزيع الثروات » .

النازية . لدى إحراقها الملايين من مؤلفات وكتابات أعظم المفكرين الألمان فى الميادين العامة .

وأخيراً ، يبين أن الفاشية لم تقدم فى كل ما قدمت نظرية ذات فحوى أو أهمية ، ولا كانت بها حاجة إلى فلسفة [١] . فلم يعدُ لظهورها أن عبر عن حقيقة مجردة ، هى لجوء الرأسمالية الاحتكارية إليها كآخر ما تستطيع أن تفعل للحفاظ والإبقاء على نفسها . هى لم تعد أن تكون ، على حد تعبير الآخرين ، كلب حراسة للرأسمالية فى أزمتها ضد الحركة الثورية المناهضة للاستغلال الرأسمالى [٢] .

إنهيار الفاشية

ومع استقرار النظم الفاشية فى إيطاليا سنة ١٩٢٢ ، وفى ألمانيا سنة ١٩٣٣ ، ووصول الأوساط الرجعية إلى السلطة فى اليابان فى منتصف الثلاثينات ، قامت عدة محاولات أخرى لإحداث انقلابات فاشية مماثلة . وقد انتهت هذه المحاولات بالفشل فى فرنسا والنمسا سنة ١٩٣٤ ، ولكنها نجحت فى أسبانيا سنة ١٩٣٦ .

وفى الفترة التى بدأت فيها الدول الفاشية ، ولاسيما ألمانيا ، تطالب بإعادة تقسيم العالم ، وتعلن فى صراحة متزايدة رغبتها فى الحرب وسيطرتها على

---

(١) انظر فى هذا الشأن R. Osborn, The Psychology of Reactoin Left Book Club, Part I (What is Facism)

(٢) ستراشي ، المرجع السابق ، ص ٢٦٦ .

غيرها ، استطاعت ألمانيا احتلال أراضى النمسا وتشيكوسلوفاكيا . وباتفاق الدول الفاشية الثلاث ، ألمانيا وإيطاليا واليابان ، على إعادة اقتسام العالم وتوزيع ممتلكات ومستعمرات الامبراطوريات المالية ، فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة وهولندا فيما بينها ، اتجهت دوائر الامبريالية العدوانية فى هذه البلاد إلى الحرب كوسيلة لتحقيق أغراضها [١] . وزاد هذا من حدة التناقض بينها وبين الدول الامبريالية الأخرى ، ولا سيما فرنسا وانجلترا والولايات المتحدة ، فكان نشوب الحرب العالمية الثانية كنتيجة لا مفر منها ، بسبب تفاقم التناقضات الأساسية السياسية والاقتصادية للرأسمالية الاستعمارية .

وقد استمرت الحرب العالمية ستة أعوام ، انتهت بانتصار الحلفاء المعاديين للفاشية. ولم تستطع الفاشية ، كقوة ضاربة للامبريالية والرأسمالية الاحتكارية ، أن تجد لها مستقبلا فى عالم ما بعد الحرب الذى تغيرت فيه موازين القوى إلى حد كبير . فتأسس ميثاق الأمم المتحدة سنة ١٩٤٥ باسم الشعوب التى تعرضت لخسائر فادحة ، بلغ مداها ٤٦ مليون نسمة و ٤٠٠ مليار دولار ، ومن أجل الدفاع عن الكرامة البشرية وحقوق الإنسان . بل أدى انهيار الفاشية ، واتساع نطاق الاقتصاديات الاشتراكية ، وزحف الحركات الشعبية والتحريرية التى شملت جميع بلاد المستعمرات السابقة ، إلى ضعف القوى الامبريالية على الصعيد العالمى عن ذى قبل .

---

(١) انظر فى شأن التناقضات بين الولايات المتحدة واليابان هامش ص ٢١٤ من هذا الكتاب .

الفصل الثانى

مدارس الفكر الاشتراكى

تقديم

الاشتراكية ، كما نوهنا من قبل ، كلمة حديثة ولدت فى كل من فرنسا وانجلترا فى الثلاثينات من القرن التاسع عشر ؛ وفى العالم العربى مع مطلع القرن العشرين ؛ وصاحبت فى هذا الشأن ظواهر اقتصادية واجتماعية معينة وأصيلة . فهى كمذهب اقتصادى واجتماعى سياسى ، وحركة ترمى إلى إحلال التوافق بين ملكية أدوات الإنتاج وبين العمل والانتاج الاجتماعى فى عصر الثورة الصناعية وأعقابها ، والقضاء على التناقضات الناجمة عن هذه الأوضاع ، عن طريق سيطرة الشعب على أدوات الإنتاج وتحقيق عدالة التوزيع ، لم تنبثق مصادفة أو نتيجة ردود الفعل العاطفية والتأثر بالمثل العليا الأخلاقية ، قدر ما أوضحت مراميها وحددت وسائلها بقوانين علمية واضحة فى تحليل أسباب هذا التناقض وتأكيد حلوله .

ومن ثم ، فإن الاشتراكية التى نعرفها اليوم ، كمذهب وحركة ، تختلف اختلافاً عميقا عن المفاهيم القديمة التى يبدو لنا أنها على شىء من الاشتراكية [1] أو هى فى حقيقة الأمر بمثابة الأصول المثالية للاشتراكية الحديثة .

---

(١) انظر فى هذا الشأن ، ليلى هالنى ، المرجع السابق ، ص ١١ ــ ١٣ .

وعلى هذا الأساس ، يصبح من الصعوبة بمكان أن نربط ما بين الاشتراكية وقوانينها العلمية ، فى تحليل تناقضات ومآسى المجتمع الرأسمالى الاحتكارى ، وتخطيط أسس الاقتصاد الاشتراكى ، وبين عصر الثورة الفرنسية وما قبلها . فالثورة الفرنسية مثلا ، كانت قبل كل شىء ثورة من أجل تولى البرجوازية ، لا أبناء الطبقة الرابعة من عمال وفلاحين ، دست الحكم . بل إن مبادىء وثيقة حقوق الانسان الفرنسية جاءت لتحمى الملكية الفردية لمن يدفع الثمن ، وتقرر مصدر السلطات للشعب من أصحاب حق الانتخاب ، الذى لم يتقرر حتى أواخر القرن التاسع عشر إلا لدافعى الضرائب ، لا للفقراء من عمال وفلاحين . فهى من حيث أنها انتصار للبرجوازية على الأرستقراطية الإقطاعية المنحلة ثورة اجتماعية ، غيرت المضمون الاجتماعى وعلاقات الملكية ، وآثارها الظاهرة فى العلاقات الاجتماعية للطبقات والسلطة السياسية الممثلة لها . لكنها ليست ، هى أو ما قبلها من ثورات سعت إلى تقدم البشرية ، بثورة اشتراكية بالمعنى الصحيح للكلمة .

فمنذ أقدم العصور ، وقد غذت الفكر العالمى آراء وأفكار وأقوال وكتابات ومؤلفات ، انطوت على الرغبة فى الإصلاح وهدم علل المجتمع القديم ، والتبشير بتخطيط عالم مثالى ، اشتراكى يتم التوزيع فيه على أساس العمل ، أو شيوعى يتم التوزيع فيه على أساس الحاجة . فقد قام فى كل عصر وأوان رجال كانت لهم جولاتهم فى هذا السبيل ، منهم من استطاع كشف أخطاء المجتمع الذى يعيش فيه بتحليها تحليلا علميا ومنطقياً ، ودعا إلى تقويم الأوضاع فيه تقويماً يتفق وروح العصر ومفاهيمه وإمكانياته ، ومنهم من كانوا إنفعاليين يعيشون فى توتر عاطفى دائم ، بدلا من أن يعيشوا

ضمن نطاق ذهنية علمية رياضية . ومن ثم ، فقد عرف تاريخ الفكر الانسانى القديم طوباويين حالمين ، تقلصت ، أو تلاشت فلسفاتهم الغيبية أمام سيطرة العلم الذى نقل الفكر الانسانى فى القرن الأخير من الحلم إلى اليقين[١] .

جمهورية أفلاطون

وقد ظهرت هذه الأفكار الطوباوية [٢] فى شكلها المتبلور أول ما ظهرت فى جمهورية أفلاطون . والحق ، أن أفلاطون يختلف فى جمهوريته اختلافا بيناً عن سائر من نزعوا إلى الفكر الطوباوى فى العصور القديمة . فهو ينتمى بها إلى الفكر الفلسفى والسياسى . أكثر مما ينتمى إلى الفكر الأخلاقى الدينى أو الاتعاظى الذى قام على إصلاح المجتمع فى تلك العصور [٣]

كتب أفلاطون (٤٢٧ - ٣٤٧ ق . م) جمهوريته . داعياً إلى البحث

---

(١) أورخان ميسر ، بين الطوبى والطوباويين ، مجلة المعرفة ، دمشق ، عدد ٣٨ ، ص ٢٨ .

(٢) أول من عرب كلة Utopia بكلمة «طوبى» وكلة Utopian بكلمة « طوباوى » هو سلامة موسى . واليوتوبيا اصطلاح أغريقى يتألف من كلمتين ، ويعنى فى الأصل « اللامكان » . وقد اتخذ هذا الاصطلاح الأغريقى معناه الواضح فى القرن السادس عشر بعد أن صدر كتاب المفكر الانجليزى سيرتوماس مور بهذا الاسم — المرجع السابق ، ص ٢٦ — ٢٧ .

(٣) عاش أفلاطون (٤٢٩ — ٣٤٨ ق م) فى فترة شاذة غير عادية من تاريخ اليونان ، اتسعت فيها الهوة بين الأغنياء والفقراء ، واحتدم فيها الصراع حول المصالح المادية وبلغ من العنف درجة لم يبلغها من قبل . فكانت هذه الظاهرة دافعة للفيلسوف لأن يبحث وينقب عن أحسن الوسائل وأفضل النظم التى يمكن أن يقوم عليها صرح دولة ونظام تمتنع فيه الشرور والآثام ، فتمخض تفكيره وبحثه عما سجله فى كتاب « الجمهورية » .

عن مقومات العدالة فى محادثة يجريها بين أستاذه سقراط وحوارييه ، ومقرراً قيامها فى دولة أو مدينة من بضعة آلاف من السكان ، تتوفر فيها السعادة للجميع . فليس فيهم إلا من يملك ضرورات الحياة . وليس من بينهن أغنياء يتهافتون على اكتناز الثروة التى لا حدود لها .

ولكنه مايلبث أن يقرر أن جمهوريته هى من بنات أفكاره ، فلا وجود لها على الأرض فيما يبدو له . ولكن ربما كان لها نموذج ومثال فى السماء [١]. والأهم ، أن أفلاطون الذى أنشأ جمهوريته فى عصر العبودية . لا يقيم للعدل ميزاناً بين العبيد والأحرار . وإنما هو يقرر فى صراحة تامة تفضيله ألا يستعبد جنود مدينته يونانيين . وأن يستعبدوا من الغرباء والبرابرة الأجانب عن طريق الحروب مايشاءون [٢] . فالعبودية عند أفلاطون كانت شيئاً طبيعياً ومنطقياً ، بل شيئاً معقولا وحقاً [٣]. فقد أملت عليه ظروف العصر ، التى جعلت من العبد أداة الإنتاج الرئيسية ، تفكيره السياسى ومفاهيمه الأخلاقية والاجتماعية . وعنده أن العبد لا يتعدى عليه ، حتى لا تتوتر علاقته بأسياده ، ويتخاذل ويعجز عن العمل [٤] . ولكنه لا ينتمى إلى إحدى الطبقات الثلاث (الحكام الفلاسفة ، والجيش ، والصناع والعمال والفلاحين) الذين يعيشون فى

---

(١) هارى ليدلر ، الحركات الاشتراكية ، ترجمة محمد ماهر نور ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ١٩٦٦ ، ص ١٢ — ٢١ .

(٢) جمهورية أفلاطون ، ترجمة حنا خباز ، دار الكاتب العربى بيروت ، ص ٤١٨ ، ص ٢١٩ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٥٨ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٦٩ — ٧٠ .

جمهوريته عيشة شيوعية ، ويقومون على منع التعـــدى ، وتحقيق العدالة والسعادة الحقيقة بين الأحرار [١].

والواقع ، أن هذا الذى ارتآه أفلاطون فى تنظيم الجمهورية مقطوع الصلة بمعنى الدولة كما نفهمه اليوم ؛ ولا يعدو أن يكون نظاماً لجهاز أو مجموعة من الموظفين أو المجندين تعولها الدولة ، وتقوم بتربيتها وتثقيفها على حساب الجماعة ، لـكى تحملها فيما بعد أعباء الحكم والدفاع. بل إنه لم يتعرض للنشاط الإنتاجى والاقتصادى الذى هو شأن طبقة العمال والصناع والفلاحين ، فى قليل أو كثير .

ولا شك أن أفلاطون حين يسوغ حصر السلطات فى أيدى قليلة ، ويجعل الحـكم وقفاً على طبقة المحاربين المختارة ، كممثلة لأحسن العقول وأقوى الأبدان ، وحين يعرض عن إطلاق حقوق الحـكم للشعب أو لممثليه ، قد أرضى عنه الأوتوقراطيون والفاشيون ، بمثل ما أرضى عنه الاشتراكيون لأنه يحرم الملـكية على الولاة ، ويسمح باشتراك الجمهور فى الملـكية العامة ، ويجعل للنساء حق الحـكم مع الرجال ، ويفرض عليهن واجب الدفاع معهم . وهكذا ، يسوق الفاشيون والاشتراكيون على السواء كلمات فى كتاب الجمهورية ، تعزز آرائهم وتدحض آراء خصومهم .

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٧ ، الـكتاب الأول .

الفكر الأخلاقى والاشتراكية

وقد ظل الفكر الإنسانى فى هذا المجال دفقاً ، لايعرف للبداية والنهاية حدوداً يقف عندهما . فالفلسفة الرواقية ، التى قامت على اعتبار الأحوال البدائية للمجتمع القبلى والرجوع إلى الطبيعة مثلا أعلى للكمال ، تمخضت تعاليمها عن محاجاة الملكية الفردية ، والدعوة إلى إصلاح المجتمع المدنى إصلاحاً وفق المثل المستقاة من الحالة الطبيعية الأولى . فالناس أحرار متساوون ، بوصفهم شركاء فى الروح الإلهية [١] .

ومن ثم ، نرى الشاعر اللاتينى فرجيل يشيد بعصر الفطرة ، ويمجد الحكم الذى تتمثل فيه حالة الطبيعة فى قوله :

« لا أسوار تفصل بين الحقول

لا علامات هناك ولا حدود .

تقسم الأراضى المتنازع عليها إلى وحدات .

فكل شىء دائماً مشاع . » [٢]

ويسجل سينكا إعجاباً صادقاً وصريحاً بالشيوعية البدائية ، حيث الفضائل الاجتماعية ظاهرة نقية ، قبل أن يزيغ المجتمع بالجشع ويدخل

---

(١) انظر فى تفصيل هذه المرحلة

Sir Alexander Gray, Socialist Thought., 1946.

(٢) هارى ليدلر ، الحركات الاشتراكية ، ترجمة محمد ماهر نور ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦ ، الجزء الأول . ص ٢٤ .

عليه الفقر . فالناس — على حد قوله — لم يعودوا يملكون كل الأشياء حين بدأوا يدعون ملكية شيء منها (١) .

ودخلت المسيحية العالم ديناً للمساكين الجائعين : « طوبى لكم أيها الفقراء لأن لكم ملكوت الله . . . . ما أعسر دخول ذوى الأموال إلى ملكوت الله » . وما من شك فى أن كثيراً من المسيحيين الأوائل كانوا ينظرون إلى الملكية المشتركة على أنها مثل أعلى خليق بأن يسعوا إليه (٢) . فنحن نرى برنابا يوصى المسيحى قائلا : « اشترك فى كل شيء مع جارك ، ولا تقل إن شيئاً من الأشياء ملك لك ، لأنكم إن كنتم شركاء فى أشياء لاتفسد ، فما أحراكم أن تكونوا شركاء فى الأشياء الفانية » (٣) .

ويرتب على هذه المعتقدات ذم الغنى والإشادة بالفقر ، الأمر الذى وجد تعبيراً أصيلا فى المفارقة القائلة dives aut iniqus aut iniqi heres « محال أن يصبح المرء غنياً دون أن يظلم . ولكن ماحكم من ورث مال أبيه ؟ أنه إذاً يأخذ ماجمع بالظلم » . وقد قامت على اساس هذه المثل تعاليم القديس بولس فى إصلاح الذات إصلاحاً خلقياً ودينياً اتعاظياً ، مستخدماً وسائل لاغبار عليها فى المجتمع الرومانى فى ذلك الحين .

---

(١) Seneca, Leters, p. 90

(٢) م . بير ، تاريخ الاشتراكية البريطانية ، ترجمة فؤاد اندراوس ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ١٩٦٥ ، ص ٢٠ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٢٠ .

الفكر العربي والاشتراكية

وقد قدم الإسلام ثورة فكرية واجتماعية تمتد إلى آفاق بعيدة من ذات معنى الحياة الاجتماعية وتحرير الإنسان. فقد كان الإسلام فى مطلعه ثورة على وأد البنات، وثورة على رأس المال الربوى فى مجتمع الجزيرة العربية الذى أخذ يشق طريقه فى جنبات الامبراطوريتين الرومانية والفارسية. وهو قبل كل شيء، ثورة على الظلم والاستغلال[١] وأكل مال اليتيم بالباطل، وثورة من أجل الفقراء على المتمولين ممن يكنزون الذهب والفضة[٢]. وهو من بعد ثورة على الطبقات، وعلى قوم يسخرون من قوم.

ولم يقف الإسلام عند حد الثورة الاقتصادية، وتنظيم الحياة الاجتماعية أساس التعاون على البر والتقوى[٣]، وفرض الزكاة على كل ذى مال[٤]، وإيجاب السعى للرزق[٥]. ولكنه تعداها إلى الثورة على الرجعية والجمود، والدعوة إلى التقدم وتحرير الفرد. فدعوة بلال المسلمين إلى الصلاة «الله أكبر» تمثل هذه الثورة الكبرى على الشرك والجهل والجمود والتخلف، وإلى النظر فى شئون الحياة والكون. قال تعالى: «قل سيروا فى الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق».

---

(١) قال تعالى. «ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تعثوا فى الأرض مفسدين».

(٢) قال تعالى: «والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم».

(٣) قال تعالى: «وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان».

(٤) قال تعالى: «خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها».

(٥) قال تعالى: «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون».

وقد قامت فى الإسلام سلسلة من الدعوات الفاضلة ، والحركات والثورات اللاهبة ، التى ذهبت كل مذهب وتنوعت فى الطبائع والأهداف ، ولا سيما تلك التى كشفت عن طبيعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى عصور الخلافة الإسلامية ، وتلك التى استهدفت تقييم هذه العلاقات على أسس جديدة من الأصول المثلى التى أرستها المصادر العليا للشرع الإسلامى ، القرآن والسنة [١] ، وتدافعت من حولها الأمة .

كانت هناك مثلا ثورة أبى ذر الغفارى (رضى الله عنه) ضد المتمولين من بنى أمية ، ولقى الاضطهاد على أيديهم [٢] .

وكانت هناك دعوة النجدات (من الخوارج) وبعض المعتزلة (كأبى بكر الأصم) إلى إلغاء الدولة وأجهزتها . فعندهم أن الخلافة من فروع الدين وليست من أصوله . فهى ليست فريضة ، وإنما الفريضة فى تنفيذ المسلمين للقرآن والسنة . فإن فعل المسلمون هذا ، شركاء متضامنين متكافلين ، يأخذ قويهم بناصر ضعيفهم ، ويعطى كبيرهم أدناهم ، فلا حاجة بهم إلى الخلافة [٣] .

---

(١) فى الحديث الشريف : « الناس شركاء فى ثلاث : الماء والكلأ والنار » .

(٢) فى الحديث الشريف : « ما أقلت الغبراء ، ولا أظلت الخضراء ، من رجل أصدق من أبى ذر » .

(٣) تمثل هذه الدعوة نزعة فردية إنسانية إلى الحياة البدوية الطبيعية ، ولكنها ليست فوضوية من قبيل المذهب الذى نشأ فى القرن التاسع عشر فى مواجهة قضايا معينة لعصر الرأسمالية ، وتنظم الحياة الاجتماعية على أساس التعاون والحرية والاختيار .

وكانت هناك ثورة الزنج فى البصرة (٢٥٥—٢٧٠هـ / ٨٦٩—٨٨٣م) . كانت ثورة اجتماعية ، ذات أسباب سياسية واقتصادية تكمن فى فساد وانحلال مركزية دولة الخلافة العباسية ، وشيوع نظام الالتزام وابتزاز أموال المسلمين وخراب بيت المال ، وتوطد نظام إقطاع الأرض (بسبب عجز الدولة) واستغلالها من قبل التجار الأثرياء بجلب العبيد الزنج من شرق أفريقيا للعمل فيها . ولم يكن لهذه الثورة الاجتماعية الخالصة ، ضد الاستغلال الطبقى الذى وجد هؤلاء الزنوج أنفسهم فيه (بعيدين عن بلادهم والأمراض تفتك بهم فى سواد البصرة ومستنقعاتها التى أحدثتها الفيضانات المتعددة) ، أن تكون بمنأى عن الإسلام ، والمجاهرة بآراء دينية فى هذا الصـــدد . فالإسلام هو الذى فتح الباب إلى عتق الرقاب ، ودعا إلى تحسين أحوال من بقى منهم [١] . وقد حدا هذا بعلى بن محمد ، قائد هذه الثورة وزعيمها ، إلى الاعتماد على القرآن فى دعوته ، وإلى أن يقتبس من مختلف الفرق والعقائد آراءها فى آن واحد ، دون أن يتبنى أياً منها ، مدافعاً فى إطارها بسلاح العقل والمنطق عن وجوب تغيير النظام السائد عهد ذاك [٢] .

وكانت الفرق الباطنية ، وبخاصة الاسماعيلية والبابكية والقرمطية منها ، تدعو إلى شتى الأفكار المتطرفة ، وإلى إحداث الثورات ضد دولة الخلافة وحاكميها ، حتى غدت بيئة لتدريب الدعاة على الحركات الانقلابيـــة ،

---

(١) كان من الزنج فى فجر الإسلام الصحابة والفقهاء والقواد . وكان العبد الأجنبى إذا فر من موطنه ودخل دار الإسلام وأعلن إسلامه نال حريته (انظر أحمد شفيق ، الرق فى الإسلام ، ص ٨٣ — ٨٧ — ٩٤ — ٩٨) .

(٢) انظر فى هذا الشأن ، أحمد علبى ، ثورة الزنج ١٩٦١ ، ص ٤٧ — ٤٩ ، ٦٩ ، ٧٣ ، ٧٦ .

واستقطاب آمال الشعب ورغباته الملحة فى التحرر من المساوىء الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لذلك العصر [١].

وكتب الفارابى «آراء أهل المدينة الفاضلة» (٣٣١هـ)، يعالج فيها بطريقة خفية حاجة المسلمين إلى التعاون والاجتماع والعمران، بعد ما آلت إليه دولة الخلافة فى ذلك العصر من سيطرة الأمراء والوزراء وسقوط السلطة السياسية فى أيدى الأتراك والفرس[٢]. فالاجتماع فى القرية أهل للضعف والتخاذل، ولا يحصل الكمال فى الاجتماع إلا باجتماع أهل المدينة الذى يرقى إلى اجتماع الأمة، ويعظم فى اجتماع الناس فى المعمورة كلها [٣].

وغالباً ما يقصد الفارابى بالمعمورة دار الإسلام التى تحصل لها المنعة باجتماع أهلها وتعاونهم على غيرهم، «فيقوم كل واحد لكل واحد ببعض ما يحتاج إليه فى قوامه، فيجتمع مما يقوم به جملة الجماعة لكل واحد جميع ما يحتاج إليه فى قوامه وفى أن يبلغ الكمال[٤]» فالمدينة التى يقصد بالاجتماع منها التعاون على الأشياء التى تنال بها السعادة فى الحقيقة هى المدينة الفاضلة. والاجتماع

---

(١) راجع على سبيل المثال، مصطفى غالب، الحركات الباطنية فى الإسلام، دار الكاتب العربى، بيروت، ١٩٦٦؛ بندلى الجوزى، من تاريخ الحركات الفكرية فى الإسلام، القدس ١٩٢٢.

(٢) انظر فى تفسير آراء الفارابى فى المدينة الفاضلة فى سبيل المثال:
H. Sherwani, Studies In Muslim Political Thought and Adminstration, Lahore, 1963, pp. 69-86.

(٣) انظر فى هذا الشأن «آراء أهل المدينة الفاضلة»، الطبعة الأولى سنة ١٣٢٣ هـ بمصر، ص ٧٧.

(٤) المرجع السابق، ص ٧٧.

الذى به يتعاون على نيل السعادة هو الاجتماع الفاضل . والأمة التى تتعاون مدنها كلها على ماتنال به السعادة هى الأمة الفاضلة . وكذلك المعمورة الفاضلة إنما تكون إذا كانت الأمة التى فيها يتعاونون على بلوغ السعادة[١] » .

والمدينة الفاضلة عند الفارابى تشبه جسم الإنسان الصحيح . فكما أن بجسم الإنسان والحيوان عضو واحد رئيس ، يتعاون مع بقية الأعضاء على إتمام الحياة وهو القلب ، كذلك لابد فى المدينة من رئيس ، وتقوم حياتها على مراتب ودرجات ، تبدأ بالرئيس ، وتنتهى بالخدم فى أدنى المراتب أو الأسفلون[٢] . ولما كان رئيس المدينة هو أكمل جزء فيها ، فلا يمكن أن يصلح لها إلا من تتوافر فيه شروط إثنى عشر[٣] ، أهمها الحكمة ، والتمتع بالعقل الفعال بفيض من الله تعالى ، حتى يبلغ أكمل درجات الإنسانية وأعلى درجات السعادة[٤] .

والسعادة الطبيعية لأهل المدينة الفاضلة ، هى أن تطرح الوجود البدنى وعوارض النفس التى ليست طبيعية للإنسان . أما اهل المدينة الجاهلة، فهم الذين لم تخطر لهم السعادة على بال ، وإنما عرفوا من الغايات فى الحياة اليسار والتمتع باللذات[٥] . فمنهم من يتعاونون على بلوغ اليسار على أنه غاية فى

---

(١) المرجع السابق ، ص ٧٨ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٧٩ – ٨٠ .

(٣) انظر هذه الشروط فى المرجع السابق ، ص ٨١ – ٨٧ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٨٠ ، ٨٥ ، ٨٦ .

(٥) المرجع السابق ، ص ٩٠ ، ١٢٢ .

الحياة ؛ ومنهم من قصد التمتع باللذة من المحسوس والتخيل وإيثار الهزل واللعب؛ ومنهم من قصدوا أن يكونوا أحراراً يعمل كل واحد منهم ماشاء ، لا يمنع هواه فى شىء أصلا [(١)] .

فالمدينة الفاضلة وصف لقانون الحياة الاجتماعية ، كما يتصورها الفارابى. معركة دائمة لكل تنظيم ضد التنظيمات الأخرى . فكما أن المجتمع خرج من قانون الغابة ، تبعاً لرأى البعض ، عن طريق ميثاق بين الأفراد الذين يرتضون قيود العرف والقانون ، فهو تبعاً لرأى البعض الآخر ، خرج عن طريق هزيمة الضعفاء الذين يتحولون إثر هذه المعركة إلى أرقاء وأدوات ، فى أيدى ذوى السلطان من الأقوياء . ومؤدى هذا القانون أن المجتمعات على مراتبها هى تنظيمات متنافسة ، وليس لها من حكم غير حكم القوة [(٢)] .

ومن ثم ، ينتهى الفارابى إلى الحث على الدولة القائمة على عقيدة دينية ، ويقف موقف المعارضة من اتخاذ القوة أسلوباً للكفاح السياسى ، مؤسساً موقفه فى إصلاح الذات على البذل والحب ، وغيرها من المبادىء الأخلاقية التى لا غبار عليها .

وهكذا ، نرى فكرة الفارابى فى الاجتماع على أساس التعاقد ، وتنظيم الحياة الاجتماعية على أساس التعاون ، فى إطار القوانين الطبيعية للصراع بين

---

(١) المرجع السابق ، ص ٩٠ ، ٩١ .

(٢) ريسلر ، الحضارة العربية ، ترجمة غنيم عبدون ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ١٩٦٦ ، ص ٢١٦ .

شتى التنظيمات ، يشكل مبادرة قوية للتفكير السياسى الذى ما كان له ، فى غضون ذلك العصر ، إلا أن يكون مشوباً بالنزعات الخيالية الزاهدة ، والمواقف والأخلاقية الغامضة التى وقفت به دون التحليل السياسى الدقيق .

ومن قبيل اليوتوبيا العربية كذلك ، قصة حى بن يقظان لابن طفيل ، وابن سينا ، والسهروردى . وهى قصة بالغة الرمز ، اتخذت القالب القصصى لعرض النظريات الفلسفية فى أن سعادة المجتمع فى التوفيق بين الحكمة والدين، لأنه ليس بين الشريعة وبين العقل خلاف ؛ وأن سعادة الفرد الأبدية هى التى لا تكبل بأغلال الحواس أو تتصل بعادات العوام ؛ ولكن فى الاعتزال إلى الأبد ، والعودة إلى الجزيرة المهجورة ، حيث يرتقى الإنسان بنفسه من المحسوس إلى المعقول ، فإلى الله ، أى حيث يستطيع أن يصل إلى معرفة العالم بمعرفة الله [١] .

من ثم ، فإذا أمكن القول بقيام فكر عربى طوباوى فى الدعوة إلى قيام هذه المدن الفاضلة ، أو حركى يقوم بإشعال نار الثورات والتحريض عليها والتصادم مع المجتمع القائم، فهو لم يعد كونه فكراً إنسانياً، لايحتوى مضمون الاشتراكية ومفاهيمها الحديثة كما نعرفها اليوم . ليس معنى هذا أن ننكر تأثيراته المختلفة ، التى حملت إلينا أجنة أو كيانات كاملة متبلورة فى بعض الأحيان. فالفكر الإنسانى كله كان رياحاً هبت على البشرية ، فاستقت منها

---

(١) انظر أحمد أمين ، حى بن يقظان لابن سينا وابن طفيل والسهروردى، دار المعارف بمصر ، ص ١١ ، ٢١ ، ٣٤ .

Q. Quadri, La Philosophie Arabe, Payot, 1960. pp. 167-169.

بذور الحركات الثورية الحديثة كلها، سواء فى الثورة البرجوازية أو الاشتراكية. فهو لم يخل من أصول ونزعات عاطفية فى الاتجاه نحو الإخاء والحث على التضامن، أو يحمل النزعة بالامتعاض من الاستغلال فى إدراك مفهوم الزمان الذى نشأ فيه. ولكنه لم يبلور نظرية اشتراكية تحلل بنية الرأسمالية، وتنتمي إلى عصرها .

فمن المستحيل أن تصبح نظرة العرب اليوم، فى عصر القضاء على الاستعمار والإقطاع ورأس المال المستغل، وبعد أن اتسع مفهومهم للانسانية، هى نظرتهم فى تلك العهود، لا تتغير ولا تتبدل مع تلك الأصول الفكرية العامة أو المثالية. فالماضى ليس كالحاضر؛ ومن المستحيل وغير المعقول أن تكون مفاهيم العرب واحدة فى عصر العبودية والرأسمالية، لأن المفاهيم أياً كانت أخلاقية أو سياسية واجتماعية، لابد أن تتغير وتتبدل بتغير وسائل المعيشة وطرق الاجتماع والعمران والحياة الاقتصادية والسياسية.

ولا نعنى بذلك أن نقطع الصلة، فى أى طور من الحياة الاقتصادية والاجتماعية نحققه، بالماضى. فهذا مالم يحدث للمجتمع العربى على مر التاريخ. بل إن قطع الصلة بالماضى، وبتاريخنا وتراثنا وأدبنا الذى نقرأه بنفس اللغة على مر العصور والأحقاب، لشيء غير واقعى، وأمر غير إنسانى وغير اشتراكى. بل إنه لغير ممكن؛ لأننا لسنا نتاج الحاضر وحده؛ وإنما يتألف المجتمع الإنسانى. وكل مجتمع داخل قطره، من الأموات والأحياء معاً. ونحن كعرب قومياً، وكمسلمين دينياً واجتماعياً، لنا ماضينا وتاريخنا وتراثنا من شرع وفكر ودين، ومن المستحيل أن نخلص منه ونحن فى سبيل اندفاعنا إلى نهضتنا الحديثة.

غير أن هذا الماضى العربى ليس آخر التطور فى الحياة العربية ، وليس أحسن ما يكون أو ما يجب أن يكون . كان الماضى مرحلة فى تاريخ التطور العربى المتجدد ، لا يلزمنا بالسكون ، ولا يكتب علينا أن نعيش كالبركة الآسنة حيث نكون ، ولكنه يدفعنا إلى إدراك وعدم إلغاء مفهوم الزمان ، وتقييم المفاهيم الإنسانية فى تطورها ، إقطاعية كانت أو رأسمالية أو اشتراكية ، بحسب كل زمان ومكان .

نحن لا نبرأ من ماضينا ، ولا نخدم قضية الاشتراكية إذا تبرأنا منه ، ولكننا نعجب به ونتأمله فى غير غرور . فقــد أدى العرب الأمانة إلى الإنسانية ، ديناً وفكراً وعلماً وفلسفة وحضارة بكل جوانبها ومعانيها . واليوم تؤديها لهم الإنسانية فى مخترعاتها وفكرها . فالحضارة البشرية وحدة منسجمة متماسكة ؛ ولا شىء فى الحضارة الأوربيــة الحديثة وفكرها - اشتراكياً أو غير اشتراكى - هو خاص بها وحدها . ومن ثم ، فلا نجزع من التطلع إلى الفكر الغربى ، واقتباس مالا يتعارض مع المصادر العملية للشرع الإسلامى ، وارتضاه إجماع الأمة . فهذه مصلحة تقتضيهـا الضرورة ، ما لم يعارض حكمها نصاً صريحاً فى الكتاب أو السنة . وعلى ضوء هذه المصلحة ونظريتها فى التشريع الإسلامى ، يمكن الوفاء بحاجات الناس العملية ، والنظر فى تطبيق الاشتراكية بقواعدها التى تعتبر من ضروريات حياتهم فى الوقت الحاضر نظرة شاملة ، تخضعها لقواعد كلية تسيطر على ما يعطى لكل حادثة من الأحكام .

ونرى أننا فى حاجة إلى هذا القول الفصل ، وإن تركنا التفصيل فيه

لمكان آخر ؛ حتى لا يظل الناس فى حيرة من أمرهم ، أمام تعدد الأمثلة وتضارب الأحكام [١] .

قصص الدولة فى العصور الحديثة [٢]

إبتداء بجمهورية أفلاطون ، ومروراً بآراء أهل المدينة الفاضلة وحى ابن يقظان، تنقضى تسعة عشر قرناً من الزمان حتى نصل إلى « يوتوبيا » سير توماس مور سنة ١٥١٦ ، والتى تخيلها جزيرة خيالية مثالية يعيش فيها إنسان المستقبل فى سعادة تامة وانسجام اجتماعى ، بعيداً عن تلك الشرور التى ألفها الإنسان فى المجتمعات الأخرى عبر تاريخه الطويل [٣] .

وقد عاش مور (١٤٨٠ - ١٥٣٥) عصر الكشوف الجغرافية ، ورأى انجلترا وهى تلقى عنها أغلال الإقطاع ، وتتحول من الاقتصاد الاستهلاكى إلى الاقتصاد النقدى . وهى فترة تشبه تلك التى عاشها أفلاطون من حيث

---

(١) انظر فى هذا الشأن ، دكتور مصطفى زيد ، المصلحة فى التشريع الإسلامى ونجم الدين الطوفى ، دار الفكر العربى ١٩٥٤ ، دكتور محمد مختار القاضى ، الرأى فى الفقه الإسلامى ، ١٩٤٩ ، ٢٤٢ — ٢٤٤ .

(٢) انظر فى شأن هذه القصص :
Henry Morley, Ideal Commonweaths, The Golonial Press.
وبه نصوص وشروح لليوتوبيا ، واطلانطا الجديدة لبيكون ، وأقصوصة المحيط لهارنجتون، ومدينة الشمس لكامبانيلا .

(٣) أضحت كلمة « يوتوبيا » بعد توماس مور ترمى إلى فكرة كل مجتمع مثالى يخلقه خيال الكتاب الذين يريدون القفز بالإنسان عبر القرون والأجيال وتخطى الواقع الذى يعيش فيه ، هرباً من تحديه والسير إلى كفاح الظروف والأحوال السيئة التى تكشف نظام الحكم فيه عبر الشهور والأيام ، بعيداً عن كل تصور خيالى أو تفكير مجرد غير قابل للتطبيق .

اشتداد وطأة التناحر الاجتماعى . وازدياد الخلف بين الفقراء والأغنياء ، حيث طرد الفلاحون من الأرض والإنتاج الزراعى ، وتحولت ملكيتها إلى أيدى قليلة يستغلونها لصالحهم الخاص كمراع للماشية والأغنام ، أو كحقول للصيد والقنص ، حتى اضطر الملك هنرى الثامن (وكان توماس مور وزيراً له) لاتخاذ إجراءات حازمة للحد من هذه الأحوال السيئة .

وقد كان توماس مور متأثراً بأفلاطون ، واشتهر بالدفاع عن جمهوريته ، فحاول مثله أن يتأمل فى كيفية تجنيب الإنسان هذه المنازعات والشرور والآثام . وقد وجد مور ضالته فى إنشاء نظام جديد لتربية النشء وإعداده فى دولة صغيرة كجمهورية أفلاطون ، تقوم فى جزيرة مهجورة ، وتتكون من نحو خمسين مدينة . وتقسم كل مدينة إلى أسر لا تختلف فى عاداتها وعددها وتقليدها ، وعلى رأس كل أسرة سيد أو زعيم هو أكبر أفرادها سناً . وينزع مور نزعة ديمقراطية حين يقر قيام هؤلاء الزعماء بانتخاب الأمير الذى يباشر سلطة الحكم طوال حياته بمعاونتهم ، فى مجلس للشيوخ Senat تمثل فيه كل مدينة بثلاثة أعضاء .

والأهم ، أنه ليس للملكية الخاصة فى يوتوبيا مور موضع . فواجب كل مواطن أن يعمل فى الإنتاج الزراعى ، وأن يتعلم إلى جانب ذلك حرفة من الحرف . ويرمى مور بذلك إلى إلغاء نظام الطوائف ، وإلغاء الملكية الفردية ، وتجنيد العمال الذين يحتاجهم الإنتاج الزراعى لتيسير غذاء الشعب كله على قدم المساواة ، لمدة سنتين ، يعودون بعدها إلى المدينة ليحل غيرهم محلهم ، وهكذا ، فلا عيش لين أو ترف ، ولا وجود فى هذه الدولة الفاضلة للطفيليات البشرية عالة على إنتاج غيرها .

ومع ذلك ، فجدير بالملاحظة أن مور لم يستطع أن يحرر دولته من نظام الرق . فجعل وجود العبيد ، للقيام بالأعمال الوضيعة التى يجب أن يترفع الأحرار عن أدائها ، من مستلزماتها . وتتكون عنده طبقة العبيد من المجرمين وأسرى الحرب ، وغيرهم من العمال الأجانب الذين يستدعيهم الحال [١] .

وثمة صورة أخرى من هـــذا القصص ، هى تلك التى خلفها القس الإيطالى كامبانيلا Companella الذى ناصب أسبانيا العداء وتعرض فيهـا للسجن وتعذيب محاكم التفتيش ، نتيجة مطالبته بدراسة الطبيعة من خلال أعمالها لا من خـلال الـكتب . وخلال مدة سجنه ، طوال خمسة وعشرين عاماً ، كتب مؤلفه « مدينة الشمس » الذى صدر سنة ١٦٣٠ . وفيه رسم صورة لنظام مشابه لدولتى أفلاطون وتوماس مور ، ليس فيه للملـكية الفردية ولا للنظام النقدى موضع ، ورفض التجارة الخارجية ، وفرض نظام العمل الجبرى ، ولم يترك للارادة الفردية شيئاً أو يجعل لها اعتباراً .

ومما يسترعى العجب ، أن هذا القس قد طالب بإلغاء الزواج ليحل محله نظام الاختيار كأساس لتناسل الأقوياء . وفى رأيه أن تتولى الدولة هذه المهمة . ولم يكن ذلك إلا نتيجة ما لاحظه من الانحلال الذى أوقعته الأسر

---

(١) انظر فى هذا الشأن ، دكتور مصطفى كمال فايد ، أصول المذاهب الاقتصادية ، دار الفـكر العربى بمصر ، ص ٢٣٣ — ٢٣٤ . وانظر فى تفصيـــل يوتوبيا توماس مور ، Jean Servier, Histore De Utopie, Idées, pp. 124-141.

الكبيرة بإيطاليا أثناء حياته . ومن ثم ، اقتنع كامبانيلا بأن الإخلاص للدولة ورفع مقام الأسرة شيئان متعارضان [1] .

ولعل ما أسلفنا الإشارة إليه ، هو أهم الصور التى تضمنتها قصص الدولة، ونظمها المثالية التى داعبت خيالات بعض الكتاب ودارت برؤوسهم . وهناك من هذه القصص كثير . فهناك أطلانطا الجديدة New Atlantic التى استوحى فيها الفيلسوف والعالم الطبيعى فرنسيس بيكون (سنة ١٦٢٢) يوتوبيا مور . فيلتمس سعادة البشر فى الفلسفة الطبيعية التجريبية والعمل المنتج ، لافى الإصلاح الإجتماعى والمثل الأخلاقى الاتعاظى كما فعل مور . فهى بإيجاز نموذج للتنظيم العلمى للإنتاج ، ودولة تعرف كيف تكرم المخترعين والمكتشفين ورجال الصناعة والعلماء لأنهم الخالقون الحقيقون للقيمة الاقتصادية [2] .

وهناك أقصوصة المحيط Oceana التى ابتدعها واحد من أثرياء بريطانيا ، هو جيمس هارنجتون (١٦١١—١٦٧٧) وبشر فيها بالجمهورية، مستهدفاً تكوين دستور سياسى سليم ودائم تحت حكم أوليفر كورمويل [3] .

---

(١) مصطفى كما فايد ، المرجع السابق ، ص ٢٣٥ ، ليدلر ، المرجع السابق ، ص ٥٤ . جن سيرفيه ، المرجع السابق ، ص ١٤٢ — ١٦١ .

(٢) بير ، المرجع السابق ، ص ٧١ — ٧٣ ؛ جان سيرفييه ، المرجع السابق ، ص ١٥٧ — ١٦٠ .

(٣) انظر جان سيرفيه ، المرجع السابق ، ١٦٨ — ١٧٥ .

الاشتراكيون الخياليون [1]

وفى القرن الثامن عشر ، برزت أسماء كثيرة لكتاب ومفكرين خياليين ، هاجموا فلاسفة الحق الطبيعى بخصوص آرائهم فى الملكية الفردية . ونزع بعضهم إلى مهاجمة الملكية الخاصة نفسها ، ودحضوا آراء فلاسفة الحق الطبيعى بأقوالهم [2] . ألم يقل هؤلاء الأخيرين بتوحيد المصالح بصورة مصطنعة ، مبينين أن « التناسق الطبيعى » غير قائم وغير حقيقى ؟ ! ألم يقل روسو نفسه (١٧١٢ — ١٧٨٧) أننا قد نضطر إلى إرغام الناس على أن يصبحوا أحراراً ؟ ! ألم يقرر فى كتابه « أصل عدم المساواة بين الناس » أن الملكية الفردية ليست من الطبيعة فى شىء ؟ ! وأن العصر الذهبى إنما يمكن إرجاعه بمحو هذا النظام والعودة إلى الطبيعة ؟ ! ألم يقفى ذلك بعبارته الشهيرة « لن يكون مصيركم إلا التلف والضياع ، لو نسيتم أن الأرض ليست ملكا لأحد ، وأن ثمارها لنا جميعاً » [3] ألم يكتب فى مؤلفه Emile ، وفى مواضع كثيرة أخرى ، مثل هذه المعانى التى يحملها قوله : « ولا يمكن

---

(١) عرف بلخانوف الاشتراكى الخيالى كالآتى :

"Est utopiste quiconque recherche une organisation Sociale parfaite en partant d'un principle abstrait."

نقلا عن ماكسيم لروى . المرجع السابق ، ص ٩ .

(٢) انظر فى شأن الفلاسفة الاجتماعيين بفرنسا «هارولد لاسكى» نشأة التحررية الأوروبية، من الفكر السياسى والاشتراكى ، ص ١٥١ — ١٦٠ .

(٣) Benoit-Smullyan, History of Political Theory, Vol. II, 1957, p. 17 ; Jacaques Droz, Histoire Des Doctrines Politiques En France, Que Sais-Je ? pp. 53-85.

وجان سيرفييه ، المرجع السابق ، ص ٢١١ — ٢١٢ .

أن يفيد من القوانين القائمـــة إلا الأغنياء ، أما الفقراء فهى ضارة بمصالحهم [١] » .

وأخيراً ، ألم يكن أنصار الحقوق الطبيعية مخطئين ، حين قدموا السعادة على الفضيلة الأخلاقية ، فى حين يجب أن تسبق الفضيلة السعادة الفردية ؟ ! بل أين هى السعادة الكبرى ، أو السعادة الفردية لأكبر عدد من الناس ، التى تنعم فيها جميع الأسر بالرفاه ، أو بحد متوسط منه ، مع هذه الظاهرة التى تجلت مع قيام عصر المانيفاتورة والصناعة اليدوية والآلية من زيادة ساعات العمل عوضاً عن نقصانها ، وزيادة الثروه لدى قلة من الأغنياء أمام الفقراء ، والزيادة غير المستمرة فى فيض الإنتاج حتى أصبحت تؤدى إلى البطالة والأزمات ؟ .

هكذا ، يمكن أن نستقصى بذور الفكر السياسى للاشتراكية مع بداية تطور الرأسمالية ، فى هذه الآراء التى دفع إليها الميل الوجدانى للاعتقاد بالمساواة الحسابية بين الناس ، والتى تنحصر (لدى موريللى Morelly ومابلى Mably ولينجى Linguet وغيرهم ، ممن تأثروا بآراء قس مجهول

---

(١) ومع ذلك فلا يعتبر روسو اشتراكيا ، ولم يقدر سلفاً نتائج الآراء والتعاليم التى قدمها ، بل كثيراً ما وقف منها موقف المعارض القوى فى أحيان أخرى . فما لبث روسو أن رأى أنه لم يعد فى الامكان إلغاء حق الملكية الفردية لقيام المدنية على أساسه ، حتى يستخلص من ذلك كله أنه كان يرى على الدولة واجباً فى أن تحقق لكل فرد قدراً من الملكية الخاصة ، وألا تدع أحداً يملك أكثر مما يجب . وبهذا وحده تستطيع أن تخدم الصالح العام ــ دكتور مصطفى كمال فايد ، المرجع السابق ، ص ٣٣٦ ــ ٣٣٨) .

إسمه ميسليه [١] Meslier فى فرنسا ، ولدى توماس بين[٢] Paine وجودوين Godwin فى انجلترا) فى أن المجتمع الفاضل هو الذى يجب أن تزول فيه الملكية الفردية ، ويصبح واجب كل فرد هو أن يساهم فى خدمة مصالح مواطنيه الاجتماعية ، بوصفه خادماً مخلصاً للجميع . فكل شخص يقوم بنفس العمل ويحصل على نفس المتعة [٣] .

فقد تخيل موريللى مثلاً فى « قاموس الطبيعة » Code de la uature (سنة ١٧٥٥) مشيخة شيوعية ، يكون التشريع فيها بيد رؤساء العائلات ورؤساء المهن المختلفة ، الذين يقومون بسن القوانين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية . فالمجتمع يتكون من اتحاد الأسر والقبائل والمدن والمقاطعات، التى تشكل كل منها وحدة لامركزية تنتخب ممثليها فى الهيئة التى تعلوها . وركز موريللى على أن الملكية الفردية تنافى ناموس الطبيعة ، ومن ثم يجب إلغاؤها . « فليس هناك ما يمكن لفرد أن يدعى ملكيته بصفة شخصية ، إلا ما يحتاج إليه فى استعماله الشخصى وأداء عمله اليومى [٤] » .

وكان بابيف ، رائد حركة سنة ١٧٩٦ ، لاستكمال الثورة الفرنسية بثورة

---

(١) انظر لاسكى ، المرجع السابق ، ص ١٥١ .

(٢) انظر فى شأن توماس بين وحقوق الإنسان ، تاريخ النظرية السياسية ، المرجع السابق ، ص ٣٥ .

(٣) Stephen Swingler, An outline of Political Thought Since The French Revolution, Gollancz, 1939, pp, 44-45.

(٤) Jean Touchard, Histoire Des Idées Politiques, Presses Uiversitaitres De France, 1959, pp. 431-432 ; Jean Servier, op. cit., pp. 191-194.

شيوعية ، يعتبر موريللى سيد النظرية الاجتماعية دون منافس le maitre du communiame [١] . ولكنها نظرية لا تنطوى على أى تحليل اقتصادى علمى للنظام الرأسمالى القائم ، أو تناقضاته الطبقية والاجتماعية . ولهذا ، أسميت خيالية .

ولم يكن هؤلاء الخياليون جميعاً على نمط واحد فى التفكير حول التنظيم التفصيلى لكيان المجتمع . ولكنهم جميعاً كانوا يحاولون تصوير مجتمع صناعى يسوده تكافؤ الفرص الاقتصادية ، ولا يتمكن فيه أحد أن يعيش على كد الآخر . كما اشتركوا فى مجموعهم ، مع من سبقهم ، فى اعتقادهم بأن الملكية الفردية تحول دون إطلاق العنان للقوى الطبيعية ، لتأخذ مجراها فى حياة الإنسان ، ذلك الكائن الوديع الطيب بطبعه [٢] . وبهذا ، كان استنكار الملكية الفردية وظروف المجتمع الرأسمالى الصناعى القائم على أساس استغلال العمال ، هى نقطة البدء فى الاشتراكية الخيالية . فالاشتراكيون الطوباويون ، قد أعملوا معول الهدم فى النظام الرأسمالى ، وتصوروا مجتمعاً أفضل . وفى هذا اختلفوا عن الاقتصاديين البرجوازيين ، الذين كانوا يعتقدون أن مركز العمال من الرأسماليين وضعاً طبيعياً : ما دام يضمن تطور الصناعة .

ولكنهم فى تصورهم مجتمعاتهم المستقبلة ، لم ينتبهوا كثيراً إلى أن العوامل والقوى الاقتصادية فى المجتمع قد لا تسمح لهم بإجراء التغيير

---

(١) توشارد ، المرجع السابق ، ص ٤٣١ ، جان سيرفيه ، المرجع السابق ، ص ١٩٠ .

(٢) ليدلر ، المرجع السابق ص ٦٨

المرموق . ولم يستطيعوا أن يكتشفوا من القوانين العلمية ما يهيء لهم نظرة صحيحة فى التطور الاجتماعى . فكل ما كان لازماً فى رأى غالبيتهم ، هو التقدم بخطة للخلاص الاجتماعى ، وأن يثيروا الاهتمام فى نفوس بعض الناس بذلك ، دون بصر أو قناعة بإمكانية الخلاص ، مما خلص بالبعض منهم نحو تشاؤم ممعن ، وبالبعض الآخر نحو تفاؤل ساذج ، لايحقق أى منهما للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة وسيلة حقيقية للخلاص والبناء .

فهم كانوا يستمدون من مخيلتهم وضعاً كاملا للمجتمع المثالى ، ويضعون فى مواجهته الواقع المؤسف للبروليتاريا ، ويقطرون أسفاً على ماتعانيه من ظلم واستغلال . ولكنهم لم يدركوا القوة الكامنة فى هذه الطبقة الجديدة ، كوسيلة للانتقال من المجتمع الذى ينتقدونه إلى المجتمع الذى يخططون له ، فأغرقوا بين الحين والحين فى الخيال ، أو انتابهم التشاؤم ، دون أن يدركوا طريق العمل السياسى الاشتراكى .

ومع أن أياً من هذه التصورات والمخططات لم يوضع موضع التنفيذ بسبب خياليته ، فإن أهمية هذه المدرسة هى فى كونها حوت فى نطاقها أفكار بعض الثوريين التى أثرت على النظريات الاشتراكية الحديثة وارتبطت بها . فقد لاحظوا قروح الرأسمالية وهى فى أوج انطلاقها ، ووصفوا هذه القروح ونددوا بها ، ثم تنبأوا بزوال الرأسمالية فى زمن حسب الناس فيه أنها أبدية . وكانوا يريدون إلغاء استغلال الإنسان للإنسان ، وينادون بالتربية الحرة ثقة بالإنسانية ، واقتناعاً بأن سعادتها يمكن أن تتحقق على الأرض . وبهذا ، احتلوا مركزاً ذا خطر فى تاريخ الاشتراكية ، وإن لم يتوصلوا إلى كيفية

تغيير المجتمع؟! ونخص بالذكر منهم فرانسيس نويل بابيف (١٧٦٤—١٧٩٧) ابن الثورة الفرنسية ونذير الاشتراكية فى غضونها، الذى عاش حياة عاصفة أراد خلالها إقامة دكتاتورية شعبية تستهدف إزالة الملكية الفردية .

النزعات الاشتراكية فى الثورة الفرنسية

ففى غضون هذه الفترة الحرجة ، إبان الثورة الفرنسية ، ظهرت نزعات يسارية متطرفة ترى فى المساواة الاقتصادية نتيجة منطقية — لا أساساً — للمساواة السياسية التى أطلقتها البرجوازية شعاراً للثورة فى ذلك الوقت . وإن شئت فقل ، كانوا يريدون استكمال الثورة الفرنسية ، والحقوق الطبيعية التى لا يجوز الانتقاص منها ، عن طريق المساواة الحقيقية التى تتبوأ المقام الأول بين هذه الحقوق . وذلك بأن تصبح الأرض (التى كانت أداة در الثروة الرئيسية فى فرنسا حتى ذلك الوقت) ملكاً للجميع ، لا لفئة قليلة العدد .

ولا شىء أكثر إثباتاً للعوامل التى حركت هذه الأفكار ، إبان الثورة الفرنسية ، من دساتير وقوانين الثورة ذاتها . فقد أحدث التوزيع الجديد للثروة توزيعاً جديداً للقوة . وكما أنشأ امتلاك الأرض الأرستقراطية ، أنشأت الثروة الجديدة فى الدولة الجديدة أرستقراطية جديدة ، نوعاً من الطبقة المتوسطة التى غدت أرستقراطية التجار والملكية الصناعية . ولم تجد حاجات العمال فى هذا الموقف مجالا لإثباتها . وفى الشفاليييه الذى كتب سنة ١٧٨٩ عبارة تصف ذلك قائلة : « نحن مخطئون فى الاعتقاد بأن الطبقة الثالثة طبقة واحدة ، إنها تتكون من طبقتين مصالحهما مختلفة ، بل متعارضة » .

وهكذا ، كان العمال الفقراء مستبعدون من حقوق الانتخاب فى اختيار النواب . كما كانت الجمعيات النيابية مقصورة على دافعى الضرائب . فالعمال لم يكونوا بعد قد شعروا بوحدتهم . وينم أدب الثورة الأول على أنهم كانوا مجموعات منعزلة ، تضع مصالحها الفردية فوق شعورها بالمسائل العامة التى تواجهها .

ويظهر هذا الوضع جلياً فى اتجاهات القانون المدنى الفرنسى ، بوصفه وديعة التجربة الثورية حينئذ ، ومجموعة القواعد التحررية للعالم كله ، حتى قال عنه بونابرت فى سانت هيلانة « إن شيئاً لا يستطيع أن يمحوه » . فالحرية التحررية فى هذا القانون قد وضعت فى ضوء الملكية . فهل يسجل انتصار التاجر والمالك الزراعى على الامتياز الإقطاعى . وكان اتجاهه هو اتجاه أولئك الذين عرضوا المطالبين بقانون إعادة توزيع الأرض لعقوبة الإعدام ، وأنذروا الطبقة العاملة بأن لاتفعل شيئاً يزعج المواطنين أو يقنع الأغنياء بهجرة المدن فى قانون ١٨ مارس سنة ١٧٩٣ .

وكما أعلن دستور الثورة أن حق الملكية مقدس لاينتهك ، جاء القانون المدنى الفرنسى بكافة الضمانات لهذا الحق . وقد أدرك رجال الثورة الفرنسية ومشرعيها هذه الحقائق . فهناك تنظيم حقوق الملكية ومبادئها ، وتنظيم عقود الإيجار والعمل ، والنصوص التى تعاقب على الإضرابات وتحرم تكوين الاتحادات ، بينما سمح بتكوين الغرف التجارية التى تسمح بوحدة الطبقة صاحبة المصلحة فى النظام الجديد ، والتى تعطى الدولة عن طريق

الضرائب القوة اللازمة لفرض هذه القوانين[١] .

غير أن قلة من الرجال ، أمثال روبسبيير وسان جوست ومارات ، كانوا على غموض فكرهم وأهدافهم ، يدركون أن نظام الامتيازات الجديدة لايقل هلاكاً عن ذلك الذى سبقه . فعلى يد روبسبيير أعلنت وثيقة حقوق الإنسان حسب ماتراءت له ، وأعلن حق العمل والعيش لكل فرد ، وعورض حق الإرث والوصية . واشتهر مارات بعبارته الشهيرة « أليس من الخبل أن نهزم أرستقراطية الألقاب ، كى نصبح عبيداً لأرستقراطية المال » .

والحقيقة ، أن هذه الآراء قد بدت فى ظروف عدة من إبان الثورة . ولكنها لم تكن من القوة بحيث تطغى على غيرها من الأغراض والمبادىء التى ارتكزت عليها الثورة الفرنسية ، فى تولى البرجوازية الحكم وسيطرة رأس المال عليه . فقد حاول روبسبيير وسان جوست تأميم قسط من اقتصاديات البلاد . بعد أن دفعتهما إلى ذلك الضرورات العسكرية ، بقدر مادفعتهما أفكارهما الثورية الإنسانية . وعمدا بالفعل إلى إنشاء صناعات محلية تملكها الدولة ، منها صناعة السلاح بصورة خاصة . وسيطرا على الإنتاج عن طريق تقديم الأيدى العاملة والمواد الأولية ، وعلى تسويق المنتجات وتحديد أسعارها بوجه خاص .

---

(١) لاسكى ، المرجع السابق ، ص ١٦١ — ١٦٩ ، جان سيرفيه ، المرجع السابق ص ٢١٨ — ٢١٩ .

غير أن هذه المحاولة ما كان يقدر لها أن تنجح فهى محاولة عابرة فى ظروف غير مؤاتية ، ما لبثت أن انهارت بعد التاسع من تيرميدور . وبقت النزعات الاجتماعية للثورة الفرنسية تمجد أفكار روسو فى الحياة البسيطة فى الريف ، أو اشتراكية زراعية فى العودة إلى التمتع بالحقوق الطبيعية ، مستلهمة فى ذلك الآراء والتقاليد الأخلاقيـــة القديمة للفكر الإغريقى والرومانى ، كما بدت فى قانون الطبيعة لموريللى وآراء جراكوس بابيف التى استمدها عنه ، وكما أوضحتها المادة الأولى من إعلان حقوق الإنسان الذى أصدرته جمعية بابيف السرية « الأكفاء » ، حيث تقول « إن الطبيعة قد أعطت لكل فرد حقاً متساوياً فى الاستمتاع بكل الطيبات » ، وأن كل ظلم أو اضطهاد أو حرب إنما هى نتيجة طبيعية للخروج على هذا القانون(١).

هكذا ، بدت فى غضون الثورة الفرنسية نزعات اشتراكية ، ولكنها ظلت بعيدة كل البعد عن الحركة الاشتراكية ومقوماتها التى تنتسب إلى عالم من التاريخ هو عالم الثورة الصناعية ، وابتكار أساليب جديدة فى الإنتاج الرأسمالى وظروف جديدة للعمل ، تختلف كل الاختلاف عن عالم الثورة الفرنسية البرجوازية وما قبلها (٢) .

---

(١) إيلى هالفى ، المرجع السابق ، ص ١٣ ، ١٤ .

(٢) بانتهاء هذا الجزء ، رأينا نظرا لضيق الوقت طبع بقية الموضوع من مذكرات العام الماضى على علاتها . ونحن إذ نأسف لذلك ، نرجو أن تتاح لنا فرصة استكماله بحثاً علمياً ضافياً فى المدارس الاشتراكية فى عصر التطورات « سان سيمون وأوين وفوريبه » ، وفى عصر التناقضات « الماركسية والفوضوية والسندكالية والاشتراكية الديمقراطية » فى العام الدراسى القادم إن شاء الله .

بابيف ومؤامرة الاكفاء

وبدا جراكوس بابيف ، كما أسمى نفسه ، متيمناً بالأسماء الرومانية التى اتخذها وغيره من الثوريين فى ذلك الوقت قدوة لهم فى الإخلاص والمثل العليا ، أبعد أثراً من هؤلاء الذين سبقوه أو عاصروه فى علاقته بالحركة الاشتراكية . فهو على مثاليته ، قد أخرج تخطيطاً ومشروعاً للنظام الشيوعى الأمثل الذى استهدفه تفكيره وفلسفته ، وعمل على نشره عن طريق جريدته « منبر الشعب » . كما حاول أن يحدث إنقلاباً ضد حكومة الإدارة يصل فيه عن طريق جمعيته السرية « الأكفاء » إلى سدة الحكم ، فيقيم دكتاتورية شعبية يضع عن طريقها الفردوس الشيوعى موضع التنفيذ . ولكن الشرطة ما لبثت أن قبضت عليه وأفشلت حركته [١] .

فقد كانت الأزمة الاقتصادية تجتاح البـــلاد ، وخزانة الدولة خالية الوفاض ، بينما روبسبير يؤكد دكتاتوريته الفردية ؛ فالتف المتذمرون حول هذا الصحفى الاشتراكى « بابيف » ، الذى بدأ هجومه بتناول القانون الزراعى على أساس أنه يؤدى إلى توزيع الأراضى فى الريف وتقسيمها إلى ملكيات فردية ، وهو نفس القانون الذى حرم الفلاحين الأجراء من أى نصيب فى الأرض عند حصول هذا التوزيع .

وما لبث بابيف أن تطرق إلى موضوع أكثر أهمية ، يدور حول الصالح

---

(١) انظر ماكسيم لروى ، المرجع السابق ، الفصل الخاص ببابيف وبلانكي ؛

العام المشترك ، ويتلخص فى اشتراكية الأموال . فطلعت صحيفة « تريبون دى بيبل » المذكورة فى ٦ نوفمبر سنة ١٧٩٥ ، تتساءل « ما الثورة الفرنسية ؟ » ثم تجيب : « إنها الحرب المعلنة بين السادة والعامة ، بين الأغنياء والفقراء » .

كان بابيف يقول بأن موارد الإنتاج فى المجتمع هى الملك الطبيعى والأدبى لأفراد المجتمع ، وأن الملكية الفردية يجب إلغاؤها ؛ فما هى إلا ضرب من السرقة والإكراه لامبرر لها . وفى رأيه أن الثورة الفرنسية قد اتخذت المساواة شعاراً لها ، ولكن كيف يمكن تحقيق المساواة مادام فى مقدور الواحد منع غيره من كسب قوته ؟

ففكرة بابيف تتلخص فى أن المساواة التى نص عليها إعلان حقوق الإنسان والمواطن ، يجب أن تكون مساواة فى الغنى والفقر على حد سواء ، وأن ليس للإنسان أن يملك شيئاً ؛ بل يجب أن تكون كل وسائل الإنتاج ملكاً للجميع ، وعلى الدولة أن تقوم بتوزيع الغلات بين الناس بنسبة مايؤدونه من عمل وبنسبة حاجاتهم ، فعلى الجميع أن يعملوا ، ماعدا الشيوخ ، والأطفال الذين ينزعون من أسرهم فى سن الخمس سنوات كى توجه الدولة تربيتهم لأن يكونوا مواطنين صالحين ، كما يجب أن يعطى كل فرد الحرفة أو العمل الذى يتفق مع استعداده وكفاءته ، مع إلزامه بتسليم ثمرة هذا العمل للادارة التى تقوم بتوزيع هذه الغلات .

وقال زميلاه في « بيان الأكفاء » (مارشال ولينجى) أن المساواة أمام

القانون ضرب من الخيال ، لأن تحقيق المساواة الحقيقية يقتضى تمتع أفراد المجتمع بمستوى معيشة واحدة ، وتربية واحدة ، وفرص متساوية . ومن ثم قامت هذه العصبة تطالب بإجراء ثورة إضافية لتحسين ظروف الحياة « للشعب الضعيف » تلك التي فشلت بإعدام بابيف سنة ١٧٩٧ [١] .

هكذا بدا بابيف كما لو كان يصرخ فى واد . ولكن حركته تلك قد أظهرت التناقض بين المثل الثورى للبرجوازية فى توزيع جديد للثروة العقارية على أساس الملكية الفردية وقيام ملكية دستورية مقيدة ، وبين المثل الثورى للشعب فى برنامج لتغيير العالم على أساس الملكية المشتركة والتوزيع المتساوى ، على حد تعبير بابيف نفسه .

وعلى الرغم من فشل حركة بابيف ، إلا أن أفكاره وعباراته الدافئة بصدد الخدمات العامة ، وغزو الدولة ، وحق الحياة ، والحق فى العمل ، وتنظيم العمل ، والتضامن ، ظلت تدوى فى آذان من جاءوا بعده من ثوار العصر الذين خططوا للمستقبل ، أمثال ســـان سيمون ، ولوى بلان ، وبرودون ، وبلانكى ، وكارل ماركس .

---

(١) جان سيرفيه ، المرجع السابق ، ص ٢١٩ــ٢٢٣ ، ماكسيم لروى ، المرجع السابق .

الفلسفة الفوضوية

هى نظرية الاشتراكية بلا سلطة . وتعتمد على صلاح الإنسان ، وتضع ثقتها فى روحه الطيبة التى تدفعه إلى التعاون مع غيره ، فى الجماعات الصغيرة ، والمجتمعات الكبيرة التى يبلغ فيها الرأى العام حده من الفعالية والتأثير الصحيح ، مما يساعد على حفظ النظام وإقامة العدل ، دون حاجة إلى السلطة ، أو اللجوء إلى قوة الدولة التى قامت فى كل العصور على إهدار حقوق الأشخاص الطبيعيين ، وكانت وسيلة استعباد لا تتفق وكرامة الإنسان (١) .

من ثم ، أصبح خضوع الشعب لسلطة الدولة وسيادتها امتهان لكرامة الفرد وزراية بإنسانيته . وقامت الفوضوية Anarchism تحاول أن تحد ما أمكن من سلطان الجماعة ، وسيطرة الدولة الطبقية ، رعاية للحرية الفردية . فكأن الفوضوية تنادى بتحقيق الحرية الفردية المطلقة ، فى أن يفعل المرء مايشاء وأن يدع مايشاء وفق هواه ، غير مقيد إلا بوازع الخير والفضيلة فى نفسه ، وتبادل الاحترام والمودة بينه وبين غيره من بنى جنسه (٢) .

هى منطقياً إذاً ، امتداد للمذهب الفردى ، وهو المذهب الذى يريد أن يحدد وظائف الدولة بالحفاظ على الأرواح والأموال . ولكنها بفلسفتها

---

(١) Benoit-Smullyan, History of Political Theory, Haymarx Outline Series, Boston; Part II, P. 78 ; Daniel Guérin, L'Anarchisme, Idées, pp. 17-23.

(٢) دكتور مصطفى كمال فايد ، المرجع السابق . ص ٢٩٤ .

Daniel Guérin, L'Anarchisme, Idées, pp. 31-39.

حول صلاح الأشخاص ، ونمو علاقاتهم الطبيعية كنمو خلايا النبات — دون عسف أو قسر — لا ترى ضرورة أو حاجة حتى لهذا القدر المحدود من نشاط الدولة ووجودها [١] .

مع ذلك ، فإن الفوضوية تعادى المذهب الفردى ، وتقف منه موقف المناوءة ، لكونها تباشر نشاطها فى إطار الصراع العمالى وفى إطار الحركة الاشتراكية بصفة عامة ، ولأنها تربط بين هجومها على الدولة وبين نقدها للملكية الفردية ، وكافة الأنظمة والمؤسسات الاجتماعيـــة التقليدية التى لعبت دورها التاريخى فى الحفاظ على مساوىء الملكية الفردية وعسف السلطة الطبقية [٢] .

وهكذا أصبحت الفوضوية مذهباً اشتراكياً حين طالبت بإلغاء الملكية الفردية لأنها أداة ظلم وسوء استغلال فى أيدى من يملكون ضد من لا يملكون . ولكنها اختلفت عن الاشتراكية حين جعلت هدفها نحو النظم الجماعية ، وإلغاء الدولة كوسيلة لتحرير الإنسان من سلطة غيره عليه ، لأن السلطة مهما اختلفت ألوانها تتحول — فى رأيهم — إلى وسيلة لاستعباد الإنسان .

والحقيقة أن كلا من الاشتراكية فى مفهومها العام ، والفوضوية فى

---

(١) انظر فى هذا الشأن فصلا هاماً فى Emmanuel Mounier, Communisme, Anarchie Et personnalisme, Politique, pp. 104-118.

(٢) دانييل جوران . المرجع السابق ، ص ٣٩ — ٤٥ .

مفهومها الخاص ، لا يختلفان فى الأهداف البعيدة ، إذ ترمى كلتاهما آخر الأمر إلى تحقيق المساواة التامة والعدالة المطلقة بين الناس ، وانتزاع بذور الشقاق والصراع من نفوسهم ، وأن ترفع من معانى إنسانيتهم ومستوى عيشهم قدر المستطاع .

أما كيف تصور الفوضويون تحقيق الحياة الاجتماعية فى غيبة الدولة ، وتلاشى سلطان القانون وقوته التنفيذية ، فأمور تضاربت حيالها آراء كتاب الفوضوية واختلفوا حولها ؛ ولو أنها كادت تتفق فى أن الثورة الفوضوية وحدها هى الوسيلة لتحقيق ذلك . فالتطور عندهم ، يسير بالمجتمع الانسانى نحو الفوضوية (اللاسلطة) كفلسفة للتنظيم الاجتماعى . والحياة الإجتماعية الحديثة التى تقوم فى جزئها الأكبر على تكوين الجماعات ، والتعاقد بين الأفراد لتحقيق مصالحهم بأنفسهم عن طواعية واختيار (بعيداً عن إطار السلطة والصراع السياسى) ، لم تعد تتيح للدولة أن تحتل نفس المكانة التى كانت أهلا لها فى الماضى [1] .

ولن يصبح من الممكن ، عند أصحاب هذه النظرية ، إلغاء الدولة أو تقويضها تلقائياً أو سلمياً . وإنما يكون ذلك بتحطيمها وسط غضب الجماهير وزئير البروليتاريا ، بسبب المساوىء التى تحيق بها . وبتمام تخريب أجهزة الدولة وتقويض أسسها ، يمكن للمجتمع الفوضوى ، القائم على أساس

---

(١) انظر دانييل جوران ، المرجع السابق ، ص ٧٤ ، ٧٥ .

الحرية فى التنظيم والاختيار الإرادى المطواع للعمل ، أن ينبع ويزدهر بصورة طبيعية [١] ؟ ! .

ومن رواد الفوضوية النظرية والعملية فوربيه (١٧٧٢ — ١٨٣٨) وكونسيدران (١٨٠٨—١٨٩٣) وبرودون (١٨٠٩ — ١٨٦٥) فى فرنسا ؛ وجــودوين (١٧٥٦ — ١٨٣٦) وهودجسكين (١٧٨٧ — ١٨٦٩) وتوماس بين ، وروبرت أوين (١٧٧١ — ١٨٠٨) فى انجلترا ؛ وباكونين (١٨١٤ - ١٨٧٦) والبرنس كروبتكين (١٨٤٢ — ١٩٢١) فى روسيا . فعلى يد هؤلاء تطورت الفلسفة الفوضوية ، ونظريتها فى الحياة التعاونية ، وقيام المجتمع على الأسس الفيديرالية فى مراحل متعددة (١) .

ولعل برودون كان أول من أطلق كلمة فوضوية على هذه الفلسفة ، كما كان جودوين أول من وضع نظرية الاشتراكية بلا سلطة أو حكومة ، على حد تعبير البرنس كروبتكين . ومن المعروف ، أن برودون هو صاحب الصيحة المشهورة : ما الملكية ؟ ثم أجاب عن ذلك بالعبارة الشهيرة « الملكية سرقة » La propriété, c'est le vol . وقد حلل برودون فى مؤلفـــه

---

(١) بنوا ــ صماليان ، المرجع السابق ، ص ٨٣ــ٨٤ . والفصل الخاص بحياة باكونين من
Goorge Woodcock. Anarchism, A Pelican Book, pp. 139, 143, 145, 151, 158-159.

وانظر كتابات باكونين المختلفة فى هذا الصدد ، وعلى سبيل المثال
Bakouuine, La Liberté, Cholx de Textes. J. J. Pauvert, pp. 51 — 66.

(٢) انظر فى هذا ، المرجع السابق ، ص ٧٩ ــ ٨٥ ، ستيفن سوينجلر : المرجع السابق ص ٤٧ ــ ٥٢ .

« ما الملكية ؟ » الذى ظهر سنة ١٨٤٠ ، وجهة نظره فى هذا الصدد ، قائلا بأنه ليس هناك من شىء يتم إنتاجه بعمل مالكه وحده ، فللمجتمع نصيبه فى كل شىء ينتج . وهكذا فإن القوى الاجتماعية تفوق القوى الفردية ، ويصبح تعاون العمال وتوافق حركاتهم وتلاقيها عوامل خلاقة للقيمة . ولهذا ، يصبح الاستيلاء الفردى على ثمار العمل المشترك ضرباً من السرقة . وينكشف بهذا نوع من الغش فى الحساب بين أرباب العمال الذين لا يدفعون أجر العامل كاملا وبين العمال . وبما أن كل إنتاج هو اجتماعى بالضرورة ، فإن كل رأس مال متراكم يصبح ملكية اجتماعية .

وفى رأى برودون أن بقاء الدولة يرجع إلى عاملين أساسيين ، هما التفاوت الاقتصادى ، وفقدان الرغبة فى العمل . ولكن متى زالت الملكية الفردية ، وتأسست جمعيات صغار المنتجين والمستهلكين التى تنشأ على أساس التعاقد بين أصحاب المصلحة فيها بحريتهم واختيارهم ، ثم ارتبطت هذه الجمعيات مع بعضها فى نظام اتحادى (فيدرالى) ، فإن الدولة تصبح ولا مبرر لبقائها ، وتتلاشى طبيعتها من تلقاء نفسها ، حتى يتمتع الجميع بالحرية الفوضوية الاجتماعية الكاملة (١) .

فقد كان برودون من معارضى الدولة والمطالبين بانتفائها . ولكنه

---

(١) ستيفن سوينجلر : المرجع السابق ، ص ٥٢ : وانظر فى تفصيل ذلك لدى برودون وفكرته فى النظام الفيدرالى السياسى والاجتماعى ، فصلا خاصاً من مؤلف ماكسيم لروى ، المرجع السابق ، ص ٢٨٢ — ٢٩٩ ، وانظر كذلك كتابات باكونين المشار إليها فى صدد بابيف وبرودون وماركس ، المرجع السابق ، ص ١٣٧ — ١٤٦ .

ينكر بشدة ، رغم إدخاله مفهوم القوة الاجتماعيـــة للإنتاج ، أنه ينتهى بمجتمعه الفوضوى هذا إلىالشيوعية التى يرى فيها شكلا من أشكال العبودية والبؤس والاستبداد [١] .

فهو يتطلع إلى مجتمع يقوم فيه توازن على أساس العدالة ، واحترم الحريات ومراعاة الطبيعة البشرية . أما النظام الشيوعى ، فهو عنده بمثابة مرحلة سابقة من مراحل البشرية الأولى ، جاء نظام الملـكية الفردية كنقيض له . ولهذا لابد من إعداد المركب الذى يمزج بينهما ، ويتيح أنواعاً من الملـكية لا يمكن تحريمها ، كأن يستأثر كل فرد بنتاج عمله ، وأن يتصرف فيه كما يروق له [٢] . ولهذا لم يخف برودون معارضته للنظام

---

(١) إيلى هالفى ، تاريخ الاشتراكية الأوروبية ، المرجع السابق ، ص ٧٩ ؛

Daniel Guérin, L'Anarchisme, Idées, pp. 26.

(٢) ظهر هذا الرأى أكثر تطرفاً لدى شتيرنر وهو اسم مستعار للـكاتب الألمـانى الفوضوى « كاسبار شميدت » الذى ولد فى بيروت سنة ١٨٠٦ ودرس فى ألمانيا وأصدر سنة ١٨٤٥ كتابه الشهير « الفرد وملـكيته » The Ego And His Own . فهذا النوع من الفوضوية الذى بشر به « شتيرنر » يقوم على أسس فردية متطرفة لا تعترف إلا بقانون الصالح الفردى كأعلى وأقدس قانون للبشرية . ولذلك فهو لا يطالب بإلغـاء الملـكية ولا بالمساواة فى توزيعها لأن حاجات الناس إليها مختلفة ومتفاوتة . وهو يرى رغم هذا أن تقوم الجماعات بتأمين الملـكية الخاصة لـكل فرد من أفرادها ، وإن كان لها حق نزع الملكية متى كانت أكثر صلاحية فىظل الملـكية العامة التى تنشأ بوسيلةالقوة الجماعية وسلطانها ولا سبيل لتحقيق ذلك إلا عن طريق الانتقاض والقوة حيث لا يمكن حل مشاكل الملـكية بالهوادة والتطور حسبما يتراءى للبعض ، وإنما عن طريق الصراع العام الذى يقف فيه كل فرد ضد المجموع « The war of each against all » .

انظر فى هذا الشأن :

George Woodcock, Anarchism, Pelican Books, 1962, pp. 87—99.

الشيوعى فى هذا الشأن ، ووصفه بأنه يعارض طبيعة الانسان ، وأنه غير عادل وأنه نظام يقوم على أساس البؤس والفقر . هذا وإن اتفق برودون مع الشيوعية فى المطالبة بإلغاء الملكية الفردية لأدوات الإنتاج كأداة ظلم وسوء استغلال فى أيدى من يملكون ضد من لا يملكون ، تتيح الاستيلاء الفردى على ثمار العمل المشترك . ولكن هذه الأزدواجية فى النظر إلى طبيعة الملكية قد أتاحت لماركس أن يتهم برودون بالتناقض وعدم الاصالة فى التفكير وتحريف المذهب العلمى .

ويرد الفوضويين على ناقديهم ، بأن الفوضوية ليست فوضى . فهى لا تعنى الإرهاب الفردى[1] ، كما لا تعنى الخيال ؛ ولكنها ضرب من التنظيم الاجتماعى الذى يقوم بصورة طبيعية لمراعاة مصالح الناس فى الاجتماع والتعاون والتضامن ، دون حاجة إلى الدولة ونظامها الذى يقوم على فرض القسر والإرهاب[2] ولكنهم يأملون أن يتم ذلك بحركات سلمية غير عنيفة — على حد قول برودون — استجابة لما فى النفوس من رشد وحكمة ،

---

(١) كان الإرهاب الفردى Nihilism يستخدم لدى الفوضويين أول الأمر ، كوسيلة لإلقاء الرعب فى نفوس معارضيهم الذين يقومون باضطهاد الطبقة العاملة وإعدام عدد كبير من أفرادها . كذلك استخدم الإرهاب كوسيلة للدعاية والإعلان عن أنفسهم وحقيقة أغراضهم فى إنشاء مجتمع لا سلطة فيه . وكان رائد هذه النزعة المخربة هو **Seagei Netschaiev** الذى قام على تنظيم جمعيات سرية فى المدن الروسية ، أخذ يحض فيها على الإرهاب . ولكن ما لبث باكونين ومن بعده كروبتكين أن فرقوا بين الفوضوية والفوضى ، وحملوا على الإرهاب الفردى كوسيلة غير أخلاقية لمعارضة الرأى السياسى ، وشجبوا النتائج الوخيمة التى تجرها على الشعب من موجات الكبت وتضييق الحريات وإعلان حالات الطوارىء والأحكام الاستبدادية التى لا تتيح مجالا لحرية العمل السياسى الإيجابى والتفاعل فيه وتحد من إمكانيات العمل الثورى.

(٢) Daniel Guérin, L'Anarchisme. Idées, p. 50. 79.

تدعو إلى العود للتبادل الطبيعى ، دون فساد شئونهم وميولهم الطبيعية بسبب تدخل الدولة . فالدولة لم تكن ضرورية فى الماضى إلا لفرض أوضاع ظالمة ، ولتنفيذ تعاقدات واتفاقات تقوم على أساس الإستغلال ، وفرض إرادة الأقوياء عن طريق الاستعانة بأجهزة السلطة . وعندهم أنه ليس بصحيح أن الناس يتقاعسون عن العمل والإنتاج إذا ماتلاشت الدولة، لأن حب العمل والرغبة فى التعاون وأداء الخدمات للآخرين هو من طبيعة الإنسان . ولكن قسوة ظروف العمل وسوءها ، ولا سيما فيما يتعلق بإطالة وقت العمل وقلة الأجور ، هى التى تزهد الفرد فى العمل وتضعف رغبته فيه . كذلك ليس بصحيح عندهم أن قيام المجتمع بلا سلطة ، يكون مدعاة لتفشى الجريمة فيه ، لأن الجريمة بنت الفقر والبطالة ومساوىء الأنظمة الطبقية الظالمة . أما المجتمع الجديد — الفوضوى — فعندهم أنه هو الذى يقوم على أساس المقومات الطبيعية لحياة الناس ، وهى الحرية والرغبة فى التعاون وتبادل الخدمات وحب العمل بدون تسلط أو استغلال، وهو الذى يحقق المساواة الاقتصادية ، ويتيح التربية الصحيحة للأفراد ونمو مشاعرهم وحياتهم الطبيعية [1] .

هكذا يبين ، أن الفوضوية نظرية لاتؤمن بأن الإنسان لابد له من وازع فى شئون دينه ودنياه ، ولكنها تعبر عن رد فعل غريزى لدى الطبقات المتوسطة والفقيرة ضد قيام الدولة وتسلطها على الأفراد، واستخدام أجهزتها ومؤسساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتوطيد قواعد

(١) انظر هذا الشأن كتيب صغير :
Herbert Read, The Philosophy Of Anarchism, 1944.

النظام الإستغلالى الرأسمالى . ومن ثم ، فقد اتخذت نزعة خيالية ، تعبر عن الهرب من مواجهة فظائع النظام الرأسمالى . وعبرت الفوضوية عن موقفها فى ذلك بحلول تقوم على تصور عالم يخضع للعقل ، تغير فيه مصادر الطاقة والعلاقات الاجتماعية الجديدة طبيعة النظام الصناعى ، وتقضى فيه على الفارق الشاسع بين المدينة والقرية ، وبالتالى على التحيز الماركسى للعامل الصناعى على حساب العامل الزراعى ، حتى يتحقق انتفاع الجميع بثمار الثقافة وطيبات الثروة والاقتصاد، ويحصلون على الحرية والأخاء والمساواة كاملة ، بوازع من أنفسهم ، وعن طيب خاطر كل منهم ، دون جشع وطمع ، أو حاجة إلى سلطة توزع وتردع (١) .

والواقع أن دعاة الفوضوية لم يكونوا جميعاً على وتيرة واحدة أو منهج متناسق فى التفكير ، فيما خلا النظرة إلى السلطة والدولة ، والمواقف الفردية المترددة التى تنم عن طبيعة مثقفى الطبقة الوسطى فيما يتعلق بأثرة الملكية الخاصة والفردية ومركز الفرد فى محيط الجماعة الانسانية . فميخائيل الكسندر وفيتش باكونين Bakunin الثورى والخطيب الروسى قد تدرج فى الفكر الفوضوى خلال إقامته فى باريس ومناقشاته مدة أربع سنوات مع برودون . ولكنه لايعتبر كيان الفرد كانسان إلا داخل نطاق الجماعة ، ولا يفرق بين سعادة الفرد وسعادة الجماعة ، إذ يمزجهما ويجعل كل منهما مرادفاً للآخر . فهو يرى أن الفرد والجماعة يعنيان كل منهما بالآخر ، ولا يمكن تصور

(١) انظر فى تفصيل هذا النقد بنوا — صماليان ، المرجع السابق ، ص ٨٦ — ٨٨
George Woodcock, Anarchy Or Chaos, Freedom Press, 1944, pp. 98 — 101.

وجود أحدهما فى غيبة الثانى ، مادام الانسان اجتماعياً بطبعه إلى أقصى حد . وهو فى هذا يبدى اشمئزازه من فردية شتيرنز وتصوره للجماعة الانسانية كمجموعة من الأفراد ، كل منهم فى عزلة تامة وفى صراع ضد المجموع ، حتى تتقطع بينهم كل الوشائج والصلات ولا تبقى غير الإنانية مصدراً للنشاط الفردى . وقد وصل باكونين بهذه الصفة الاجتماعية للإنسان ، إلى الحد الذى أصبح معه أكثر دعاة الفوضوية تمتعاً بالحس الاشتراكى والشعور الجماعى والاعتراف بضرورة الثورة الاجتماعية المدمرة والمفاجئة لبلوغ أهداف الفوضوية . ولكنه أبى أن تكون الجماعة فى الصورة التى ارتأتها الاشتراكية ، والتى تتمثل فى خضوع الفرد لها وفنائه فيها وتسلط تاثيرها العام وسلطتها عليه ، حتى ولو كانت آتية عن طريق التشريع والاقتراع العام . فهو يرفض كل امتياز قانونى ويطالب بإلغاء كل سلطة ، لأن مثل هذه الأشياء لا تخدم فى نظره إلا صالح الأقلية الحاكمة المتسلطة على حساب الأغلبية الساحقة المستعبدة (١) .

أما البرنس كروبتكين فقد كان أصلح دعاة الفوضوية لأن يخلف باكونين فى أفكاره حول طبيعة علاقة الفرد بالجماعة الانسانية . ولكنه يزيد على جميع الفوضويين فى التبشير بإلغاء جميع أنواع الملكية الفردية التى يجب أن تحل محلها الملكية العامة فى أوسع مداها . فانتقل بالفوضوية إلى أساس شيوعى يقوم على عمل الجماعة كلها فى خلق الثروة وتملك أدوات الإنتاج وسلع الاستهلاك . فلديه أن التفرقة البرودونية بين ملكية أدوات

---

(١) George Wood cock, Anarchism, Pelican Book, 1992, pp. 143 — 158.

الإنتاج وبين ملكية طيبات الاستهلاك هي تفرقة خاطئة ؛ لأن سلع الغذاء والكساء وحتى المتعة والسرور كلها أشياء وإن كانت هامة فى حياة الانسان ، فهى ضرورية لنمو الإنتاج ونجاح عملياته وتقدم الانسانية ، مثلها فى ذلك مثل الآلات والمصانع والمواد الأولية وغير من موارد الإنتاج . وفى رأى كروبتسكين أن بقاء الملكية الفردية لسلع الاستهلاك لن يسفر إلا عن استمرار الظلم والاحجاف والعبودية وسوء الاستغلال ؟ ! ! [١] .

السندكالية (النقابية الثورية)

وقد اتخذت النظرية الفوضوية على يد جورج سوريل (١٨٤٧-١٩٢٢) فى فرنسا ، وآثر لابريولا فى إيطاليا ، اتجاهاً جـــديداً . فركزت على الحركة النقابية فى الحصول على المكاسب الاقتصادية ، وكأساس للهيكل الصناعى الجديد ؛ مستمدة تجاربها فى هذا الشأن من نقابات العمال فى فرنسا . وكانت هذه الأخيرة تؤكد دورها فى الحياة الاقتصادية والأعمال الصناعية ، معتبرة أن الصناعة وحدها هى طريق الانقلاب الاجتماعى. ومن ثم ، كانت السندكالية تقوم بالحملة على العمل السياسى من جانب العمال . فوحدة التنظيم الاجتماعى وفقاً لتعاليم السندكاليين هى النقابة ؛ ومن خلال النقابة يتمكن العمال من الدخول فى معارك مع أرباب الأعمال. وهذا بالتالى هو الذى يوحد صفوف العمال ، لشن الصراع الطبقى ضد أصحاب الأعمال ، من أجل إنهاء الاستغلال . وهو كذلك الذى ينمى وعيهم ، وطبيعتهم الثورية ، واندفاعهم العاطفى لأحداث الإنقلاب العظيم . فالاندفاع العاطفى ،

---

(١) انظر فى هذا الشأن مصطفى كمال فايد ، المرجع السابق ، ص ٣٠١ — ٣٠٥ ؛
George Woodcock, Anarchy Or Choas, op. cit., pp. 50—53.

لا الإدراك العقلى ، هو العامل الفعال والقوة الدافعة ، عند السندكاليين ، لأحداث الإنقلابات الكبرى فى التاريخ . ومن ثم ، كان العمل السياسى لا ضرورة له فى القضاء على الدولة السياسية ، أو كوسيلة لتحرير الطبقة العاملة .

وهكذا ، يمكن القول بأن سوريل فى فكره السندكالى ، وإيمانه بقوة العوامل الاقتصادية والاستناد إليها فى الثورة ، قد إلتقى مع النظرية الماركسية فى الصراع الطبقى . فلابد لديه من التعويل على طبقة إقتصادية لإنشاء المجتمع الجديد ، ولن تكون هذه الطبقة سوى الدهماء من المعوزين والأجراء . كذلك التقى سوريل مع الفوضوية التى تنكر الحكومة ، وتنفى عن برامجها استخدام الجند والشرطة فى مجتمعهما الذى تسوده بعد نجاحها . وكانت عنايته الأساسية تنحصر فى دمج التيارين الشيوعى والفوضوى ، بعضهما ببعض .

وعجباً أن يلتقى سوريل فى الوقت نفسه مع أحزاب اليمين المتطرفة ، ولاسيما لدى إيمانه بالنخبة الممتازة الذين يسيرون بالجماهير لأداء الرسالة الجديدة ، متأثراً فى ذلك بفلسفة نيتشه ؛ ولكنه كثيراً ما جنح فى أخريات أيامه نحو التشاؤم من غباء الجماهير التى تعبد السادة ، وتلتف حول القيصر [١] .

ومن الملاحظ فى هذا الصدد ، أن اهتمامه بالوسيلة (الإضراب العام)

---

(١) انظر فى صدد تناقضات التفكير السياسى عند سوريل . Pierr Lasserre, Georges Sorel, Théoricien De L'Imperialisme, Revue Des Deux Mondes, Sept., 1927, pp. 144-166.

لتغيير هيكل المجتمع كان أكثر من اهتمامه بخلق نظرية سياسية أو اجتماعية ، أو تقرير أهداف سياسية معينة ، حتى حسب البعض أن السندكالية (أو النقابية الثورية غير الإصلاحية) تقوم على تحقيق الماركسية من الناحية العملية .

ولكن واقع الأمر ، أن السندكالية تخالف الماركسية جذرياً فى اعتقادها بأن الفاجعة الكبرى للنظام الرأسمالى لن تحدث عن طريق الأزمات الاقتصادية ، ولكن عن طريق الإضراب الكبير الذى لا تستطيع الدولة له دفعاً . فسوريل لا يثق فى جدوى المساعى السياسية . ولكنه يعتقد بأنه ما على العمال إلا أن يكفوا أيديهم عن العمل ، حتى يتوقف كل شىء فى الحياة الاجتماعية ، ويستطيعون أن يقفزوا إلى السلطة . وعندئذ يبدو بما لا يحتمل شكاً ولا مكابرة ، أن العمل وحده هو خالق القيم والثروات طراً [١] .

وما كادت الحرب العالمية الأولى تنتهى ، حتى انشق السندكاليون عن الماركسيين ، واتسعت هوة الخلاف بينهم ، ولاسيما فى ألمانيا بعد الثورة التى أدت إلى جمهورية فيمار .

---

(١) بنوا — صماليان ، المرجع السابق ، ص ١٠٠

النظرية الماركسية

من الواضح ، أنه حتى قيام ثورات ١٨٤٨ فى أوربا ، وانتشار الإنقلابات والحروب الأهلية التى ناضل فيها الأحرار والقوميون ، من أسبانيا حتى بولندا ، فى سبيل الديمقراطية السياسية والاستقلال ، كانت الطبقة العاملة فى أنحاء القارة لا تزال أقلية ، تقوم بدور ثانوى فى هذه الثورات ، اللهم إلا فى انجلترا حيث خبرت بالفعل المشروعات التعاونية (حركة روبرت أوين سنة ١٨٣٢ - ١٨٣٤) ، وتمرست فى الكفاح الاقتصادى ضد النظام الرأسمالى الصناعى المتطور فى منظماتها النقابية ، وأصبحت تمثل الجناح اليسارى فى حركات الإصلاح .

ولكن بتطور الصناعة فى أوربا بعد سنة ١٨٤٨ ، انتشرت المنظمات العمالية المستقلة ، وأصبحت الطبقات العاملة والفقيرة تعى وجودها وتستقل بأمورها ، بعد أن كانت حليفة للطبقة الرأسمالية الحاكمة من قبل . وأصبحت تنظر إلى الرأسمالى نظرتها إلى السيد الجديد ، الذى أصبح فى ظروف الإنتاج الموسع ، والتوجه نحو الربح المطلق على حساب المستغلين من العمال ، أسوأ لديها من السادة الإقطاعيين الذين أطاحت بهم الثورات البرجوازية من قبل . وهكذا ، أصبحت السنوات التى جاءت فى أعقاب ثورات سنة ١٨٤٨ ، بمثابة البداية الفعلية للحركة الاشتراكية . القائمة على الصراع الطبقى بين العمال والرأسمالية فى ضوء نظرية ماركس ، التى وضعت المبادىء والقواعد التى تقوم على أساس تفسير هذا الصراع ، تاريخياً واقتصادياً واجتماعياً .

وقد ظهرت هذه الحركة أول ماظهرت فى ألمانيا وفرنسا وبلجيكا، ثم فى انجلترا ، حيث كان ماركس ينتقل ويطارد فى غمار هذه الثورات القومية، وفى البلاد التى برز فيها التطور الصناعى واهتم العمال باقتسام ثمار المعارك مع الطبقة الرأسمالية . ذلك أن هذه الأخيرة بعد أن حكمت واستبدت بالأمر ، فضلت انتهاج روح الأرستقراطية والتحالف مع اليمين فى إزهاق أرواح العمال على الوصول إلى حل مع الطبقات الفقيرة . أما بقية بلاد القارة الأوروبية ، فقد كانت ومازالت بلاداً زراعية اهتم فيها بالإصلاح الزراعى الطفيف ، واهتم بالدرجة الأولى بتحرير الوطن ، وتحقيق الوحدة القومية للأمة والحقوق الدستورية للشعب ، الأمر الذى كان يلقى مع ذلك مقاومة الحكام ، بدلاً من الاشتغال بالحركات الاجتماعية حيث لم تكن توجد طبقة عاملة أو طبقة أجراء ومستغلين واعية بالمعنى المألوف .

وفى هذه الظروف ، التى لم يستطع فيها العمال فى ظل قسوة الإنتاج الصناعى فى البلاد الرأسمالية المتطورة أن يمسكوا بزمام أية معركة سياسية ، اتجه العمال نحو الكفاح الاقتصادى فى نطاق نقاباتهم للسعى من أجل الحصول على المكاسب الاقتصادية الإصلاحية ، أو فى ظل الحركات الثورية الساعية إلى تكتيلهم وتنظيمهم بعيداً عن المؤسسات والأحزاب البرجوازية .

من ثم ، فإن الخبرة السياسية التى حدثت لدى العمال فى تلك البلاد قد أحدثت تطوراً فى تنظيمهم ، غيّر طبيعة الحركة الاشتراكية تغييراً جذرياً ، ولاسيما بظهور الماركسية داعية إلى قيام الحركة الاشتراكية كحزب سياسى منظم ، يختلف فى طبيعته عن بقية الجمعيات السرية والفرق

المتآمرة التى ترددت فيها الحركة الاشتراكية خلال ثورات سنة ١٨٤٨ . وأخذ هذا الحزب ، الذى دعا إليه ماركس وأعضاء العصبة الشيوعية سنة ١٨٤٨ ، على عاتقه أن يقدم فى البيان الشيوعى منهاج عمل للطبقة العاملة فى إطار تاريخى محدد ، يحاول فيه إثبات أن شقاء العمال فى ظل الرأسمالية الصناعية ليس نتيجة لاستبداد أو شرور بعض الأفراد ، كما كانت تنحو بعض الاشتراكيات الأخرى ، وإنما نتيجة لنظام اجتماعى فاسد سيكون مآله الحتمى هو الانهيار[1] .

وهكذا حددت النظرية الماركسية نفسها فى المبادىء الآتية :

١ — أن التاريخ ليس سلسلة من الأحداث العارضة ، وليس من صنع الأفراد فحسب ، وإنما هو عملية تطور مستمر طبقاً لقالب محدد. وقد نقل ماركس هذا المفهوم عن هيجل وفلسفته فى إمكان إجراء التغيير عن طريق الصراع بين القوى المتضادة التى تقضى كل منها على الأخرى حتى يخرج إلى الحياة نتاج جديد . ولكن ماركس نقل هذه النظرية من حيز الفلسفة والنتاج الفكرى المطلق إلى حيز الصراع فى الحياة والمجتمع الإنسانى ، حتى أصبح التاريخ لديه سجل لصراع الطبقات . فلديه ، أن كل مجتمع يقوم على نظام محدد للإنتاج ، وباستخدام معين لأدوات الإنتاج فى صالح الطبقة القائمة عليه والمتملكة لهذه الأدوات . ويحدد هذا النظام ، وعلاقة كل طبقة فيه بتملك

---

(١) انظر فى تفصيل ما نورده ، نورمان ماكنزى ، موجز تاريخ الاشتراكية ، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى وآخرين ، طبع دار القلم بالقاهرة ، ١٩٦٠ ، ص ٦٠ ـ ٧١ .

André Piettre, Marx Et Marxisme, Presses Universitaires es France, 1959, pp. 6-11, 24-36.

أدوات الإنتاج ، وصف هذا المجتمع وإطاره . ففى المجتمع العبودى تم تكوين الثروة على أيدى العبيد لصالح الأشراف ؛ وفى المجتمع الإقطاعى تم تكوينها على أيدى الأقنان لصالح النبلاء والبارونات ؛ وفى المجتمع الرأسمالى يتم تكوينها بصفة خاصة على أيدى عمال المصانع وأجراء الريف لصالح أصحاب أدوات الإنتاج الرأسماليين[1] .

وكلما تطورت وسائل وأساليب الإنتاج ، كما حدث فى عهد الاكتشافات الجغرافية للتجارة واختراع البخار واستخدامه فى الصناعة ، أمنت هذه الوسائل مزيداً من الثروة والسيطرة على الطبيعة ؛ وظهرت معها طبقات جديدة تطالب بأحداث تغييرات فى النظام الاقتصادى والاجتماعى على حساب الطبقة المسيطرة السابقة ، يساعدها على ذلك أن وسائل الإنتاج القديمة قد أصبحت بالية ، وأن وسائل الإنتاج الجديدة لاتتم ولا يمكن تأمين الثروة والإنتاج المتزايد بها إلا عن طريق انتصار هذه الطبقة الجديدة. ومن ثم ، فإن على المجتمع فى تطوره ، أن يتغير بما فيه صالح هذه الطبقة الجديدة التى لا بد وأن تجد نفسها فى صراع عنيف وثورى مع الطبقة المنهارة أو القديمة .

وهكذا ، فإن البرجوازية التجارية ، التى كان من صالحها أن تقوم على نظام متحرك فى الإنتاج ، قد سعت إلى تغيير الأسس الاقتصادية للمجتمع . فتغيرت علاقات الإنتاج والروابط بين المالك وبين العامل الأجير ، وأصبح

---

(١) أندريه بيتر ، المرجع السابق ص ٢٦ — ٢٩ .

المجتمع أكثر تقدماً حين أباح التملك لكل فرد قادر على استغلال الفرصة فى ذلك . وتغيرت تبعاً لذلك الفلسفة والثقافة والمبادىء السياسية ، التى أصبحت تدافع عن حق الملكية المطلق والمقدس ، والحريات العامة والديمقراطية السياسية لصاحب التأثير فى هذا المحيط الاجتماعى والاقتصادى الجديد ، الذى ارتفعت فيه دائرة النشاط الإنسانى إلى مستوى كثير التعقيد .

ولكن ، هناك ثمة نقطة سوف يصبح عندها النظام الرأسمالى ككل نظاماً بالياً ، يعوق تقدم البشرية نحو المساواة والحرية والديمقراطية الصحيحة ، ونحو مجتمع أكثر ثروة ورخاء . فالنظام الرأسمالى ، بعد أن تصل فيه إلى الحكم طبقة جديدة تضع نظاماً جديداً للانتاج ، وصوراً جديدة للحكم ، ومجموعة جديدة من القيم الأخلاقية لما هو حق وعدل، وما هو ظلم أو حرام ، سوف يقف عقبة أمام التقدم الفنى والاقتصادى المستمر الذى يفتح آمالا جديدة أمام البشرية ، ويخلق وسائل جديدة للانتاج تقوم بتكوين الثروة فيها طبقات جديدة ، وفى ظل ظروف جديدة ، وبأسلوب جديد فى وظيفة الإنتاج ، بحيث يقف النظام الرأسمالى المتملك لأدوات الإنتاج عن طريق أفراد محدودين أو طبقة واحدة عقبة فى سبيل استمرار هذه الوسائل والأساليب ، فى القيام بالوظيفة الاجتماعية العامة للملكية والتوزيع ، أسوة بما عليه الحال فى الإنتاج .

ومن ثم ، فإن الرأسمالية وقد حققت رسالتها فى الحرية الاقتصادية ، والقيام على نظام الإنتاج المتحرك الذى يبيح الملكية لكل فرد ، وبعد أن نجحت فى ربط العالم بنظام اقتصادى يعتمد كل جزء فيه على الآخر ، سوف

تعجز عن التقدم إلى الأمام ، نتيجة تقديسها للملكية الفردية الذى لم تصبح من نتاج عمل المالك وحده ، وإنما من نتاج عمل الآخرين . فتصبح ملكية مستغلة ، ينافس بعضها البعض داخل الدولة الواحدة ، وبين كل دولة وأخرى ، سعياً من أجل الربح ، وتكتيل رأس المال واستغلاله . واقتسام الأسواق والمستعمرات من أجل الحصول على المواد الخام اللازمة للصناعة وتصريف المنتجات المصنعة . كما تتصارع مع الطبقة الجديدة التى خلقت نظام الإنتاج الجماعى الجديد ، وأصبحت تتطلع نحو صورة جديدة لتوزيع العائد وتملك أدوات الإنتاج ، ونحو صورة جديدة من نظام الحكم الاشتراكى الذى يعتمد على الطبقة العاملة الصناعية ، ومجموعة جديدة من القيم الأخلاقية والاجتماعية[1] .

٢ — وإذا كان النظام الرأسمالى بالنسبة لبعض المدارس الاشتراكية هو وسيلة منافية للأخلاق وغير عادلة ، فقد أوضح ماركس طبيعة هذا النظام بطريقة مختلفة ، حين أوضح مدلول التغيرات التى أدخلها النظام الرأسمالى على الحياة الاجتماعية فى القرن التاسع عشر . ومن ذلك ، أن الإنتاج فى ظل النظام الرأسمالى أصبح وظيفة اجتماعية يقوم بها العمال بشكل جماعى ، لا مجرد وظيفة يدوية أو فردية . فالأعمال التى لم يكن يستطع أن يقوم بها فرد وحده أمكن أن يقوم بها المجموع . فمجرد تجمعهم يعطيهم قوة جديدة ، كما يؤدى إلى توفير النفقات فى إنتاج السلع ، وبالتالى إلى زيادة إنتاجية العمل . وكلما قوى الإنتاج الرأسمالى وعظمت الصناعة ازداد طبع عملية الإنتاج بالطابع

---

(١) انظر أندريه بيتر ، المرجع السابق ، ص ٦١ — ٧٤ .

الجماعى ، بينما تظل ملكية أدوات الإنتاج على ما هى عليه ملكية فردية ، مما يؤدى إلى تكتل العمال الذين يقومون بالإنتاج الجماعى وبوظيفة اجتماعية ذات طابع اشتراكى ، والذين يعيشون تحت سقف واحد فى المصنع ، وفى الأحياء غير الصحية بالمدن الصناعية . وهكذا يؤدى التناقض بين الطبيعة الجماعية والوظيفة الاجتماعية للانتاج الرأسمالى الواسع وبين تملك عدد من أفراد طبقة واحدة له، إلى أن يصبح المجتمع مستعداً لإجراء تغييرجذرى، يتطلب إعادة تنظيم الروابط الاجتماعية بحيث تتمشى مع طبع الإنتاج فى المجتمع بالطابع الاشتراكى [١] .

٣ — إن تغيير النظام الرأسمالى وإحلال النظام الاشتراكى محله يعتمد على عاملين رئيسيين :

أولهما، تحليلى يعتمد فيه على إيضاح طبيعة النظام الرأسمالى، وتصدعه نتيجة لسلسلة طويلة من المنافسات والمتناقضات والحروب والثورات . فالتغيرات التى دخلت على النظام الرأسمالى فى القرن التاسع عشر ، قد أدت إلى سيطرة الاحتكارات وإنشاء مصانع أكبر وأكثر كفاية ، بحيث تنتهى المنافسة التى لا مبرر لها بين المنتجين داخل البلد الواحد . ولكن يتسع نطاق الرأسمالية المحلية ، وتتكرر المنافسة بينها وبين غيرها من الرأسماليات على النطاق الدولى ، الأمر الذى يؤدى إلى نشأة النظام الاستعمارى ، وتصبح الحرب بين الدول الاستعمارية أمراً لا بد منه ، لأن رأس المال لا يمكن أن يظل عاطلا ، وإنما يصبح عليه أن يتقدم ويكبر وإلا تحطم واندثر .

(١) Eric Roll, A History Of Economic Thought, Faber, 1958. pp. 255-261.

وثانيهما ، أن الرأسمالية الاستعمارية الحديثة ، على الرغم من أنها تزيد من حدة المنافسة بين الدول ، من أجل الاستيلاء على الأسواق وتقسيم المستعمرات ومناطق النفوذ ، فإنها تجعل الدول فى نفس الوقت أكثر اعتماداً كلا منها على الأخرى . فيصبح نظام الاكتفاء الذاتى لكل دولة نظاماً عتيقاً ، لأنه ما دامت الرأسمالية واحدة فى الأهداف والمقاصد ، وما دامت قد أصبحت نظاماً موحدا يربط العالم برباط واحد ، فإنه من الضرورى أن تتكتل الاحتكارات الرأسمالية فى مختلف الدول ، فى كارتلات وترستات يزيد فى نطاقها تحالف المشروعات الرأسمالية ، كى تقوى على المنافسة ومواجهة الأزمات التى تنشأ عنها ، والتى تضعف قوة النظام الرأسمالى على النمو [1] .

ولهذا ، فإن تغيير النظام الرأسمالى يصبح رهناً بدفع قوة أخرى خارجية معادية له ، أو بالأحرى رهناً بالصراع الطبقى والتنظيم الجدى للطبقة العاملة ، والدعاية للقضاء على الرأسمالية بالقوة .

٤ — فإذا كان من شأن النظام الرأسمالى أن يغير طبيعة العمل ووظيفة الإنتاج ، وأن يصبح من شروط الإنتاج الصناعى تجميع العمال تحت سقف واحد ، فلا يصبح العامل فى ظل هذا النظام حرفياً أو فردا يتوقف كسب قوت يومه على قطعة أرض صغيرة يفلحها ، أو إنتاج سلعة صغيرة بيديه فى دكانه أو مصنعه الصغير . عندئذ يصبح العامل وحدة أو ترساً فى عملية

---

(١) S. Vygodsky, Capitalist Economy, Progress Publishers, 1996. pp. 109-117.

إنتاج كبيرة ، تعتمد على المجهود الجماعى للعمال فى المصنع . وهو يجد نفسه فى ذات الوقت بعيد عن ملكية وتوجيه وسائل الإنتاج ، والتأثير فى ظروف حياته بعوامل لا تخضع لرحمته ، وأحداث لا سيطرة له عليها (كذبذبة الأسعار فى سوق بعيدة ، أو ظهور آلات ووسائل فنية جديدة تؤدى إلى البطالة) . فهو ولابد أن تتوحد آلامه ومطالبه مع غيره من العمال ، الذين يندمجون فى طبقة واحدة موحدة المصالح ، أولاً ضد صاحب العمل فى المصنع ، وثانياً ضد صناعة معينة فى نطاق النقابة أو الاتحاد ، وثالثاً ضد الرأسمالية فى اتحاد قطرى عام ، وأخيراً ضد النظام الرأسمالى وأسلوب الاستثمار والاستغلال الحر ككل . وهكذا تتكتل الطبقة العاملة فى جميع أنحاء العالم إزاء التكتل الرأسمالى الدولى .

ومن ثم ، فإن الطبقة العاملة لا تصبح فى رأى الماركسية طبقة قومية ، وإنما دولية تتوحد ظروفها ومطالبها وصراعها ، فى إطار ثورة عالمية ضد النظام الرأسمالى المتكتل ضـــدها فى الاحتكارات الدولية . فالصراع الطبقى بينها وبين النظام الرأسمالى يصبح أمراً لا مفر منه لانتزاع السلطة السياسية من يد البرجوازية ، وأن تؤول الأرض والمصانع وكافة وسائل وأدوات الإنتاج للدولة الاشتراكية التى تعرض دكتاتورية البروليتاريا . وهكذا تسود الطبقة العاملة فى النهاية على سائر الطبقات الأخرى، فلا تمنح أياً منها حقها فى الحرية أو التعبير عن مكنوناتها والدفاع عن حرياتها، تمهيداً لقيام مجتمع لا طبقات فيه . وعندئذ تكون الدولة أداة ضرورية لا بد منها، كما تصبح الدكتاتورية الطبقية التى يفرضها الحزب الشيوعى باسم الطبقة العاملة نظاماً مستساغاً ، يتمتع فى ظله المجتمع - على حد قولهم - بالسلام

والاستقرار ، الذى لا تهدده الحرب الأهلية والصراع بين الطبقات فى المستقبل .

٥ — أن النقابات هى التنظيمات الأساسية للعمال . وهى تنظيمات تفرض وجودها بطريقة تلقائية ، ولكن نشاطها يقتصر على المسائل الاقتصادية والصناعية ، للدفاع عن مستوى الأجور وتنظيم ظروف العمل ... إلخ .

وهكذا ، فإن نشاط العمال وتكتلهم داخل نقاباتهم لا يعتبر فى عرف الماركسية وحده كافياً ، ما دام جهاز الدولة قائماً فى يد أعدائهم من ممثلى الرأسماليين . فالرأسمالية تتكتل ضدهم فى احتكارات محلية ودولية من أجل إطالة أمدها فى الاستغلال ، وتسيطر إلى جانب ذلك على الحياة الذهنية والثقافية والدعائية للمجتمع . ومن ثم ، ترى الماركسية أن لا بد أن يجمع العمال بين العمل الاقتصادى والعمل السياسى ، عن طريق تكوين حزبهم السياسى الذى تكون مهمته تنسيق جهود النقابات ، ونقل الصراع الطبقى بينهم وبين الرأسمالية إلى كل ميدان ، كالسياسة الداخلية والخارجية ، والفلسفة والأدب والتشريع .. إلخ . وهذا الحزب يجب ألا يكتفى بتمكين العمال من الحصول على أغلبية برلمانية ، تستطيع أن تطور التشريع ونظام الحكم بما فيه مصلحة العمال والاشتراكية ، أو توسيع قاعدة الحريات والديمقراطية السياسية والاجتماعية تدريجياً ومن أسفل ، حسب عقيدة الاشتراكية الديمقراطية . ولكن لا بد لهذا الحزب أن يعمل على تغيير نظام الحكم دفعة واحدة ، عن طريق الثورة والعنف للقضاء على الرأسمالية بالقوة . ذلك لأن الرأسمالية ، فى مفهوم الماركسية ، لن تتنازل باختيارها عن جهاز

الحكم ؛ بل سوف تسعى على الدوام كلما واجهتها أزمة إلى سلب تنازلاتها للطبقة العاملة ، بخلق أزمة أو إعلان الحرب أو الأحكام العرفيـــة ، حتى ولو اضطرت فى سبيل ذلك إلى القضاء على تقاليدها الديمقراطية فى الحرية السياسية .

الاشتراكية الديمقراطية

وهى تعنى الإصلاح الاجتماعى أو الاشتراكى بالاعتماد على الوسائل الديمقراطية البرجوازية والأساليب البرلمانية . فلديها أن الأحزاب العمالية السياسية تسعى لتحقيق أغراض الطبقة العاملة فى ظل القوانين البرجوازية ، وبالأساليب التى تعتبرها الحكومات البرجوازية أساليب مشروعة . وقد ظهرت الاشتراكية الديمقراطية ، كحركة فكرية منظمة فى البلاد الأوروبية التى عرفت النظام الدستورى التقليدى ، والتى سمحت للجماعات والهيئات الاشـــتراكية بالإعلان عن برامجها وأهدافها فى الستينات من القرن التاسع عشر .

ففى هذه الفترة ، ضعفت الفوضوية التى أخذت تركز على العمل النقابى ، وتعارض الاشتراك فى الانتخابات العامة ، وكافة أشكال العمل السياسى للدولة البرجوازية التى طالبت بهدمها دفعة واحدة ، وضعفت عن أن تجتذب إليها صفوف العمال وأن تعمل على توحيدهم . هذا بينما أخذ ماركس وانجلز يركزان على وجوب قيام الحزب السياسى الموحد للطبقة العاملة فى صراعها ضد أعدائها ؛ وهو الحزب الذى لا يلين أمام الأساليب البرلمانية والحلول

التكتيكية ، كالاشتراك فى الانتخابات العامة ، إلا بقدر ما يستهدف تحسين أحوال الطبقة العاملة وتوسيع حرياتها .

وهكذا فتحت الماركسية طريق العمل السياسى داخل الدولة البرجوازية أمام الاشتراكية الديمقراطية [١] . ولم يبق بينهما إلا الخلاف الطويل المدى الذى قام طوال النصف الثانى من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين ، حول مفهوم الحزب السياسى للطبقة العاملة وطبيعة أعماله الثورية أو الإصلاحية التدرجية ، ولاسيما عندما انقسمت الحركة الاشتراكية والطبقة العاملة العالميــــة على نفسها بانشقاق الدولية الثانية وتكوين الدولية الشيوعية سنة ١٩١٩ ، أو عندما تغيرت طبيعة الحركة الاشتراكية الديمقراطية ، التى عرفناها من قبل كحركة طبقية فى مؤتمر جود سبرج سنة ١٩٥٩ [٢] .

---

(١) من الأهمية بمكان أن نرجع بصدد الاشتراكية الديمقراطية وفكرها إلى مؤلف الأستاذ جاك دروز فى شأنها .

Jacques Droz, Le Socialisme Democratique (1864-1960). Armand Colin, pp. 8-11.

(٢) تضمن برنامج مؤتمر جودسبرج سنة ١٩٥٩ ، وتصريحات قادته من رجال الأحزاب الحاكمة فى أوروبا الغربية اليوم ، مبادىء جديدة للاشتراكية الديمقراطية أبرزها ، العمل على تطوير النظام الرأسمالى du le capitalisme progréssiste-une forme evoluée capitalisme وإنشاء دولة الرفاهية "l'Etat technocratique-Welfare-State" عن طريق تعزيز الملكية الخاصة فى مواجهة الملكية العامة لوسائل الانتاج ، وعدم التوسع فى التخطيط المركزى ، والتحفظ فى صدد الادارة الذاتية للمنتجين ، وغيرها من الوسائل الثورية التى لم تعد من خصائص الاشتراكية الديمقراطية فى عصرها الجديد . وركز دعاة مؤتمر جودسبرج على الحريات الأساسية والحقوق السياسية والقيم الروحية والاجتماعية المسيحية التى اعتبرت من دعائم النظام الديمقراطى الغربى .

فمن ناحية ، أدى إنهيار وفشل الدولية الأولى فى الستينات من القرن التاسع عشر ، ، نتيجة الخلاف بين ماركس وبين باكونين وبرودون حول العمل السياسى المنظم للطبقة العاملة ، وتكوين الأحزاب العمالية ذات الأهداف السياسية فى الوصول إلى السلطة ، إلى قيام الأحزاب الاشتراكية المستقلة داخل كل بلد من البلاد الأوروبية . وكان أول هذه الأحزاب تأسيساً ، وأكثرها ذيوع سمعة وصيتاً ، حزب العمال الاشتراكى الديمقراطى الألمانى الذى قام سنة ١٨٦٩ بزعامة كارل ليبنخت وبيبل على أساس الرابطة العامة للعمال الألمان التى أنشأها لاسال سنة ١٨٦٣ . وعلى أساس البرنامج اللاسالى فى الدعوة إلى الانتخاب العام ، وتدخل الدولة لتشجيع وتنمية التعاونيات الإنتاجية .

وقد مر هذا الحزب بثلاثة مراحل أساسية ، أولاها هى مرحلة الصراع بين اللاساليين والماركسين (بين عام ١٨٦٤ وعام ١٨٧٥) حول نظرية اشتراكية الدولة Socialisme d'Etat التى كان لاسال بصددها تلميذاً مخلصاً للفيلسوفين الألمانيين فخته وهيجل وآراؤهما فى تمجيد الدولة ، كما كان تلميذاً مخلصاً للاقتصادى الألمانى ليست صاحب نظرية الحماية الاقتصادية ضد المنافسة الأجنبية [1] . وكان المصدر الثانى للخلاف ، هو وفاق لاسال مع بسمارك فى الحلم بتحقيق أمبراطورية ألمانية ، يقوم فيها حزب موحد للطبقة العاملة الألمانية .

"Une version possible du Christianisme Social à l'âge indsutriel =
انظر المرجع السابق ، ص ٦ ، ٤٢١ ـ ٣٢٥ ، ٣٢٩ ـ ٣٣٢

(١) انظر فى هذا الشأن بحثاً بعنوان « هل كان لاسال اشتراكياً ؟ »
Julius-Braunthal, Need Germany Survive, 1943, pp. 34-58.

فبينما كان ماركس يرى أن نظرية هيجل فى أن غاية الفرد وماهيته فى الاندماج فى الدولة ، وأن نظرية فيخته فى الدولة التجارية المغلقة التى يخطط فيها نظام لاشتراكية الدولة فى الإنتاج والتوزيع ، وأن ما يتطلع إليه ليست فى تدخل الدولة لإكمال التعاون بين القوى المنتجة ، هى نظريات خاطئة فى دولة تقوم على سيطرة طبقة على طبقة ، ويفضل استنباط الأفكار من أجل اشتراكية دولية ، كان لاسال يعيش فى جو التقديس القومى للوحدة الألمانية ، ويؤمن بالتعاون مع القيصرية البروسية فى سبيل إنشاء حركة اشتراكية سياسية موحدة فى ألمانيا الموحدة . ولذلك ، وقف لاسال يدافع عن مصالح الدولة العسكرية الأوتوقراطية البروسية فى حربها ضد النمسا ، من أجل توحيد ألمانيا بالقوة .

أما المرحلة الثانية ، فهى المرحلة التى اتسمت بالصراع بين بسمارك وبين حزب العمال الاشتراكى الديمقراطى تحت قيادته الثورية الجديدة (بين سنة ١٨٧٥ وسنة ١٨٩٠) . فقد أصبح هذا الحزب ، بزعامة ليبنخت وبيبل ، معارضاً لسياسة بسمارك الداخلية فى تأكيد السلطة العسكرية ، وإصدار القوانين الاستثنائية المعادية للاشتراكية سنة ١٨٧٨ . وقد تميزت هذه الفترة بالنشاط السياسى والدعاية الواسعة للاشتراكية ، والمقاومة البطولية للقوانين الاستثنائية ، داخل الرايشستاغ وخارجه .

أما المرحلة الثالثة ، فهى المرحلة التى تلت وقوع بسمارك عن السلطة سنة ١٨٩٠ ، وأصبح الحزب فيها حزباً مشروعاً باسم « الحزب الاشتراكى الديمقراطي الألماني » . وحصل هذا الحزب علي مجموعة من الانتصارات

الإنتخابية ، وتزايد نشاطه السياسى ، واتسع نطاق التشريع الاجتماعى بفضله . ولكنه ابتداء من سنة ١٨٩١ أخذ يجتاز أزمته الكبرى ، على يد الإصلاحيين والإعاديين للفكر الاشتراكى، أمثال فون فولمار وبرنشتين وكاوتسكى . فعلى الرغم من أن هذا الحزب قد أخذ يعلن عن صفته الثورية بين الحين والحين ، ولكنه مالبث أن سلم فى نهاية الأمر بأن الثورة تأتى فى نهاية طريق طويل من التطور الطبيعى ، وأن العمل الذى يستعجل الأمور هو غير علمى . ولهذا غدت مبادئه غير ثورية ، وبدا كما لو اندمج بصورة سلمية فى الإمبراطورية الاجتماعية الألمانية التى دعا لها بسمارك ، وبشر لها لاسال [١] .

ومن ناحية أخرى ، كانت الرأسمالية قد أصبحت تواجه كفاحاً منظماً للطبقة العاملة فى تنظيماتها النقابية . وانتشرت أفكار لوفيت Lovett وغيره من دعاة الحركة الشارتية ، التى بدأت فى انجلترا منذ الثلاثينات من القرن التاسع عشر ، تطالب بحق الانتخاب العام للطبقة العاملة كوسيلة لوصولها إلى السلطة التشريعية ، ومباشرة سيطرتها على وسائل الإنتاج وتوزيع الثروات . وظهرت فى فرنسا ، منذ ثورة سنة ١٨٤٨ ، كتابات مماثلة للوى بلان Louis Blanc بالدعوة إلى تمثيل الأمة بأسرها وإبراز إرادتها الديمقراطية بطريق الانتخاب العام . فهذا هو السبيل الوحيد الممكن لتغيير النظام الاجتماعى بأكمله ، من أسفل إلى أعلى . وأخذ من بعده كابيه Cabet يدعو إلى الترابط العضوى بين الاشتراكية والديمقراطية ، وتغيير النظام

---

(١) إيلى هالفى ، المرجع السابق ، ص ٢١٣ — ٢٢٢ ؛ جاك دروز ، المرجع السابق ، ص ٤١ — ٤٥ .

العام للدولة فى هذا الطريق بواسطة الانتخاب العام ، وتدخل السلطات العامة فى تحقيق الإصلاح الاقتصادى والتشريع الاجتماعى وتنظيم الجمعيات العمالية .

وانحصرت مطالبات الطبقة العاملة فى منظماتها النقابية لدى أكثر البلاد الأوروبية ومبادؤها فى الآتى :

(ا) توسيع حقوق الانتخاب لتشمل أبناء الطبقات الفقيرة ، ولاسيما منذ ثورة سنة ١٨٣٢ فى انجلترا ، وفشل هذه الطبقات فى الحصول على حقوق الانتخاب والترشيح للبرلمان أسوة بالطبقة الرأسمالية .

(ب) تحقيق الإصلاحات الاقتصادية المباشرة ، كتحسين الظروف والأحوال الصحية ، وسن قوانين التعويض للعمال وغيرها لضمان الحقوق والحريات النقابية .

(ج) التدرج من الأحزاب الليبرالية (الأحرار والراديكاليون) نحو تأسيس حزب العمال فى انجلترا والحزب الاشتراكى الديمقراطى فى ألمانيا ، من أجل السعى للحصول على الإصلاحات الاجتماعية من الرأسمالية بقوة سياسية منظمة .

(د) السعى لتحقيق التضامن العضوى بين الحرية السياسية التى استطاع الإنسان الحصول عليها بالثورات البرجوازية ، وبين الحرية الاجتماعية والديمقراطية الاقتصادية التى يمكن تحقيقها بطريق الاشتراكية .

ولهذا السبب تمسكت أحزاب هذه النظرية بكلمة الديمقراطية إلى جانب الاشتراكية فى تسميتها .

ومن الملاحظ ، أن ظروف تكوين هذه الأحزاب ، وقيام الحركة الاشتراكية الديمقراطية ، قد اتسمت بظهور عصر الإصلاح الدستورى ، ولا سيما فى السبعينات من القرن التاسع عشر . كما تميزت هذه الحقبة بنمو الوعى السياسى لدى العمال وطبقات الشعب الفقيرة ، بعد أن استطاعوا الحصول على بعض المكاسب الاقتصادية فى ظروف العمل. ومن ثم ، لم تجد الرأسمالية بدأ من التنازل عن بعض الحقوق السياسية والاجتماعية الأخرى للطبقة العاملة ، وأخذ نشاط هذه الطبقة الأخيرة يتزايد بتزايد تأثيرها الاقتصادى والسياسى . وظهر ذلك فى اتجاهها أكثر فأكثر فى المطالبة بالثورة طوراً ، أو بالإصلاح فى النواحى السياسية والاجتماعية والاقتصادية على حد سواء ، ضمن حدود النظام الاجتماعى والسياسى والرأسمالى القائم ، طوراً آخر .

وقد قامت هذه المطالبات الإصلاحية الأخيرة على يد التنظيمات السياسية العمالية التى انضوت فى إطار النظرية الاشتراكية الديمقراطية ، التى قامت لتناقض الماركسية فى عدم إمكان تحقيق التحول الاشتراكى سلمياً وتدريجياً . وبدأ نشاط هذه التنظيمات السياسية يظهر بصور مختلفة ، بالنسبة لطبيعة الحركات والشخصيات التى قادت مبادئها فى كل بلد من البلاد ، وإن كانت تتفق فى مجموعها فى المضمونات الأساسيـــة لماهية الاشتراكية الديمقراطية ، من حيث إصلاح المجتمع الرأسمالى بالطرق البرلمانية الوئيدة ،

والتغلغل الإشتراكى فى أجهزة الدولة الرأسمالية من أسفل ، وقلبها سلمياً إلى دولة اشتراكية.

ولا غرابة أن يكون هذا هو تفكير الاشتراكيين الديمقراطيين فى ذلك العصر من أواخر القرن التاسع عشر . فهو يتسم بأنه تفكير عملى يلائم روح ذلك العصر . ففى ذلك الوقت كانت الحرية قاصرة على أصحاب الصناعة والأراضى، بينما كان العمال والفلاحون وغيرهم من الفقراء أكثر عدداً وأوفر إنتاجاً . ولم تكن أمامهم ثمة وسيلة للحصول على مطالبهم إلا عن طريق التنظيم السياسى والنقابى معاً ، من أجل إرغام الرأسمالية على الاعتراف بحقوقهم الاقتصادية وتوسيع حرياتهم السياسية والاجتماعية ، سواء فيما يتعلق بإعطاء حق التصويت أو الترشيح المجالس التشريعية ، أو الاعتراف بحق الإضراب فى المنازعات الصناعية ، وتحديد الحد الأدنى للأجور ، وحرية التنظيم النقابى . . . إلخ .

وهكذا ، فإنه متى استطاعت الطبقات العاملة والمنتجة الفقيرة الحصول على هذه المطالب فإنها تصبح قوة اجتماعية ، ثم قوة سياسية لها اعتبارها . فإذا استطاعت الفوز فى الانتخابات والسيطرة على السلطة التشريعية، فإنها تشرع لنفسها القوانين التى تمكنها من تغيير النظام السياسى والاجتماعى بالطرق السلمية والقانونية . وعندئذ ، يمكن أن تجرد الرأسماليين من قوتهم التى منحتها الدولة الطبقية إياهم ؛ كما يعطى جميع الرجال والنساء الحرية والمساواة بصورة حقيقية .

من ثم ، كان الاشتراكيون الديمقراطيون ، على خلاف الفوضويين ،

يقولون بأن الواجب لا يتطلب القضاء على كل أنواع السلطة ، بل يجب التغلغل فى أجهزة هذه السلطة واستغلالها فى سبيل تحقيق غايات الاشتراكية الديمقراطية ، بدلاً من المحافظة على الوضع الرأسمالى الخالص لها . وهم أيضاً على خلاف الاشتراكيين الخياليين ، يطالبون بالكف عن التذمر من الدولة التى هى بيد الغير ، ويرون أن الواجب يقضى بالتنظيم العملى للقبض على زمام الأمور لصالح الاشتراكية الديمقراطية . ومن ثم ، فإنه يجب أن لا يسعى إبتداء إلى مصادرة الملكية وموارد الدخل على الإطلاق ، وإنما يقضى الواجب بتنظيمها فحسب ، عن طريق الضرائب التصاعدية مثلا .

ويعتبر سان سيمون وأتباعه من أوائل من أوضحوا مبادىء الاشتراكية الديمقراطية . وقد قامت أفكاره على أساس تحليل للتطور الاجتماعى من الرق إلى عبيد الأرض فعبيد الصناعة . وهو يرى فى هذا التطور التاريخى تقدماً للجنس البشرى نحو التطور المـــادى والفكرى القائم على أساس المساواة . وكان سان سيمون على خلاف الاشتراكيين الخياليين ، قد عبر عن وسيلة للتغيير الاجتماعى لشكل المجتمع عن طريق الاستيلاء على القوة السياسية والاقتصادية ، والسيطرة على الدولة من قبل طبقة الصناعيين التى تصبح هى المالك الوحيد للأرض والمرافق الصناعية والمنظم الأعلى للعمل عن طريق الترشيد الصناعى وتخطيط الإنشاءات ، مما قرب بينه من حيث الوسيلة وبين فلسفة اشتراكية تدخل الدولة . فهو بالأحرى قد خطط لقيام رأسمالية الدولة ، إلى الحد الذى أصبح من الممكن اعتباره أحد روادها الأوائل .

وقد يصعب فى بعض الأحيان اعتبار سان سيمون اشتراكياً ، لاعتباره

رأس المال الذى يتولاه المستنيرون من الصناعيين عاملاً أساسياً من عوامل الإنتاج إلى جانب العمل، ولإقامته المجتمع على أسس طبقية واضحة.

وهكذا، فعلى الرغم من أن لاسال لم يكن صاحب مذهب متكامل ذى أصالة، وأن مجموع أفكاره كانت مستعارة إما من ماركس أو ريكاردو أو لوى بلان [١]، إلا أن خطته فى العمل السياسى الليبرالى غير الثورى: قد أرست الأساس النظرى والعملى المدرسة الإشتراكية الديمقراطية. فعلى يد لاسال ومن بعده برنشتاين فى ألمانيا، وكير هاردى وماكدونالد والفابيين فى انجلترا، اتخذت الإشتراكية الديمقراطية وجهتها الصحيحة فى معارضة الإشتراكية الماركسية؛ أولا فيما يتعلق بطبيعة الدولة الطبقية، وثانياً فيما يتعلق باستخدام العنف والثورة فى تحقيق الإنقلاب والتغيير الاجتماعى، وثالثاً فى نظرة الإشتراكية الديمقراطية إلى العوامل المعنوية، ونمو الوعى الأخلاقى وانتشاره كسبيل لتبديل الحياة السياسية فى ظل الرأسمالية.

فالإشتراكية الديمقراطية فى ألمانيا (إشتراكية تدخل الدولة)، لا تطالب بالثورة للقضاء على الدولة الرأسمالية. وإنما، هى تعتمد على الفكر البرجوازى الألمانى فى تمجيد الدولة، وبقائها كمؤسسة عضوية محايدة فى ظل الرأسمالية. كما تعتقد بإمكان التغيير السلمى والتدريجى فى شكل هذه الدولة، لتنتقل بها رويداً رويداً من الرأسمالية إلى الاشتراكية. وفى رأيها أن الدولة

---

(١) ايلى هالفى، المرجع السابق، ص ١٧٤؛ بروتتال المرجع السابق، ٤٤ ـ ٥٤

البرلمانية الرأسمالية هى جهاز محايد أو وكالة محايدة ، يمكن عن طريقها إحداث أى تبديل اجتماعى سلمى وتحقيق الانقلابات السياسية التدريجية .

أما فى انجلترا ، فترى هذه النظرية (الفابية [1]) أنه فى ظل الدولة الرأسمالية حصلت الطبقات الفقيرة على حق التصويت . وهذه الطبقات بحكم عددها قد أصبحت عامل تفوق فى الميدان السياسى الذى سوف يمكنها من الحصول على حرياتها الاقتصادية رويداً رويداً ، ولو فى ظل دولة رأسمالية. فخطوة خطوة سوف يحصلون على الحقوق الاقتصادية كلها ، سواء بطريق استيلاء الهيئات البلدية أو الدولة المركزية على أهم المرافق الإقتصادية ، وتملك الأمة لها عن طريق التأميم ، أو بطريق التغلغل فى جهاز الدولة والسيطرة على السلطة التشريعية عن طريق توسيع الحقوق السياسية فى فى الانتخابات والتمثيل . ومن ثم تنقلب الديمقراطية الرأسمالية إلى ديمقراطية اشتراكية ، لايحتاج الأمر فيها إلى إلغاء الملكية الفردية كما تقول الاشتراكية الخيالية ، ولا إلى إلغاء الدولة كما تقول الفوضوية ، ولا إلى تجنب العمل السياسى وتوسيع الحريات السياسية كما تقول السندكالية ، ولا إلى الصراع الطبقى وقيام دكتاتورية للبروليتاريا حارسة لمصالح الأكثرية، على خلاف الدكتاتورية الرأسمالية السابقة عليها ، كما تقول الماركسية .

---

(١) الفابية جمعية تأسست من بعض الاشتراكيين الديمقراطيين البريطانيين سنة ١٨٨٣، ودعيت كذلك نسبة إلى القائد الرومانى الحذر فابيوس ماكسيموس كونكتاتور الذى هزم هانيبال . ويقول دعاتها إنه لابد من التمهل والحذر من توجيه الضربة ، إلا فى الوقت المناسب، كما كان فى الحال موقف فابيوس أمام هانيبال . وفى رأيهم أن دراستهم للمجتمع الصناعى قد أظهرت كيف أن الاشتراكية تظهر من تلقاء نفسها فى المؤسسات الحديثة .

ويلاحظ أنه قد تشكلت فى البلاد الأوروبية الأخرى ، منذ سنة ١٨٧٥ ، أحزاب اشتراكية ديمقراطية على مثال الحزب الديمقراطى الألمانى ، وفى إطار نفس الظروف والاعتبارات التى دعت إلى ذيوع فكرة الإصلاح والأساليب البرلمانية فى العمل السياسى .

ويعود الفضل فى تشكيل أول حزب اشتراكى من هذا القبيل فى فرنسا إلى Jules Cuesde . وكان جيسد راديكالياً أكثر منه اشتراكياً ، لجأ إلى سويسرا بعد كتابته مقالا امتدح فيه ثورة الكومون سنة ١٨٧١ ، وتأثر فى سويسرا بالأفكار الفوضوية ، ثم بالماركسية ، التى أعلن فى ضوء تعاليمها عن تشكيله للحزب العمالى فى مرسيليا سنة ١٨٧٩ . ولكن مالبث أن انشقت عليه جماعة الإمكانيين ، أولئك الذين قصدوا إلى تجزئة الهدف ووضع بعض المطالب الممكنة بشكل مباشر ، سنة ١٨٨٢ . وعلى الرغم من ذلك فقد شكل النواب الاشتراكيون وحدة ائتلافية داخل مجلس النواب باسم الاتحاد الاشتراكى . ولكن مالبثت هذه الوحدة أن انفكت أمام الصراع حول الاشتراك فى الوزارة ، الأمر الذى أدانه مؤتمر الدولية الثانية فى أمستردام سنة ١٩٠٤ ، وتشكل حزب جديد باسم الحزب الإشتراكى الموحد ، كان بمثابة الفرع الفرنسى للدولية العمالية [١] .

وقد ظل جوريس زعيما لهذا الحزب حتى سنة ١٩١٤ ، يحمل فى داخل ذاته تناقضاً بين التفكير المادى للتاريخ كما تظهر كتاباته عن تاريخ الثورة

---

(١) ميلى هالفى المرجع السابق ، ص ٢٣٩ — ٢٤٢ ، جاك دروز ، الاشتراكية الديمقراطية ص ٦٣ — ٨٠ .

الفرنسيـــة ، وبين ارتباطاته التقليدية بالجمهورية العتيقة . بل كان يدعى التوحيد بين الاشتراكية وبين التراث الثورى للبرجوازية فى جمهورية متفتحة للاصلاحات الاجتماعية [١] .

آراء ومقارنات بالتفكير الاشتراكى العربى

غير أنه يجب ألا يغيب عن البال :

(أ) أن الماركسية ، وكذلك الإشتراكية الديمقراطية ، قد ظهرتا فى أوروبا الغربية نتيجة للنمو الرأسمالى الصناعى ، واحتلال مقاعد الحكم من قبل الطبقة البرجوازية والرأسمالية التى قامت على أنقاض النظم الإقطاعية والملكيات المستبدة . فقامت الماركسية تنادى بتكتيل العمال فى صراع طبقى ضد هذه الطبقة المستغلة ، كما قامت الاشتراكية الديمقراطية تنادى بالإصلاح السلمى والتدرجى ، والانتقال من الحريات السياسية وتوسيع نطاقها ليشمل الطبقة العاملة والفقيرة ، إلى الحريات الاجتماعية ، بما يحقق التوافق بين مصالح الطبقتين ، ويولد انسجاماً فى كيان المجتمع والدولة القومية .

أما البلاد النامية والمتخلفة التى تطالب اليوم بالاشتراكية كمرحلة ضرورية لتدعيم الاستقلال السياسى ، واستكماله بالاستقلال الاقتصادى ، وإقامة كيانها القومى الموحد ، فقد بدأت تسمع لغة الاشتراكية قبل أن تتجاوز النظام الإقطاعى كأسلوب من أساليب الإنتاج فى المجتمع وإقامة الروابط

---

(١) إيلى هالى ، المرجع السابق ، ص ٢٤٣ ، جاك دروز ، المرجع السابق ص ٧٣ — ٧٥

الاجتماعية والفكرية فيه . بل إنه ليمكن القول أن الطبقات الرأسمالية والبرجوازية فى هذه البلاد الحديثة العهد بالاستقلال السياسى ، تعتبر امتداداً حقيقياً للاقطاع أكثر منها طبقات ذات بناء اقتصادى منفصل وكامل التميز عنه ، أو ذات دور اجتماعى وسياسى مختلف عن الإقطاع الذى يسانده المستعمر الأجنبى . فكبار ملاك الأراضى هم فى معظمهم أصحاب رؤوس الأموال الموظفة فى الشركات والمصانع فى المدن ، حتى يبدو الأمر وكأن هناك طبقة واحدة تضم سادة الأرض وأصحاب رأس المال فى آن واحد . ومن الواضح أيضاً فى هذا السبيل أن عقلية الطبقات المعبر عنها بالبرجوازية فى مجتمعاتنا العربية هى عقلية إقطاعية بعيدة عن الطموح الخلاق الذى اضطلع بأعباء الثورة الصناعية فى أوروبا .

ومن ثم فإن الرأسمالية المستغلة فى المجتمع العربى ، على سبيل المثال ، لم تكن لتستطيع أن تفك تحالفها مع كبار ملاك الأراضى وسندهم من الأجنبى ، ونظام الحكم القائم على التجزئة فى الوطن العربى ، لتصبح طليقة اليدين فى تحقيق مهمـــات الثورة الوطنية الديمقراطية ، أو فى تحقيق الإنجازات الاشتراكية الجذرية .

وهكذا يجب وضع حد فاصل ومميز بين الحالة الفكرية والظروف الاقتصادية التى كانت تعيش فيها أوروبا الرأسمالية عندما استطاعت تحقيق ثورتها الصناعية ، وعندما ظهرت فيها المدارس الاشتراكية التى توليناها بالشرح ، وبين الحالة الفكرية والاجتماعية والاقتصادية التى يعيش فيها المجتمع العربى وغيره من بلاد آسيا وأفريقيا التى تسير فى طريق التحول الاشتراكى

فى الوقت الحاضر من أعقاب طرد المستعمر الأجنبى وقيام استقلال السياسى .

فالثورة الوطنية ضد الاستعمار استدعت فى الوقت نفسه مدأ اشتراكياً ضد حلفائه من الإقطاعيين ، دعاة التجزئة فى العالم العربى، وضد الرأسمالية المستغلة التى نشأت ونمت فى ظل المصالح الاقتصادية الاستعمارية وفى عهدتها ، حتى تلخصت مهمتها فى ممارسة دور الوسيط والتقاط فتات الثروة المنهوبة من قبل المستعمر . ولهذا ارتبط الكفاح الوطنى ، حيثما نجح واستطاعت قياداته أن تحافظ على مكاسبه ، ارتباطاً مصيرياً ووثيقاً بالإجراءات الاشتراكية الجذرية فى الاصلاح الزراعى للقضاء على القاعدة المادية للاقطاع فى الملكية الكبيرة ، وفى التأميم من أجل القضاء على الرأسمالية المستغلة ، بوصفهما يشكلان جزءاً لا يتجزأ من القاعدة المادية للنظام الاستعمارى ، وإلا عجزت الثورة الوطنية الديمقراطية عن إنجازاتها فى الاستقلال السياسى والاقتصادى .

ومن ثم ، فإن التكوين الاجتماعى للحركة الوطنية الديمقراطية والاشتراكية فى بلادنا أصبح يقوم على أسس ومفاهيم جديدة . فهو يقوم على تحالف بين قوى الشعب العاملة من أبناء الطبقات الوسطى والفلاحين والعمال ، كيما تستطيع هذه الحركة أن تسقط التحالف الاستعمارى الإقطاعى الرأسمالى المستغل ، وذلك بعد أن تمت عدة محاولات للتعاون مع الرأسمالية على الصعيد القومى ؛ ولكن انحراف مصالحها فى التعاون مع الإقطاع والاستعمار قد أدى إلى فصلها عن التنظيم والكيان السياسى

للشعب بمفهومه المتجدد ، وحتى تستطيع قوى للشعب العاملة أن تواصل دونما انفصال مهمة التحول الاشتراكى المحقق لمصالح هذه القوى العاملة من أبناء الطبقات الشعبية .

ومن ثم فإن طبيعة تكوين هذا التحالف ، وطبيعة سير وانتقال هذه الحركة الوطنية الشعبية ، لا بد وأن تحولها هى أيضاً إلى حركة اشتراكية ثورية ، تقوم على أساس التناقض بين الرجعية المعزولة وحلفائها من الاستعماريين وبين جميع الشعب المنتج والعامل لرعاية مصالحه الوطنية والحقيقة .

(ب) أن الماركسية فى سعيها إلى الإنقلاب والثورة الاجتماعيه إنما تعتمد بصفة خاصة على البروليتاريا الصناعيه (المنتجين الأساسيين فى ظل إتساع الرأسمالية الصناعية والإنتاج الرأسمالى الثقيل) ولا تعتمد على الفلاحين والزراع أو أبناء الطبقة الوسطى من المثقفين والمهنيين ، كالمهندسين والأطباء والفنانين والكتاب الذين يشكلون فى مجموعهم الطبقة الثالثة التى وقع على عاتقها حيف وظلم الطبقة البرجوازية ، عندما استولت على أعنة الحكم فى أعقاب الثورة الفرنسية وأصبح رائدها إحلال النفوذ الرأسمالى محل النفوذ الإقطاعى .

وهكذا بينما كانت الفوضوية لاتفرق بصفة أساسية بين العمال وبين الفلاحين وتأسيس جمعياتهم التعاونية القروية على أساس الاختيار الحر ، فى ظروف ما قبل الثورة الصناعية ، وبينما كانت الاشتراكية الديمقراطية تعتمد بصفة خاصة على المثقفين وغيرهم من أبناء الطبقة الوسطى الذين يتجهون بفكرهم

نحو تحقيق مصالح الطبقة العاملة والفقيرة ، ويستطيعون تمثيلها وإجراء التشريع بما يحقق مصالحها فى المجالس النيابية والتشريعية ، اتجهت الماركسية بحاسة إدراك الصراع الطبقى نحو الطبقة العاملة فى الصناعة بصفة خاصة ، بحكم أنها أكثر الطبقات وعياً لحقيقة النظام الرأسمالى وإدراكا لوجوب الثورة عليه نتيجة احتكاكها المستمر بالآلة وتجمعها تحت سقف المصانع وفى المساكن غير الصحية بالأحياء الصناعية . وهى بحكم أنها طبقة لا تملك شيئاً من أدوات الإنتاج ، على خلاف الحال للزارع الصغير أو العامل الحرفى ، فهى عند الماركسية لن تخسر فى الثورة والإنقلاب الطبقى شيئاً سوى قيود الاستغلال التى كبلتها بها الرأسمالية .

وهكذا فإن الماركسية تميل إلى القول بوجود ظروف اجتماعية ، وقيم أخلاقية ومثل فكرية من نوع خاص ، لا تتوفر إلا لدى البروليتاريا الصناعية دون غيرها من أبناء الطبقات الكادحة ، كالفلاحين والمثقفين الذين لا يمكن — فى رأى الماركسية — الاعتماد عليهم كطبقة فى شن الكفاح ضد الرأسمالية ، اللهم إلا بوصفهم حلفاء للبروليتاريا التى عليها وحدها يقع عبء قيادة هذا الصراع .

ومع ذلك، فمن الملاحظ أن البروليتاريا وقد كانت أشد ما تكون قوة فى ألمانيا فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، إلا أن الصراع الطبقى الذى ثار هناك لم يؤد إلى انتصارها ، نتيجة مساعدات الاستعمار العالمى والاحتكارات الرأسمالية ، بينما قام النظام الاشتراكى فى روسيا السوفيتية حيث لم تكن الثورة الصناعية قد قامت ، وحيث كانت طبقة

البروليتاريا ضعيفة ومتركزة فى المدن ، وذلك بحكم قوة تنظيم الحزب البلشفى وتمكنه من الاستيلاء على السلطة وتكتيل قوى الشعب فى مواجهة حروب التدخل الأجنبية .

(ح) أثبتت الطبقة العاملة فى البلاد الأوروبية ولاءها للفكرة القومية ، والدفاع عن مصالح الدولة القومية ، بأكثر مما أثبتت تحللها من النظرة القومية فى سبيل التضامن الطبقى والثورة العمالية العالمية . ومن قبيل ذلك اشتراك الطبقة العمالية الفرنسية والألمانية فى الحرب السبعينية ، كل منها دفاعاً عن وجهة النظر الوطنية لقوميتها . وكذلك كان اشتراك العمال فى الحرب العالمية الأولى على الرغم من صدور النداءات المتكررة بكونها حرباً استعمارية ، وذلك بالنظر إلى وسائل الإقناع التى اتبعتها الاشتراكية الديمقراطية فى الدفاع عن الصالح القومى للأمة ضد المصالح الطبقية المتصارعة فى داخلها .

(د) تؤمن الاشتراكية الديمقراطية بأنه من الممكن فى ظروف المجتمع الصناعى المتطور بأوروبا الغربية أن تحرز من المكاسب وأن تمارس من النشاط وأعمال التحول الاشتراكى بالوصول إلى الحكم — كما رأت بالنسبة لانجلترا عند تولى حزب العمال الحكم على أساس برنامج اشتراكى ديمقراطى — ما يمكن من الحصول على المكاسب الاشتراكية وإجراء التغيرات الجذرية فى هيكل المجتمع عن غير طريق الثورة والصراع الطبقى .

ومن الملاحظ أيضاً أن روسيا السوفيتية على عهد خروشوف قد انتهت

إلى هذا الرأى ، بإمكان إجراء هذه التغيرات السلمية عن طريق الأساليب البرلمانية ، تأسيساً على أنه ليس هناك ثمة طريق واحد للاشتراكية . وساعد على ذلك نشوء نظرية التعايش السلمى والمنـــاداة بها من قبل المعسكر الاشتراكى المـاركسى ، الأمر الذى غدا بمثابة تحول بارز فى تاريخ المـاركسية ومفهوم الصراع الطبقى والثورة العالمية على النظام الرأسمالى بلا هوادة .

والواقع أنه ليس متعذراً عمليا حصول الجماهير الشعبية والاشتراكية على الأكثرية البرلمانية فى بعض البلدان ، ثم استخدام هذه السلطة فى تخطى النظام الرأسمالى عن طريق إجراءات جذرية فى البنيان الاقتصادى والاجتماعى ، غير أن شيئاً لم يحدث من هذا حتى الآن . فالعمال فى بريطانيا عندما يرتقون سدة الحكم يكتفون بتسيير مصالح الرأسمالية الانجليزية . والاشتراكيون النرويجيون الذين سيطروا على الحكم منذ عشرين عاماً ،وحتى عهد قريب، لم يلمسوا الأسس الاقتصادية للمجتمع ، واكتفوا بإجراء تغيير فى توزيع الدخل القومى عن طريق الضرائب . غير أنه من الممكن أن يحدث شىء آخر فى المستقبل نتيجة لتطور واضح فى الحركات الاشتراكية فى أوروبا الغربية نحو اليسار ، والدعوة إلى اتخاذ حلول جذرية للتحول الفعلى نحو الاشتراكية ؟

ومن الملاحظ أنه لا يمكن تطبيق هذا الأسلوب البرلمانى تماماً على ما حدث بتشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٤٨ ، والذى عادة ما يعنى به السوفييت الطريق البرلمانى للاشتراكية . ففى تشيكوسلوفاكيا استعمل الشكل والأسلوب البرلمانى

والحكومة الائتلافية كستار للحرب الباردة التى وقعت تلك البلاد فريسة لها ، حتى نقل جهاز السلطة إلى الحزب الشيوعى وحلفائه من الاشتراكيين اليساريين فى فبراير ١٩٤٨ .

(ه) هكذا أصبح الاختلاف فى نماذج التطبيق الاشتراكى أمراً حتمياً وطبيعياً ، إن لم يصبح طريق قوة وتفاعل وتنوع عملى للحركات الاشتراكية. وفى هذا الضوء يمكن تبرير قول البعض بأن ضعف الحركات الاشتراكية فى البلدان المتقدمة كان من أسبابه الرئيسية محاولة اقتفاء آثار ثورة أكتوبر الروسية ١٩١٧ ، على أساس أنها ثورة قامت فى بلد متخلف فى بعض الآراء ، أى بسبب تخليها عن كل إرادة ثورية وسيرها فى سبيل الإصلاح العقيم من أجل أن تكيف نفسها مع النظام الرأسمالى فى آراء أخرى .

وهنا تجدر الإشارة إلى الأمثلة الآتية :

١ — عندما قامت الثورة البلشفية فى روسيا عام ١٩١٧ ، وقام الشيوعيون بفرض دكتاتورية البروليتاريا ، تحفظوا فى نقل تجربة « كومونة باريس » سنة ١٨٧٠ بشكل آلى ، على الرغم من أن ماركس كان قد ضرب بها المثل لتوضيح ما قصده بدكتاتورية البروليتاريا . فهم مثلا لم يأخذوا بنظام تعدد الأحزاب الذى قام خلال حكم الكومون ، وإنما ركز لينين جهده على ضرورة قيام حزب واحد مركزى يعتمد عليه فى تطوير اقتصاديات البلاد والانتقال من الأوضاع المتخلفة واختصار أحقاب الاستغلال الرأسمالى ، وذلك على الرغم من مجادلات روزا لوكسمبرج معه فى هذا الصدد ، وإيضاحها كيف يمكن أن يصبح هذا الحزب الواحد المؤلف من الشيوعيين

المحترفين ، حسب مفهوم لينين، جهازاً للسيطرة على جماهير البروليتاريا بدلاً من أن يمثلها .

٢ — إن كل الثورات المضادة للرأسمالية لم تتبع جميعها طريقاً واحداً . فحركة العصيان البروليتارى لم تقم فى غير روسيا ، حيث كانت البروليتاريا ضعيفة عددياً ، ولكنها منظمة ومركزة ، فاستطاعت أن تقوم بدور الطليعة فى الحركة العنيفة التى بدأها الفلاحون . وعلى خلاف ذلك نرى الحرب الأهلية قد توسعت فى يوغوسلافيا ضمن نطاق حرب قومية ضد المحتل النازى ، بينما فى الصين اتخذت الحرب الأهلية طابع حرب فلاحية طبقية فى إطار الصراع ضد المستعمرين . أما فى أوروبا الشرقية فقد قامت الأنظمة الاشتراكية بعد عملية تقسيم لمناطق النفوذ ، وبتدخل مباشر نتيجة وجود الجيش الأحمر ، فتمت الثورات والتغيرات فى هيكل مجتمعات هذه البلاد ، مواكبة لظروف وأحداث تصفية غنائم الحرب .

٣ — لم يعد الحزب الاشتراكى الثورى هو القوة الوحيدة لتحقيق الاشتراكية . فهذه القوة ان تستطيع القيام بهذا العمل دون استنفار القوى الديمقراطية الأخرى التى ليست اشتراكية على وجه التحديد ، ولكنها معادية للرجعية والاستعمار ، وهى بمثابة ركيزة أساسية فى الوقوف ضد الارتباطات الرجعية والاستعمارية . ولا يعدو دور التنظيم الاشتراكى الثورى أن يكون على رأس هذه القوى وضابطاً لهامن الانزلاق فى الأخطار التى تواجهها فى الصراع ضد أعدائها ، وفى معركة تثبيت الانتصارات التى حققتها ، ومما لاشك فيه أن أنواع وأساليب الخصوم تختلف من بلد إلى آخر .

(و) وجدير بالذكر أن ما اعتقده ماركس ولينين من أن التنافس الرأسمالى ، والاندفاع الاستعمارى المتولد بسببه ، سوف يستمران حتى يؤديان إلى النزاع الأكيد بين الدول الاستعمارية وإلى الحروب الداخلية ، قد خالفهما فيه كاوتسكى موضحاً أن نمو الاحتكار الصناعى وتصدير رؤوس الأموال للاستثمار فى البلاد المستعمرة والمتخلفة وتأسيس الاحتكارات الرأسمالية الدولية ، إنما تدل على النقيض على سير المنافسة الاستعمارية نحو التلاشى ، وانتشار السيطرة الرأسمالية الدولية ، واقترابها من الدور السلمى بتأسيس منظمة دولية (كعصبة الأمم والأمم المتحدة) تقوم بمعالجة تنظيم العالم وإنشاء حكومة عالمية فى المستقبل .

وهكذا فإن تمركز السلطة فى أيدى رجال الصناعة والمال ، فى تلك البلاد الرأسمالية والصناعية المتطورة ، سوف يؤدى إلى سيطرة الدولة التى تقوم بتمثيلهم فى كل شىء ، كما سوف يؤدى إلى ازدياد تدخلها فى إدارة الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية عن طريق التنظيم المستمر ، فينشأ نظام جديد يقوم على أساس اختفاء المنافسة فى النظام الرأسمالى ، وهو ما قد يؤدى إلى رأسمالية الدولة أو اشتراكية الدولة بحسب القاعدة « لمصلحة من يكون هذا التدخل من قبل الدولة ؟ » .

ولكن المهم ، فى رأى كاوتسكى ، أن زيادة سلطان الدولة وتدخلها سوف يساعد على أية حال على إدخال التحسينات الضرورية فى النظام الرأسمالى الغربى ، وإجراء التحول إلى النظام الاشتراكى المخطط والمدار ، تحولاً سلمياً بعيداً عن الصراع الطبقى .

(ز) يزداد خطر ظهور البيروقراطية فى البــلاد التى تتحول نحو الاشتراكية بمقدار ضعف ممارسة جماهير الشعب للسلطة السياسية والاقتصادية المباشرة . ففى الدول المتقدمة التى تملك جهازاً اقتصادياً قوياً نسبياً ، وتتمتع بمستوى فنى وثقافى عالى ، تستطيع الطبقات العاملة والمنتجه فيها أن تمد السلطة السياسية والاقتصادية وجهاز الإدارة بالفنيين وكبار الإداريين فى الوظائف أو المراكز ذات الأهمية . وبالتالى يمكنها عزلهم ومحاسبتهم وإضعاف شوكتهم كلما ظهرت أخطاؤهم . وهنا يصبح التغــير الثورى الحقيق فى الأساس الاقتصادى رهناً بالتغير فى طبيعة الدولة وأجهزتها . فلا تصبح أجهزة الدولة آلات مستقلة عن أصحاب المصالح فيها ، والاشتراكية لا تعنى أبداً تركيز السلطــة الاقتصادية فى يد السلطة التنفيذية ، وإنما فى ديمقراطيتها . وبالتالى لا تعنى الاشتراكية استفحال البيروقراطية ، وإنما تقاوم سيطرة البيروقراطية وسلطة الفنيين الذين يتمتعون على الأقل بامتيازات تقربهم من امتيازات الطبقة الحاكمة فى الدولة الرأسمالية .

والواقع أن الأنظمة الاشتراكية فى البلاد المتخلفة عادة ما تضطر إلى معالجة هذه القضية بصورة أخرى ، حيث يكون على الدولة أن تعطى بعض الامتيازات لهؤلاء الذين تحتاج عملية التنمية إلى معارفهم وخبراتهم ، وذلك حتى يحين بلوغ المستوى الثقافى والفنى للطبقات الشعبية والكادر السياسى حداً عالياً يمكن من السيطرة الحقيقية على عجلة الإنتاج والتنمية . وحتى يحين ذلك الوقت نرى الوضع فى البلاد المتخلفة معرضاً للنضال المستمر ضد انحرافات الفنيين (التكنوقراطيين) الذين ينزعون ويتطلعون إلى

اعتبار إدارة الجهاز الاقتصادى للدولة ومرافقها ومؤسساتها الحيوية من شأنهم الخاص.

ولا يعنى ذلك انعدام ظاهرة البيروقراطية فى التحول الاشتراكى لدى البلاد المتطورة فنياً وصناعياً ، ففى بلاد المعسكر الشيوعى حيث اقتضت الحاجة وجود جهاز بيروقراطى للمراقبة والتوزيع واعتبارات الأمن ، لم يكن ذلك إلا نتيجة قيام التحول الاشتراكى فى بلاد المعسكر السياسى والحربى الشرقى على غرار ما قام من قبل فى بلد متخلف أصلا كروسيا السوفييتية ، ونتيجة خضوع هذه البلاد كذلك لسياسة اقتصادية وسياسية نشأت فى أحضان روسيا السوفيتية المتخلفة أصلا .

ومن ثم كان النضال ضد تجمع السلطة الاقتصادية فى يد السلطة التنفيذية ، والنضال من أجل الانتقال بالسلطة المركزية إلى الإدارة المحلية ، ثم النزوع بالإدارة المحلية نحو الهيئات الشعبية المباشرة ، هو الطريق الصحيح لخلق الديمقراطية المباشرة بالتغير المتجدد فى أجهزة الدولة من جانب ، وللوقوف فى وجه الاستشراء البيروقراطى من جانب آخر .

الفصل الثالث

خصائص الفكر الاشتراكى فى النظرية والتطبيق

تقديم

ظهرت المدارس الاشتراكية المختلفة فى أوروبا منذ مطلع القرن التاسع عشر ، ووضحت أفكارها ومبادؤها فى النصف الأخير من هذا القرن ، فى إطار الظروف الاقتصادية والاجتماعية والمناخ الفكرى العام الذى دعا إلى تنظيم الحياة الاجتماعية تنظيما جديدا ، بعد أن أفلس الفكر البورجوازى وتناقضت تقاليده فى البلاد المختلفة ، وقصر عن أن يبرز فى نظرية علمية موحدة ، تفسر الحقائق التاريخية المتجددة ، وتقود الصراع فى ضوء التبدلات التى طرأت على طبيعة العلاقات الاجتماعية فى عصر ازدهار الرأسمالية والصناعة ، دون الانصراف إلى الغيبيات والأفكار المجردة .

وهكذا عرفت الاشتراكية ، كطريقة للحياة وأسلوب فى معالجة وتناول الأشياء ، قبل أن تكون نظاماً سياسياً واقتصادياً بمقتضى الظروف السابق الإشارة إليها . وأصبحت بمثابة العقيدة الاجتماعية ، أو إن شئت فقل أنها قد أصبحت بنت العقل المنطق والعلم التجريبى ، نظرية عقلية حددت برامجها وأهدافها الظروف والأحوال الاجتماعية . لهذا يلزم لإدراك

مضمونها وخصائصها الفكرية والعملية العامة ألا تفهم تعملا وياعنات فكر ، على حد قول نقولا الحداد[1] .

الاشتراكية تحمى الفوارق الطبيعية وتصادر الحواجز المصطنعة

وأصبحت الاشتراكية فى خصائصها العامة ، ومضمونها الفكرى العام واتجاهاتها نحو إعلاء شأن المجتمع على الفرد ، تقتضى بالضرورة ألا تقوم الحياة الإجتماعية فى صورة المجتمعات الحالية للبلاد الرأسمالية كشركة مصالح للتبادل وتحقيق أوفى قدر من الربح والاستغلال لجهود الآخرين . إنما تقوم الحياة الاجتماعية فى ظل الاشتراكية كجماعة متضامنة تزول بين أفرادها جميع الحواجز التى تعوق تطور العلاقات بينهم تطوراً حراً ، وتنعدم الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية التى تحول دون انطلاق القوى الخلاقة وبروز الكفاءات الطبيعية والاستعدادات العقلية والفنية والعلمية التى ينميها اختلاف الأذواق والميول لدى الأفراد . وبمعنى أصح تسعى الاشتراكية إلى بناء مجتمع يحمى الكفاءات الطبيعية التى تنبع عن الفوارق الطبيعية فى الذكاء والنشاط والقدرة على التنظيم والابتكار والإبداع لدى الفرد كإنسان ، بصرف النظر عن أصله وثرائه أو فقره وانعدام حسبه . وهى لهذا لابد أن تسعى إلى إلغاء جميع الفوارق غير الطبيعية التى تنجم عن تناقض الفقر والثراء وانعدام المساواة بين الأفراد .

---

(١) نقولا حداد ، الاشتراكية ، طبع دار الهلال ، ١٩٢٠ .

توزيع الدخول على أساس العمل

ولهذا نرى القاعدة الأولى للاشتراكية (فى مناخها الفكرى العام) هى السعى إلى تحقيق المساواة الاجتماعية — فى مفهوم العصر — عن طريق تنظيم الموارد والدخول ، وتوزيعها على أساس العمل . فهى ليست المساواة فى الموارد ورواتب أو دخول الأفراد ، لأن المساواة الصحيحة أو الحسابية فى الموارد والدخول لا تتفق مع ما قلناه من أن الاشتراكية تستهدف تنمية الكفاءات والاستعدادات العقلية والفكرية المبدعة والمزايا المنتجة لصالح المجموع .

من ثم تستهدف الاشتراكية تحقيق المساواة الاجتماعية عن طريق إجراء التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الجذرية التى تتطلبها ظروف كل مجتمع ، بحيث يتحقق إلغاء الاستغلال فى جميع صوره وأشكاله ، وتنتهى العوائق غير الطبيعية التى تحتم التفاوت الكبير فى توزيع الدخول وتحول دون تكافؤ الفرص بين المواطنين .

كذلك تستلزم المساواة فى الأوضاع الاجتماعية رفع الحد الأدنى للمعيشة ، مع خفض الحد الأعلى ، تدريجياً حتى يمكن تذويب الفوارق الاجتماعية . وذلك لايعنى بطبيعة الحال المساواة فى الرواتب أو العوائد والأجور . فلابد من بعض الأفضلية لبعض أنواع النشاط الإنسانى الذى يجب أن يمنح كل فرد فرصة الحصول عليه . ولا بد كذلك من ضمان علاقات صحيحة بين الرئيس والمرؤوس ، وتحقيق التوازن بين النشيط والخامل . كل

ذلك بشرط ألا يسمح لأقلية فى المجتمع الاشتراكى أن تتمتع بمستوى من المعيشة يفوق القدر الذى تستدعيه الحاجة لدعم الإنتاج وتنمية موارد الثروة العامة والتقدم العام لخير المجتمع ككل ، بمعنى ألا يتاح لها عن هذا الطريق أى نوع من أنواع الاستغلال للآخرين .

الاجور فى النظام الاشتراكى

ولا ينفى ذلك بالنظرة الفاحصة ألا يتقاضى كل واحد نصيباً متساوياً مع الآخرين من الدخل العام أو الثروة الكلية المنتجة (أى ألا تكون الأجور متساوية) . ففى ظل المجتمع الاشتراكى يكون من الطبيعى أن تدفع لأولئك الذين يرتفع مستوى مهارتهم من العمال أكثر من غيرهم الذين يقلون عنهم مهارة وخبرة . فلا بد أن تدفع للمهندس الماهر والجراح المتفوق ومدير الأعمال الكفء والمدير العام الناجح والفنان المشهور أكثر من غيرهم ممن لا يتمتعون بما للأولين من خبرة ومهارة وإتقان ، وكذلك أكثر مع صغار الحرفيين أو الصبية الذين يكون عملهم الأول تنظيف المصانع وكنسها .

وقد درج بعض الاشتراكيين الخياليين على فكرة أنه من الممكن ، بل من المستحب ، أن تدفع أجور متساوية تماماً لكل عامل فى ظل النظام الاشتراكى . وفى الحقيقة غالباً ما يقصد الاشتراكيون إلى تحقيق هذا الغرض ، بالرغم من أنه لم يتحقق منه شىء حتى الآن . فهذا هو ما يجب عمله والوصول إليه ، ولكن يجب ألا يكون عدم تحقيقه محل اعتراض فى

مرحلة التطور والبناء الاشتراكى . أما الذى يجب أن يكون محل اعتراض فى الاشتراكية فهو أن يحصل الإنسان على دخل عال دون أن يعمل شيئاً على الإطلاق ، أو أن يعيش على كد غيره دون عمل ، بحيث يصبح أحد أفراد تلك الطبقة المستغلة غير المنتجة التى تستهدف الاشتراكية القضاء عليها .

فمما لا شك فيه أن هناك تفاوت فى المجتمع الاشتراكى . ولكنه تفاوت يقوم على أن الأفراد يختلفون فى كفاءاتهم ويؤدون بسبب ذلك عملا يتفاوت فى الكم والنوع ، وينالون من الأجور حسب ما يؤدونه من عمل ، مادام ارتفاع الإنتاج لا يسمح إلا بذلك . ولهذا وجب أن توجد رقابة شديدة على الإنتاج ومقدار العمل ونوعيته ومقدار الاستهلاك فى المجتمع الاشتراكى . ولهذا أيضاً يوجد فى المجتمع الاشتراكى شىء من التفاوت فى الملكية الخاصة غير المستغلة . ولكن لا يوجد هناك محظوظون ولا مستغلون ولا بطالة ولا اضطهاد عنصرى أو دينى أو قومى ، مادام على كل فرد أن يعمل ، وإن كان لا ينال أجراً إلا حسب كمية العمل الذى يؤديه ونوعه . ولا يكون للدخل الذى يأتى من الملكية الخاصة المحدودة غير المستغلة إلا أهمية ثانوية بالنسبة للعمل . بل يجب أن تقل أهميته إلى الحد الأدنى الممكن ، حتى يصبح العمل فى القطاع العام أو الاشتراكى هو معيار توزيع الناتج القومى فى البلد الاشتراكى . وبهذا نجد أن قاعدة التوزيع على أساس العمل كإحدى خصائص الاشتراكية هى قاعدة على صلة أكيدة بالقاعدة الثانية الخاصة بالملكية العامة لوسائل الإنتاج التى يمثلها القطاع العام .

والخلاصة هنا ، أن الذى يعترض عليه ليس هو عدم المساواة فى

الأجور التى تستند إلى الفوارق والحوافز والعوامل الطبيعية فى الذكاء والنشاط . . . إلخ بين الأفراد ، وإنما هو عدم المساواة الذى يستند إلى الاستغلال والعيش من كد الآخرين. فلو أنك كنت عاملا ممتازاً أكثر منى، ولو أنك تنتج سلعاً بضعف قيمة ما أنتجته ، فإنه لايمكن أن تعتبر استغلالياً لمجرد تقاضيك أجراً ضعف ماأتقاضاه أنا من الأجر. فالاشتراكية لاتعطى إلا لمن يعمل ، ولاتكافىء من يعمل إلا « على حسب قدر عمله » . وهكذا تميل الاشتراكية إلى تحقيق المساواة الطبيعية ، وتصادر فى هذا الصدد جميع العوائق التى تحول دون ذلك ، أو تخلق عدم مساواة غير طبيعية تستند إلى عوامل غير طبيعية ، كتملك وسائل الإنتاج الرئيسية بصورة فردية ، والحصول على الثروة واكتنازها واستغلال الآخرين عن طريقها بغير كد أو عمل .

ونستطرد لنوضح أن المستوى العام للأجور فى المجتمع الاشتراكى يعتمد أساساً على ما ينتجه الفرد . فإذا وجدنا أن دولة اشتراكية أنتجت فى عام ماقيمته س مليون جنيه ، فإن مجمل الأجور (بما فيها الادخار والمعاش والتأمين الصحى والفوائد) يمكن أن يثبت عند ص مليون جنيه . وإذا بلغ إنتاجها فى العام الذى يليه ماقيمته س + ١ مليون جنيه فإن الأجور (الجيبية مضافاً إليها الخدمات المباشرة وغير المباشرة) فى هذا العام تصبح ص + ١ مليون جنيه ، أى ترتفع بارتفاع قيمة الإنتاج . وهكذا تبرز أهمية ودور العاملين فى رفع الكفاية الإنتاجية فى المجتمع الاشتراكى .

وقد نتساءل هل يعنى هذا أن العامل يحصل على القيمة الكاملة لكل

مايلتجه ؟ نعم يحدث هذا ، ولكنه لايتقاضى هذه القيمة الكلية فردياً عن طريق أجره الجيبي كما أشرنا ، وذلك لأن الإنتاج فى المجتمع الاشتراكى يتم توزيعه بطرق ثلاث :

١ — يحصل العامل على نصيبه الفردى كأجر عن عمله .

٢ — يحصل العامل على مايسمى بالأجر المشترك أو الأجر الاجتماعى (الخدمات) ، بمعنى أن نسبة معينـــة من قيمة الإنتاج تحجز لإمداد المستهلكين بالسلع حتى لا يمكن توزيعها فردياً . مثلا تحتجز لإيجاد التسهيلات فى وسائل النقل والتعليم وتجهيز المدارس وإصلاح الطرق والحدائق العامة والملاعب والنوادى الرياضية ونوادى العمال وقاعات المطالعة ، وكذلك الخدمات الأساسية للمستهلكين التى لا يمكن توزيعها فردياً بأى حال من الأحوال ، مثل الرعاية الطبية .

كذلك هناك جزء من الثروة التى يخلقها العمال تنصرف إلى الخدمات الطبية على أوسع نطاق ، كزيادة عدد المستشفيات وتيسيرها ، وكذلك المصحات والاستراحات وماشابهها . كما يحتجز جزء من الثروة الإنتاجية للتأمينات الاجتماعية والإعانات عندما يمرض العامل أو يصاب أو يتطلب الأمر إعطاؤه معاشاً مجزياً عندما يبلغ سن التقاعد .

وأخيراً فإن جزءاً آخر مما نسميه بالسلع الدائمة طويلة الأجل ، مثل الطرق ووسائل الاتصال والأعلام ، لابد أن تقدم للناس بشكل جماعى وليس بشكل فردى . وهكذا نرى أن التنظيمات والتدابير التى من شأنها أن تزيد من دخل العمال العام ، وتحقق لهم الاكتفاء فى السلع والخدمات، يجب أن تتحقق بشكل جماعى أكثر مما يمكن أن تتحقق بشكل فردى .

٣ — يخصص جزء من الثروة التى يكونها العمال للتنمية الاقتصادية فى المستقبل ، وذلك أولا بتحسين ورعاية وسائل الإنتاج القائمة ، وثانياً بإقامة وسائل أخرى للإنتاج أكثر جودة . وثالثاً بأن تتجه الدولة الاشتراكية إلى تصنيع نفسها فى وقت سريع ، مما نطلق عليه النهوض الصناعى المبنى على إعادة الاستثمار فى الصناعة .

ومما لاشك فيه أن هناك ثمة فارق كبير بين إعادة الاستثمار فى النظام الرأسمالى وفى النظام الاشتراكى . ففى النظام الرأسمالى يذهب كل مايزيد عن إقامة أود العمال إلى جيوب الرأسماليين ومدخراتهم بالبنوك ، ولهم أن يستثمروا منها القدر الذى يشاؤون وفى الأوجه التى تدر عليهم ربحا أكثر وأكبر دون اعتبار لمصالح الشعب ، ودون اعتراض على وسائل إنفاقهم أو استثماراتهم من عرف أو قانون . أما فى النظام الاشتراكى فإعادة الاستثمار تتم وفقاً للخطة ، من أجل تقدم وسائل الإنتاج ، وفى أفضل الأوجه التى تزيد الدخل العام وتخدم الاستهلاك المحلى وترفع من مستوى حياة العاملين .

فمن الواضح أنه لايمكن زيادة الإنتاج الذى يسمح بتطبيق قاعدة التوزيع فى سلع الاستهلاك على أساس العمل ، بدون تطور تكنولوجى هائل فى أدوات ووسائل الإنتاج . ويتطلب هذا التطور بالتالى أن يبلغ تخصص العمال وثقافتهم درجة أسمى من الدرجة التى كانوا عليهم فى ظل الرأسمالية . ولهذا يجب أن يمنحوا الفرصة فى مستوى اقتصادى واجتماعى وثقافى وعلمى أسمى . كما تصبح قاعدة « لكل بحسب عمله » وسيلة لتشجيع هذا التقدم والتخصص ورفع مستوى معيشة العمال إذا أحسنوا نوعية عملهم (١) .

---

(١) تثور هنا المناقشة حول علاقة قاعدة لكل بحسب عمله بمبدأ الحوافز المادية فى =

تكافؤ الفرص فى النظام الاشتراكى

كذلك يرتبط بالقاعدة الأولى للاشتراكية (فى مناخها الفكرى العام) السعى إلى استغلال كافة الإمكانيات وفسح المجال أمام الكفاءات ، أو بالأحرى تكافؤ الفرص بين جميع الأفراد ، ولاسيما فى مجال التعليم والثقافة بصفة عامة ، لبلوغ الحرية الكاملة فى الالتحاق بأية حرفة أو مهنة والحصول على أعلى مستوى من الأجر . فلابد من أن يمنح كل فرد الفرصة لتخطى الحواجز التى تقف حداً فاصلاً بينه وبين بروز مواهبه ، بمعنى أنه يجب تذليل جميع موانع الثروة التى تحول بين الآباء وبين تعليم أبنائهم ، ورعايتهم صحياً واجتماعياً وعقلياً وبدنياً . كما يجب الوقوف ضد جميع العوامل والأوضاع الطبقية الأخرى التى تحول بين هؤلاء وبين تحقيق رغباتهم ومطامحهم فى التعليم والأجر على أساس كفاءاتهم العقلية . وأخيراً يجب أن يفسح المجال أمام الجميع خارج نطاق المدارس والمعاهد والجامعات لتلقى المعارف ، وترقية استعداداتهم ونضج وعيهم عن طريق وسائل الإعلام والنشر المختلفة .

وخلاصة ما نشير إليه فى هذا الصدد أن تكافؤ الفرص فى ذاته لا يكفل المساواة وتحقيق العدل الاجتماعى ، ما لم يصاحبه اتخاذ تدابير أخرى . فمن الخطر أن نعلق آمالا على تكافؤ الفرص فى التعليم

= البلاد الاشتراكية . ويدور البحث حول ما إذا كان تطبيق مبدأ الحوافز المادية سوف يؤدى إلى توسيع الشقة بين دخول عدد من الأفراد وبين دخول بقية العمال والفلاحين والمثقفين العاديين أم لا ؟ !

وحده مع وجود فروق شاسعة فى مستويات العيش ، أو عدم إتاحة الإمكانيات لسواد الشعب ، حتى لا يشارك فى تدبير شئونه إلا بالنذر اليسير ، لأن الشعب سيظل حينئذ منفصلا عن أصحاب السلطان والسيطرة بالمال والجاه ، إن لم يكن بالتوارث والتقاليد المتواترة . ولا يستطيع المجتمع فى هذه الحالة أن يكون مجتمعاً حراً ، لأن توتره الداخلى يحرمه الأمن ويفرض على طبقاته القتال ، إن علناً أو خفية .

إن تكافؤ الفرص فى النظام الاشتراكى يعنى به تحقيق أهداف الاشتراكية فى استئصال الشعور بالطبقية ، ثم خلق الإحساس بتشارك المصالح وأن الناس سواسية كأسنان المشط . ولا يتطلب ذلك مزيداً من التحسينات والتدابير الإصلاحية البطيئة على المستوى الاقتصادى قدر ما يتطلب تدابير جذرية فى البلاد المتخلفة على وجه الخصوص ، أهمها تأميم وسائل الإنتاج الرئيسية وسيطرة القطاع العام على المشروعات الاقتصادية والتدخل المخطط فى عمليات التبادل والتوزيع ، بما يضمن تجنب التباين المفرط بين الحد الأعلى للدخول والحد الأدنى اللازم لإستخدام الطاقات البشرية وإفساح المجال أمام كفاءاتها [١] .

من ثم فإن النظام الاشتراكى حين يستهدف تنظيم الحياة الاقتصادية على أساس التغيير فى ملكية وسائل الإنتاج وجعلها جماعية أو عامة ، بحيث تلغى عوامل المنافسة ودواعى الاستغلال نتيجة الربح الفردى ، ويسعى إلى القضاء على حكم الاستبداد من قبل أقلية تمتلك المال والسلطة ، ويقضى على

---

(١) انظر مرجريت كول وكروسمان ، مقالات فى الاشتراكية الفابية ، ترجمة إبراهيم لطفى عمر ، من الفكر السياسى والاشتراكى ، ص ١٠٤ — ١١٤ .

عوامل نشوب الحروب الداخلية والدولية ، فإنه يمكننا من التخلص من مساوىء عديدة تنجم عن الاستغلال والإحساس بالطبقية ، كسوء التغذية والبطالة وعدم الاستقرار ، كما يضمن لنا تأمين الحياة . فالنظام الاشتراكى الذى ييسر العمل لكل فرد ويضمن له الأجر المناسب مع مستوى الحياة المطلوب ، يحمى كرامته الإنسانية ، ويتيح له الفرصة المناسبة لتدرجه الوظيفى وارتقاء مستواه الثقافى والعقلى ، سواء عن طريق التربية الصحيحة فى المدارس والجامعات ، أو خارج نطاق هذه المدارس والجامعات ، عن طريق وسائل الإعلام والنشر ووسائل التدريب المختلفة التى تهيء لجميع الأفراد ثقافة ووعياً اشتراكياً ، وتربية اجتماعية صحيحة .

أكبر قدر ممكن من الملكية العامة لأدوات الإنتاج الرئيسية وأكبر قدر ممكن من الملكية الخاصة غير الاستغلالية

وهكذا نرى القاعدة الثانية فى نظرة الاشتراكية (كنظام اجتماعى يختلف عن الأنظمة الاجتماعية الأخرى) إلى طبيعة علاقات الملكية ، وتبدلها عما عليه الحال فى النظام الرأسمالى الذى يقوم على أساس حماية الملكية الفردية فى جميع أشكالها . وقد قامت هذه النظرة المختلفة بالنسبة إلى الملكية الفردية لوسائل الإنتاج الرئيسية على وجه التخصيص . فالرأسمالية تعترف للفرد بحق غير مقيد « نسبياً » فى تملك وسائل الإنتاج ، بينما تنكر الاشتراكية على الفرد هذا الحق وتقصره على الهيئات والمؤسسات العامة . وقد قلنا « نسبياً » لأنه قد يوجد فى بعض الأنظمة الرأسمالية قدر من الملكية

التعاونية [١] (البلاد الاسكندنافية) أو الملكية العامة [٢] (فرنسا وبريطانيا) لوسائل الإنتاج ، بينما نرى فى بعض البلاد الاشتراكية المزارعين الذين يعملون فى مزارع تعاونية ويتمتعون فيها بحق الانتفاع بالأرض وبحق تملك عدد معين من الماشية وبعض الضرورات الأخرى اللازمة للانتاج الزراعى ملكية تعاونية . كذلك لا يزال القطاع الخاص يشكل جزءاً لا بأس به من الملكية الزراعية فى بلاد أوروبا الشرقية ، ويصل إلى ٨٥٪ فى بولندا على سبيل المثال [٣] .

---

(١) لاتعدو هذه التعاونيات الزراعية أن تكون فى الحقيقة إلا مزارع رأسمالية أومنظمات اقتصادية رأسمالية تعمل أساساً بالتجارة . وهى لا تؤثر على طبيعة الملكية الخاصة للأرض ما دام دورها الأساسى هو مساندة تطوير اقتصاد الفلاح الغنى ، وما دام مركز الثقل فى النشاط الزراعى والاقتصادى عامة فى تلك البلاد هو للمزارع والمشروعات المملوكة ملكية خاصة .

(٢) يقوم القطاع العام فى هذه الدول الرأسمالية لأغراض معينة يقصد بها خدمة النظام الرأسمالى . فقد يكون الغرض الاستجابة لضغط الجماهير العاملة أو القيام ببعض المشروعات الاجتماعية كمشروعات النقل والماء والكهرباء التى تقدم خدمات للجمهور وتحميه من الاحتكارات الرأسمالية . وقد يكون الغرض منها ترقيع النظام الرأسمالى وإدخال بعض التحسينات الوقتية عليه نتيجة الأزمات والبطالة وتعطل الموارد الاقتصادية ، أو خدمة بعض الأحزاب التى تتأرجح بين الرأسمالية والاشتراكية فى غرب أوروبا ، والتى قد تلجأ إلى التأميم إنقاذاً لبعض الصناعات من الانهيار وبقصد تقوية النظام الرأسمالى ومساندته ككل بتقديم بعض الخدمات الرخيصة لهم . فقيام هذا القطاع العام لا يحدث أى تغيير حقيقى للنظام الاجتماعى ولا للعلاقات الاقتصادية الرأسمالية التى يظل مركز الثقل فيها للمشروعات المملوكة ملكية خاصة .

Naïdam Pachitch, Les Nouvelles Formes de Propriété Public dans les Pays Occidentaux, Questions Actuelles du Socialisme, Mai - Juin, 1957, pp. 106 — 128.

(٣) ليس غريباً أن يجد المرء قطاعات مختلفة بما فيها قطاع رأسمالى خاص فى الاقتصاد القومى لبلاد المعسكر الشيوعى ، ما دام ذلك لفترة ما بعد استيلاء الأحزاب الحاكمة فيها على السلطة ، ومادامت السياسة التى تتبعها تجاه هذا القطاع الخاص هو سياسة الإفادة منه وحصره ثم تنظيمه وتحويله بطريقة تدريجية حتى يتم استئصاله . وهذا هو عين ما حدث فى الاتحاد السوفيتى عند وضع أول خطة خمسية سنة ١٩٢٩ والانتقال بالاقتصاد الزراعى من المنظمات التعاونية للعمل المشترك إلى المزارع الجماعية (الكولخوزات) .

واختلاف ملكية وسائل الإنتاج فى النظام الرأسمالى عنها فى النظام الاشتراكى أمر له أهميته القصوى ، لا لأنها تختلف فى تأثيرها على حياة الأفراد وسلوكهم فحسب ، ولكن لأنها أيضاً تكيف وتعكس وجود وقيام نظم اجتماعية تختلف بعضها عن بعض اختلافاً جذرياً ، بحيث يصبح لكل منها قوانينه الخاصة التى تحكم العلاقات بين أفراده ، وبين الفرد والدولة ، وتحدد أهدافاً مختلفة لكل مجتمع فى سياسته الداخلية والخارجية .

ففى ظل الرأسمالية تنحصر وسائل الإنتاج فى نسبة ضئيلة نسبياً من مجموع السكان . ويضطر باقى السكان أو مجموع الشعب إلى بيع قوة عملهم كى يتمكنوا من كسب قوتهم الضرورى . وهم فى كسبهم قوتهم الضرورى مهددون بصفة مستمرة بالبطالة وانخفاض الأجور والظروف الصحية السيئة بسبب المنافسة ونتيجة لتصريف المنتجات طبقاً لقوانين السوق التى تستهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح لأصحاب الأعمال . بل قد يؤدى نظام المنافسة إلى قيام الحروب الاستعمارية ، بقصد فتح الأسواق والحصول على المواد الخام ، من أجل إشباع احتياجات الرأسمالية التى لا تكف عن التوسع وطلب المزيد من الاستثمارات والأرباح .

وهكذا تسير الرأسمالية فى حركة دائبة للتسلط على كد الآخرين . فعلى الرغم من أن العمال يقومون بوظيفة اجتماعية وبصورة جماعية فى الإنتاج ، فإن ملكية وسائل الإنتاج وتوزيع العائد أو الربح ما يزال فى ظل الرأسمالية يتم بصورة فردية ، بحكم المصالح الخاصة لفئة محدودة من الأفراد . وعلى هذا الأساس تصبح الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج بمثابة النظام الذى يحميه القانون فى نظام اجتماعى معين هو النظام الرأسمالى الذى يقسم المجتمع إلى

طبقتين (مستغلين وأجراء) تتعارضان تعارضاً أساسياً ، يولد وجودهما وبقاء النظام الرأسمالى للانتاج على تلك الصورة تناقضاً فى الهيكل النظامى والبناء السياسى ودواعى الاستقرار فى المجتمع .

أما فى النظام الاشتراكى ، فحيث لا توجد ملكية خاصة لوسائل الإنتاج لا توجد طبقة مستغلين أو أصحاب أعمال ، كما لا توجد طبقة أجراء أو عمال[1] . فمن حيث المبدأ يعتبر كل فرد عاملاً ومنتجاً ، والمجتمع هو صاحب العمل الوحيد الذى يمارس نشاطه عن طريق الدولة الاشتراكية. فالدولة الاشتراكية تمتلك بعض وسائل الإنتاج بصورة مباشرة ، كالسكك الحديدية والقوى الكهربائية ، أو بصورة غير مباشرة ، عن طريق الهيئات والمؤسسات العامة والتعاونية للمرافق الأخرى . وهذه الهيئات والمؤسسات تصبح أيضاً ملكاً للدولة ، على الرغم من استقلالها فى ميزانيتها أو تشكيلها من أجهزة إدارية خاصة ، طالما أن رأسمالها ملك عام للدولة .

وهناك أيضاً كثير من الصناعات والحرف البسيطة التى لها طابع محلى خالص ، والتى توكل إدارتها إلى المحافظات والسلطات المحلية كالبلديات ومجالس المدن .

---

(١) هذا فى الصورة المثالية للمجتمع الاشتراكى . ومع ذلك فإن توالد عناصر من الموظفين القياديين ذوى الاتجاهات البرجوازية فى بعض البلاد التى اجتازت شوطاً طويلا فى التجربة الاشتراكية فى إدارتهم للمؤسسات الاقتصادية الاشتراكية ، وفى علاقتهم بالفلاحين والعمال ، أو انشغالهم بالصفقات غير المشروعة أو التصرف البيروقراطى فى جميع الأمور ، كل ذلك يؤكد أن التناقضات الطبقية وعناصر الصراع الطبقى ما زالت تمتد فى أشكال جديدة داخل هذه المجتمعات ، وما زالت تحتاج إلى صراع طويل وشاق .

(انظر فى هذا الشأن ، مناظرة حول الخط العام للحركة الشيوعية العالمية ، بكين ، ١٩٦٥ ، ص ٥٤١ — ٥٥٥) .

كذلك يجدر القول بأنه فى ظل نظام لا وجود فيه لأصحاب الأعمال لا يوجد معنى للانتاج من أجل الربح، وبالتالى لا يتم تنظيم الإنتاج طبقاً لقوانين السوق، بل يتحتم استبداله بالإنتاج طبقاً للخطة، وإشباع حاجات الأفراد واستهلاكاتهم وتنظيم نشاطهم. وهكذا يحل فى النظام الاشتراكى نظام الإنتاج الموجه محل الإنتاج بغرض البيع وتحقيق أقصى ربح ممكن[1]. والإنتاج الموجه هو الذى يكون من أجل التوزيع والاستهلاك طبقاً للخطة فى تنظيم نشاط الأفراد وإشباع حاجاتهم. ويتم ذلك فى النظام الاشتراكى عن طريق الجمعيات التعاونية للمستهلكين.

ومع هذا فمن الملاحظ أن النظام الاشتراكى قد يتيح الحماية ويوفر الأمان

---

(١) والواقع أن التملك الفردى لأدوات الإنتاج، وهو أساس النظام الرأسمالى، قد أخذ يفقد مشروعيته فى نظر المواطنين بالبلاد الغربية. وذلك للاعتبارات الآتية :

(ا) أن النظام الرأسمالى عبادته تلك التى يركز فيها نشاط الأفراد على أنفسهم. ويسجن كل إنسان فى أنانيته، ويجعل الشخصية هى المحرك الأساسى للحياة المشتركة، وهومناف للمجتمع وطبيعة الحياة المشتركة بكافة صورها، بالترابط فى داخل المجتمع الرأسمالى مجرد ترابط مادى، لا يزيد عن أن يكفل إرضاء المنافع الفردية إرضاء أكمل ونمو الأنانيات نمواً أتم.

(ب) أن التملك الفردى لأدوات الإنتاج قد أخذ يفقد مبرراته العملية فى النظام الغربى، حيث أصبح التقدم التكنولوجى يتحقق ببحوث علمية بعيدة بطبيعتها عن المصالحة الفردية، وتستعمل أدوات ووسائل ضخمة لا يمكن أن تتولاها إلا الدولة والمؤسسات غير الرأسمالية.

(ج) أن التملك الفردى لأدوات الإنتاج ينافى نظام القيم الغربية منافاة عميقة. فالناس يكرهون أن يعقب الابن أباه فى الجيش أو الحكم أو الإدارة أو السياسة، فلماذا يعقبه فى الاقتصاد ؟ ! والرأسمالى بالنسبة للعامل الأجير لا يعدو إلا أن يكون حاكماً يخضع لسلطته أكثر مما يخضع لسلطان الدولة التعاقدية. ولهذا اتسمت السلطة التى يتصف بها هذا الرأسمالى بأنها تقوم على الحق الإلهى الذى خلت به السنون.

(انظر فى هذا الشأن ديفرجيه، مدخل إلى علم السياسة، الترجمة العربية، دمشق، ص ٢٩٩ — ٣٠٢).

لبعض الملكيات الخاصة فى الزراعة وفى مجال الحرف اليدية وتجارة التجزئة وبعض المهن والمشروعات الخاصة (كشركات المحاصة والتضامن) التى لا تسعى إلى الاستغلال ، ولا تتعارض مع النظام الموجه فى الإنتاج والتوزيع أو تعوق خطة التنمية . وقد أثبتت التجارب الحديثة أن فى المجتمع الاشتراكى مجال واسع وخصب للحافز الشخصى للأفراد على الإنتاج والتعاون فيما بينهم فى الجمعيات والاتحادات التعاونية التى تتكون فى ظل هذا النظام من الأفراد الذين يملكون وسائل خاصة للإنتاج بمحض اختيارهم ، ويقومون فيها بالعمل بأنفسهم ، بشرط ألا يتعارض ذلك مع أهداف الملكية العامة وسيطرة الشعب على وسائل الإنتاج .

وقد كان ميدان الإنتاج الزراعى على وجه الخصوص هو المجال الأمثل لمثل هذه التنظيمات (الجمعيات التعاونية للمنتجين) حيث يمتلك الفرد بطريقة رأسمالية عدداً من الأسهم فى رأس مال المؤسسة التى يعمل فيها . وتقوم هذه الجمعيات التى تنظم بطريقة اختيارية ، يقدم فيها الفرد نصيبه من رأس المال ، على أساس الجمع بين الملكية الفردية وما تدره من فوائد العمل . وإلى جانبها قامت الجمعيات التعاونية الاستهلاكية فى مجال تجارة التجزئة أو فى مجال الزراعة حيث يمتلك المستهلكون ويديرون مشروعاً للتجارة أو مركزاً لشراء البذور والأسمدة . كذلك توجد الملكية التعاونية فى الصناعة أو المؤسسة المؤممة التى تنتقل ملكيتها من الرأسماليين إلى العمال الذين يتولون إدارتها ، ويتم توزيع الدخل عليهم فى صورة أجور ، وجزء من الأرباح فى صورة مكافآت إنتاج .

ومع ذلك فمازال التأميم وملكية الشعب للوسائل الأساسية للإنتاج فى قطاع عام متسع تديره السلطة العليا فى المجتمع ، هو القاعدة المثلى لتحقيق

أهداف المجتمع الاشتراكى . وإلى جانب ذلك يقوم نظام الإشراف على التجارة الخارجية وتنظيم التجارة الداخلية . هذان النظامان اللذان مهما اختلفت المدارس الاشتراكية وتنوعت تطبيقاتها فإنهما يعتبران من أسس امتلاك الشعب لوسائل الإنتاج وتوزيعه توزيعاً عادلا .

على أنه يجب أن نفرق بصفة أساسية بين ملكية وسائل الإنتاج الرئيسية وبين ملكية السلع والبضائع الاستهلاكية . فالاشتراكية تعادى النوع الأول من أنواع الملكية الخاصة ، ولكنها تحبذ النوع الثانى من أنواع هذه الملكية الخاصة للأفراد . النوع الأول مثل الملكية الخاصة لمصنع أو منجم أو أرض زراعية واسعة ، وهى الملكية الخاصة التى تحمل معها استثماراً يقوم على الاستغلال . أما النوع الثانى فمثله مثل الملكية الخاصة للطعام والملابس والأثاث والمساكن والسيارات وكافة الأشياء الأخرى التى نستخدمها ونستهلكها دون أن يؤدى تملكها إلى خلق استغلال . لنفرض مثلاً أن شخصاً يملك سندات بمبلغ ألفى جنيه فى مصنع سيارات ، فهو سيحصل على دخل دون جهد من هذه السندات . ولكنه إذا كان يملك سيارة بمبلغ الألفى جنيه ، فلن يحصل على دخل نتيجة تملكه لهذه السيارة ، بل إنه يسدد عن تملكه لها ضريبة وتأميناً ، فضلا عن قيامه بأعمال صيانتها . فهو يحصل على دخل غير مكتسب (دون جهد) من ملكية أسهم أو سندات مصنع السيارات ، ولكنه لن يحصل على دخل غير مكتسب إذا كان مالكا للسيارة . وهى ليست جزءاً من وسائل الإنتاج فى الدولة ، وإنما هى بضاعة أو صناعة استهلاكية .

والنظام الاقتصادى الاشتراكى يتضمن إلغاء النوع الأول من الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج الرئيسية فى الدولة وجعلها ملكية عامة للشعب ،

حتى يمكن توسيع النوع الثانى من الملكية الخاصـــة غير الاستغلالية ، وهو ملكية المواد الاستهلاكية ، عن طريق الإنتاج والتوزيع الموجه . فهو يتضمن نقل وسائل الإنتاج الرئيسية من أيدى فئة قليلة إلى أيدى جموع غفيرة يكونون جموع الشعب العامل والمنتج . والغرض من ذلك هو حصول هذه الأغلبية على ما يساوى نتاج عملها ، وتوفير أكبر قدر ممكن من المواد الاستهلاكية لإشباع احتياجاتها — قدراً يبلغ أضعافاً مضاعفة عما تعطيه لهم الملكية الفردية فى ظل النظام الرأسمالى من الملابس والمساكن والحدائق والسيارات والطعام .

اشتراك المنتجين فى الإدارة

والواقع أن هذه القاعدة تشكل مع القاعدة السابقة الخاصة بالملكية العامة كلا لا يتجزأ ، دعاه الميثاق الوطنى « سيطرة الشعب على وسائل الإنتاج » . وفى تحديد ذلك يقول الباب السابع « حول الإنتاج والمجتمع » من الميثاق الوطنى : « أن مسئولية العمل يجب أن تكون كاملة عن أدوات الإنتاج التى وضعها المجتمع كله تحت إدارته . لقد أصبحت مسئولية العمل بأدوات الإنتاج التى يتولى الحفاظ عليها وتشغيلها بكفاية وأمان وبالاشتراك فى الإدارة والأرباح مسئولية كاملة فى عملية الإنتاج » .

ومن هذا المنطلق يمكن أن نفسر ونوضح أهمية إشراك العمال فى الإدارة كإحدى الخصائص المميزة للديمقراطية الاشتراكية والملكية العامة لوسائل الإنتاج والتبادل ، التى تفقد صفتها الخاصة كملك لعدد محدود من الأفراد فى النظام الرأسمالى لتصبح ملكا للمجموع ، أو إن شئت فقل للشعب العامل ، فى النظام الاشتراكى .

وعلى هذا الأساس يصبح تعريف الاقتصاد الاشتراكى بأنه اقتصاد يديره الشعب فرضية مسلماً بها . فعن طريق تأمين هذه الإدارةالشعبية من جانب العمال فى الصناعة ، على سبيل المثال ، يمكن توجيه الإنتاج الصناعى الموسع والمخطط من جانب المنظمين توجيهاً متناسقاً ومتفقاً مع وعى وإرادة المنتجين ، بحيث تتحقق ديمقراطية الإدارة فى أدنى المستويات ، ويكون لها التأثير — عن طريق الرقابة الفعالة وتسلسل تنفيذ القرارات وحسن سير النظام — على ديمقراطية الجهاز السياسى وشمولها إياه ككل .

ويتوقف حسن تطبيق هذا النظام ، واعتباره إدارة اشتراكية بحق ، تختلف فى ملامحها وخصائصها المميزة عن الإدارة الرأسمالية (التى يؤلف المديرون فيها قسماً رئيسياً من الطبقة الرأسمالية المسيطرة بحكم وضعهم الطبقى أو مصالحهم وارتباطهم وتطلعاتهم) على توفر عدة إعتبارات ، أهمها[١] :

أولا : ارتباط مفهوم الملكية العامة لأدوات الإنتاج بمفهوم إدارة الشعب للاقتصاد الاشتراكى . فلا يعنى بالملكية العـــامة ملكية الدولة الرأسمالية ، وبمعنى أصح لا تصبح الملكية لأدوات الإنتاج الرئيسية فى الصناعة « مدولة » بل « مؤممة » . والتميز لدينا بين التعبيرين أساسى ، لأن هناك بعض الصناعات التى « دولت » أو أصبحت ملكا للدولة فى النظام الرأسمالى من أجل حمايتها من الإفلاس والانهيار ، حتى أنها تدفع فوائد لأصحاب الأسهم السابقين ، كما لو كانت قد بيعت من الرأسماليين إلى الدولة. وهى فى الأهم لا تزال تؤدى دورها ، ويتم الإنتاج فيها طبقاً لقوانين السوق

(١) انظر فى هذا الشأن ، البيرميستر ، الاشتراكية والتسيير الذاتى ، تعريب نزيه الحكيم بيروت ، ١٩٦٥ .

الرأسمالية أسوة بالمؤسسات الخاضعة سواء بسواء ، ما لم تخضع قوى السوق لأهداف الخطة . ويستخدم جهاز السوق ضمن الوسائل اللازمة لتنفيذ هذه الخطة . فلا يترك للسوق أمر توجيه النشاط الاقتصادى بطريقة عمياء ودون هدف مرسوم ، حتى أن الغرض من ملكية الدولة لها ينتمى إلى إعطاء تسهيلات لها أهميتها فى نشاط المؤسسات الفردية . ومن ثم لا يكون فى نظام «التدويل» الرأسمالى لبعض المشروعات إنتاج طبقاً لخطة أو من أجل إشباع حاجات الأفراد واستهلاكاتهم وتنظيم نشاطهم . بل يظل حافز الربح الخاص ، لخدمة أغراض لا تتفق مع زيادة الإنتاج وتوفير المزيد من السلع والخدمات الإشباع أكبر قدر من الحاجات الإنسانية ، مسيطراً .

أما الصناعات « المؤممة » اشتراكياً ، بحيث تصبح ملكاً للشعب أو الأمة ، فهى التى لا يصبح المنتجون فيها بعيدين عن التأثير والتوجيه فى إدارتها . بل يتدخل جهاز الدولة الاشتراكية بشكل حاسم وواضح لتحويلها إلى مؤسسات يشترك المنتجون فى إدارتها ، بهدف تخطى إطار وأهداف قانون السوق والمنافسة من أجل الربح وغيرها من القوانين الاقتصادية للرأسمالية . ومن ثم توجه الموارد القومية نحو أحسن استخداماتها لإشباع حاجة المواطنين ، ولا يصبح الطلب المصطنع الذى تسنده القوة الشرائية أساساً للحد من الإنتاج وزيادة ندرته لتحقيق أكبر قدر من الربح الفردى ، أو يؤدى سوء استخدام الموارد نتيجة المنافسة من أجل الربح إلى شيوع البطالة من آن لآخر .

وبالتالى ، فالعمال لا يحصلون على نفس الأجور التى كانوا يحصلون عليها فى ظل المؤسسات الفردية أو المشروعات المدولة فى ظل النظام ،

الرأسمالى ، وإنما يشتركون فى الأرباح ، وترتفع أجورهم بارتفاع الإنتاج الغزير المخطط ، وينصرف البعض منهـــا إلى الأجر الاجتماعى والسلع الطويلة الأجل .

ثانياً : أن « التدويل » بطريق مركزية إدارة الدولة الرأسمالية ، وسيطرتها على قطاع من أدوات الإنتاج الرأسمالية ،قد يصبح طريقاً سهلا للتحول نحو الاشتراكية وملكية الشعب لهذه الأدوات ، متى تم ضرب جهاز الدولة الرأسمالية وتغييرها إلى الدولة الاشتراكية . ولا يكون ذلك إلا عندما تكف الدولة فعلا عن أن تصبح جهازاً لفرض سيطرة الرأسمالية. وبمعنى أصح أن لا يصبح تركيز الاقتصاد تحت رقابة وإشراف الرأسمالية ، وإنما يتغير الطابع الرأسمالى الفردى لعلاقات الإنتاج فى أن تكون القوة المنتجة جماعية والعائد أو الربح فردياً .

ومؤدى ذلك أن يتغير طابع علاقات الانتاج تغيراً يؤدى إلى تغيير أساسى فى توازن القوى الاجتماعية وقوانين علاقاتها الاقتصادية والسياسية. فلا يكفى تمركز الإنتاج فى قطاع من قطاعاته فى يد الدولة ، أو بالأحرى خلق قاعدة مادية جديدة للإنتاج فى الصناعة — مثلاً — لخلق قاعدة اجتماعية جديدة يرتكز إليها بناء الاقتصاد الاشتراكى والمجتمع الجديد . وإنما يجب أن يرتبط بذلك ، وبوجه خاص ، تغيير فى أساليب إدارة هذه القاعدة المادية الجديدة ، بتوجيه ووعى القاعدة الاجتماعية المنتجة . ذلك لأن هذا الأسلوب الجديد فى الإدارة هو خير ضمان لعدم خدمة أو حماية المؤسسات الخاصة التى لم تؤمم على حساب القطاعات المؤممة لصالح الشعب أو ترك المجال لمنافستها . وهو كذلك خير ضمان لأن يصبح نفع المؤسسات المؤممة فى خدمة

التطور والنمو الاشتراكى ، لا خدمة قطاع من القطاعات الخاصة أو جهاز ثقيل من الإداريين والمشرفين البيروقراطيين ، كما حدث فى بعض البلاد التى أدت فيها سيطرة الأحزاب الشيوعية على السلطة إلى الانتفاضات العمالية الشعبية من أجل المطالبة بديمقراطية مباشرة للادارة عن طريق إشراك العمال المنتجين فيها ، الأمر الذى كان من مسببات أحداث المجر وبولندا وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا . فتطبيق الاشتراكية عن طريق جهاز الدولة دون مساهمة جدية من قبل المنتجين فى الإدارة ، قد يقف حجر عثرة فى طريق النمو الاشتراكى نمواً سليما ، مما دفع العمال إلى مقاومته فى تلك البلاد بقوة السلاح .

وأخيراً تجدر الإشارة إلى أن «التدويل» ليس بكاف لانفصال المؤسسة المدولة عن اعتبارها تابعاً عادياً للاقتصاد الرأسمالى ، وذلك مهما كان عدد المشروعات المدولة . فالنمو العددى لا يكفى فى ذاته لتغيير طبيعة «التدويل» نحو التأميم ، ما لم تتغير طبيعته المميزة بالانفصال الشبكى المشار إليه عن التبعية لخدمة قطاع خاص أو إدارة بيروقراطية . فهو لا يعدو أن يجعل من الدولة مكتباً بيروقراطياً لخدمة القطاعات الخاصة والوقوف دون النفع المرتجى من وراء التأميم لصالح الشعب .

ثالثاً : من ثم يجب أن تتطلب المشاركة الجماهيرية فى إدارة الاقتصاد الاشتراكى مساهمة العمال فى إدارة المشروعات والهيئات الاقتصادية مساهمة حاسمة وفعالة وفقاً لما رمى إليه وقضى به الميثاق الوطنى . فلا يتوقف دور لجانهم على الاستشارة فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية والصحية ، ولكنهم يضعون على بساط البحث كافة المسائل والمعلومات

المتعلقة بتجربة تنظيم المشروع أو المصنع ورقابة الإنتاج وتحسينه فيه . كما يجب أن يكون لهم دورهم فى تحديد ظروف المعيشة والعمل وحل المشاكل الناجمة عن التقدم التكنولوجى[١] .

رابعاً : ومما لاشك فيه أنه لا يمكن التوصل إلى إدارة حسنة ومتطورة فى هذا المجال ، ما لم يتحقق التوازن بين الطريقة المثلى لأساليب العمل التى يشترك فى وضعها العمال وبين مقتضيات خطة الإنتاج كما تصنعها الهيئات المركزية العليا فى الدولة .

خامساً : بتحقيق اشتراك العمال فى الإدارة تنمو مدرسة كبرى للديمقراطية الاشتراكية يصبح فيها العمال أهلا للتثقيف المتبادل ونمو الحس الاجتماعى ، حتى ينمو التضامن وتزيد بينهم وبين الفنيين عرى المحبة والأخوة والفهم الجديد لمضمون الزمالة الاشتراكية ضمن قوى الشعب المنتجة والعاملة . وهكذا يمكن أن ينمو بين الجميع بشكل عملى وصورة محسوسة طريقة إدارة المجتمع الاشتراكى ككل . ومبعث الاهتمام بهذه التجربة يرجع فى الكثير إلى ارتباطها بالكثير من المفاهيم الاشتراكية التى يأتى بها التحول الاشتراكى والتنظيمات الشعبية ، فضلاً عن ارتباطها بالتنظيمات النقابية على مستوياتها المختلفة . فهى مثلا ترتبط بمفهوم القيادة الجماعية

---

(١) انظر فى هذا الشأن :

Stipe Tonkovic, The Humanistic and Ethical Aspect of Worker Management, Socialist Thought And Practice, No. 18, 1965, pp. 63-89.

للعمل السياسى وسلطة الشعب والديمقراطية السياسية والاجتماعية، ومفهوم القدوة والرجل المناسب فى المكان المناسب . ومن هنا كانت ضرورة الاهتمام بها فى إطار هذه المفاهيم والتنظيمات ، وفى تكامل معها ، يدفع فى مجموعه التطور الاشتراكى .

وأخيراً ، ألا يمكن القول بأن إشراك العمال فى الإدارة هو نظام تتميز به فى الآونة الحاضرة الديمقراطية الاشتراكية عن الاشتراكية السوفيتية ، على وجه الخصوص ؟ تلك التى تعتمد على إدارة الحزب الشيوعى لكافة مرافق العمل ، وتأتلف فيها لجنة العمال مع لجنة الحزب على كافة المستويات .

والحق أنه يجب ألا نبالغ فى إبراز أهمية الاشتراك فى الإدارة حتى لا يبدو هذا النظام خاصية متميزة من خصائص الاشتراكية . فما هو إلا تدبير ديمقراطى يرقى بشكل الملكية الاشتراكية ، ويمكن من إبراز سلطة المنتجين فى السيطرة على إنتاجهم وإشاعة روح الاشتراكية ، بشرط ألا يكون فى ذلك إضعاف لسلطة التخطيط المركزية ، أو نبذ تام لمفاهيم وأسس الاشتراكية (١) .

---

(١) من ثم فإنه يمكن اللجوء إلى هذا التدبير فى اقتصاد رأسمالى . فهو يفتح إمكانية تغييرات هامة لتقييد السلطة المطلقة للاحتكارات الرأسمالية . ويشكل هذا التدبير فى المرحلة الراهنة فى بعض البلاد الرأسمالية عاملا رئيسياً فى تعبئة العمال ضد رأسمالية الدولة الاحتكارية .

التخطيط الاشتراكى

ونرى القاعدة الثالثة فى التنمية الاقتصـــادية المخططة . ذلك أنه لمـا كان كل مجتمع إنسانى يميل إلى تخطيط إنتاجه الأساسى وفقاً لمفهومه الخاص للمطالب ذات الأسبقية ، فإن المعاملات الاقتصادية فيه يجب أن تقوم على أساس من التخطيط المركزى . فالمجتمع يجنى فوائد أفضل لو اختصت كل جماعة فى إنتاج صنف معين من السلع ، إلى جانب تنظيم عمليه التبادل [1] .

وهكذا يمكن أن نعرف التخطيط القومى بأنه تنظيم لعملية التنمية الاقتصادية التى هى الوسيلة إلى رفع الدخل القومى عن طريق الزيادة فى الإنتاج بغية رفع مستوى معيشة المواطنين . فالتخطيط عملية تنظيم شامل لمختلف موارد البلاد وأجهزتها التنفيذية، بما يحقق معدلات التنمية الاقتصادية المرسومة بالسرعة المقررة ، للوصول بدخل الفرد إلى ما يحقق رخائه وحرياته الأساسية ، ويضمن مشاركته فى النهوض بالإنتاج القومى وجنى ثمراته ، خلال مدة معينـــة . بعبارة أخرى يتضمن الأسلوب الاشتراكى فى التنمية المخططة رسم خطة اقتصادية واجتماعية شاملة تضع أهدافاً معينة لتحقق فى فترة زمنية محددة بوسائل وتنظيمات معينة .

وتتفاوت هذه الأهداف من حيث الأهمية . ولهذا يكون لبعضها أولوية

---

(١) انظر كول ، الاقتصاد الاشتراكى ، ترجمة محمد أمين عبد الله ، بيروت ، ١٩٦١ ، ص ٧٨ .

على البعض الآخر وفقاً للظروف الاقتصادية والتاريخية . ذلك أنه على الرغم من أن للتخطيط هدفاً أسمى يتخلص فى رفع الدخل القومى بغية رفع مستوى معيشة العاملين والإشباع المتزايد للحاجات الاجتماعية ، فإن تحقيق هذا الهدف الأسمى لا يمكن بلوغه بطريقة مستقرة إلا من خلال تحقيق أهداف أخرى وسيطة ، وقد يكون لبعض هذه الأهداف الوسيطة أولوية على غيرها . ففى مرحلة تاريخية معينة قد يصبح تدعيم الاستقلال الاقتصادى فى أولوية مؤقتة ونسبية على تحسين مستوى المعيشة ، الأمر الذى يجعل من الضرورى تحديد أهداف وسيطة أخرى مثل التصنيع وتنويع الإنتاج الزراعى وإعادة تكوين التجارة الخارجية وإجراء التحولات العميقة فى الظروف التكنيكية للانتاج .

وعلى هذا الأساس يجب أن نعد لكل فترة خطة تنمية اقتصادية واجتماعية تحدد أهدافاً معينة لكل من مستويات الإنتاج والاستهلاك والاستثمار والتجارة الخارجية والخدمات ، يجرى إعدادها على ضوء الإمكانيات الموضوعية والحاجات والظروف الاقتصادية والتاريخية والاجتماعية ، كما يتعين التصدى لإمكانية تنسيق هذه الأهداف وإمكانية تحقيقها فى وقت واحد .

ولهذا تتضمن كل خطة تحدد أهدافاً معينة نوعين من التوصيات ، مجموعة برنامج وأعمال إنشائية يتم تنفيذها فى سنوات الخطة ، وأخرى تنظيمية فى النواحى الإدارية والاقتصادية والاجتماعية . ويتطلب تحقيق هذه التوصيات وجود جهاز إدارى — عام وخاص — قادر على التنفيذ ، فضلاً عن وجود جهاز تخطيطى يفصل الخطة العامة إلى برامج سنوية وميزانيات ،

ويتابع التنفيذ ويدخل التعديلات المتتالية اللازمة على الخطة العامة ويعد للخطة التالية . أما عملية توقيت تنفيذ الخطة فتتوقف على قدرة الجهاز التخطيطى على وضع الخطة متناسقة وشاملة بحيث تحقق أهدافها فى حدود ما تسمح به الإمكانيات والموارد الاقتصادية المتاحة ، وعلى قدرة الجهاز الإدارى فى تنفيذ البرامج السنوية للخطة ومتابعة عملية التنفيذ وتذليل كل ما ينشأ من صعوبات فى القيام بهذه العملية .

وعلى الرغم من أن التخطيط وسيلة لا غاية ، فلابد لإحكامه من إطار نظرى واضح يتفق والأسس الفكرية التى يستلهمها المخططون فى وضع أية خطة . والإطار الفلسفى الأمثل الذى يترجم مضمون الخطة واتجاهاتها هو الإطار الاشتراكى . فبالاشتراكية التى يسيطر فيها الشعب على أدوات الإنتاج الرئيسية لا يقوم المجتمع على القوة المالية أو السيطرة الطبقية كما هو الشأن فى الرأسمالية ، وإنما على تنظيم العلاقة بين المنتجين والمستهلكين الذين يصبحون والحال هذه كلا لا يتجزأ ويحققون مصلحة واحدة . وفى هذا تكمن الأسس والمعانى الضمنية للتخطيط الاشتراكى كسياسة واعية ، تقضى على فوضى الإنتاج وتحدد حسن استخدام الموارد لإشباع حاجات الشعب وتحقيق العمالة الكاملة .

ولهذا فلا يمكن أن يوجد تخطيط صحيح إلا فى مجتمع تحققت فيه شروط الاشتراكية ، أو ينهج سبيله نحو التحول إليها ، وتحقيق شروطها فى مجالات الإنتاج والتبادل والاستهلاك . وبعبارة أخرى لا يمكن تحقيق التخطيط الاشتراكى إلا بتوافر ثلاثة عناصر أساسية :

(أ) بنيان اجتماعى لا يضم غير العاملين من المستغلين والطفيليين الذين يتمتعون بما تضفيه الثروة والجاه من قوة .

(ب) تأميم وسائل الإنتاج والتبادل الرئيسية ، وسيطرة الشعب على « القمم المسيطرة » فى الاقتصاد كالصناعات الكبرى والمناجم ووسائل النقل الهامة والمشروعات التجارية الكبيرة والتجارة الخارجية والبنوك وشركات التأمين ، وتحديد حد أعلى للملكية العقارية عن طريق الاصلاح الزراعى وغيره من الإجراءات الزراعية التى تشكل جزءاً من المنهج الاشتراكى للثورة الاجتماعية ، والتى تضمن عدم الاستغلال وتقضى على الطبيعة الطبقية للمجتمع الاستغلالى القديم .

(حـ) أن يشارك العاملون والمنتجون مساهمة فعالة فى إعداد جوانب الخطة التى تعنيهم بشكل مباشر وفى تنفيذها . والمقصود هنا هو إقامة الديمقراطية الاشتراكية التى توفر مساندة العاملين ، والاستفادة من كل طاقات الاقتصـــاد القومى ، إلى جانب توفير حرية تبادل الأفكار والاقتراحات والانتقادات على النحو السالف ذكره (١) .

كذلك تجدر الإشارة إلى أن التخطيط الصحيح للتنمية الاقتصادية ، والذى يقوم بالضرورة على تنفيذ أهداف خطة شاملة ، مستحيل استحالة تامة فى الدول الرأسمالية الكبرى كدول غرب أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان . وما يسمى بالتخطيط هناك ليس سوى التعرف مقدماً على اتجاهات بعض

---

(١) انظر شارل بتلهيم ، التخطيط والتنمية ، ترجمة الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله ، دار المعارف ، ١٩٦٦ ، ص ١٠ — ١٤ .

أجزاء الاقتصاد الرأسمالى ووضع البرامج للاضافة إليه ، دون تعديل مجرى قوانينه الأساسية ، ولا سيما ما يتميز به من قوانين تقوم على استغلال الإنسان للانسان . وتدل السوابق التاريخية على أن كل التجارب التى أسميت هناك تخطيطاً قد فشلت ، إلا فى فترات الحرب حين يكون الاقتصاد كله تحت رقابة الحكومة وتصرفها . فما يسمى « تخطيطاً » فى تلك البلاد ليس إلا أعمال برامج ، ووضع بعض الإجراءات التكنيكية التى تستهدف تأمين مصالح كبار الرأسماليين لمنع فناء الرأسمالية كنظام اقتصادى .

ولعل أقصى ما تستطيع أن تصل إليه « البرمجة » والتنظيم فى النظام الرأسمالى لا يمكن أن يكون إلا على مستوى بعض أنواع الإنتاج عن طريق اتفاق الإحتكارات الرأسمالية المعنية بهذا النوع أو ذاك من الانتاج . ولكن لا يمكن أن يوجد فى المجتمع الرأسمالى تخطيط أو تنظيم شامل يتناول المجتمع بأسره . فما من مشروع من المشروعات الخاصة يمكنه أن يضع لنفسه برنامجاً أو تنظيماً سليما . فهو يضع هذا التنظيم على أساس تحليلات وحسابات للفرع الذى ينتج فيه ، ولكنه لا يستطيع أن يحسب حساب العوامل العامة فى سلوك المستهلكين وتطور أسعار المواد الأولية والأيدى العاملة .. إلخ . وما من أحد غير الدولة يستطيع أن يطبق تكنيك الحساب والتنبؤ على المجتمع بأسره ، وأن يضع على أساس ذلك خطة شاملة .

أما فى الدول النامية حديثة الاستقلال ، فهى إثر تحررها من الاستعمار والإقطاع تتطلع عادة إلى النمو الاقتصـــادى العاجل ، ولكنها كثيراً ما تتجنب طريق الرأسمالية البطىء المؤلم ، لأنها إذا اتبعته سيفضى بها إلى زيادة تخلفها ، وبالتالى إلى بقائها فى وضع تظل فيه على حالها كمدولة

فقيرة تنتج المواد الخام التى تتطلبها الدول الرأسمالية النامية فى الصناعة ، ومجرد سوق رائجة لمنتجات هذه الدول التى تملى عليها أسعارها وتفيد من التجارة معها[1] . وقد تبينت ذلك حكومات كثيرة من الدول النامية حديثاً ، ولذلك فهى تحاول أن تستكمل سيادتها بأن تضيف إلى استقلالها السياسى استقلالا اقتصادياً . ومن ثم تخلق هذه الحكومات الظروف الأساسية لأحداث تنمية اقتصادية مخططة وعاجلة فى شكل قطاع عام واسع قدر الإمكان فى الميادين المختلفة . كما تدعم توحيد صغار المنتجين فى الزراعة والصناعات اليدوية فى شكل تعاونيات تساعدهم على رفع إنتاجية عملهم إلى حد كبير .

ومن ثم يمكن القول بأن القدرة على وضع خطة مثلى للتنمية الاقتصادية ترتبط بحجم قطاع الملكية العامة التى يسيطر عليها الشعب ، والتى تعنى السلطة الاقتصادية للمجتمع ككل ، وذلك حتى يمكن إدارة الاقتصاد القومى كله على أساس خطة متتابعة ، تتسع بصفة مستمرة حتى تقترب من التخطيط الشامل المفصل .

ومن ناحية أخرى فإن وجود هذا القطاع العام يتطلب بالضرورة إدارة مركزية ، لتقييم خطة محكمة تخدم الملكية الموحدة المركزية لأدوات الإنتاج الرئيسية ، وإلا عملت كل وحدة إنتاجية تملكها الدولة كرأسمالى

---

(١) انظر فى مفهوم التخلف الاقتصادى ومشاكل البلاد النامية دكتور محمد زكى شافعى ، التنمية الاقتصادية ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦٦ ، ص ٦ — ٢٠ ، ٤٠ — ٦٣ .

مستقل ، بما يستتبعه ذلك من فوضى واضطراب وتنافس حاد وخسارة فى العمل الاجتماعى وأزمات ، مع تنمية اقتصادية ضئيلة القدر أو ربما ركود فى الاقتصاد القومى إلى آخر ما يحدث فى الرأسمالية الغربية[١] .

وبمراعاة هذه الظروف يمكن للدولة وضع خطة التنمية الاقتصادية وزيادة إحكامها ، وتحقيق نجاح كبير من تنفيذها . وبهذه الطريقة يمكن للسياسة الاقتصادية المخططة أن تسهم فى تحقيق الاشتراكية بقواعدها السابق الإشارة إليها .

مع ذلك تجدر ملاحظة كون التخطيط الشامل لا يخلو من الأخطاء والعقبات . فأخطاء التنبؤ لا مناص منها ، وكذلك العقبات التى يقتضيها تنسيق الجهود . هذا فضلا عن أن الإسراف فى المركزية يؤدى إلى عيوب خطيرة يمدنا الاتحاد السوفييتى والديمقراطيات الشعبية بأمثلة كثيرة عليها . ولكن كثيراً من أخطاء التخطيط ما يزال يرجع إلى أنه لم يبلغ الكمال حتى الآن . ومهما يكن من أمر ، فإن الخسارة الناشئة عن التخطيط أياً كان هى نسبة ضئيلة إلى جانب الخسارة الناجمة عن تبديد الموارد الاقتصادية للشعب والتبذير الضخم الذى نراه فى ظل النظم الرأسمالية .

---

(١) انظر فيما تقدم دراسات وأعمال لجنة التخطيط القومى ، دكتور حسين عمر ، التخطيط فى المجتمع الاشتراكى ، ١٩٦٣ ، ص ١١ — ٢٠ ؛ دكتور صلاح الدين نامق ، أسس علم الاقتصاد الاشتراكى ، ١٩٦٦ ، ص ٧٧ — ١٠٢ ؛ دكتور رياض الشيخ ، دراسات فى النظم الاقتصادية ، ١٩٦٥ ، ص ٣٠ — ٣١ .

التخطيط والقطاع الخاص

واضح مما تقدم أن التخطيط الاشتراكى القائم على أساس توجيه جميع الموارد من طبيعية ومادية وبشرية لتحقيق أهداف الاشتراكية ، ووضع قيمها ومفاهيمها موضع التنفيذ بأقل تكلفة وفى أقصر وقت ممكن ، ينبغى أن يكون شاملا ومفصلا بحيث يضم كل نواحى النشاط الإقتصادى من إنتاج واستهلاك وادخار واستثمار . فبدون ذلك لا يتأتى للخطة أن تصبح محكمة أو تكون متتابعة ومترابطة ، كما يصعب تخطيط المشروعات تخطيطاً دقيقاً وتحريك الموارد الاقتصادية تحريكاً مباشراً أو خاضعاً للاستخدامات الاقتصادية والاجتماعية المخصصة لها فى يسر وسهولة .

ويقتضى التخطيط الشامل ، والحال هذه ، أن يصبح قطاع الملكية العامة الخاضعة لسيطرة الشعب من القوة والإتساع بحيث تمكن سياسة التخطيط من تحقيق أهدافها الإشتراكية ، وتنفيذ الخطة فى إحلال إشباع الحاجات الإجتماعية للشعب محل الطلب الفردى وقوى السوق كأساس للنشاط الاقتصادى .

وليس مؤدى ذلك أن التخطيط الشامل يعنى التأميم الشامل لكل وسائل الإنتاج . فالتخطيط كما هو واضح ، وإن كان يسهل ويحقق نتائجه فى يسر ، ودون التعرض للانحراف عن الأهداف ، باتساع نطاق التأميم أكثر فأكثر ، إلا أنه فى حد ذاته لا يعدو أن يكون وسيلة تستخدمها الاشتراكية لتحقيق أهداف معينـــة فى التنمية الاقتصادية ووفرة الإنتاج وإشباع الحاجات الاجتماعية. فليس الهدف الأساسي للخطة هو التأميم فى ذاته ، وإنما

فى توجيه الانتاج والتبادل للصالح العام بإرادة الشعب وتحت رقابته وسيطرته .

حقاً إن النظام الاشتراكى يتجسد أساساً فى الملكية العامة كقاعدته المادية الأساسية . ولكن من الملاحظ أن هذا القطاع قد يختلف فى حجمه طبقاً للظروف الموضوعية التى تبنى فيها الاشتراكية ، وطبقاً للمرحلة التاريخية التى تمر بها ، والتى تجعل اقتصاداً ما يبقى على الملكية الخاصة لجزء من وسائل الانتاج فى شكل ملكيات صغيرة فى ميادين الصناعة أو الزراعة أو الخدمات والتجارة الداخلية ، لأغراض اجتماعية أو لأغراض متعلقة بحسن سير الإنتاج .

وقد عبر عن ذلك الميثاق الوطنى فى الباب السادس عن « حتمية الحل الاشتراكى » حيث يقول : « إن سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج لا تستلزم تأميم كل وسائل الإنتاج ولا تلغى الملكية الخاصة ولا تمس حق الأرث الشرعى المترتب عليها . وإنما يمكن الوصول إليها بطريقين :

أولهما : خلق قطاع عام وقادر يقود التقدم فى جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية .

ثانيهما: وجود قطاع خاص يشارك فى التنمية فى إطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال .

على أن تكون رقابة الشعب شاملة للقطاعين مسيطرة عليهما معاً[1] » .

---

(١) على هذا الأساس من رقابة الشعب وسيطرته على القطاعين العام والخاص، سمح الميثاق للقطاع الخاص :

على أن هناك من الظروف الأخرى التى قد تؤثر - فى بعض التجارب - على إمكان البدء بتخطيط شامل ومفصل ، والتى تحتم أحياناً أن يبدأ التخطيط جزئياً ، كالنقص فى الإمكانيات والخبرات والكفايات ، أو عدم توفر البيانات والحاجة إلى استيفاء الدراسات . ولكن التخطيط الذى يبدأ جزئياً فى هذه الحالة عادة ما يحاط ببعض الضمانات التى تؤمن تحقيق أهدافه كوسيلة اشتراكية لا تنحرف عن الغرض أو تنقلب إلى مجرد خطة استثمار تسودها القيم الفردية . من ذلك أن التخطيط الذى يقتصر على بعض القطاعات دون البعض الآخر ، يجب أن يتسع فى ظل المجتمع الاشتراكى المتطور رويداً رويداً وبصفة مستمرة ليشمل قدر الإمكان الجوانب الأخرى . كذلك يلاحظ فى هذه الحالة أن الملكية الخاصة لبعض وسائل الإنتاج أو الخدمات ، سواء فى ميدان الصناعة أو الزراعة أو التجارة ، عادة ما تكون فى شكل ملكيات صغيرة ، أو أجزاء صغيرة مكملة للقطاع العام ومسيطرة عليها فى الخطة ، حتى تأتى متكاملة فى جميع هذه الميادين والمجالات ، ومحققة لأهدافها فى

= (ا) أن يشترك ويسهم فى الصناعات الخفيفة التى يجب أن تظل بمأى عن الاحتكار وأن يكون للقطاع العام الدور الذى يمكنه من التوجيه فيها لصالح الشعب .

(ب) أن يسهم فى مجال الصناعات الثقيلة والمتوسطة والتعدينية على أن يكون ذلك تحت سيطرة القطاع العام المملوك للشعب ، وبمعنى أصح أن يسمح له بالملكية المشتركة مع القطاع العام الذى يكون غالباً فيها .

(حـ) أن يشارك فى التجارة الداخلية بحد أقصى قدره ٧٥ ٪ منها ، كما يسمح له بتصدير ما قدره ٢٥ ٪ من إجمالى قيمة الصادرات .

(د) أن يسمح له بملكية عقارية زراعية قدرها ١٠٠ فدان للأسرة المكونة من الأب والأم والأولاد القصر ، وملكية بنائية سكنية لا حدود عليها إلا من قوانين الضرائب التصاعدية وقوانين تخفيض الايجارات والقوانين المحددة لقواعد ربطها بما يبعد بها عن الاستغلال .

توزيع أعباء الإنتاج والتنمية ، وفى تقـــديرها لمدى الاحتياج لمختلف المشروعات وتوجيه القوى العاملة إليها .

من ثم لا يدع النظام الاشتراكى مجالا لمنافسة القطاع الخاص للقطاع العام بحيث تتاح له الفرصة ليحل محله . فمن ناحية يلجأ التخطيط بطرق غير مباشرة لتخطيط القطاع الخاص وتوجيهه ، بحيث لا يتاح لصاحب المشروع الخاص أن يتصرف طبقا لما يريده ، وإنما طبقاً للخطة العامة التى يتحمل المشروع الخاص فى نطاقها عبئاً من أعباء التنمية أو الإنتاج للصالح العام . ومن ناحيـــة أخرى تصبح السيطرة من قبل القطاع العام بتأميم المصارف والبنوك ، وإدماجها تحت إشراف بنك مركزى للاستثمار ، يتولى تخطيط وتمويل عمليات الائتمان بأنواعها القصيرة والطويلة الأجل لكل فروع الاقتصاد القومى وقطاعاته ومشروعاته المختلفة — إما بنفسه أو من خلال البنوك المتخصصة التابعة له — وسيلة أساسية من وسائل إخضاع القطاع الخاص للخطة العامة وأهدافها بصورة شبه أساسية[١] .

بل قد يصل الأمر فى بعض الأحيان إلى أن تصبح الملكية الخاصة لبعض وسائل الانتاج الرئيسية مجرد صورة قانونية خالية من المضمون البرجوازى لحرية المشروع الخاص ، ونتيجة إخضاعها للتنظيمات والتدابير المختلفة التى تربطها ربطاً وثيقاً بالاقتصاد الاشتراكى وقيمه وأساليبه فى التخطيط والإدارة والنظام الرأسمالى وتحقيق النفع العام .

---

(١) انظر فى هذا الشأن دكتور خليل حسن خليل ، مهمة البنك المركزى فى الاقتصاد المصرى الاشتراكى ، مصر المعاصرة ، أكتوبر سنة ١٩٦٥ .

مصاعب التحول الاشتراكى فى قطاع الزراعة

وإذا شئنا أن نمثل لما تقدم،عن اختلاف الظروف الموضوعية التاريخية التى تفرض الابقاء على الملكية الخاصة فى بعض ميادين الاقتصاد الاشتراكى المخطط ، فإن قطاع الزراعة يعتبر مثالا أساسياً فى هذا المضمار[١] . ففى هذا القطاع على وجه التخصيص لا يشكل التطبيق الاشتراكى نموذجاً موحداً ، وإنما مناهج وأساليب ونماذج متعددة تختلف باختلاف الظروف التاريخية والسياسية والاجتماعية ودرجة التقدم التقنى (التكنولوجى) والفكرى .

فى الاتحاد السوفييتى ، اعتبرت تصفية الملكية الزراعية الخاصة شرطاً أساسياً من شروط تقدم الانتاج الزراعى والحيلولة دون تمسك الفلاح بقطعة أرض تشده إلى الاستثمار الفردى . فاعتبر تأميم الأراضى الزراعية فى مزارع للدولة S fkhgozes التى يبلغ عددها الآن ٩٢٠٠ مزرعة ، أو المزارع الجماعية Kolkhozes التى يبلغ عددها الآن ٣٩٥٠٠ مزرعة ، هو وسيلة بناء زراعة حديثة ومتطورة تستخدم فيها الآلات ووسائل التقنية الحديثة . ومن الملاحظ أنه لا فارق بين هذين النوعين من أنواع الزراعة السوفياتية من حيث الملكية العامة للأرض والاستثمار الجماعى لها بالعمل المعتاد الموحد[٢] . ففى سنة ١٩٢٩ وضعت أول خطة خمسية سوفياتية ،

---

(١) انظر فى هذا الشأن دكتور صلاح وزان ، التحويل الاشتراكى الزراعى ، مجلة المعرفة ، دمشق ، العدد ٤٠ ، ١٩٦٥ ص ٥ — ١٦ .

(٢) يكمن الفرق الواضح بينهما فى وسائل وهيكل إدارة النشاط الاقتصادى وتنظيمة وتحويله ، واتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالإنتاج والتوزيع . مثلا يدير الكولخوز مجلس منتخب ، ويدير السوفخوز مدير مسئول عن العمل والإنتاج يعين من قبل السلطة الأعلى .

نفذت بموجبها سياسة قسرية للانتقال بالاقتصاد الزراعى من المنظمات التعاونية إلى المزارع الجماعية (الكولخوزات) ومزارع الدولة (السوفخوزات). وساعد على ذلك عاملان أساسيان :

أولهما ، أن هذه التعاونيات الزراعية كانت تقوم على أساس الجمع بين الملكية الفردية والعمل ، ويتم فيها توزيع العائد على أساس مقابل للعمل ومقابل للملكية . كما كانت تقوم فى علاقتها بالدولة على أساس فرض ضريبة عينية على جزء من المحصول والتعاقد معها على شراء جزء آخر بسعر لا يقل عن سعر السوق . ولكنها فى نفس الوقت قد ساعدت على التعاون بين فقراء أهل الريف وأجرائه حول تجميع الأرض وتوحيد العمل فى الحقل ، والتعاون فى شراء واستعمال الآلات والمعدات والحبوب والماشية، فساعدت بذلك على التمهيد للتوسع فى التحويل الاشتراكى للاقتصاد الزراعى بطريق الكولخوزات .

وثانيهما ، أن التطور الصناعى الكبير الذى أخذ طريقه فى الاتحاد السوفياتى حينئذ ، وما استطاع أن يمد به الزراعة الجماعية من جرارات وآلات زراعية وأسمدة كيماوية ووسائل النقل الحديثة وإنتاج القوى الكهربائية ، قد ساعد على الانتقال بالزراعة إلى الملكية العامة والتطوير التكنولوجى لوسائلها .

ومن الملاحظ، أن السياسة الزراعية فى الاتحاد السوفياتى لم تحظ بقسط وافر من الاهتمام ، خلال المراحل المتعددة التى مرت بها التجربة الاشتراكية هناك ، ونتيجة للظروف الدولية التى دعت إلى الاهتمام بالتصنيع وترجيحه

على الزراعة. فكثيراً ما أدى هذا إلى ركود فى الإنتاج الزراعى والحيوانى، عانت منه البلاد والأهلين فى كافة المواد الاستهلاكية الزراعية، الأمر الذى كان محل عناية الأداة السوفياتية المخططة فى عهد خروشوف، والذى دعا إلى إجراء تغييرات جذرية فى كيان وإدارة المزارع الجماعية.

أما فى الصين الشعبية، فقد تم التحول الاشتراكى فى الزراعة بصورة تدريجية [١]. فالمرحلة الأولى (١٩٤٩—١٩٥٢) تضمنت صدور قوانين الإصلاح الزراعى وتوزيع الملكية الزراعية على فقراء الفلاحين. وقد تم خلال هذه المرحلة توزيع حوالى ٤٧ مليون هكتار، أى ما يعادل نصف المساحة المزروعة فى الصين على حوالى ٣٠٠ مليون شخص.

أما المرحلة الثانية (١٩٥٣ — ١٩٥٧) فقد بدأ فيها التنظيم التعاونى عن طريق أبسط أنواع المنظمات التعاونية (فرق المساعدة المتبادلة التى تبقى فى ظلها ملكية الأرض وتكون وسائل الإنتاج فيها ملكية فردية)، ثم انتقل إلى التعاونيات نصف الاشتراكية، لينتقل بعدها إلى الجمعيات الزراعية الاشتراكية التى تقوم على ملكية الجماعة للأرض وأدوات الإنتاج الأساسية، والتى توزع الإنتاج على أعضائها على أساس عمل كل عضو.

أما المرحلة الثالثة فقد تميزت بنوعية التنظيم الجديد القائم على «الكومون» الشعبى. هذا التنظيم الذى لا يقتصر على الميدان الزراعى، وإنما يتميز

---

(١) انظر فى شأن الظروف التاريخية والدولية لهذه المراحل : شال بتلهايم وجاك شاربير، بناء الاشتراكية فى الصين، ترجمة فواز طرابلسى، بيروت. ١٩٦٦، ص ٤٥ — ٤٨.

باندماج كل تعاونيات الإنتاج والخدمات والتبادل والاستهلاك على مستوى الكومون « سيانغ » ، أى الوحدة الإدارية المقابلة للكانتون الفرنسى . ويعتبر الكومون بمثابة وحدة زراعية واقتصادية واجتماعية وصناعية وعسكرية وسياسية فى نفس الوقت . وهو بذلك يدمج العمال والفلاحين والتجار والجنود فى بوتقة واحدة ، وتعتبر فيه الأرض وأدوات الإنتاج والعمل ، وكذلك ثمرات الإنتاج الذى يوزع أساساً لسد حاجات المستهلكين ، ملكية جماعية . وهكذا يعتبر الكومون أوسع شكل من أشكال الملكية الجماعية ؛ فهو قريب جداً من أن يكون ملكية أهلية أو ملكية الشعب بأسره ، مما يسهل دمج الجماعية فى الدولة (1) .

أما فى يوغسلافيا فقد اتخذ الوضع طابعاً آخر . ففى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٤٥ ، صدر قانون الإصلاح الزراعى الذى يحدد ملكية الأرض بـ ٢٥ هكتاراً قابلة للزراعة . وهو قانون كان موجهاً بالدرجة الأولى إلى المالكين الذين لا يستغلون أراضيهم ، وإلى أراضى الكنيسة وأعداء الشعب . وقد استفاد من هذا الإصلاح الذى هدف إلى تفتيت الملكية الكبيرة ، بقصد القضاء على العدو الطبقى فى القرية ، ٣١٦٠٠٠ فلاح . وأعقب ذلك سنة ١٩٤٧ تصفية ديون الفلاحين ، وإعادة تنظيم التعاونيات المتعددة الأهداف (للتسليف والشراء والبيع ... الخ) على مستوى القرية ،

---

(1) انظر فى تفصيل ذلك ، المرجع السابق ، ص ٨٥ — ١٠٥ .

ومن الملاحظ أن نظام الكومون يلعب دوراً فى القضاء على الفوارق بين المدينة والقرية والعمل اليدوى والذهنى . كما يلاحظ أن قادة الكومون من كوادر الحزب يقومون بنفس أعمال الفلاحين فى الأرض ، وتحسب أجورهم بنفس المستوى ، على خلاف الحال فى الزراعة الجماعية السوفيتية .

وإخضاعها لإشراف الاتحادات التعاونية فى المحافظات . هذا إلى جانب تنمية تعاونيات العمل الزراعى المشترك فى الأرض عن طريق المزايا الضريبية ، بهدف تحويل الزراعة تدريجياً نحو الجماعية . وكانت أبرز أنواع هذه التعاونيات للعمل الزراعى ، والتى أخذت فى الازدياد منذئذ ، تعاونيات الإنتاج التى أنشئت سنة ١٩٤٨ شبيهة بالكولخوز السوفيتى . فالأرض المقدمة من الفلاحين تزرع بصورة مشتركة ، ولكل أسرة أن تحتفظ بهكتارين أو ثلاثة للاستغلال الفردى توفيراً لمؤونة أعضائها . وكانت أيام العمل فى التعاونية الانتاجية تدفع عيناً فى الغالب ، وبصورة تتناسب مع حصيلة الغلال . هذا بالإضافة إلى المزرعة الإجتماعية التى نشأت منذ سنة ١٩٤٦ كمزرعة دولة ، جمعت فى نطاقها الأراضى التى نزعت ملكيتها من البلديات والتجار والحرفيين المقيمين فى المدينة .

غير أن تقديرات هذا التحويل التدريجى نحو الجماعية فى الزراعة لم تتحقق عبر التجميع والعمل المشترك فى تعاونيات العمل والإنتاج الزراعى . فمن ناحية ، رغب الفلاحون عن العمل المشترك والرابطة المستمرة ، وفضلوا عليه ما تقدمه التعاونية العامة المتعددة الأهداف من علاقات عقدية محضة وعمليات محددة . ومن ناحية أخرى ، كانت الحملة الواسعة النطاق التى جردت سنة ١٩٤٩ لتوسيع قطاع الزراعة الجماعية ، متأثرة بحملات الكومنفورم على الشيوعيين اليوغسلاف الذين أرادوا تأكيد التزامهم الثورى بالنظرية الماركسية والصراع الطبقى ، فانتقلوا فجأة بالتحويل الاشتراكى التدريجى فى الزراعة إلى التحويل الفورى . ولكن الجماعية فى الزراعة ظلت بلا جدوى ، نتيجة قطع العلاقات مع الاتحاد السوفيتى ، واضطرار يوغسلافيا إلى تركيز استثماراتها فى الصناعة ، على حساب التقدم التكنيكى الذى تتطلبه الزراعة الجماعية .

وأمام سلبية هذه النتائج فى الميدانين السياسى والاقتصادى ، ومقاومة الفلاحين العنيدة ، وما نشأ عنها من أزمة غذائية طاحنة ، سمح للفلاحين بالانسحاب من هذه التعاونيات ، حتى انخفض عددها انخفاضاً كبيراً وسريعاً . فلم تكن الظروف لتسمح بالتشبث بالزراعة التعاونية والجماعية المستوحاة من التجربة السوفيتية .

ومنذ سنة ١٩٥٣ بدأ تفكير جديد أساسه التدرج ، والسير فى التحول الاشتراكى فى الزراعة بصورة طوعية واختيارية . فالأرض الزراعية لم تعد فى ذاتها تلعب الدور الأساسى للتقدم الزراعى ، بل أن أدوات الزراعة المستحدثة والتنقيـة المتطورة هى التى تشكل العامل الحاسم فى الإنتاج . ومن ثم اتجه نحو تحويل هذه الآلات والأدوات إلى ملكية اشتراكية ، قبل أن يلجأ إلى نفس الأسلوب فى صدد الأرض ، التى أصبح من الأهم فى تلك المرحلة ألا تصبح وسيلة لاستغلال الآخرين عن طريق تحديد ملكية فردية [1] .

وهكذا استدعت الضرورات والظروف فى يوغسلافيا أن يعارض قادة الفكر الاشتراكى فيها التحويل الفجائى للأرض ، قبل تأمين التطور التكنيكى لوسائل وأساليب الاستثمار الزراعى . فلديهم ، أن ظروف بلادهم تستدعى الثورة الاقتصادية والتكنيكية قبل الثورة الاجتماعية (التى تستدعى القيام مباشرة بعملية تحويل عامة وشاملة من الملكية الخاصة المجزأة إلى الملكية الاجتماعية التى تقوم على وحدات استثمارية كبيرة) كما حدث فى

---

(١) انظر فى تفصيل ذلك ، البير ميستر ، المرجع السابق ص ١٣٥ — ١٨٧ .

كل من الاتحاد السوفياتى والصين الشعبيـــة . إلا أنهم فى نفس الوقت لا ينحون جانباً الهدف فى تصفية الاستثمارات الزراعية الخاصة ، والحيلولة دون إفساح المجال أمام ازدهار ونمو الاتجاهات الرأسمالية والقوى التى تعارض التحويل الاشتراكى الزراعى ، نظراً لقيام عملية التحول التدريجى أو سيطرة الملكية الفردية على القطاع الزراعى .

ولهذا ، فإن السلطات هناك ما تزال تلعب دورها كأداة لدعم القوى الاشتراكية ، وجعلها قادرة على السير فى طريق التحويل الاشتراكى حتى النهاية ، متخذة فى ذلك كافة الإجراءات الإدارية والاقتصادية والسياسية الكفيلة بتحقيق الهدف . وتحقيقاً لذلك ، فإنهم يشجعون على إقامة علاقات إنتاجية بين القطاع الاشتراكى الزراعى التعاونى (الذى لا يشغل بوضعه الراهن إلا قطاعاً ضيقاً) وبين الفلاحين ، على أساس المصلحة المادية المتبادلة ، وبشكل يتناسب مع نوعية وحجم وسائل الإنتاج التكنيكية الحديثة المتوفرة لدى القطاع الاشتراكى . فهم يعتقدون بأن خلق مواقع زراعية اشتراكية فى الريف ، وتجهيزها تجهيزاً فنياً قوياً قادراً على استثمار الأراضى الزراعية لهذه المواقع والأراضى الخاصة المحيطة بها ، وقادراً على التفوق الواضح على الاستثمارات الزراعية الفردية من حيث الإنتاج والعائد الاقتصادى ، سيشكل دليلا قوياً لإقناع الجميع بجدوى الحل الاشتراكى ، وسيكون من نتيجته استقطاب صغار الملاك ، ودمجهم مع ملكياتهم تدريجياً فى تعاونيات العمل الزراعى الحديثة .

ويتم دمج هذه الملكيات الخاصة وتحويلها إلى ملكية تعاونية للعمل على مراحل وبطرق مختلفة ، إما مزارعة أو إيجاراً أو بيعاً . وفى الحالتين

الأولى والثانية يتقاضى المالك من القطاع الاشتراكى التعاونى ريعاً محدداً .
وبمعنى أصح تتحول الملكية الخاصة إلى مصدر للريع ، وتفقد الأرض
طابعها الاستغلالى التقليدى عندما كانت تتخذ كوسيلة لاستثمار جهود
الآخرين . ويعتبر هذا فى حد ذاته حل اشتراكى له أهميته ، يتقلص إلى
جانبه إعطاء فدية رخيصة ومؤقتة للملاك هى الريع . فعلى الرغم من أن
هذا الريع يتعارض فى جوهره مع المفهوم الاشتراكى ، إلا أنه يشكل هنا
امتيازاً ضرورياً ومفيداً ، ووسيلة مساعدة رخيصة التكاليف لإجراء
التحويل الإشتراكى التدريجى [1] .

واختلفت التجربة الكوبية عن غيرها من التجارب السابقة، وتميزت
باتجاهاتها الثورية الجريئة التى صاحبت سرعة معدلات التحول والتخطيط
الاشتراكى الكوبى فى كافة المجالات . فقد قامت ثورة كوبا سنة ١٩٥٩
متأثرة بالظروف المتميزة للمجتمع الكوبى ، وشعوب بلاد أمريكا اللاتينية
التى عانت طويلا من الذل والاستغلال والحرمان . وأوضحت ثورة كوبا
الدور الطليعى للفلاحين كقوة ثورية أصيلة فى بلاد العالم الثالث التى تعتمد
أساساً على الزراعة .

جاء فى بيان هافانا الثانى فى ٤ فبراير سنة ١٩٦٤ ، بدعوة أمريكا
اللاتينية إلى الثورة الاشتراكية ، « أن طبقة العمال فى بلاد أمريكا اللاتينية
المتخلفة ضئيلة العدد نسبياً . ولكن طبقة الفلاحين تستطيع أن تلعب دوراً
حاسماً فى النضال من أجل التحرر الوطنى ، بالنظر إلى الظروف اللاإنسانية

---

(١) دكتور صلاح وزان ، التسيير الذاتى ، دمشق ، ١٩٦٥ ، ٧٧ — ٨٨ .

التي يحيونها ، والتي تقوم على الاضطهاد والاستغلال ، في ظل الطابع الإقطاعي للزراعة » .

وهكذا ، فإن ثورة كوبا التي كونت جيش ثوارها من الفلاحين ، الذين يزيد تعدادهم عن ٧٠ ٪ من الشعب الكوبي ، والتي أرادت أن تجعل نفسها قدوة في أعين فلاحي أقطار أمريكا اللاتينية الأخرى ، والتي أرادت أن تقدم الدليل على أنها تغيير لا يقف عند مجرد تبديل الطبقة الحاكمة من المستغلين ، وأنها قامت حقاً من أجل الشعب ، ما لبثت أن استهدفت من إجراءات التحويل الاشتراكي في قطاع الزراعة أغراضاً أخرى . فهي لم تقم بالتوسع في تفتيت الملكية العقارية وتوزيع الأرض عن طريق الاصلاح الزراعي ، أو إنشاء التعاونيات والسير على النمط السوفياتي الذي مر عشر سنوات بين انتصار الثورة السوفياتية وبدء خطتها الخمسية الأولى. وإنما استهدفت الثورة الكوبية إدخال شكل من العدالة الاجتماعية في مجال الملكية الزراعية ، إلى جانب الإسراع بالتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للعمال الزراعيين .

فمنذ بدء الإصلاح الزراعي الأول سنة ١٩٥٩ ، وقد بدأ الجيش الثوري ، دون رعاية للتكاليف ، يشيــــد للعمال الزراعيين الدائمين الذين أصبحوا تعاونيين في « مزارع الشعب » ، منازل تجمع كل وسائل الراحة وتضم خمس حجرات على الأغلب . وتبع ذلك إنشــاء « متاجر الشعب » التي تبيع للفلاحين في أماكنهم القاصية بسعر التكلفة مضافاً إليها النفقات الجارية

بحساب ١٢ ٪ من سعر الجملة[1] .

وقد ركزت ثورة كوبا فى هذا الصدد على ضمان وتحديد دخول مناسبة للفلاحين وأسرهم (أجر يومى مضمون) ، خلافاً لما سارت عليه التجربة السوفياتية . ففى الاتحاد السوفياتى ، يقل أجر عامل الكولخوز (٢٩ روبل شهرياً فى المتوسط) عن أجر عامل السوفخوز (٥٤ روبل شهرياً فى المتوسط) ، كما يقل أجر هذا الأخير عن أجر العامل الصناعى (٨٣ روبل شهرياً فى المتوسط) ، الأمر الذى زاد من تعقيد الأزمة الغذائية السوفياتية بهجرة الفلاحين إلى المدن بحثاً عن أجر أفضل ، وهبط معه عدد الكولخوزيين من ٢٥ مليون نسمة سنة ١٩٥٨ إلى ١٥ مليون نسمة سنة ١٩٦٥ ، وبدأت نتيجة له إجراءات جديدة لتحديد أجر مضمون لعمال الكولخوز السوفياتى. أما ثورة كوبا فقد أرادت أن تتفادى هذا الوضع الاستغلالى ، تمثلا منها لاتجاهاتها الإنسانية فى أقصى حدود طاقتها .

غير أن ثوار كوبا الذين بدأوا هذه الخطوة الجريئة فى ضمان أجر مضمون لعمال مزارع الشعب ، من أجل تحسين ظروف الحياة والصحة العامة والثقافة لجماهير الريف ، لم يركزوا على الحافز المادى فى هذا الصدد قدر ما ركزوا على التوعية الثورية والتثقيف الاشتراكى ، كضرب من التخيل المثالى لاكتشاف إنسانيات جديدة ، وتعميق حس المسئولية لدى جماهير الشعب أكثر من حس الربح الفردى أو حس الملكية .

---

(١) يطلق على هذه المزارع أو المتاجر اسم التعاونيات أحياناً . والواقع أنها ليس لها من التعاونيات إلا الاسم ، فهى مزارع دولة ومتاجر دولة بكل معنى الكلمة .
انظر فى صدد هذه التجربة مؤلف رينيه دومون ، التجربة الكوبية، ترجمة نزيه الحكيم، بيروت ، ١٩٦٦ ، ص ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٦ ، ٧٥ ، ٨٠ ، ٨٣ .

وعلى هذا الأساس ، أصبح ثوار كوبا يعتقدون أن إنشاء التعاونيات على النمط السوفياتى خطيئة عقائدية . فهذه التعاونيات إن صلحت فى الظروف التنظيمية للتحول الزراعى فى روسيا السوفياتية أو غيرها من بلاد أوروبا الشرقية وكذلك فى الصين ، بسبب أن أغلبية الأرض الزراعية كانت مفتتة بين أيدى ملايين الفلاحين ، فهى غير مقبولة فى كوبا ، لأنه من الصعب تقسيم مزارع القصب الكبيرة التى كانت تدار على أسس رأسمالية وأصبحت مزارع للشعب تدار بواسطة الدولة .

ومن ثم ، فقد رفضت الثورة الكوبية المبالغة فى تفتيت الأرض، حيث يشكل ذلك عقبة فى وجه التقنية الحديثة . وأدارت المزارع الكبرى ، التى أممت فى قانونى الاصلاح الزراعى (سنة ١٩٥٩ وسنة ١٩٦٣)، بواسطة الكادر الثورى الفنى الذى أعد لادارتها على أسس اشتراكية ، وبواسطة تخطيط له أهداف محددة ، يضمن عدم وقوع الاقتصاد الكوبى (فى إنتاج ٧٥ ٪ من القصب ونصف الثروة الحيوانية) تحت أهواء القرارات الفردية لصغار الفلاحين .

ولا يعنى هذا أن ثورة كوبا ، فى اتجاهاتها الفلاحية الإنسانية ، قد أهملت التعاون الزراعى ، أو وقفت موقفاً معادياً من الملكية الفردية لصغار الزراع . فقد أوضح ثوار كوبا ، أن التعاونيات يمكن أن توجد فى ظروف أفضل لتطوير الزراعة واستخدام الآلات والتقدم الزراعى . ولكن القوى المعادية للثورة هاجمت الحركة التعاونية بين صغار الفلاحين ، وأشاعت أنها خطوة فى سبيل حرمان الفلاحين من الأرض . ولذلك أعلنت الثورة الكوبية تركيزها على قطاع « مزارع الشعب » المؤمم ، إلى جانب إعلانها أن كل

فلاح حر فى أرضه ، وأن له أن يزرعها بمفرده أو بالتعاون والعمل المشترك مع غيره ، وأنه لن يكون هناك إجبار فى هذا الخصوص .

من ثم ، سارت الثورة الكوبية فى طريق حماية الملكية الفردية لصغار الملاك والفلاحين ، وإقناعهم بذلك عن طريق إجراءات فعلية ، كمنح القروض والإمداد بالآلات الزراعية ، والاعتراف بحق الفلاح فى بيع محصوله ، وإعلان الحرب على الوسطاء . وهكذا ، ما زالت الملكية الفردية فى قطاع الزراعة بكوبا ، تلعب دوراً حيوياً فى زراعة الدخان والبن وإنتاج اللبن . هذا ولو أن الخطة الموضوعة توضح أن نصيب مزارع الشعب فى هذه المجالات آخذ فى الازدياد .

والخلاصة ، أن التحويل الاشتراكى الزراعى فى البلاد النامية أو المتخلفة يجب أن يستهدف أساساً القضاء على كل عوامل التخلف ونتائجه ، عن طريق تصفية الإقطاع وتحطيم قاعدته المادية فى الملكية الزراعية الواسعة ، والعمل تدريجياً على إلغاء كافة أنواع الاستغلال عن طريق الملكية الفردية ، حيثما تكون وسيلة ذلك استصدار قوانين تنظيم العلاقات الزراعية بكافة أنواعها . أما حيثما لا تكون هذه الملكية الخاصة مستغلة فيمكن حمايتها ، وذلك طالما أمكن دفعها فى طريق خطة التنمية الاقتصادية الاشتراكية وأهدافها .

أما تحديد صيغ التحول الاشتراكى الزراعى فى المستقبل ، فأمر يتوقف كما رأينا على مجموعة الظروف التاريخية والطبيعية والاجتماعية ، فضلا عن الظروف الأخرى النفسية والسياسية ، أو ذات العلاقة بالتوعية السليمة

وبناء القيادات الاشتراكية المخلصة التى تقوم بالتحويل الاشتراكى عن قناعة وفهم .

بل إن الواقع ، أن هناك بيئات متنوعة، تحتاج إلى أكثر من شكل واحد من أشكال التحويل والتنظيم الجديد ، داخل القطر الواحد . فالبيئة الرعوية التى لا تثير لدى البدوى اهتماماً بالزراعة الحديثة ، ولا تعمق فى حسه وفكره فكرة الملكية الخاصة ، تختلف عن البيئة الزراعية البحتة التى يعيش فيها الفلاحون عيشة محافظة ويبدو تعلقهم بالأرض (باعتبارها عاملا من عوامل الاستقرار ومصدر داخل دائم وقاعدة متينة لنمط معين من أنماط الحياة الريفية) مسألة معقدة .

وهكذا يمكن القول بأن التوجه إلى التحول الإشتراكى فى الزراعة ، باحتذاء أنماط وأشكال تقليدية محددة ، هو أمر جد دقيق . فالتحول الاشتراكى فى هذا الميدان أو ذاك ، لا يحتاج فحسب إلى تحقيق تقديرات الخطة قدر ما يحتاج إلى المناخ السياسى الصحيح ، والجو الاشتراكى الملائم، والإنسان الاشتراكى ذو المستوى الثقافى والعقائدى قبل كل شيء آخر [1].

---

(١) على أنه فى صدد التجربة الاشتراكية فى مصر ، لايمكنُ التسليم بأن القطاع الزراعى مملوك ملكية خاصة بصفة مطلقة . ففى رأى البعض أن التحليل الدقيق لمفردات القطاع الزراعى المصرى يعطى لنا صورة مختلفة تماما عن الصورة الراسخة فى كثير من الأذهان .

فقانونا الاصلاح الزراعى لسنة ١٩٥٢ وسنة ١٩٦١ ، واللذان وزعت طبقاًلهما الأراضى على المعدمين الذين يفلحون الأرض ، واللذان تراوح نصيب الأسرة طبقالهما مابين فدانين وخمسة أفدنة ، قد خلقا قطاعا زراعيا اشتراكيا . وذلك أنه من المعروف أن الدولة أو الهيئة العامة للاصلاح الزراعي تشرف علي هذا القطاع وتنظيمه وتخطيط إنتاجه تخطيطا علميا وشاملا . =

قضية السلطة والمضمون الاجتماعي للدولة

ونرى القاعدة الرابعة للاشتراكية في تحرير جهاز الدولة من سيطرة رأس المال وأدواته في حماية الاستغلال الذي كانت تمارسه الطبقة السائدة ضد الشعب بمفهومه المتجدد في ظل الاشتراكية. وفي هذا يقول الميثاق الوطني في الباب الخامس عن الديمقراطية السليمة: «إن من الحقائق البديهية التي لا تقبل الجدل، أن النظام السياسي في بلد من البلدان ليس إلا انعكاساً مباشراً للأوضاع الاقتصادية السائدة فيه، وتعبيراً للمصالح المتحكمة في هذه الأوضاع الاقتصادية. فإذا كان الإقطاع هو القوة الاقتصادية التي تسود بلداً من البلدان، فمن المحقق أن الحرية السياسية في هذا البلد لا يمكن أن تكون غير حرية الإقطاع. إنه يتحكم في المصالح الاقتصادية، ويملي الشكل السياسي للدولة، ويفرضه خدمة لمصالحه. وكذلك الحال، عندما تكون القوة الاقتصادية لرأس المال المستغل».

= والمعروف كذلك أن تجارب التجميع الزراعي التي بدأت في كفر الشيخ وبني سويف والتي أثبتت نجاحا واضحا ماهي إلا تنظيم علمي للمزرعة يوسع مساحتها، فيجعل حجمها اقتصادياً يحقق أكبر قدر من الكفاية الانتاجية، ويسمح باستخدام أحدث الوسائل العلمية الميكانيكية لفلاحة الأرض. فإذا أضفنا إلى ذلك أن الأسر التي تملك هذه الأراضي إنما تزرعها بنفسها دون استخدام عمل مؤجر، وجدنا أن عنصر الاستغلال بمعناه القائم على فائض القيمة الذي ينتزعه الرأسمالي من العامل غير قائم هنا لانتفاء وجود العمل الأجير.

والجزء الثاني من الملكية العامة في قطاع الزراعة في مصر هو في تلك الشركات والمؤسسات العامة التي تقوم بتعمير الصحراء وإصلاح الأراضي في شمال الدلتا والوادي الجديد وغيرها من مناطق الاصلاح. فهذه كلها مجالات عامة وواسعة توضع فيها استثمارات كبيرة وموارد اقتصادية هامة، وقوى بشرية ضخمة.

والجزء الثالث، هو هذه الأرض التي ستقرب المليوني فدان والتي سترويها مياه السد العالي، ويثور الجدل في الوقت الحاضر حول إمكان تحويل جزء كبير منها إلى الملكية العامة.

(دكتور خليل حسن خليل، مجلة الطليعة، أغسطس ١٩٦٥، ص ٢٣).

وتفسير ذلك ، أن الشكل السياسى للدولة لا يفرض على المجتمع من الخارج ، وإنما هو ثمرة تطوره فى مرحلة معينة من مراحل نموه . ولكى ندرك أصل الدولة وشكلها السياسى ، فى كل مرحلة من مراحل تطورها ، يجب أن ننظر فى الأوضاع الإقتصادية السائدة وقوانين الانتاج فيها ، فى كل مرحلة من مراحل نمو قوى الإنتاج تقتضى سيطرة الدولة للابقاء على استغلال طبقة للأخرى . فمن استعراض الحقائق التاريخية يمكن القول أن الدولة لم توجد دائماً ، كما كان الحال فى عصر المجتمع البدائى حين كان الناس يعيشون عشائر وقبائل وأسر يسيطر فيها الأب أو الأم ، ودون وجود جهاز خاص لممارسة السلطة بصورة منظمة (الدولة) . ولكن الدولة ولدت كنتيجة تاريخية ضرورية لنمو المجتمع الاقتصادى، وظهرت فى جميع المجتمعات الطبقية المتناحرة ، لتصبح أداة تعبير وحماية للقوة الاقتصادية والمصالح الاقتصادية المتحكمة . ولا تفسر الدولة قط كمطلقات وصور لسلطة مفروضة على المجتمع من الخارج ، كالخطيئة الأصلية والفكرة الأخلاقية والإرادة الإلهية ووظيفة التنظيم . وإنما هى جهاز لحماية الاستغلال ، خرج من المجتمع الانسانى، ثم تميز عنه تدريجياً . ويفترض قيام هذا الجهاز وجود فئة خاصة من الناس ، هم رجال السياسة الذين يستخدمونه ، بما يحتوى عليه من جيش دائم وشرطة ومحاكم وسجون ، إلى جانب أجهزة الضغط الفكرى كالصحافة والإذاعة والتعليم ، لإخضاع إرادة الآخرين .

فالدولة بموجب هذه الفرضية ، كانت منذ أن وجدت على مر عصور التاريخ أداة قمع وقهر فى يد الطبقة السائدة ، لحماية مصالحها الاستغلالية ضد الطبقات المسودة (دولة ملاك العبيد فى العصور القديمة ، ودولة النبلاء فى

عصر الاقطاع ، ودولة البرجوازية الحاكمة فى النظام الرأسمالى[1]) . ولكن منذ أن يجد المجتمع الاشتراكى وسيلته إلى تقييم علاقات اجتماعية جديدة ، تسمح للمنتجين بتملك أدوات الانتاج ملكية عامة اشتراكية ، وبإدارتها على وجه يعمق إحساسهم ، وينمى وعيهم باستخدام نتاج عملهم لاستهلاكهم الشخصى والاجتماعى ، فلا يوجد مبرر للاضطهاد الناجم عن وظيفة الدولة وسلطتها السياسية فى حماية الاستغلال .

---

(١) يحصر الفكر البرجوازى النقاش حول قضية الدولة فى التعريف بمختلف صورها وطبيعة المنظمات التى تمارس السلطة فيها ، كالكلام عن المجالس النيابية ونظرية فصل السلطات واستقلال القضاء . . الخ . ولكن يجب ألا يغيب عن الذهن عند بحث كل هذه الأمور أن هناك فرق بين صورة الدولة وشكلها السياسى وبين محتواها ومضمونها الاجتماعى . فالدولة لا تكتسب شكلها السياسى إلا نتيجة لمضمونها الاجتماعى الحقيقى . فالدولة إما أن تكون دولة رقيق أو دولة إقطاعية أو دولة رأسمالية أو دولة اشتراكية . ويمثل هذا المحتوى الاجتماعى للدولة جوهرها، ويسبق تحديد صورتها وشكلها السياسى ، حيث تكون الدولة ملكية لقيام سلطة فرد واحد فيها أو جمهورية ليس فيها غير سلطة منتخبة ، أو أرستقراطية لا سلطة فيها إلا للأقلية النسبية ، أو ديمقراطية تقوم فيها سلطة الشعب .

ومن الملاحظ أن هذه الصور تمزج بعضها بالبعض فيمكن للجمهورية مثلا أن تكون أرستقراطية أو ديمقراطية ، تضم فى نفس الوقت بقايا النظام الملكى . ومن قبيل ذلك كان انتقال روما من الجمهورية الارستقراطية إلى الجمهورية الديمقراطية على الرغم من قيام محتواها فى الحالتين على الاعتماد على الرقيق وحرمانهم من أن يكونوا مواطنين .

كذلك تنوعت صور الدولة فى عهد الإقطاع ، فوجدت جمهوريات أرستقراطية كان الإقطاعيون ينتخبون فيها رئيس للدولة (نظام الامبراطور شرلمان مثلا) . واستخدمت البرجوازية بعد أن أصبحت طبقة مسيطرة مختلف الأشكال السياسية للدولة . فعرفت الملكية الدستورية التى لم تخرج عن نطاق جمهورية غير ديمقراطية لا ينتخب فيها سوى « المواطنين العاملين » ، أى الأغنياء الذين يمكنهم دفع ضرائب معينة . وعرفت الجمهورية المقصورة على دافعى الضرائب . وعرفت الجمهورية الديمقراطية القائمة على الانتخاب العام الشامل . وعرفت فى أوقات الأزمات صوراً للدكتاتورية العسكرية الطاغية (الفاشية) .

ولهذا أيضاً ، كان إفساح مجال المساهمة الفعلية للمنتجين من جماهير الشعب العامل فى إدارة الإنتاج الاشتراكى ، ليس عنصراً ديمقراطياً ذو مضمون اقتصادى فحسب ، قدر ما هو ذو مضمون سياسى كذلك . فبينما هو فى المضمون الاقتصادى يسقط الوساطة القائمة فى ظل الرأسمالية بين المنتجين الأجراء وبين إدارة الإنتاج وتخطيط أهدافه ، فهو يحذف فى المضمون السياسى كل شكل من أشكال السيطرة أو الوصاية على قوى الإنتاج والتحكم فيها لأغراض فردية .

ومن ثم ، فكما تمحى وظيفة الدولة الرأسمالية والقوى المسيطرة عليها فى الاستغلال الاقتصادى ، يجب أن يتحقق ضمان إلغاء الاستغلال عن طريق إلغاء وظيفتها السياسية فى الاضطهاد واستخدام العنف والبطش لحماية هذا الاستغلال . وبمعنى أصح ، فإن وظيفة الدولة ليست اقتصادية بقدر ماهى سياسية . وكما تستهدف الاشتراكية نقل وظيفتها الاقتصادية إلى القوى المنتجة ، وجب أن يتم نقل مهامها السياسية والادارية إلى المنتجين وطليعتهم الثورية . وكما يتم هذا الانتقال بصورة فعلية وحقيقية فى جانبه الاقتصادى عن طريق تسيير المنتجين وإدارتهم الفعلية لأدوات الإنتاج ، ينصرف نقل السلطة السياسية بمفهومها إلى التنظيم الجديد السياسى الجماهيرى القائد ، أو الحزب الحاكم بفكره وأيدولوجيته . وغالباً ما يتم ذلك بصورة فعلية بمقدار مايسمح للمجتمع (فى مجموعه القائم على أساس التضامن بين أفراده بعد أن يزول طابعه الطبقى) بأن يسيطر بطريقة واعية على مقومات ومقدرات حياته ، وبمقدار ما يتم تحويل السلطة السياسية للدولة إلى وظائف اجتماعية وإدارية تأخذ بالضرورة طابع النظام الاشتراكى فى تطويره للديمقراطية الاشتراكية .

هكذا يصبح تغيير شكل الدولة كقوة تنبثق عن المجتمع الطبقى أمراً طبيعياً ، يغير من طبيعتها السياسية كأداة حراسة وبطش واضطهاد لحماية الاستغلال والسيطرة الرأسمالية إلى طبيعة مجتمع المساواة المتضامن ، بوظائفه الناتجة عن إلغاء الاستغلال ، من إدارية واجتماعية وثقافية واقتصادية وتربوية ، نتيجة عدم وجود طبقة اجتماعية تتطلب الاضطهاد من أجل حماية الاستغلال ، داخلياً وخارجياً[1] .

وغنى عن البيان ، أن تجارب اليوم قد أثبتت أن إرساء الأسس المادية للمجتمع الاشتراكى ، بخلق قطاع الملكية العامة الواسع والتخطيط الشامل ، ليست فى حد ذاتها كافية لتحرير قوى الإنتاج ، وتقييم علاقات اجتماعية اشتراكية . بل إن الفكر الاشتراكى العلمى فى تاريخه الذى استمر طوال القرنين التاسع عشر والعشرين ، لم يكن فى نبضاته العميقة موجهاً ضد النظام الاقتصادى الرأسمالى فحسب ، وإنما أيضاً ضد نظام فى الدولة يقوم على أساس أوضاع طبقية شائنة تفرض الظلم والاستبداد . ولهذا انصب الكفاح التحريرى للطبقة العاملة فى أوروبا خلال تلك الأحقاب الطويلة على إلغاء الملكية الفردية لأدوات الإنتاج الأساسية كأساس لتحرير الإنسان من ربقة الاستغلال الاقتصادى ، ومهانة الوضع الأدنى الذى

---

(١) ومع زوال استغلال الإنسان للانسان يزول التناحر بين المدينة والقرية . تلك القرية التى خربتها الرأسمالية الزراعية واستولت عليها . وكان هذا التناحر من أسباب عداء الفلاحين لأهل المدن واحتقار أهل المدن للفلاحين .

كذلك يزول التناحر بين العمال اليدويين وبين العمال المفكرين ، صنائع أسلوب الاستغلال الرأسمالى . وأخيراً تزول أسباب استغلال المرأة واحتقارها وتوضع أسس المساواة بينها وبين الرجل .

عاش فيه فى ظل الدولة الرأسمالية[١] . وظهر هذا بصورة أوضح للعيان فى التجربة الماركسية بروسيا ، حيث كانت قوى الإنتاج الرأسمالية مازالت تخطو خطواتها الأولى ، وقامت الثورة البلشفية تحمل عقيدة تحطيم نظام اجتماعى ونظام فى الدولة يستند إلى الطغيان والاستبداد ، لا إلى نظام اقتصادى رأسمالى لم يكد يولد .

فلم تكن العلاقة الوثيقة التى تربط شكل الدولة ونظامها السياسى بالاقتصاد السائد فيها خفية عن أعين الطبقات الأجيرة التى أحست بكل آثار هذه العلاقة . والواقع أنها لم تكن تستطيع تحقيق أهدافها الاشتراكية فى تنظيم العمل الاجتماعى عن طريق إدارة المنتجين وجمعياتهم وهيئاتهم العامة ، أو المحافظة على المكاسب المكتسبة بالسيطرة على الإنتاج وتوزيعه ، إلا بتغيير أساسى فى شكل الدولة ، وتلاشى وظائفها السياسية التقليدية فى عهود الحكم الطبقى القائم على الاستغلال . وبمعنى أصح ، لا يمكن القول بتحرير قوى الإنتاج من قيود الملكية الفردية المستغلة ، وأننا فى سبيل الانطلاق بالنظام الاقتصادى الجديد الذى يقوم على تنظيم العمل الاجتماعى وتوزيع العائد منه اشتراكياً ، مع الإبقاء على جهاز الدولة ووظائفها دون تغيير أساسى فى خدمة النظام الجديد .

لهذا كان زوال النظم القانونية والمؤسسات السياسية التى تحول بطبيعتها التقليدية فى ظل الرأسمالية دون حماية التنظيم الجديد للعمل ووســـائله

---

(١) انظر فى هذا البحث ولاسيما فى علاقة الاشتراكية بالديمقراطية السياسية
Claude Bruclain, Le Socialisme Et L'Europe, 1965 pp. 61—65, 48—100.

وأدواته ، أو تقف دون تحرير الإدارة الاجتماعية المستحدثة من القيم الإدارية البيروقراطية البالية ، أمراً ضرورياً لانفراج أسارير المجتمع الاشتراكى . وبدون ذلك فإن إرساء القاعدة المادية للاشتراكية (الملكية العامة والتخطيط) لا يعدو أن يكون انتقالا بقوى الإنتاج من خدمة واستغلال أفراد إلى خدمة واستغلال القوى السياسية المتحكمة فى الدولة، أو إن شئت فقل رأسمالية الدولة وبيروقراطيتها التى تحول دون قيام تحرير حقيقى للانسان وتنظيم صحيح للعمل الاجتماعى ، وذلك نتيجة أنها تحول دون إعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الاشتراكية بالصورة المرجوة . فبدلاً من التخطى باقتصاد الدولة (الذى يقوم فى مرحلة التحول الاشتراكى كمرحلة انتقالية تفقد فيها الرأسمالية امتيازاتها وتكف الدولة فيها عن خصائص الرأسمالية) إلى الاقتصاد الاشتراكى وعلاقاته السليمة ، تلعب علاقات الاستغلال غير الناتجة عن تصفية الطبقات القوية دوراً واضحاً . ومن هذا القبيل الاستغلال الناشىء عن توجيه الدخل الناتج عن ضرائب غير مباشرة ، يقع العبء الأكبر منها على أبناء الريف ، لتقديم خدمات صحية وتعليمية أو تتعلق بالإسكان والمواصلات لأبناء المدن دون سواهم . ومن هذا القبيل كذلك ، الاستغلال الناشىء عن سياسة التعليم فى تخريج جامعيين مثقفين بصورة عامة ، يتعلمون بأموال الشعب ، ولا يحتاج إليهم بصورة فعلية لسد حاجة ملحة فى خطة التنمية العاجلة لبناء الإشتراكية . هذا إلى جانب ما قد يقوم من أنواع الاستغلال الأخرى، التى تمارسها فئات الموظفين أو الإداريين والفنيين الذين ينتفعون مع قلة عددهم مما يحصلون عليه من امتيازات ، على حساب فئات الشعب الأخرى[1] .

(١) انظر فى هذا الشأن بحثاً لهيئة تحرير مجلة دراسات عربية « الخطأ والصواب فى بعض قضايا الثورة » ، بيروت ، فبراير ١٩٦٥ .

ولعل هذا التغيير فى شكل الدولة ، هو الاتجاه الذى يفرضه الفكر الإنسانى للتطور الاجتماعى بصفة عامة . غير أن هذه المقاييس لاتنتج أثرها فى الواقع الاجتماعى بطريقة اعتباطية . فالحدود والقيود التى صنعها الإنسان، لا يمكن تذليل آثارها إلا بإرادة الإنسان . والاشتراكية فى ذاتها، كحتمية تاريخية لاتعنى التسليم للأقدار ، وإنما تعنى كونها مرحلة تاريخية فى تطور الحياة الاجتماعية والنظم الاقتصادية ، لن تصبح حقيقة موضوعية إلا بتدخل الإنسان ودفعها إلى العمل والإنماء فى وجه التخلف والجمود . « قل سيروا فى الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق » .

ولهذا أصبح حتماً على القوى المناضلة فى سبيل الاشتراكية ، فى الظروف الراهنة التاريخية والموضوعية لبناء الاشتراكية فى بلد من البلدان ، أن تعى جيداً طبيعة القوى السياسية فى الدولة ودورها فى العصر الحاضر، وفى مرحلة التحول الاشتراكى على وجه التخصيص، لا فى مرحلتى الرأسمالية والاشتراكية فحسب .

فالقوة السياسية أى الدولة فى هذه المرحلة الانتقالية ، التى تعمق فيها مشكلات التحول دون أن تجتمع كافة الشروط الاجتماعية والموضوعية اللازمة لبناء القاعدة المادية الواسعة للاقتصاد الاشتراكى وتطورها فى المستقبل ، يتحتم عليها — أى الدولة — أن تتدخل وتفرض سلطانها لتسيير عملية الانتاج وتحويلها على الوجه المرضى نحو التنظيم الاجتماعى والإدارة والملكية الاشتراكية . وما دامت الدولة تقوم بعملها هذا لعرقلة عودة الإنتاج إلى الأسس الرأسمالية القديمة ، وعدم إفساح المجال لضغط

الرأسمال الخاص ومقاومته أو منافسته لقطاع الملكية الاشتراكية ، وفى سبيل خلق علاقات اشتراكية أقوى وأعمق ، فإن دورها فى هذا المجال يظل من وجهة نظر التطور الاجتماعى ضرورياً وتقدمياً [1] .

الاشتراكية والطبقات الاجتماعية

وأخيراً ، يهمنا فى صدد البحث حول الاشتراكية والدولة أن نعرض لموقف الاشتراكية من الطبقات الاجتماعية . وبالأهم يجب أن نحدد موقف النظرة الاشتراكية من مفهوم وأصول الطبقات الاجتماعية ووظيفتها فى ضوء الطبيعة الاجتماعية للمرحلة الحالية للتحول الاشتراكى فى مصر [2] . وبعبارة أدق وأوضح ، فى ضوء العلاقة الطبيعية بين وظيفة الدولة فى المرحلة الحالية وبين الطبقات الاجتماعية للأمة — هذه العلاقة التى تتعدل نوعاً فى كل نظام بحكم كونها علاقة أساسية بين القاعدة الاجتماعية الأساسية وبين السلطة العليا الممثلة فى جهاز الدولة بوظائفه المتعددة .

فمن المنطق ، أنه لما كان شكل الدولة يعتمد على سيطرة الطبقات وعلاقة كل منها بنظام الإنتاج ، فإن تغيير شكل الدولة يصبح ذو علاقة وثيقة بتغيير مركز كل طبقة إزاء الأخرى بالنسبة لهذه العلاقة . وهنا تجدر

---

(١) Radoslay Ratkovitch, Le Role De La Violence Dans L'Histoire, Question Actuelles Du Socialisme, Jan- Fev., 1958

(٢) انظر فى تفصيل الآراء والنظريات الخاصة بالطبقات الاجتماعية ومفهومها : Georges Gurviteh, Etudes Sur Les Classes Socialea. Editions Gonthier, 1960.

الإشارة بادىء ذى بدء إلى بعض ما جاء فى هذا الصدد بالفصل الخامس من الميثاق الوطنى عن « طريق الديمقراطية السليمة » .

« إن الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تتحقق فى ظل سيطرة طبقة من الطبقات . إن الديمقراطية حتى بمعناها الحرفى هى سلطة الشعب . . . سلطة مجموع الشعب وسيادته .

« والصراع الحتمى والطبيعى بين الطبقات لا يمكن تجاهله أو إنكاره ، وإنما ينبغى أن يكون حله سلمياً فى إطار الوحدة الوطنية وعن طريق تذويب الفوارق بين الطبقات .

« إن ضراوة الصراع الطبقى ودمويته والأخطار الهائلة التى يمكن أن تحدث نتيجة لذلك هى فى الواقع من صنع الرجعية التى لا تريد التنازل عن احتكاراتها وعن مراكزها الممتازة التى تواصل منها استغلال الجماهير .

« إن الرجعية تتصادم فى مصالحها مع مصـــالح مجموع الشعب بحكم احتكارها لثروته . ولهذا فإن سلمية الصراع الطبقى لا يمكن أن تتحقق إلا بتجريد الرجعية أولا وقبل كل شىء مع جميع أسلحتها » .

وعلى هذا النحو ، نرى الميثاق الوطنى يقر وجود الأوضاع الطبقية ذات المحتوى الاقتصادى ، والناشئة عن الاستغلال لمجموع الشعب فى التطور التاريخى للمجتمع المصرى . كما يقر الميثاق وجود صراع طبقى بين الرجعية وبين جموع الشعب العاملة كحقيقة لا يمكن تجاهلها أو إنكارها .

من ثم ، يمكن القول أن الميثاق الوطنى فى إقراره هذه الصيغ العلمية إنما يعيش بالاشتراكية العربية فى إطار المناخ العام للمدارس الاشتراكية عامة. فمن المنتهى إليه ، كما أشرنا من قبل ، أن تعزيز علاقات الدولة بالاقتصاد أو خلق قاعدة الملكية العامة لأدوات الإنتاج الرئيسية لا تكفى وحدها لخلق المناخ الصحى للاشتراكية ، ما لم يسر التطبيق الاشتراكى فى طريق تشييد علاقات اجتماعية اشتراكية جديدة ، أساسها التفكير العلمى لتغيير الأوضاع الاجتماعية الاستغلالية ، والتفسير السليم لمستقبل العلاقات الاجتماعية فى المجتمع الجديد ، والاتجاه فيها نحو تنمية الديمقراطية المباشرة لقوى الشعب العاملة عن طريق سيطرتها الفعلية على وسائل الإنتاج وإشراكها فى الإدارة .

ومن المفروغ منه كذلك ، أن تصور المجتمع فى هذه الحالة كظاهرة طبقية ، بما ينطوى عليه من صراع وكفاح بين الطبقات ، ليس عقيدة المذهب الماركسى وحده . ولكنه للحقيقة تعليل استصوبه ماركس ، واستقاه من استقراء الاشتراكيين الخياليين لأحداث التاريخ ، وكتابات الفلاسفة الإجتماعيين والمؤرخين الفرنسيين الذين كتبوا تاريخ كفاح الطبقات الشعبية ضد الملكية والإقطاع فى فرنسا. ومازالت هذه الاعتبارات محل اعتقاد مختلف المدارس الإشتراكية ، وعقيدة اليسار بأسره وتجمعاته الديمقراطية فى أوروبا .

ويزيد على ذلك « تشارلز بيرد » (١) بأن يقول أن طبيعة وتوزيع

---

(١) تشارلز بيرد فى مؤلفه عن الأسس الاقتصادية للسياسة ، والمشار إليه فيما بعد .

الثروة فى المجتمع كعامل فيصل فى تحديد شكل الدولة ، وفى إثارة التناقض بين الغنى والفقير نتيجة التفاوت فى الثروة ، هى نظرية تلمسها منذ البداية أرسطو (أبو علم السياسة) عندما قال « الفقر أبو الثورة والجريمة » . وأعقب أرسطو فى هذا فيها مفكرون كثيرون ، من أمثال هارنجتون فى مجتمعه الخيالى Oceana ، ولوك فى مؤلفه عن الحكومات .

دور الصراع الطبقى فى النزاع السياسى

ولم يكن فضـــل ماركس على كل هؤلاء إلا فى صياغته لمجمل تلك الاكتشافات فى قانون للتطور الاجتماعى ، وأنه جعل من صراع الطبقات العامل الأساسى فى المنازعات السياسية ، الأمر الذى يناقضه فيه مع ذلك كتاب كثيرون ، فيبرزون أثر الجماعات الجغرافية والبيولوجية والعوامل الداخلية والخارجية فى حياة الأمة ، إلى جانب الصراع الطبقى الذى يتخذ أساسه الواقعى عندهم فى العلاقات الاقتصادية المهنية فقط [1] .

ففى رأى الماركسية ، أن الصراع الطبقى بين أرباب الأعمال والملاك وبين الأجراء هو المصدر الأساسى للنزاع السياسى ، وأن هذا النزاع لا يعدو أن يكون انعكاساً لذلك الصراع [2] . فمن الروابط الاقتصادية تنشأ الطبقات الاجتماعية ، وكل طبقة تمثل نظاماً اقتصـــادياً فى طريق التطور . وعن تملك وسائل الإنتاج الاقتصادى ينشأ تنازع المصالح

(١) انظر فى تفصيل هذه الآراء ، جيرفتش ، المرجع السابق .

(٢) انظر فى ذلك Fr. Perroux-Y, Urvoy, Politique, Essais-4 Série, pp. 45-59.

الذى يرتكز فى صراع طبقى بين مستغل وأجير. وكل مايعيش اليوم من قيم إنسانية وأفكار كالأخلاق أو التشريعات إنما تعبر وتدعم سيطرة طبقة اجتماعية معينة، وترتبط بوجود هذه الطبقة وبوعيها بمصالحها. فالأفكار والأخلاق كالدولة والآلة بيد الأقلية الحاكمة التى تضمن عن طريقها سيطرتها على الأكثرية المستغلة. أما طبقة الأكثرية المستغلة فهى لا تقوم حياتها على أحكام أخلاقية من نوع آخر، وإنما على قانون حتمى للتطور التاريخى نحو سيطرتها (١).

وفى هذا الصدد يوجه ديفرجيه إلى التحليل الماركسى النقد الآتى :

« فهو أولا يقدر دور صراع الطبقات فى نشوء النزاعات السياسية فوق قدره. وهو ثانياً يوضح نشأة الطبقات الاجتماعية وأساسها بصورة مسرفة فى التضييق. صحيح أننا نجد عناصر الصراع الطبقى عبر العصور، ولكن من المشكوك فيه أحياناً أن يكون هذا الصراع أساسياً أو مسيطراً وحاسماً. مثلا كانت الجماهير الشعبية قبل القرن التاسع عشر مبعدة عن الحياة السياسية

---

(١) ومن الملاحظ أن التاريخ يبين لنا اختلاف أفكار الناس ورغباتهم فى العصور المختلفة، لأنهم فى العصور المختلفة يكافحون بطرق مختلفة من أجل تدبير احتياجاتهم. وكما تتخذ علاقاتهم الاقتصادية طابعاً مختلفاً يغزو عقولهم شعور مختلف ووعى مختلف.

وينشأ بالضرورة صراع بين مختلف الأفكار البالية والأفكار الثورية الجديدة، كما يقوم صراع بين أخلاقيات الطبقة السائدة (المحافظة أو الرجعية) وبين أخلاقيات الطبقة المستغلة (الثورية). ويتطلب هذا الصراع مكافحة سائر أنواع التضليل ووسائل الرجعية لفرض أفكارها ونظمها السياسية والاجتماعية.

وهكذا نستطيع أن نتبين كيف يعكس تعارض المثل الأخلاقية والتكوينات الفكرية خلال التاريخ تعارض مصالح الطبقات الاجتماعية. بل نستطيع أن ندرك لماذا تتعارض وتتطور الايدولوجيات السياسية والاجتماعية.

فى أكثر الأحيان . كانت مستغلة حقاً ، ولكنها لاتملك الوسائل الفكرية التى تمكنها من فهم هذا الاستغلال وتصور إمكان الخلاص منه ، ولا الوسائل المادية للنضال ضده . فالصراعات السياسية قد تجرى أحياناً فى نطاق نخبة محدودة قد تكون الفروق الطبقية بينها غاية الضيق . وهناك أيضاً العداءات القومية والخصومات القبلية والخصومات بين الأسر المالكة ، والمنازعات الدينية والأيدلوجية والمنافسات الشخصية ، التى قد تلعب فى كلها أو بعضها دوراً أكبر من صراع الطبقـــات ، أو بالأحرى قد يكمل كل منهما الآخر [١] » .

ماهية الطبقة الاجتماعية

غير أن هناك من النظريات الاجتماعية والسياسية ، التى لا تريد أن تفتح أعين الناس على حقيقة واقعهم ، ما تدعى أن التمييز بين الطبقات الاجتماعية لم يكن له قط من معنى ، أو هو على الأقل لايستند إلى العلاقات الاجتماعية المستندة إلى الملكية الاستغلالية . وتدعى أن هناك مجرد تنوع فى الكفاءات ، وأن ما يتوصل إليه كل فرد من نجاح شخصى قد يولد صراعاً ناشئاً عن عوامل نفسية بشكل عام . وهى بذلك تجعل من التفكير أو الإحساس الطبقى مجرد حالة نفسية ضرورية ، تتبلور فى نزعة أيدولوجية أو عقائدية [٢] .

---

(١) M. Duverger, Introduction A La Politique, Idées, p. 112.

(٢) Claude Lanzmann, L'homme de gauche, Les Temps modernes, No. 112 — 113.

ومن هذه الآراء التى تذهب إلى إنكار الطبقية القائمة على أساس التفاوت الجماعى فى الظروف الاقتصادية ووحدة المركز الاجتماعى لكل طبقة إزاء الأخرى، ما يتجه إليه علماء الاجتماع الأمريكيين المعاصرين من القول بأن المجتمع ينقسم إلى مقاطع أفقية على أساس متوسط مستوى المعيشة وهو قول لا يزيد فى الإيضاح عن الفكرة القديمة السابقة على عصر الاشتراكية، والتى تقسم الناس تقسيما ساذجا إلى أغنياء وفقراء [١].

وأكبر دليل على ضعف هذه الآراء، أن المقاطع المشار إليها لا تتمتع بالثبات أو الدوام. فكما أنه لا يمكن القول بأن جميع الأغنياء فى جهة واحدة، وأن جميع الفقراء فى الجهة الأخرى، وإن كانت غالبية كل منهم هى بالفعل كذلك، إلا أنهم ليسوا جميعا فى مركز واحد بالنسبة لمعارضيهم أو على قدم المساواة فى الصراع من أجل الوصول إلى السلطة أو من أجل التشبث بها، كعناصر مميزة للتعارض الأساسى بين طبقات المجتمع والخصائص المميزة لمن يتبعونها.

ففكرة الطبقة فى حقيقتها، مدلول مادى يرتبط بالواقع الاقتصادى والتجمع فى ضوء الظروف الاجتماعية التى فرضت على الإنسان وضعاً ومركزاً معيناً فى علاقته بنظام الإنتاج وملكية أدواته. وبالتالى، فلا يكون للنشاط الإنسانى إلا دور محدود إزاء هذه الأوضاع التى تفرض عليه تنظيماً معيناً فى الإنتاج وتوزيعاً على أساس وضعه فى النظام الاقتصادى للانتاج وملكية أدواته.

---

(١) M. Duverger, Introduction A La Politique, Idées, p. 103

وانظر تفصيل هذه الآراء فى جيرفتش، المرجع السابق.

من ثم يمكن تعريف الطبقة بأنها مجموعة من الناس تشغل مركزاً متماثلا فى نظام الإنتاج ؛ وإن كان البعض يرى أن فكرة وراثة الامتيازات وشعور الفرد بالانتماء إلى هذه الطبقة أو تلك ، وبالتالى وعيه الطبقى بمصالح محددة يصارع سياسياً من أجلها ، هى عامل أساسى من عوامل تحديد وتعريف الطبقة .

وفى اعتقادنا ، أن العزوف عن هذه الامتيازات من قبل أفراد الطبقة العليا ، أو عدم الوعى بالظروف الحقيقية للكفاح من أجل الحصول عليها لدى الطبقة الدنيا ، قد يسمح بتحول أساسى فى فكرة الشعور بالانتماء ، ولكنه لا يغير من الوضع الطبقى كمفهوم مادى فى كثير أو قليل[1] . ذلك أننا قد نجد رأسمالياً اشتراكياً ، ولكنه مع ذلك من أبناء الطبقة الرأسمالية (كنظام اقتصادى يعبر عن نظام خاص فى الإنتاج) . كما نجد عاملا برجوازى التفكير ، ولكنه مع ذلك ما يزال من أبناء الطبقة العاملة فى واقعه المادى .

أما الطبقة المتوسطة فهى الطبقة الوحيدة التى لا تتمتع بصفة أصلية

---

(١) من الأفكار البرجوازية الرائجة أن كل إنسان فى ظل الرأسمالية يستطيع عن طريق عزمه وجرأته ، ولو كان معدماً ، أن يخط طريقه ويحتل مكانة تناسب كفاءته فى النظام الرأسمالى . ويضربون لذلك مثلا بماسح الأحذية الذى أصبح رأسمالياً .

غير أن هذه الأفكار تكشف فى الوقت ذاته عن أن هذا النجاح النادر إنما يدفع ثمنه آلاف العمال المستغلين وعن طريق سائر وسائل الغش والتضليل ومنافاة العيش الكريم . وهذا على خلاف الاشتراكية التى تربط بين ارتفاع الفرد ونمو طاقاته ومواهبه الخلاقة وارتفاع طاقات جماهير الشعب نفسها .

بخصائص ثابتة ، وليس لديها بالتالى صدق فى الشعور بالانتماء أو الوعى بمصالح محددة . فغالباً ما تنتمى هذه الطبقة بواقعها إلى الطبقة الكادحة ، وتنتمى بفكرها ، وبحكم تطلعاتها ، إلى الطبقه العليا . ومع ذلك فقد برز من أبناء هذه الطبقة رواد ومفكرون كانوا فى طليعة الدعاة للفكر الاشتراكى .

وعادة ما تشمل هذه الطبقة فى المجتمعات الرأسمالية :

(ا) الفئات غير المالكة ، ولكنها تشترك فى وظائف الادارة مع الملاك وأصحاب رؤوس الأموال ، فتدخر وتستثمر وتقاسمهم نصيباً ضعيفاً من الأرباح .

(ب) الحرفيين وصغار الزراع الذين يعتبرون امتداداً للنظام قبل الرأسمالى الصناعى فى الإنتاج (أى النظام الحرفى) ، حيث يتوافق العمل مع الملكية بالنسبة لنفس الشخص .

(حـ) مجموعة الأشخاص الذين يبرز لهم دور فى الحياة الاجتماعية والثقافية ، وليس لهم دور مباشر فى الإنتاج ، كالموظفين وأصحاب المهن الحرة والفنانين ورجال الدين .

وعلى كل ، فمن الملاحظ أن هذا التنظيم للطبقات الاجتماعية فى العصر الرأسمالى الصناعى ، هو على الرغم من ثباته أكثر من نظام المقاطع ، وعلى الرغم من كونه يتسم بالوضوح والتحديد ، إلا أنه يتسم أيضاً بعدم الجمود . فمن ناحية لا معنى لهذا التحديد للطبقات الاجتماعية إلا بتحديد موقف كل منها فى مواجهة الأخرى . فلا بروليتاريا بدون رأسمالية ، ولا رأسمالية

بلا بروليتاريا ، ولا أسياد ونبلاء بلا عبيد وأقنان للأرض ، وهكذا . . ومن ناحية أخرى ، قد يوجد شخص لا ينتمى لطبقة واحدة على طول الخط . فالطبقات كأقطاب الجاذبية ، لا تفتأ عن جذب أشخاص من أعلى ومن أسفل إليها ، وتحديد موقفهم منها على أساس علاقتهم بنظام الإنتاج . ومع ذلك فلا يتم هذا الانتقال بصورة عادية أو طبيعية ، وإنما عادة مايتم ذلك فى حالات استثنائية . وإذا كان هذا الانتقال الاستثنائى يتم على الصعيد الاقتصادى ، فأكثر منه استثناء أن يتم على الصعيد الفكرى والعقائدى . والمثال الواضح على ذلك هو ما ذكرناه من اتخاذ بعض الرأسماليين والبورجوازيين مواقف اشتراكية .

الاوضاع الطبقية فى البلاد النامية

فى ضوء ما تقدم ، يمكن القول بأنه قد ظهرت فى خلال التطور التاريخى للمجتمعات الإنسانية بصفة عامة جماعات إنسانية كبيرة ومتميزة ، لعبت دوراً متماثلا فى الانتاج الاجتماعى، ووقفت موقفاً موحداً للدفاع عن ظروف حياتها ، كل منها فى وجه الآخر . هذه الجماعات الانسانية هى الطبقات الاجتماعية التى ميزت التاريخ الإنسانى بمراحل صراعها فى ثورات العبيد والإقنان والعمال .

ومن المعروف ، أن وجود الطبقة العاملة كمجموعة متماثلة فى ظروف الإنتاج الصناعى ، قد تأكد فى أوروبا منذ الثلاثينات من القرن التاسع عشر ، وإن كان وجودها كمجموعة اجتماعية أو مجرد أفراد قد سبق ذلك بعشرات السنين . فأعداد هذه الطبقة ما لبثت أن تكاثرت ، وتوحدت بينها المشاعر

التى غذتها الوحدة الطبقية ، وميزتها عن جموع زراع الريف ، وعبرت هذه الطبقة عن وجودها الواعى بقيام تنظيماتها النقابية والسياسية ، مع قيام الثورة الصناعية وتطور الصناعة الآلية الكبيرة . وبمضى الوقت ، أصبح التعبير عن المركز الممتاز للعمال الصناعيين فى الصراع ضد الرأسمالية الاستغلالية ودفع التطور الاجتماعى أسلوباً للعمل الاشتراكى فى أوروبا الغربية .

وهكذا ، لم يكن التركيز على الطبقة العاملة فى الصناعة لدى الاشتراكية الأوروبية ، أو لدى ماركس وانجلز بصفة خاصة ، إلا تأكيداً لسلامة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية فى تلك البلاد .

ولكن ، حسبنا أنه توجد فى البلاد النامية ذات الاقتصاد المختلف مجموعات كبيرة من الناس ذات مركز واحد فى الإنتاج الاجتماعى القائم ، وذات علاقات متماثلة مع غيرها من المجموعات ، وذات طبيعة مشتركة أو متشابهة فى مثل الحياة والثقافة ، ولكنها لا تماثل فى مجموعها من حيث طبيعتها أو طبيعة حياتها وظروفها وعلاقاتها الوصف السابق بالنسبة لأوروبا الغربية . مثـــلا توجد مجموعات من غير الملاك كالأجراء الزراعيين والموظفين والقائمين بالخدمات العامة والعمال التابعين وغيرهم ، فى مواجهة التجار والملاك العقاريين وأصحاب المشروعات والمقاولين ومالكى أدوات الإنتاج عامة . فأى قسم من أقسام المجموعة الأولى مثلا يضم أعداداً كبيرة من الناس ؟ يمكن القول بطبيعة الحال أنهم الفلاحون . ولكن تنوع أقسام هذه المجموعة وتعدد مراكز فئاتها وعزلتها وموسمية عملها ، لا تجعل منها

طبقة موحدة فى ظروف الإنتاج وفى الدفاع عن حقوقها الإقتصادية والاجتماعية . بل عادة ما يتعارض التضامن الطبقى لهذه المجموعة الزراعية ، على أساس برنامج موحد فى النضال ، مع التضامن القديم على أساس الجنس أو السن أو العلاقة القبلية والأسرية ، حتى ليطغى أحياناً على العلاقات الطبقية(١) .

ومن الواضح ، أن ما يحدث فى جانب المعدمين يمكن أن يحدث أيضاً فى جانب الملاك العقاريين ، مع اختلاف ظروف وأوضاع كل بلد عن الآخر . فإذا كانت طبقة الفلاحين فى كوبا تتمتع بكثرة العدد ، وتستطيع أن تلعب دوراً حاسماً فى الصراع ، حتى أصبحت تقوم بدور طليعى فى الثورة الكوبية وتضرب مثلا لغيرها من طبقات الفلاحين فى أمريكا اللاتينية والبلاد المشابهة ، فمن الملاحظ أن مجموعات الفلاحين فى البلاد الإفريقية لا تتمتع بالخبرة فى التضامن الطبقى ، ولا تكون شعوراً مشتركاً أو وحدة اجتماعية . بل من الملاحظ أيضاً أن هذا هو حال العمال فى البلاد النامية عامة ، فأعدادهم صغيرة ما زالت ترتبط بالريف وتنتقل منه وإليه ، والمشروعات الصناعية التى يعملون بها ما زالت مشروعات صغيرة وقليلة الأهمية . وهم فى غالب الأمر لم يتوارثوا التضامن النظرى والعملى الذى مر به عمال أوروبا الغربية عبر طريق مؤلم وطويل من الصراع ضد الرأسمالية .

من ثم ، فإذا كان وجود مثل هذه المجموعات الكبيرة من الناس فى

---

(١) يلاحظ فى هذا الصدد رأى ديفرجيه السابق الإشارة إليه بصدد أهمية الصراع الطبقى وعوامل عدم تمييزه وإضعافه ، ص ٧٣ .

البلاد النامية لا ينفى فى المنطق التلقائى للتقدم الاجتماعى وجود طبقات اجتماعية تتناقض فى مركزها بالنسبة لأدوات الإنتاج ووسائله ، إلا أن هذه التلقائية فى التكوين المادى لتحول بصورة طبيعية ، وبدون خطوات حثيثة فى العمل الثورى وبروز روح التضامن والوحدة الطبقية ، دون أن يصبح أياً منها وحده فى الوضع الممتاز أو المركز السليم الذى يمكنها من توجيه الكفاح والصراع التحريرى على طريق الاشتراكية ضد القوى المعادية .

وفى ضوء هذه الاعتبارات تبرز للعيان ثلاثة حقائق أساسية :

أولها ، أن الكفاح التحريرى وعمليات التحول الاشتراكى ، إنما تتم فى كافة البـــلاد حديثة الاستقلال ، ذات الضعف الصناعى والتخلف الإقتصادى بقيادة المثقفين ، مع استثناء مجموعات محدودة من عمال السكك الحديدية والصناعات التعدينية التى تشكل صلب الطبقة العاملة الحديثة فى تلك البلاد . ولعل هذا يتضح من خلال إدراكنا لطبيعة معظم النقابات العمالية التى اشتركت فى الحركة الوطنية التحريرية ضد المستعمرين . فهى فى غالبيتها العظمى تنظيمات مهنية وظائفية للموظفين والمثقفين [١] .

وثانيها ، أن هذا الوضع يرتبط أشد الارتباط بالأدوار والأشكال التى تم بها نقل السلطة ، وتكوين التنظيمات السياسية الجماهيرية التى تقود الصراع ضد الاستعمار والرجعية المتحالفة معه فى تلك البلاد . فغالباً ما تم نقل السلطة إلى أيدى المثقفين والفنيين من أبناء الطبقة المتوسطة ، كما تم

---

(١) انظر فى تفصيل كل ذلك Jacques Arnault, Du Colonialisme Au Socialisme, 1966, pp. 230-236.

التنظيم السياسى القائد على أسس جماهيرية وفى شكل جبهـــات شعبية ، وصاحب ذلك فكر وأيدلوجية تعبر عن هذا التحالف بين قوى الشعب المناهضة الاستعمار وحلفائه . فالتناقض الطبقى الداخلى لم يقسم هذه الشعوب، فى بعض البلاد الافريقية على الأقل ، حيث أصبحت جموع السكان المتطلعة إلى التحرر الاقتصادى فى مركز واحد بالنسبة إلى الاستغلال الاستعمارى ، وبهذا أصبح الأمر يتأكد نظرياً فى قيام تنظيم واحد للشعب المنتج والمناهض للأمبريالية ككل .

وثالثها ، أنه قد أصبح لا مفر من التساؤل عما إذا كان انتفاء الوحدة الطبقية بين أعضاء المجموعات السابق الإشارة إليها ، وقيام وحدة للقوى الشعبية فى إطار تنظيم سياسى جماهيرى ، يعنى فى النهاية إمكانية التوفيق بين الحرية الاجتماعية والفردية ، أو بين مصالح الأجراء والملاك وبين أصحاب الأعمال والعمال وبين الوسطاء والمستهلكين ؟

يجيب على ذلك سيكوتورى بأنه لا يمكن التوفيق بين الحق والضلال ، وأنه بدون تمييز هذا عن ذاك لا يمكن أن يقوم نضال فى سبيل العدالة والمساواة الاجتماعية . فالصراع الطبقى المنظم فى أفريقية المتحررة اليوم ضد الإمبريالية والاستعمار الجديد بأشكاله وحلفائه الذين يشكلون أقسى عناصر القهر والاستغلال ، لا يخفى صراعاً يدور بدرجة أقل داخل الأمم الافريقية ضد الإقطاع المتوارث وامتيازات الطبقات الجديدة والشعائر الصوفية الرجعية ، وغيرها من الصور الحية لمظاهر التناقض فى المصالح الاجتماعية والاقتصادية والسياسية داخل هذه المجتمعات. فالتناقض الأساسى بين قوى الشعب العاملة والمنتجة وبين الاستعمار وحلفائه ، يجب على حد

تعبيره ، ألا يقود إلى خلق برجوازية وطنية جديدة تعمل كأداة للمستعمر القديم فى تحقق أهدافه [١] .

فى ضوء هذه الحقائق تسير حركة التحرير السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى البلاد النامية ، سيراً على طريق الحل الاشتراكى الذى وإن كان موجهاً بصفة أساسية ضد قوى الاستغلال الأجنبية ، فلا يغمض عينيه عن حل التناقضات الداخلية فى إطار الظروف والأوضاع الاجتماعية القائمة .

الموقف من الصراع الطبقى

ومن الملاحظ أن الميثاق الوطنى قد أخذ بعين الاعتبار مجمل الظروف والاعتبارات السابق إيضاحها . فنبذ تخطى المجتمع القائم على وحدة جموع الشعب العاملة نحو المجتمع الاشتراكى عن طريق زيادة التناقضات التى تفضى إلى سيطرة طبقة جديدة وإحلالها محل الطبقة المسيطرة السابقة . وسار الميثاق فى طريق تذويب الفوارق الاقتصادية وكافة الامتيازات الطبقية المتبقية عن التحول الثورى بين جموع الشعب العامل ، بما يتحقق للدولة أن تسنه أو تنهجه أو تتدخل من أجله فى هذا المضمار كسلطة عليا ذات اختصاصات استثنائية تنبع عن طبيعتها فى مرحلة التحول للاشتراكية . فمن المعروف والمسلم به أن الدولة التى كانت أداة طيعة فى يد الطبقة المستغلة فى ظل النظام الإقطاعى أو الرأسمالى ، تصبح حارساً لمصالح الشعب وأداة تقييم العلاقات

---

(١) نقلا عن المرجع السابق ص ٢٣٤ ، ٢٣٥ .

الاجتماعية الجديدة ، وإلغاء وظائف الدولة الطبقية القديمة في ظل المرحلة الانتقالية للتحول الاشتراكي ، كما ذكرنا من قبل .

ويستند هذا الأسلوب الخاص بتذويب الفوارق الطبقية وحل الصراع سلمياً بين قوى الشعب العاملة إلى مجمل الاعتبارات الخاصة بالبلاد النامية والقائمة على الأسس الآتية :

(١) اختلاف مقومات وعناصر البنيان الاجتماعي في مصر وغيرها من البلاد النامية في آسيا وأفريقيا عن البنيان الاجتماعي للبلاد الصناعية المتقدمة حيث نشأت وتطورت الاشتراكيات الأوربية عموماً . فمن الملاحظ أن الثورة البرجوازية في البلاد المتخلفة أو النامية لم تتطور نحو اكتمال نضجها وتطوير اقتصاديات هذه البلاد وخلق طبقة بروليتارية في أحضانها ، تعاديها في غمار صراع طبقي حاد وتناقض بين وظيفة الملكية الفردية ووظيفة الإنتاج الجماعية الواسعة النطاق ، كما حدث في أوروبا . هذا فضلا عن أن الارتباطات الوثيقة بين الرأسمالية والإقطاع من جانب ، وبينهما وبين الرأسمالية الأجنبية من جانب آخر في البلاد النامية ، قد أضفت على البنيان الاجتماعي لتلك البلاد صيغاً مختلفة ، أبرزها هي السمات المميزة للتخلف والإقطاعية الزراعية فيها ، وقيام وطبقة برجوازية أجنبية متحالفة مع الإقطاع والبرجوازية المحلية النامية على أرضها[١] .

---

(١) Yves Lacosts, Géographie Du Sous-Developpement, Paris, 1965, pp. 222-221.

(٢) اختلاف ظروف وأهداف الثورة الاشتراكية فى البلاد النامية عنها فى البلاد المتقدمة. فالثورة الاشتراكية التى تقوم فى البلاد المتقدمة نتيجة التناقضات ورد الفعل المضاد للرأسمالية الصناعية الموسعة، قد نشأت فى البلاد النامية فى إطار ثورة المستعمرات سعياً منها إلى استكمال الاستقلال السياسى بالاستقلال الاقتصادى، وإلى التنمية الصناعية من أجل معالجة ظروف التخلف التى فرضها عليها النظام الاستعمارى. وهذا الأمر يتطلب فى حد ذاته ظروفاً جد مختلفة للثورة الاشتراكية فى بلاد العالم الثالث، وشروطاً فى مقدمتها توحيد القوى الوطنية صاحبة المصلحة فى الاستقلال الاقتصادى والحل الاشتراكى، وضمان أمنها وسلامتها ضد المؤامرات الاستعمارية والعدوانية المتكررة، وضد تحالف الإقطاع والرجعية المحلية معها. من ثم فإن الصراع الطبقى الذى يشن فى هذه المرحلة ضد الاستعمار وحلفائه، يصبح ولا مبرر له بين القوى الوطنية (جموع الشعب العاملة) صاحبة المصلحة فى التنمية والاستقلال الاقتصادى عن طريق الحل الاشتراكى.

(٣) أن شحذ الصراع الطبقى كقانون للتطور التاريخى قد انطلق من نظرة توحد من عناصر هذا الصراع على الصعيد الدولى، وتتجاهل إلى حد بعيد التكوين التاريخى الحى للقوميات التى تلعب وحدتها دوراً تقدمياً فى تحرير الشعب وسيطرة قواه الثورية، وفى مساندة بنـــاء القاعدة المادية الاقتصادية المتكاملة للاشتراكية، وتعزيز السلام العالمى. فبينما يسود الاعتقاد بأولوية الروابط التى تجمع الطبقة العاملة والمستغلة فى جميع أنحاء العالم فى صراع ضد الاحتكارات الرأسمالية المتمركزة فى طبقة عالمية أخرى فى مواجهتها، نرى الواقع لا يسعفنا بتجارب ناجحة فى هـذا المضمار، ولا سيما فى البلاد التى تعانى مشكلة التجزئة، ويلعب العامل القومى فيها دوراً

أساسياً من أجل التحرير والحفاظ على السلام (كالبلاد العربية فى مواجهة الخطر الصهيونى) ، حيث لا يصبح الصراع الطبقى بين قوى الشعب الموحدة فى نضال ثورى هو القضية ذات العمق من أجل التنمية والاشتراكية .

ولا يعنى ذلك أن الطبقة العاملة العربية لا تلعب دوراً عالمياً عن الصعيد الدولى، أو تترك هذا الميدان للصهيونية فى اتصالاتها الدولية الحزبية والنقابية . ولكن يعنى ذلك أن تحقيق الوحدة القومية العربية سوف يمكن الطبقة العاملة العربية من المساهمة بدور أكبر فى تحقيق السلام العالمى ، وتوحيد قواها التقدمية مع الطبقة العاملة العالمية لدحر الاستعمار وكشف الصهيونية وانتصار الاشتراكية .

مفهوم الشعب فى الاشتراكية

مما تقدم يبين أن التناقض الواضح بين مصالح الرجعية وبين قوى الشعب العاملة (ممثلة فى الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين الثوريين والرأسمالية الوطنية) حقيقة موضوعية واضحة ، استدعت عزل الرجعية والعمل على تجريدها من كافة أسلحتها . وهذا لا يعنى أنه لم تعد هناك تناقضات أخرى فى المجتمع المصرى أو بين صفوف الشعب . فالقول بغير ذلك يجافى الحقائق الموضوعية . فهناك كما أسلفنا تناقضات أدت إلى الصراع بين الرجعية وبين قوى الشعب العاملة . وهناك فى الوقت نفسه تناقضات يجب السعى إلى تضيق الخناق عليها، وتسوية الخلافات الناشئة عنها ، بين قوى الشعب العاملة نفسها . فليس كل من كان ينتمى إلى صفوف الشعب وقواه فى ثورة سنة ١٩١٩ هو كذلك فى ثورة سنة ١٩٥٢ ومرحلة التحول نحو البناء الاشتراكى .

وبذلك يمكن القول بأن مفهوم الشعب يتحول ، كما يتحول مفهوم أعداء الشعب ، بحسب المرحلة التى تمر بها البلاد . وعلى هذا الأساس فإن التناقضات العدائية بيننا وبين أعدائنا قد اتسعت عن ذى قبل ، لتشمل أعداء المرحلة الحالية إلى جانب أعداء المرحلة السابقة . ومؤدى ذلك أن هذه المتناقضات تنقسم بصفة مستمرة انقساماً نوعياً وكمياً ، بحسب مرحلة النضال التى يخوضها الشعب وطبيعتها إلى تناقضات عدائية وتناقصات غير عدائية[١]. وهكذا توجد تناقضات تولد فوارق بين أبناء الشعب المتحد ، ولكنها تتصف بكونها ناقضات داخلية وغير عدائية . فالظروف التى تقوم فيها مرحلة التحول نحو الاشتراكية ، والمستندة إلى وحدة قوى الشعب العاملة ، لا تسمح بأن يتحول هذا التناقض إلى تناقض عدائى وصراع طبقى ضار بين صفوفه ، وإنما تلزم معالجته سلمياً عن طريق التربية المستمرة للقيادات (الكوادر) الاشتراكية ، والتوعية بأهمية المرحلة الحالية من خلال التوجيه والنقد الذاتى ، فضلا عن القوانين الاشتراكية والمثل العليا الضرورية فى نهج وتطبيق الاشتراكية[٢] . وفى هذا يقول الميثاق الوطنى :

« إن إزالة التصادم لا يزيل المتناقضات بين بقية طبقات الشعب وإنما هو يفتح المجال لإمكانية حلها سلمياً ، أى بوسائل العمل الديمقراطى ... »

(١) Stanislaw Ossowski, Class Structure In The Social Consciousness, London, 1963, pp. 4-6, 30-34.

(٢) من الملاحظ فى الآونة الحاضرة أن التناقضات الطبقية لا تزال موجودة فى المجتمعات الاشتراكية ، وأن الصراع الطبقى لم يخمد فيها بعد إنجاز التحول الاشتراكى للملكية وسائل الإنتاج . فالصراع بين الاشتراكية والرأسمالية يتخلل مرحلة البنـــاء الاشتراكى بأكملها . وللحيلولة دون نكسة الرأسمالية تجب مواصلة الثورة الاشتراكيه إلى نهايتها فى جميع الجبهات السياسية والاقتصادية والثقافية . فانتصار الاشتراكية العام لا يمكن تحقيقه خلال جيل أو جيلين ، وإنما يستمر لفترات أطول من ذلك الزمن .

نظرية العنف فى الصراع الطبقى

ومن المعروف ، أن الاعتقاد الذى ساد بين المدارس الاشتراكية فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، حول اعتبار الصراع الطبقى إحدى الخصائص العامة للاشتراكية (ولا سيما فى تحليلها لمصادر المنازعات السياسية بالمجتمع الرأسمالى) قد دفع الاشتراكية الاصلاحية فى ألمانيا على لسان برنشتين إلى التعبير عن وسائلها بالصراع الطبقى ، الأمر الذى جعل مفهوم الصراع الطبقى فى حاجة إلى إيضاح وشرح مستمرين من قبل المفكرين الاشتراكيين كل فى مذهبه . فالأمثلة المتعددة التى يقدمها الماركسيون لإيضاح معالم الصراع الطبقى ومفهومه ، ولا سيما المثل البارز بشأن عصيان باريس سنة ١٨٧٠ ، قد تثير فى الذهن أن المراد بالصراع الطبقى هو الحرب الأهلية أو النزاع المسلح .

ويميل سوريل إلى إيضاح جوانب العنف التى يلعب بها الصراع الطبقى دوره فى شن الإضراب الكبير من أجل استيلاء العمال على السلطة . ومن المعروف أن جورج سوريل — رائد النقابية الثورية — يستعير فكرته فى الصراع الطبقى كاملة من الماركسية . فكليهما يؤمن بأن الرأسمالية لن تسلم مقاليد السلطة إلى الاشتراكية عن طوع أو اختيار ، وإنما قسراً وجبراً (١) .

ومع ذلك فمن الواضح أن الصراع الطبقى ليس عملا وقتياً ، وإنما هو

---

(١) Georges Sorel, Reflections On Violence, London, 1925, pp. 57, 90.

يؤدى دوره بصفة مستمرة ، بينما الحرب الطبقية العنيفة مأساة وقتية ، بمعنى أن فكرة الصراع الطبقى تدور أساساً حول الكفاح بمختلف الوسائل المشروعة وغير المشروعة ، وجميع وسائل الضغط أو القوة ، المسلحة وغير المسلحة ، التى يستطيع أن يحقق بها اغراضه .

ففكرة الصراع الطبقى فى الفكر الاشتراكى — عامة — قد حدث حولها كثير من التشويه والدعايات المغرضة . من ذلك القول بأن الاشتراكية تستخدم العنف من أجل العنف مجرداً ، وبقصد تحطيم النظم والمؤسسات الديمقراطية . وليس هذا إلا مجرد كذب وخداع . فالديمقراطية السياسية السليمة شرط أساسى لتعزيز قوة الشعب العامل والطبقات الكادحة ، ولا يمكن أن تنفصل عن المسألة الاجتماعية . وعادة ما لجأ الاشتراكيون إلى الدفاع عن هذه الحريات فى مواجهة الرجعية والفاشية التى تريد تأكيد دكتاتوريتها وإبقاء امتيازاتها . فالرجعية كما يقول الميثاق الوطنى فى معرض حديثه عن الديمقراطية السليمة : « تملك وسائل المقاومة . تملك سلطة الدولة . فإذا انتزعت منها لجأت إلى سلطة المال . فإذا انتزع منها لجأت إلى حليفها الطبيعى وهو الاستعمار » .

ولهذا كانت مواجهة أعمال التخريب التى تلجأ إليها الرجعية عن عمد ، تقضى على القوى الاشتراكية أن تواجهها بعدم التفريط فى المكاسب أو الخضوع والاستسلام . وهى فى استخدامها لجهاز الدولة الذى تملكه حينئذ سواء بالقوات البوليسية أو القوات المسلحة ، إنما تستخدم حقها الدستورى ووسائلها المشروعة ، ما اقتضى ذلك أن تتحرك بسرعة لمنع الفوضى أو الطغيان [١] .

John Strachy, Socialism Looks Forward, p. 148. (١)

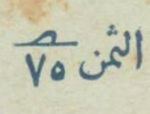
فسلمية الصراع الطبقى ، هى على حد تعبير الميثاق الوطنى « لا يمكن أن تتحقق إلا بتجريد الرجعية أولا وقبل كل شىء من جميع أسلحتها . . . إن إزالة هذا التصادم يفتح الطريق للحلول السلمية أمام صراع الطبقات ... بينما بقاء التصادم لا يمكن أن يحل بغير الحرب الأهلية وما تلحقه من أضرار بالوطن » .

محتويات الكتاب

صفحة

صفحة

رقم الإيداع بدار الكتب ١٠٨٢ / ١٩٦٩


الثمن ٧٥ ص